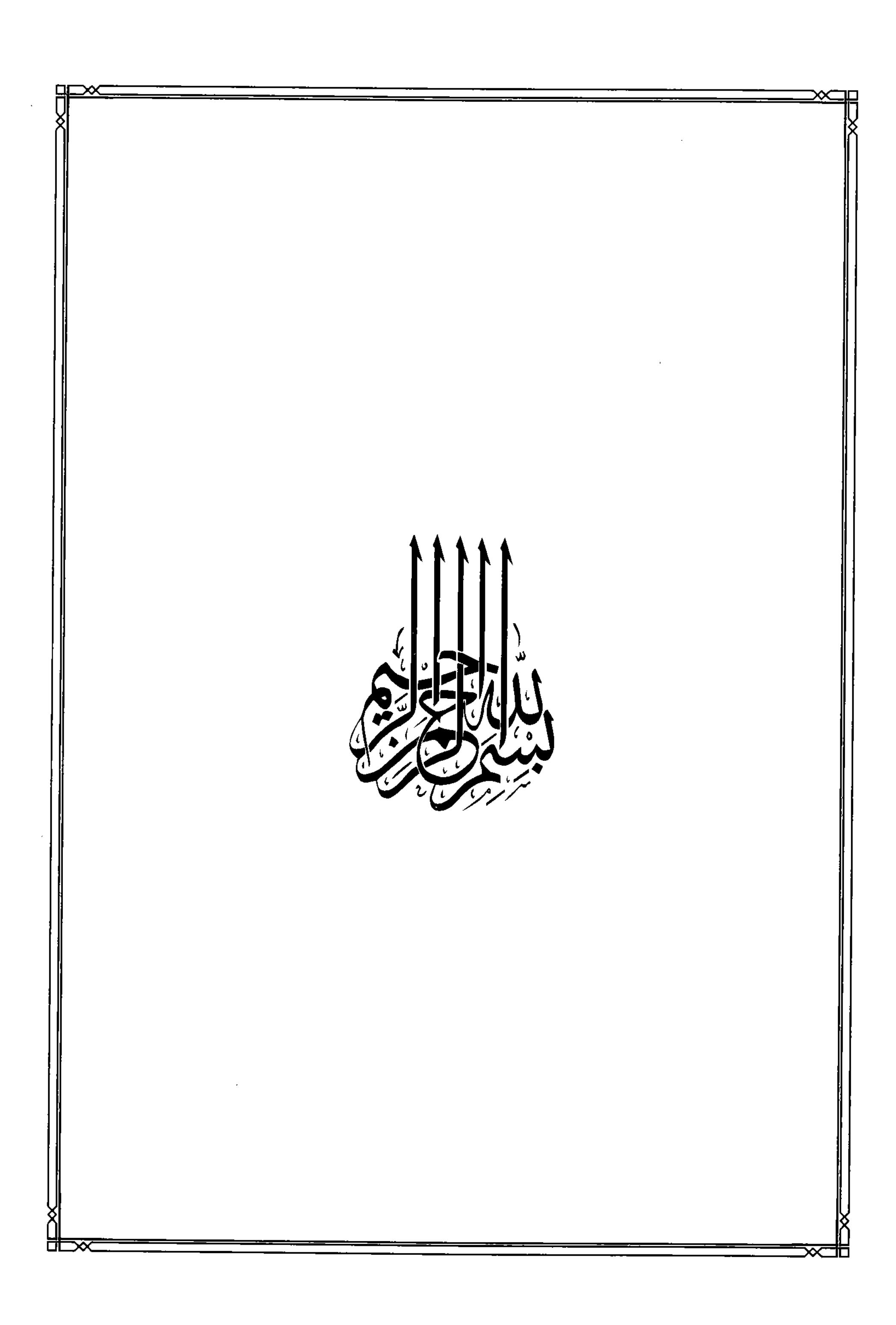


تأليف
سيد عبد الماجد الغوري



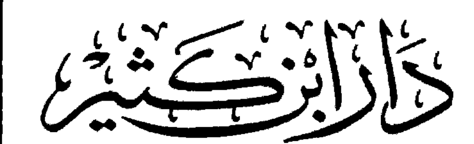

بسم الله الرحمن الرحيم


علم الرجال
تعريفه وكتبه



الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ ــ ٢٠٠٧ م



للطباعة و النشر و التوزيع

دمشق ــ بيروت

الرقم الدولي :

الموضوع : دراسات إسلامية

العنوان : علم الرجال تعريفه وكتبه

التأليف : سيد عبد الماجد الغوري

نوع الورق : أبيض

ألوان الطباعة : لون واحد

عدد الصفحات : ٥٦٠

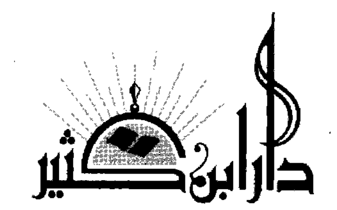
القياس : ١٧x٢٤

نوع التجليد : فني

الوزن : ١,١٥ كغ

التنفيذ الطباعي : مطبعة أيبكس

التجليد : مؤسسة فؤاد البعينو للتجليد



دمشق ــ حلبوني ــ جادة ابن سينا ــ بناء الجابي

ص.ب : ٣١١ ــ هاتف : ٢٢٢٥٨٧٧ ــ ٢٢٢٨٤٥٠ ــ فاكس : ٢٢٤٣٥٠٢

بيروت ــ برج أبي حيدر ــ خلف دبوس الأصلي ــ بناء الحديقة

ص.ب : ١١٣/٦٣١٨ ــ تلفاكس : ٠١/٨١٧٨٥٧ ــ جوال : ٠٣/٢٠٤٤٥٩

www.ibn-katheer.com - info@ibn-katheer.com

«الفِقْهُ في مَعَاني الحَدِيْثِ نِصْفُ العِلمِ، وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ نِصْفُ العِلمِ».

الإمام علي بن المديني



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدّمة الكتاب

إنَّ الحَمْدَ لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شُرور أَنْفُسِنا ومن سَيِّئات أعمالنا، من يَهْدِهِ اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومن يُضْلِلْ فلا هاديَ له، وأشهد أن لا إله إلا الله وَحْدَه لا شريكَ له، وأشهد أنَّ مُحَمَّداً عبدُه ورسولُه ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[آل عمران: ١٠٢]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[النساء: ١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[الأحزاب: ٧٠ ـ ٧١].

أمَّا بعد! فإنَّ أَصْدَقَ الحديثِ كتابُ الله، وأَحْسَنَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثاتُها، وكُلُّ مُحْدَثَةٍ بدعةٌ، وكُلُّ بدعةٍ ضلالةٌ، وكُلُّ ضلالةٍ في النَّار.

والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّد الأَوَّلين والآخرين، صاحبِ الآيات الباهرات في خَلْقِه الكامل، وخُلُقِه العظيم، وعلى آلِه الخِيَرَة، وصحابتِه البَرَرَة، ومَن تَبِعهم بإحسانٍ، ودَعا بدعوتهم إلى يوم الدِّين.

وبعد: فكان مِن أَجَلّ ما اهْتَمَّ به المحدِّثون هو «علم رجال الحديث»،

والذي يُعَبَّر عنه بـ: «علوم رجال الحديث» أيضاً؛ لأنَّ كُلَّ فنٍّ فيه يَعُدّونه عِلْماً، وعَبَّروا بالرجال تغليباً، وإلاّ هو شاملٌ لرواة الحديث جميعاً سواء كانوا رجالاً، أو نساءً.

وكان هذا العلمُ أكبرَ موضع عناية المحدِّثين، وقد وضعوا فيه كُتباً لتراجم الرِّجال، وفي ضَبْطِ أسمائهم، وأنسابهم، وألقابهم، وبُلدانهم، وما اخْتَلَفَ منها، وما ائْتَلَفَ، وما اتَّفَقَ منها، وما افْتَرَقَ، وعُنوا فيها بذِكر حوادث حياتِهم، وأخلاقِهم، ومكانتِهم في الأمانة، والصِّدْقِ، والحِفْظِ، وبَيَّنوا الرّاويَ الثِّقَةَ العَدْلَ من سيِّيء الحِفظ، والمجروحِ، وفاسدَ الرِّواية من صحيحها، وحصروا روايةَ كلِّ راوٍ، وأحصوا شيوخَه، والآخذين عنه، والبُلدانَ التي دَخَلها، والأحاديثَ التي رَوَاها، واستوفوا كلَّ شاردةٍ وواردةٍ حتى لم يَفُتْهم من الرُّوَاةِ راوٍ ثقةً كان أو ضعيفاً إلا وذكروه بما وَصَل إليه علمُهم، فأحسنوا، وأجادوا، وتعبوا، وأفادوا، فاستحقَّ هذاالعلمُ بجدارة جُهود هؤلاء أن يُقال فيه: «إنَّه عِلْمٌ نَضِجَ واخْتَرَقَ»؛ وذلك كُلُّه أداءً للأمانة، وصَوْناً للشَّريعة المطهَّرة، وحِرْصاً على الكلمة أن ينالها الزَّلَلُ، أو يَبْلُغها الخَلَلُ، فكانوا ـ رحمهم الله تعالىٰ ـ بذلك أُمَنَاءَ لدينهم، ومُخلِصينَ للعِلم.

فهٰكذا ظَهَر «علمُ الرجال» إلىٰ عالم الوُجود، وكان ـ لا شكَّ ـ مِن مفاخر هذه الأُمّة التي لا يُشارِكها فيها أُمَّةٌ من الأُمَم، وقد شَهِدَ بذلك أحدُ المُسْتَشْرِقينَ الكبار، وهو العالمُ الألمانيُّ المعروفُ الدكتور «اسبرنجر»(Dr.Sprenger) في مقدِّمته على كتاب «الإصابة في أحوال الصَّحابة» للحافظ ابن حجر[1] فقال: «لم يَعْرِف التاريخُ في ماضِيه، ولا حاضِرِه أُمَّةً أَتَتْ في عِلم الرجال بمِثل ما أتى به المسلمون خدمةً لحديثِ نَبِيِّهم ﷺ في هذا العِلم العظيم الشَّأن، الذي تناولَ

(١) المطبوع في كَلْكَتَّة (الهند)، عام ١٨٥٣ ـ ١٨٦٤ م.

سِيرةَ وأحوالَ خمسمئة ألف إنسانٍ».

ولم تكن عنايةُ هؤلاء المحدِّثين محصورةً بتعريف رجال الحديث فحسب، بل كانوا ـ رحمهم الله ـ بأنفسهم مُلتزمين بالصِّدق، والصَّراحةِ أشدَّ الالتزام، وجَمَعوا كُلَّ ما قاله مُعاصِروهم في الرُّواة، ولم يُداروا ولم يُجاملوا في ذلك، ولم يهابوا أحداً ولو كان بعضُهم أميراً مُهَاباً، أو شيخاً وَقُوراً، وقد روى التاريخُ في ذلك طرائفَ تَدُلُّ على شِدَّة هؤلاء النَّاقدين، وعِلمهم، وتدقيقهم بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلۡقِسۡطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ أَوِ ٱلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَۚ إِن يَكُنۡ غَنِيًّا أَوۡ فَقِيرٗا فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَاۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلۡهَوَىٰٓ أَن تَعۡدِلُواْۚ وَإِن تَلۡوُۥٓاْ أَوۡ تُعۡرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٗا﴾[النساء: ١٣٥].

قال الإمامُ عليُّ بن المَدِينيّ لمَن سألَه عن أبيه: «سَلُوا عنه غيري». فأعادوا المسألةَ، فأطرقَ، ثم رَفَع رأسَه، فقال: «هو الدِّيْنُ. إنَّه ضعيفٌ!».

وكان وكيعُ بن الجَرَّاح، لكون والدِهِ كان على بيت المال، يَقْرُنُ معه آخرَ إذا رَوَىٰ عنه[1].

وقال عُبَيْدُ الله بن عَمْرو: قال زيدٌ ـ يعني: ابنَ أبي أُنَيْسَةَ ـ: «لا تأخُذُوا عن أخي»[2].

وقال ابنُ أبي حاتم الرَّازي: سمعتُ أبي يقول: سمعتُ يحيىٰ بنَ المُغيرة قال: سألتُ جريراً[3] عن أخيه أنس؟ فقال: «لا يُكْتَبُ عنه، فإنه يَكْذِبُ في كلامِ النَّاس، وقد سَمِعَ من هشام بن عُرْوَة، وعُبَيْد الله بن عُمَر، ولـٰكنْ يَكْذِبُ

(١) الإعلان بالتوبيخ: ص: ١٢٠.
(٢) مقدمة صحيح مسلم: (١/ ٢٧).
(٣) هو جريرُ بن عبد الحميد بن قُرْط الضَّبِّيُّ (المتوفى سنة ١٨٨ هـ).

في حديثِ النَّاس، فلا يُكْتَبُ عنه»[1].

وقال الحافظُ الذهبي في ترجَمة (الحافظ محمد بن حُمَيد بن حَيَّان الرَّازي): «وهو من بُحُورِ العِلْم، لكنه غير مُعْتَمَدٍ، يأتي بمناكيرَ كثيرة. . . . » وقال صالح جَزَرَة: «ما رأيتُ أحداً أَحْذَقَ بالكذبِ من الشَّاذَكُوني، وابنِ حُمَيد»[2]!

وقال في ترجَمة (الحافظ المُكثِر أبي العبَّاس محمد بن يونُس الكُدَيْمِيّ): «محدِّثُ البصرة، وهو واهٍ. . . »، وقال موسى بن هارون ـ وهو متعلِّقٌ بأَسْتَارِ الكَعْبَة ـ: «اللهم إنِّي أُشْهِدُكَ أنَّ الكُدَيْمِيَّ كَذَّابٌ، يضع الحديثَ»[3]!، وغير ذلك أقوالٌ كثيرةٌ تحفل بها كتب الرجال.

* * *

لقد أُلِّفَتْ كتبٌ كثيرةٌ في «علم الرجال»، وخاصّةً في الآونة الأخيرة، ولكنْ جُلُّها يقتصِر على تعريف «علم الجرح والتعديل»، ومنها الذي يقتصر على تعريف حال الراوي فقط، دون تعريف شخصه، وإن لم نعرِّف العُلومَ التي تعرِّف بشخص الراوي فلا تَكْمُلُ فائدةُ تعريفنا بعلم الجرح والتعديل؛ لأنَّ الحُكم على الرَّاوي يتوقَّف على معرفة عينِه، وتمييز شخصِه عن غيره بغاية الدِّقَّةِ، وبشدَّةِ الحِيْطَةِ، لذا بحث المحدِّثون في الوسائل التي تُحقِّق ذلك من جميع الجوانب، وجعلوا دراسة كُلِّ جانبٍ علماً.

فرأيتُ من المفيد أن أقوم بتعريف جميع تلك العلوم التي تُعرِّف بحال الراوي، وشخصه في كتابٍ واحدٍ. وأمَّا المنهجُ الذي سلكتُه في هذا الكتاب؛

---

(1) انظر: «الجرح والتعديل»: (٢/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠)، و«لسان الميزان» (١/ ٤٦٩).

(2) انظر: «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٤٩٠ ـ ٤٩١)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ٥٠٣).

(3) انظر: «تذكرة الحفاظ»: (٢/ ٦١٨ ـ ٦١٩)، و«سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣٠٢).

فهو أنّني عرَّفتُ في مستهلِّ الكتاب الإسنادَ، وأهميته، وعناية المحدِّثين به، ثم قسّمتُ موضوعاتِ الكتاب إلىٰ أربعة فصولٍ كما يلي:

الفصل الأوّل: لتعريف الرُّواة، وألقابهم العلمية.

والفصل الثاني: لتعريف العلوم المعرِّفةِ بشخص الراوي.

والفصل الثالث: لتعريف العلومِ المُبَيِّنَةِ لحال الراوي.

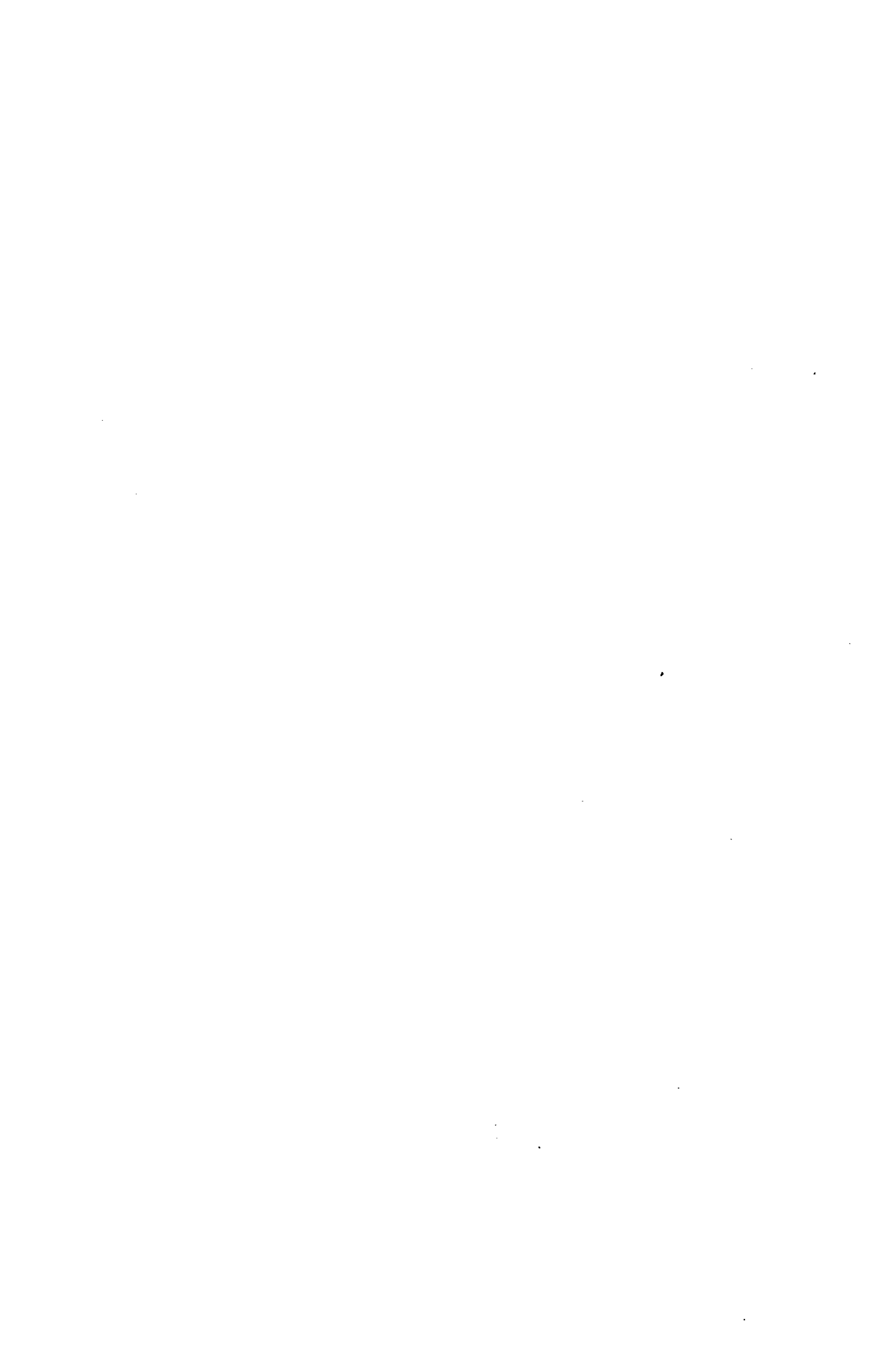
والفصل الرابع: لتعريف علوم أسماء الرُّواة.

وحاولتُ عَقِبَ تعريفِ كلٍّ من هذه العلوم أن أُعَرِّف جميعَ الكُتب التي أُلِّفَتْ فيه قديماً، وحديثاً، كما توخَّيتُ في تعريف جميع هذه العلومِ سهولةَ العبارةِ، ودِقَّةَ اللَّفْظِ، ووُضوحَ المعنى.

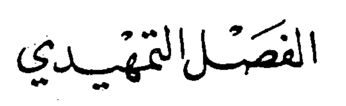
أسأل الله تبارك وتعالى أن يتقبَّل هذا العملَ خالصاً لوجهه، وخدمةً لحديث نَبِيِّه عليه ألفُ ألفُ صلاةٍ، وسلامٍ، إنه سميعٌ مجيب، وهو على كلِّ شيءٍ قدير.

دمشق ٢ / ذي الحجة ١٤٢٧ هـ
٢٢ / ١٢ / ٢٠٠٦ م

كَتَبَه
المُعْتَزُّ بالله تعالىٰ
سيِّد عبد الماجد الغَوْري







الإسناد

تعريفُه ، وأهميتُه ، وعنايةُ المحدِّثين به



تعريف الإِسناد

تعريف: «الإسناد» لغةً واصطلاحاً:

لغةً: (الإسناد) مصدر: (أَسْنَدَ، يُسْنِدُ، إسناداً) بمعنى: «اعتمدَ»، قال ابنُ منظور: «وقد سَنَدَ إلى الشيء يَسْنُدُ سُنُوداً، واسْتَنَدَ، وتَسَانَدَ، وأَسْنَدَ» أي بمعنى: اعْتَمَدَ عليه. وقال أيضاً: وأسْنَدَ الحديثَ: رَفَعه، والإسنادُ في الحديث: رَفْعُهُ إلى قائِله»[1].

واصطلاحاً: عرَّفوا (الإسناد) بقولهم: هو حكايةُ طريقِ مَتْنِ الحديث. وعرَّفوا (السَّنَد) بأنه طريقُ متنِ الحديث.

وسُمِّي (سَنَداً) لاعتمادِ الحفاظ عليه في الحُكم بصحة الحديث، أو ضَعْفِه، أخذاً من معنى (السَّنَد) لغةً، وهو ما استندتَ إليه من جدارٍ، أو غيره.

والمُحَدِّثون يستعملون كُلاً من (السَّنَد) و(الإسناد) في موضع الآخَر، ويُعْرَفُ المرادُ بالقرائن. قال الحافظ ابن حجر: «ولكون الإسنادِ يُعْلَمُ به

---

(١) لسان العرب.

الموضوعُ من غيره؛ كانت معرفتُه من فُروضِ الكفاية»[1].

وهذا (الإسنادُ) لم يكن يُسألُ عنه إلاَّ بعد وقوع الفتنة، وبُروزِ النزاعات، وظهور الزَّنادقة، ومَن شابَهَهُم في الإغارة على السُّنَّة المطهَّرة.

قال التابعيُّ الجليلُ أبو العالية رُفَيْع بن مِهْرَان الرِّياحي البَصْري: «كنا نسمَعُ الروايةَ عن أصحاب رسول الله ﷺ ونحن بالبَصْرة، فما نرضى حتى نركَب إلى المدينة، فنَسمَعَها من أفواههم»[2].

وقال التابعيُّ الجليلُ هشام بن عُرْوَة: «إذا حدَّثك رجلٌ بحديثٍ، فقال: عمَّن هذا؟ فإنَّ الرجل يُحدِّثُ عن آخَرَ دونَه في الإتقان، والصِّدق»[3].

أهميةُ الإسناد:

قال الحافظُ الجَوَّالُ والرحَّال أبو سَعْد السَّمْعاني ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه «أدب الإملاء والاستملاء»[4]: «وألفاظُ رسول الله ﷺ لابُدَّ لها من النَّقْل، ولا تُعْرَفُ صِحَّتُها إلاَّ بالإسناد الصحيح، والصحةُ في الإسنادِ لا تُعْرَفُ إلاَّ بروايةِ الثقةِ عن الثقةِ، والعَدْلِ عن العدل».

ثم ساقَ بإسناده إلى زُنَيْجٍ محمد بن عَمْرو الرَّازي ـ شيخ الإمام مسلم، وأبي داود، وابن ماجه ـ، قال: «سمعتُ بَهْزَ بنَ أسَدٍ ـ العَمِّي البَصْريَّ (المتوفى بُعَيْدَ سنة ٢٠٠) رحمه الله تعالى، الحافظَ الثقةَ الثَّبْتَ ـ يقولُ إذا ذُكِرَ له الإسنادُ الصحيحُ: هذه شَهَاداتُ العُدُولِ المَرْضِيِّينَ بعضِهم على بعض، وإذا ذُكِرَ له الإسنادُ فيه شيءٌ؛ قالَ: هذا فيه عُهْدَة، ويقولُ: لو أنَّ لرجلٍ على رجلٍ عَشْرَةَ

---

(١) انظر: «مرقاة المفاتيح» للقاري: (١/ ٢١٨).

(٢) الكفاية: ص: ٤٠٣.

(٣) انظر: «الجرح والتعديل» ص: (١/ ١/ ١٥ ـ ٣٦).

(٤) ص: ٥٤ـ٥٥.

دراهم، ثم جَحَدهُ؛ لم يستطع أَخْذَها منه إلاَّ بشاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ، فدِيْنُ اللهِ أَحَقُّ أن يُؤخَذَ فيه بالعُدُول».

وقال التابعيُّ الجليلُ محمد بن سِيْرين: «إنَّ هذا العِلم دِيْنٌ، فانظروا عمَّن تأخذون دينكم».

الإسناد خِصِّيصَةٌ للمسلمين:

لقد أَكْرَم الله عَزَّ وَجَلَّ هـٰذه الأُمَّةَ، وشَرَّفها بالإسناد؛ إذ خَصَّ به المسلمين دون سائر المِلَل.

يقول الإمام ابن حَزْم: «نقلُ الثِّقَةِ عن الثِّقةِ يبلغ به النَّبِيَّ ﷺ مع الاتِّصال خَصَّ الله به المسلمين دُون سائر المِلَلِ، وأمَّا مع الإرسال، والإعضال؛ فيُوجَد في كثيرٍ من اليهود، لـٰكن لا يقربون فيه من موسىٰ قُرْبَنا من مُحمَّدٍ ﷺ، بل يقفون؛ بحيثُ يكون بينهم وبين موسىٰ أكثر من ثلاثين عصراً، وإنما يبلغون إلىٰ شمعون، ونحوه».

وقال: «وأمَّا النَّصارىٰ؛ فليس عندهم من صفةِ هـٰذا النَّقلِ إلاَّ تحريم الطَّلاق فقط، وأمَّا النقل بالطريق المشتملة علىٰ: كَذَّابٍ، أو مجهولِ العين؛ فكثيرٌ في نقل اليهود، والنَّصارىٰ».

قال: «وأمَّا أقوالُ الصحابة، والتابعين؛ فلا يُمكِن اليهود أن يبلغوا إلىٰ صاحب نبيٍّ أصلاً، ولا إلىٰ تابعٍ له، ولا يمكن النصارىٰ أن يصلوا إلىٰ أعلىٰ من شمعون، وبولسٍ»[1].

وقال شيخُ الإسلام ابن تيمية: «الإسنادُ من خصائص هـٰذه الأُمَّةِ، وهو من خصائص الإسلام، ثم هو في الإسلام من خصائص أهل السُّنَّة، والرَّافضةُ من

---

(١) انظر: «الفصل في الملل والنحل»: (٢/ ٨٢ ـ ٨٥).

أقلِّ الناس عنايةً به؛ إذ كانوا لا يصدقون إلَّا بما يوافق أهواءهم، وعلامة كذبِهِ أن يُخالِف هَواهم.

ولهٰذا قال عبدُ الرحمٰن بن مهدي: «أهلُ العلم يكتبون مالهم، وما عليهم، وأهلُ الأهواء لا يكتبون إلَّا ما لهم»[1].

وقال أبو علي الجَيَّاني: «خَصَّ الله تعالىٰ هٰذه الأُمَّةَ بثلاثة أشياء، لم يُعْطِها مَن قبلها: الإسنادُ، والأنسابُ، والإعرابُ.

وروىٰ الحاكم، وغيره عن مطر الوَرَّاق في قوله تعالىٰ: ﴿أَوْ أَثَـٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ﴾[الأحقاف: ٤]. قال: إسنادُ الحديث[2].

وقال ابن قتيبة: «وليس لأُمَّةٍ من الأُمَم إسنادٌ كإسنادهم ـ يعني: هٰذه الأُمَّةَ ـ رجلٌ عن رجلٍ، وثقةٌ عن ثقةٍ؛ حتىٰ يبلغ بذلك رسولَ الله ﷺ وصحابتَه، فَيَبِيْنُ بذلك الصحيحُ، والسقيمُ، والمتصلُ، والمنقطعُ، والمدلَّسُ، والسليمُ»[3].

عنايةُ المحدِّثين بالإسناد:

والإسناد من الدِّين بموقعٍ عظيمٍ، ومكانٍ رفيعٍ، تكاثَرَتْ في بيان شأنِهِ، وأهميتِهِ، وفضلِهِ، وعنايةِ المحدِّثين به كلماتُ العلماء، وتعدَّدَتْ، وتنوَّعَتْ أقوالُهم في تعظيم أمرِهِ، ومن خيرِها، وأدقِّها تشخيصاً لموقع الإسناد كلمةُ الإمام عبد الله بن المُبارَك، رضي الله عنه.

روى الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» وغيرُه في غيره: عن عَبْدَان

(١) منهاج السنة النبوية: (٤/ ١١).
(٢) انظر: «شرح علل الترمذي» (١/ ٧٠)، و«تدريب الراوي» (٢/ ١٦٠).
(٣) تهذيب الكمال: (١/ ١٦٦).

ـ تلميذِ عبد الله بن المبارك ـ قال: سمعتُ عبدَ الله بن المبارك يقول: الإسنادُ عندي من الدِّين، ولولا الإسنادُ لقال مَن شاء ما شاء، ولكن إذا قيل له: مَنْ حَدَّثك؟ بَقِيَ[1].

قال عَبْدانُ: ذكر ابنُ المبارك هذا عندَ ذكرِ الزَّنادقةِ، وما يضعون من الأحاديث. وقال ابن المبارك أيضاً: بيننا وبين القومِ ـ أي: المبتدِعةِ، والكَذَبةِ ـ القوائم. يعني: الإسناد.

وقال سفيان الثَّوري: الإسناد سِلاَحُ المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاحٌ؛ فبأيِّ شيءٍ يقاتل؟!

وقال الأوزاعيُّ: «ما ذَهَابُ العلم إلاَّ ذهاب الإسناد».

وقال الإمام الجليل، والمحدِّث الناقد النَّبيل شُعْبَةُ بن الحَجَّاج أبو بِسْطام الواسِطيُّ البَصْريُّ: «كلُّ حديثٍ ليس فيه: (حَدَّثَنَا) أو: (أخبرَنَا) فهو خَلٌّ وبَقْلٌ»[2]. وفي رواية أخرى: «كلُّ حديثٍ ليس فيه: (حدَّثنا) فهو مِثْلُ الرجلِ في فلاةٍ معه بعيرٌ بغيرِ زمام!».

وكان التابعيُّ الجليل الإمام محمد بن شهاب الزُّهْري إذا حدَّث؛ أتَى بالإسناد، ويقول: «لا يَصلح أن يُرقى السطحُ إلاَّ بدَرَجِهِ». إلى غير هذا، وذاك من الأقوال الكثيرة؛ التي وردَتْ عن التابعين، وتابعيهم في أهمية الإسناد، ولزوم الاستناد إليه في سياقة كلِّ خبرٍ، أو أثرٍ، وبَلَغَ حبُّ الإسناد برجال الحديث، وغِبْطَتُهم بتحصيله، ونشوتُهم، وارتياحُهم بِذِكْرِهِ أن قال أحدُهم:

يا لَذَّةَ العَيْشِ لما قلتُ حَدَّثَنا ... عَوْفُ وَبِشْرٌ عن الشَّعْبِيِّ والحَسَنِ

---

(١) أي: بقي ساكتاً منقطعاً مُفْحَماً.

(٢) أي: رخيصٌ لا قيمةَ له، ولا يُتَعَلَّق به؛ لفَقْدِه الإسنادَ.

وقال الحطيمُ يمتدح سفيانَ بن عُيَيْنَة:

يَضُـمُّ عَمْـراً إلـى الـزُّهْـرِيِّ يُسْنِـدُهُ وبَعْـدَ عَمْـرٍو إلـى الـزُّهْـرِيِّ صَفْـوانـاً
وعَبْـــدَةَ وعُبَيْـــدَ اللهِ ضَمَّهُمَـــا وابْـنَ السَّبِيْعِـيِّ أَيْضـاً وابـنَ جُـدْعَـانـاً
فَعَنْهُـــم عـــن رَسُـــوْلِ اللهِ يُـــوْسِعُنَـا عِلْمـاً وحُكْمـاً وَتـأْوِيـلاً وتِبْيَـانـاً[1]

واقتفى أثرَ المحدِّثيــن في التزامِ السَّـــنَدِ المفسِّـــرون، والمؤرِّخون، والأُدباء، وغيرُهم، فجعلُوه من سُنَن العلم؛ يقول الدكتور أكرم ضياء العُمَري: «لقد أثَّر منهجُ المحدِّثين في التزام الإسناد في نِطَاق الحديث على المؤرِّخين وأهل الأدب، حيثُ أصبحتِ الأسانيدُ تتقدَّمَ الرواياتِ التاريخية، والأدبية. وهكذا امتدَّ استعمالُ الأسانيد إلى كُتب السِّيرة الأولى: كسيرة ابن إسحاق، ومغازي الوَاقِديِّ، والطَّبقات الكبرى لابن سَعْد، وكتب التاريخ مثل: تاريخ خليفة بن خَيَّاط، وتاريخ الأُمم والملوك للطَّبري، وكتب الأدب: ككتاب الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني»[2].

وقال العلاَّمة المحدِّث المحقِّق الشيخ عبد الفَتَّاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ: «فقد جعلَ علماؤنا المتقدِّمون ـ رحمهم الله تعالى، وأَكْرَم نُزُلَهم ـ (الإسنادَ) أو (السَّنَد) من (سُنن العِلْم)، أيّاً كان ذلك العلم: دِيناً كعلم التفسير، والحديث، والفقه، والأصول...، أو آلةً لعلم الدِّين، كعِلم الأدب، والتاريخ، واللغة، والنحو، والشعر، ونحوِها، أو أسماراً، وحِكَماً، ونوادرَ، وطرائفَ»[3].

---

(١) بحوث في تاريخ السنة المشرفة: ص: ٥٤.
(٢) المرجع السابق: ص: ٥٧.
(٣) الإسناد من الدين: ص: ٣٥.

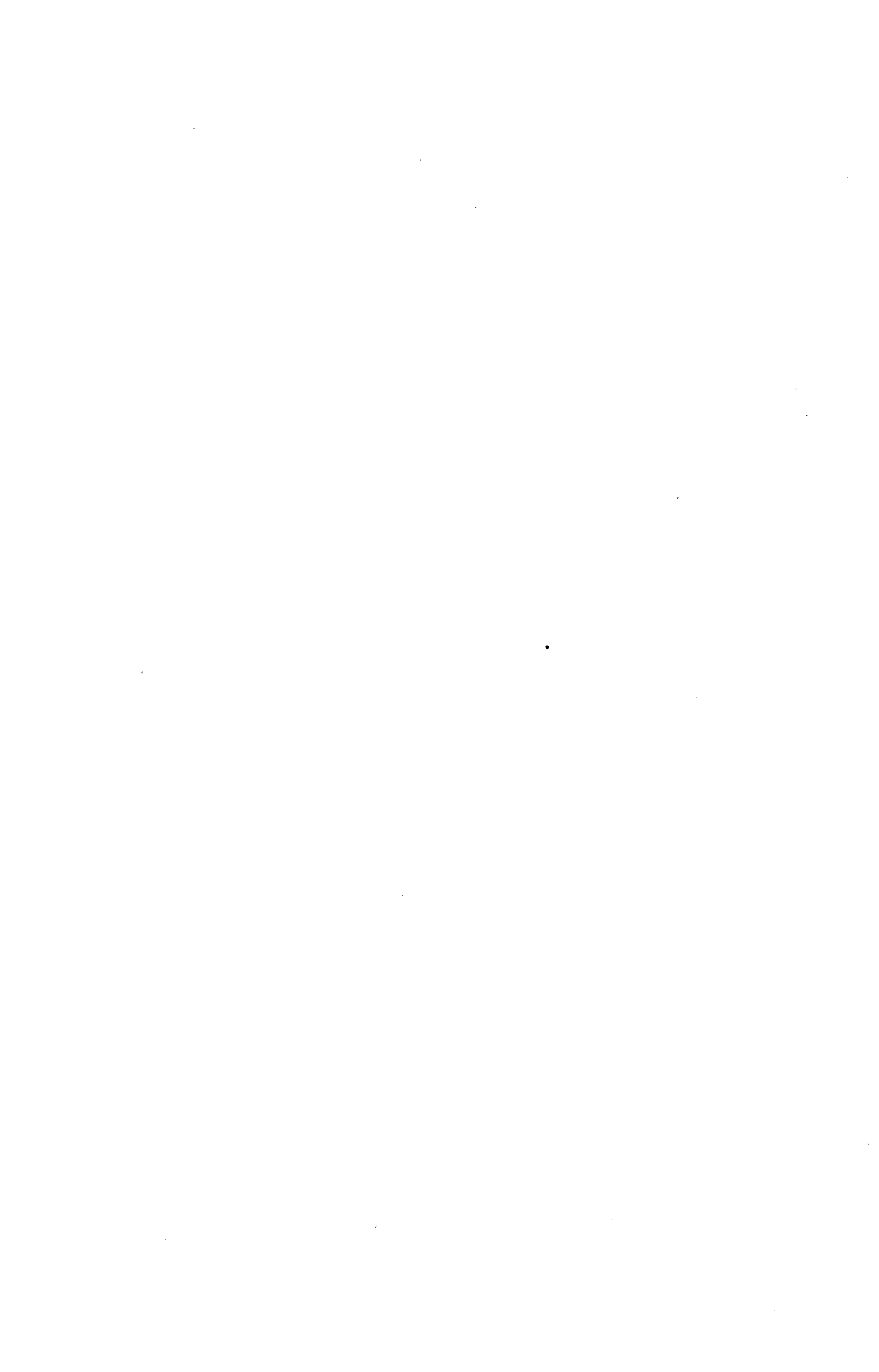
المؤلَّفات في موضوع الإسناد:

ومِن أنفع الكتبِ في هذا الموضوع: «الإسناد من الدِّين»[1] للمحدِّث الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة (المتوفى سنة ١٤١٧ هـ).

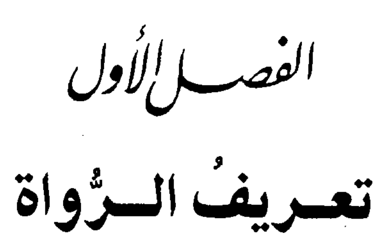
وهو كتابٌ رشيقٌ مُمتِعٌ، عرَّف فيه العلاَّمةُ المؤلِّفُ ـ رحمه الله تعالى ـ «الإسنادَ» في أسلوبٍ علميٍّ جميلٍ ـ كما هو المعهود به في جميع مؤلَّفاته ـ، فذكر أقوالَ الأئمة، والمحدِّثين في طلبه، وشَرَفِه، وتفرُّدِ الأُمَّة الإسلامية به، وأهميتهِ، ومَوْقِعِه في رواية الحديث وتلقِّيه، ومَوْقِعِه في تلقِّي سائر العلوم، ودُخوله في تحمُّل الخالفين عن السَّالفين، وغير ذلك.

❑ ○ ○ ❑

(١) طُبع في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م.







الفصل الأول

تعريفُ الرُّواة

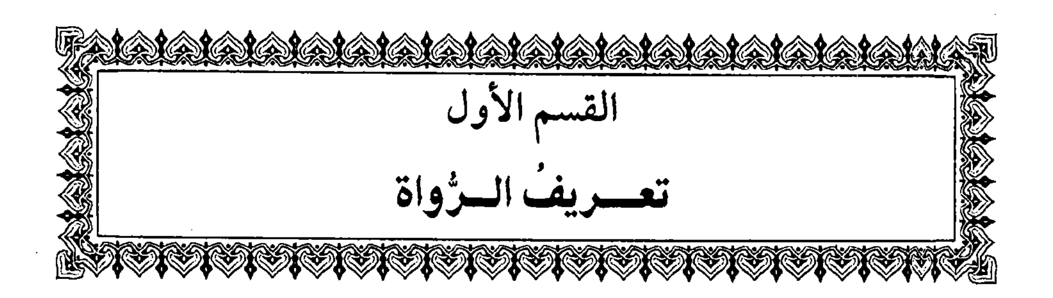
القسم الأول: تعريف الرُّواة.

القسم الثاني: تعريف الألقاب العلمية للرُّواة.









القسم الأول

تعريفُ الرُّواة

تعريف «الراوي» لغةً واصطلاحاً:

أولاً: الراوي في اللغة:

الراوي: هو الرجلُ المُستقي، ورجلٌ روَّاءٌ، إذا كان الاستقاء بالرواية له صناعةٌ.

ويقال: روىٰ فلانٌ فلاناً شعراً، إذا رواه له حتىٰ حفظه عنه، وقيل: رويتُ الحديثَ، والشعرَ روايةً؛ فأنا راوٍ.

والراوي: هو الذي يقوم علىٰ الخيل[1].

ومنه روىٰ الحديثَ يروي روايةً ـ بالكسر ـ وكذا الشعرَ؛ وهو راويةٌ للحديث، والشعر؛ أي: كثيرُ الرواية، والراوي يكون للماء، والشعر، أي: حامله، وناقله، والجمع: رواةٌ، ويقال: رُوِّينا الحديثُ[2].

(١) لسان العرب.

(٢) تاج العروس.

ثانياً: الراوي في اصطلاح المحدِّثين:

إنَّ علماء الحديث المتقدِّمين لم يعرِّفوا الراويَ تعريفاً منهجياً، وإنما حاولوا توضيحَ مهمَّةِ، وعملِ الرَّاوي من خلال تحمُّل الحديث، وأدائه، وتبليغه، ومدىٰ قَبول هٰذا العملِ، أو رَدِّه في إطار قوانين موضوعيةٍ ساروْا عليها، وطَبَّقوها علىٰ أنفسهم، وعلىٰ الرُّواة الآخرين.

في حينٍ عَرَّف علماءُ المعاصرين الراويَ من خلال خبرتهم في علم الحديث، فجاء كمايلي:

الراوي: «هو من تلقَّىٰ الحديثَ، وأدَّاه بصيغة من صِيَغ الأداء»[1].

أو بعبارةٍ أخرىٰ: «هو الذي يتلقَّىٰ الحديثَ الشريفَ ممَّن نَقَله إليه بإحدىٰ طُرُق التحمُّل؛ التي ضَبَطها علماءُ الحديث، ويبلغه للآخذ عنه»[2].

ونعلم: أنَّ الراوي إذا أُضيفت له عبارةُ الشروط؛ يُصبح له معنىً آخر، يدخل في علم الحديث الخاصّ بالدراية، والذي يبحث في شروط الراوي، وما يتعلَّق به[3].

وبعضُ العلماء المعاصرين مَن جعل شروطَ الراوي عبارةً عن مناهج هؤلاء الأئمة في كيفية اختيار الأحاديث لتخريجها في كتبهم، وعن التزاماتهم في ذلك، وتلتحق بذلك أغراضُهم، وأهدافُهم في تصانيفهم[4].

وأجد: أنَّ هناك علاقةً بين التعريفين اللُّغَوي، والاصطلاحي من خلال

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٧٥.

(٢) الجرح والتعديل بين المتشددين والمتساهلين: ص: ٢٣٤.

(٣) تدريب الراوي: (١/ ٤٠ ـ ٤١).

(٤) مقدمة شروط الأئمة الستة: ص: ٥٨.

الحمل، والنقل، ففي الأول معنى الراوي؛ الذي يحمل، وينقل الماءَ، وفي الثاني معناه: الذي يحمل، وينقل الحديثَ الشريفَ.

شُروط الرَّاوي:

قد يبدو نُقَّادُ الحديث في القرن الثاني الهجري حتى القرن الثالث لم ينصّوا على جملة الشروط التي ذكرها المتأخِّرون، والواقعُ غيرُ هذا، فهم لم يرتِّبوا مباحثَ قواعد علم الحديث باباً باباً، وفصلاً فصلاً، ولكنهم ذكروها كلَّها في مواطنَ متفرِّقةٍ وبالمناسبة، وما لم يذكروه؛ فقد طبَّقوه، فلم يحرِّروا باباً بعنوان: «شروط الراوي» مثلاً، ولكنهم أجابوا مَن سألهم عمَّن تُقْبَل روايتُه، ومن تُرَدُّ روايته؟

ولم يزد المتأخِّرون على جمع القواعد السابقة وتنظيمها اعتماداً على أقوال السَّابقين، واستنتاجاً من مواقفهم في كتبهم[1].

الشَّرط الأول: الإسلامُ:

هذا الشَّرطُ لم يَنُصّ عليه نُقّادُ الحديث الأوائل؛ لأن البداهة تقتضيه، وهو من شروط أداء الحديث[2]، لا تحمّله[3]، حتى إنه لم نعثر بين أهل القرون الأربعة الأولى على مَن نَصَّ عليه غيرَ ما قاله أبو جعفر الباقر: «وإذا عرف طالبُ الحديث إسلامَ المحدِّث، وصحّة سماعه، كَتَب عنه»[4]،

---

(١) الجرح والتعديل بين المتشددين والمتساهلين: ص: ٢٣٤.

(٢) **أداءُ الحديث**: هو تبليغُ الحديث بصورةٍ من صُوَر الأداء، والتحمُّلِ بأحد الألفاظ مثل: «سمعتُ» أو «سمعنا»، أو «حَدَّثني» أو «حَدَّثنا»، أو «أخبرني» أو «أخبرنا»، أو «أنبأني» أو «أنبأنا»، أو «قال»، أو «أنَّ»، أو «عَنْ».

(٣) **تحمُّلُ الحديث**: هو تلقّيُ الحديثِ، وأخذه عن الشيوخ.

(٤) معرفة علوم الحديث: ص: ١٦ ـ ١٧.

ولا خصوصيةَ لكافرٍ علىٰ آخر، فكُلُّ من لم يعتنق الإسلامَ لا روايةَ له.

ولكن بعد هٰذه القرون نرىٰ العلماء يذكرون شروطَ الإسلام في كتبهم[1].

ولابُدَّ هنا من بيان معنىٰ الإسلام، وطرق معرفته.

معنىٰ الإسلام:

يجيء لفظُ «الإسلام» في لسان الشرع مراداً به الدِّينَ كلَّه، الذي جاء به محمَّد ﷺ من العقائد، والأحكام.

ومعنىٰ الإسلام: «الانقياد لله تعالىٰ ظاهراً، وباطناً، والإخلاصُ له فيهما[2].

وعَرَّفه بعضُ العلماء بأنه: «الإقرار، والتصديق بالله، وبأسمائه، وبصفاته، أو أن يقول عن تصديق قلبٍ: آمنتُ بالله، وملائكتِه، وكُتُبِه، ورُسُلِه، واليومِ الآخر، والقدرِ خيرِه وَشَرِّه»[3].

طُرُق معرفةِ الإسلام:

ويُعْرَف الإسلامُ بإحدىٰ الطريقتين الآتيتين[4]:

١ ـ ظاهر نشوئه بين المسلمين علىٰ طريقتهم، وبتبعية الأبوين المسلمين، أو وُجوده بدار الإسلام.

٢ ـ ما يقوم مقامَ بيانِ الإسلام إجمالاً، والإقرار باللِّسان، والتصديق بالقلب بجميع ما أتىٰ به النبيُّ ﷺ، وتظهر أمارةُ ذلك بإقامة الصَّلاة، وإيتاء

---

(١) الإلماع: ص: ١٩٩.

(٢) العقائد الإسلامية من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية: ص: ١٥.

(٣) المغني في أصول الفقه: ص: ١٩٩.

(٤) مرآة الأصول شرح مرقاة الوصول: ص: ٢١٢.

الزَّكاة، كما قال النبيُّ ﷺ: «من صَلَّىٰ صلاتَنا، واستقبل قِبْلَتَنا، وأكل ذبيحتَنا، فذلك المسلمُ؛ الذي له ذِمَّةُ الله، وذِمَّةُ رسولِه، فلا تخفروا الله في ذمته»[1].

الشَّرط الثاني: العقل:

إنَّ «العقل» شرطٌ في تحمُّل الحديث، وأدائه، فالمجنون فاقدُ العقل، ومن في حكمه كالصَّبِيِّ غير المُميِّز، والمعتوهِ[2] لا تُقْبَل روايتُهم للحديث؛ لأن العقل به يتوجَّه الخِطَاب، ومنه يتلقَّىٰ الصواب، فالعقلُ شرطٌ؛ لأن المراد بالكلام ما يُسَمَّىٰ كلاماً صورةً، ومعنىً، ومعنىٰ الكلام لا يُوجَد إلا بالعقل؛ لأنه وضع للبيان، ولا يقع البيانُ بمجرَّد الصَّوت، والحروف بلا معنىً، ولا يُوجَد معناه إلا بالعقل، وكلُّ موجودٍ من الحوادث فبصورته ومعناه يكون، فلذلك كان العقلُ شرطاً؛ ليصير الكلام موجوداً[3].

معنىٰ العقل وتدرجه:

أولاً: معنىٰ العقل:

لقد عَرَّف العلماءُ العقلَ بتعريفاتٍ كثيرةٍ، وذلك ليكتشفوا هٰذا السِّرَّ الغامضَ في الإنسان، فجاءت تعريفاتهم كالتالي:

١ ـ العقلُ جوهرٌ لطيفٌ يفصل به بين حقائق المعلومات.

٢ ـ العقل هو العلمُ لا فرقَ بينهما.

٣ ـ العقل هو قُوَّةٌ ضروريةٌ بوجودها يَصِحُّ إدراكُ الأشياء به، ويتوجَّه به

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: فضل استقبال القبلة...، برقم: (٣٩١).

(٢) هو ناقصُ العقل.

(٣) كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام: (٢/ ٣٩٢).

تكليفُ الشرع، وهو مما يعرفه كلُّ إنسان من نفسه.

٤ ـ العقل نورٌ يضيء طريقَ إصابة الحقِّ، والمصالح الدِّينية، والدُّنيوية، فيُدرِك القلبُ به كما تُدرِك العينُ بالنور الحِسِّيِّ المبصرات[١].

ثانياً: تدرُّج العقل:

أمَّا العقلُ فإنه لا يكون موجوداً بالفعل في الإنسان في أوَّل أمره؛ كما أخبر اللهُ تعالىٰ بقوله: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَـٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾[النحل: ٧٨]؛ ولكن يكون لدىٰ الإنسان استعدادٌ، وصلاحيةٌ لأن يوجد فيه العقلُ، فهـٰذا الاستعدادُ يُسَمَّىٰ: (عقلاً بالقوة)، أو (عقلاً غريزياً)، ثم يحدث العقل فيه شيئاً، فشيئاً بخلق الله تعالىٰ إلىٰ أن يبلغ درجاتِ الكمال، ويُسَمَّىٰ هـٰذا: (عقلاً مستفاداً)[٢].

لقد استدلَّ العلماءُ[٣] علىٰ وجوب أن يكون الراويُ عاقلاً بقوله ﷺ: «رُفِعَ القلمُ عن ثلاثة: عن النَّائم حتىٰ يستيقظ، وعن الصَّبِيِّ حتىٰ يحتلم، وعن المجنون حتىٰ يعقل»[٤].

الشَّرط الثالث: البُلوغ:

إنَّ «البلوغ» مناطُ التكليف، وتحمُّلُ المسؤولية، وصلاحيةُ الإنسان لصدور العبارة عنه، وصحة العبادة منه، والبُلوغُ شرطٌ في أداء الحديث الشريف، لا في تحمُّله؛ وإنَّ المعتوه لو كان بالغاً فهو كالصَّبِيِّ في حُكمه؛

---

(١) كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام: (٢/ ٣٩٣).

(٢) المصدر السابق: (٢/ ٣٩٤).

(٣) الكفاية: ص: ٧٧. و«شروط الأئمة الخمسة» ص: ١٤٥.

(٤) أخرجه أبو داود، في كتاب: الحدود، باب: في المجنون يسرق أو يصيب حدّاً، برقم: (٤٣٩٩).

لاجتماعهما في نُقصان العقل[1].

طُرق معرفة البلوغ:

يُعْرَف «البُلوغُ» بحصول أماراته المنصوص عليها في الفقه؛ وهي ثلاثة أمور.

١ - بالنسبة للذَّكَرِ يكون البلوغ بالاحتلام؛ أي: بإنزال المَنِيّ.

٢ - بالنسبة للأنثىٰ يكون البلوغ بالحيض؛ أي: بنزول الدَّم.

٣ - وإذا لم يحصل هـٰذا للذَّكر، والأنثىٰ؛ كان البلوغُ باستكمال خمس عشرة سنةً، فإنَّ الولد إذا تَمَّ له هـٰذا المقدارُ فهو بالغٌ شرعاً، مكلَّفٌ بالأحكام[2].

١ - استدلَّ العلماء[3] علىٰ وُجوب أن يكون الراويُ بالغاً بقوله ﷺ: «رُفِعَ القلمُ عن ثلاثة: عن النَّائم حتىٰ يستيقظ، وعن الصَّبِيّ حتىٰ يحتلم، وعن المجنون حتىٰ يعقل»[4].

٢ - أنَّ النبي ﷺ أرسل كُتُبَه، ورُسُلَه؛ ومع ذلك لم يبعث رسولُ الله ﷺ رسولاً صَبِيّاً، ولم يحمِّله أداءَ بيان حُكم الشريعة[5].

إنَّ الصحابة - رضي الله عنهم - لم يرجعوا إلىٰ الصِّبيان، والمراهقين في

---

(١) التقرير والتحبير شرح التحرير في علم الأصول: (٢/ ٢٣٨).

(٢) ظفر الأماني في مختصر الجرجاني: ص: ٤٦٠، وانظر «فتح المغيث» للسخاوي: (٢/ ٤).

(٣) الكفاية: ص: ٧٧.

(٤) تقدَّم تخريجه في صفحة: (٣٠).

(٥) البرهان في أصول الفقه: (١/ ٦١٢ - ٦١٣).

أخذ الرواية عنهم؛ فكان عدمُ رجوعهم دليلاً علىٰ عدم قبول روايتهم، وخاصّةً: أنَّ الصبيان قد كانوا يخالطون رسولَ الله ﷺ، ويلجون علىٰ ستوره مع مسيس حاجتهم إلىٰ من يخبرهم عن دقائق أحواله ﷺ وراء الحجب[1].

الشَّرط الرابع: العدالة:

تعريف «العدالة» لغةً واصطلاحاً:

أولاً: العدالة في اللغة:

العَدْلُ: هو ما قام في النفوس أنه مستقيمٌ، وهو ضِدّ الجور، وفي أسماء الله سبحانه: العَدْلُ، هو الذي لا يميل به الهوىٰ فيجور في الحكم. والعَدْلُ: الحُكم بالحقِّ. والعدل من النَّاس: المرضيُّ قولُه، وحكمُه.

وقيل: رجلٌ عَدْلٌ وعادلٌ، أي: جائزُ الشهادة؛ ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾[الطلاق: ٢]، وقال: ﴿يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾[المائدة: ٩٥].

ويقال: رجلٌ عَدْلٌ، ورجلان عَدْلٌ، وامرأةٌ عَدْلٌ، ونسوةٌ عَدْلٌ، وتعديل الشهود أن تقول: إنهم عدولٌ. وقيل: العَدْلُ الذي لم تظهر منه ريبةٌ. وقيل: إنَّ العدل علىٰ أربعة أشكال:

١ ـ العَدْلُ في الحُكم، قال الله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِ﴾[النساء: ٥٨].

٢ ـ والعَدْلُ في القول، قال الله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُواْ﴾[الأنعام: ١٥٢].

٣ ـ والعَدْلُ هو الفِدْيَةُ، قال الله تعالىٰ: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا

---

(١) انظر «توضيح الأفكار» (٢/ ٢٨٩) و«البرهان في أصول الفقه» (١/ ٦١٢).

عَدۡلٞ﴾[البقرة: ١٢٣].

٤ ـ والعَدْلُ الإشراكُ بالله، قال الله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ﴾[البقرة: ١٢٣] أي: يُشركون[1].

وقيل: العَدْلُ: الكيل، وقيل: الجزاء. وقيل: الفريضة، وقيل: النافلة، وقيل: القيمة؛ وخذ عدله منه كذا وكذا، أي: قيمته[2].

ثانياً: العدالة في اصطلاح المحدِّثين:

اعتبر المتقدّمون من نُقَّاد الحديث «العدالةَ» أمراً مُسَلّماً، لا يمكن قَبولُ رواية راوٍ ما لم يَتَّصِفْ بها، فكانوا إذا تكلَّموا علىٰ شروط الراوي بيَّنوا ما يتعلَّق بصناعة الحديث، وتعرَّضوا بشكلٍ خاصٍّ إلىٰ ما يقدح في العدالة، لا إلىٰ ما يثبتها لوضوح موجبها، وقد أشار شعبةُ بن الحَجاج إلىٰ العدالة فقال في بيان من تُتْرَكُ روايتُهم: «... وإذا اتّهم بالكذب...»[3] فالاتهامُ بالكذب ينافي العدالَة. فلو سُئل عمَّن تُقْبَل روايته لأجاب بأنه العدل، أو الثقة، أو الصادق، أو ما يفيد ذلك.

تعريفاتٌ للعدالة:

ولـ: «للعدالة» تعريفاتٌ كثيرةٌ، ومن أرجحها فيما يلي:

١ ـ ملكةٌ، أو هيئةٌ راسخةٌ في النفس، تحمل المسلمَ علىٰ ملازمة التَّقوىٰ، والمُروءة[4].

---

(١) لسان العرب.

(٢) تاج العروس.

(٣) المحدث الفاصل: ص: ١٤٠.

(٤) جامع الأصول: (١/ ٧٤).

٢ ـ ملكةٌ، أو هيئةٌ راسخةٌ في النفس، تمنع المسلمَ عن اقتراف الكبائر، والصغائر الخسة، والرذائل المباحة[١].

٣ ـ أن يكون المسلمُ سالماً من أسباب الفِسْقِ، وخُوارم المُروءة[٢].

ولهٰذه التعاريف الثلاثة معانٍ متقاربةٌ؛ وكلُّها تدور حول ثلاثة أمور:

اجتناب الكبائر، واجتناب الإصرار علىٰ الصَّغائر، واجتناب الإصرار علىٰ خوارم المُروءة.

وإليكَ تعريفَ كلٍّ منها:

الأول: اجتناب الكبائر:

ويُعَبَّر عنها بملازمة التَّقوىٰ، أو السَّلامة من أسباب الفِسق[٣].

فالكبيرةُ: ما توعَّد عليه الشارعُ في الكتاب، أو السُّنَّة[٤]؛ وقيل: ما يُوجِب الحدَّ، أو أنها كلُّ جريمةٍ تؤذن بقِلّة اكتراث مرتكبها بالدين ورِقَّة الديانة[٥].

والأمثلة علىٰ الكبائر كثيرة: كالقَتْل، والزِّنىٰ، واللِّواط، وشُرْب الخمر، والسَّرقة، والغصب، وشهادة الزُّور، وقطع الرَّحِم، وأكل الرِّبا، أكل مالِ اليتيم...[٦].

---

(١) حاشية حسن العطار...: (٢/ ١٧٤).

(٢) علوم الحديث: ص: ١٠٤.

(٣) التبصرة والتذكرة: (١/ ٢٩٤).

(٤) حاشية الشيخ البناني علىٰ شرح الجلال المحلي علىٰ جمع الجوامع: (٢/ ١٦٠).

(٥) المرجع السابق: (٢/ ١٦٠).

(٦) المرجع السابق: (٢/ ١٦٠).

وأمّا عددُ الكبائر فقد وَرَد: أنَّ عبد الله بن عباس ـ رضي الله عنهما ـ سُئل عن الكبائر أسبع هي؟ قال: «هي إلىٰ السَّبعين أقرب»، وفي رواية أخرىٰ: «أو سبعمئة»[1].

الثاني: اجتناب الإصرار علىٰ الصغائر:

ويُعَبَّر عنها بملازمة التَّقوىٰ، أو السَّلامة من أسباب الفِسْق أيضاً.

فالإصرارُ بمعنىٰ التَّكرار، فإذا تكرَّرت من الشخص الصغيرةُ تكراراً يُشعِر بقِلَّة مبالاته بدينه؛ كان كمن يفعل الكبيرةَ، وتُرَدُّ شهادتُه وروايتُه بذلك، وكذلك إذا اجتمعت صغائرُ مختلفةُ الأنواع بحيث يشعر مجموعها بما يشعر أصغر الكبائر[2].

والأمثلةُ علىٰ الصغائر كثيرةٌ كسرقة لقمةٍ، والتطفيف بتمرةٍ، والغيبة، والنظر إلىٰ المُحَرَّمات، أو العورات، أو الكذب بما لا يفضي إلىٰ كبيرةٍ...

وينبغي ألا ننسىٰ علىٰ أية حالٍ: أنَّ الصغائر مُحَرَّمةٌ، وليست مباحةً[3].

وقد قُيِّدت الصغائرُ بالإصرار؛ لأن من ابتلي بشيءٍ من الصغائر، من غير إصرارٍ؛ فهو عَدْلٌ، لأن التحرز عن جميع الصغائر متعذِّرٌ عادةً، فإن غير المعصوم لا يتحقَّق منه التحرُّزُ عن الزَّلَّات، فاشتراط انعدامها أصلاً سَدٌّ لباب الرواية[4].

---

(١) قواعد الأحكام في مسائل الأنام: (١/ ٢٧).
(٢) حاشية الشيخ حسن العطار...: (٢/ ١٧٤).
(٣) فتح الغفار بشرح المنار: (٢/ ٨٧).
(٤) نهاية السّول شرح منهاج الوصول إلىٰ علم الأصول: (٢/ ١٠٩).

الثالث: اجتناب الإصرار علىٰ خوارم المُروءة:

ويُعَبَّر عنها بالتخلِّي عن الرَّذائل المباحة[1].

فالمُروءة هي تَخَلُّقُ الشَّخص بأخلاق أمثاله، وأقرانه في لُبْسِه، ومَشْيه، وحَرَكاته، وسَكَناته، وسائر صفاته في زمانه، ومكانه؛ ومُجْمَلُها الاحترازُ عما يُذَمُّ عُرْفاً[2].

إذاً خوارمُ المروءة هي أفعالٌ تُعَدُّ عُرْفاً خلاف العادة في إقليمٍ ما، ويجعل مرتكبها ذليلاً في أَعْيُنِ مَن حوله، وإن كانت مباحةً شرعاً، أو مكروهةً، فهي لا تبلغ بمرتكبها إلىٰ الحرام[3].

والأمثلةُ علىٰ خَورام المُروءة كثيرةٌ؛ مثل: البول في الطريق، أو الأكلِ في السُّوق، وصُحبة الأراذل، واللعب بالحَمَام، والمشي مكشوفَ الرأس. . . . ولا يخفىٰ أنَّ بعض هٰذه الأفعال ترجع إلىٰ العُرْف التي تختلف باختلاف الزَّمان والمكان[4].

ومن العلماء من لم يشترط اجتنابَ خوارم المروءة؛ لأنها تُعَدُّ أموراً عُرْفِيّةً لا تقدح في العدالة[5].

ثبوت العدالة:

قال ابنُ الصلاح: «عدالةُ الراوي تَثْبُتُ تارةً بتنصيص المعدِّلين علىٰ عدالته، وتارةً تَثْبُتُ بالاستفاضة؛ فمن اشتهرت عدالتُه بين أهل النقل أو

(١) شرح نخبة الفكر: ص ٥٣.
(٢) ظفر الأماني: ص: ٤٦١.
(٣) شرح شرح النخبة: ص: ٥٣.
(٤) المصدر السابق: ص: ٥٣.
(٥) النكت على مقدمة ابن الصلاح: للزركشي: (٣/ ٣٢٥).

نحوِهم، وشاعَ الثَّناءُ عليهِ بالثقة، والأمانة؛ اسْتُغْنِي فيه بذلك عن بَيِّنَةٍ شاهدةٍ بعدالتِه تنصيصاً، وهٰذا هو الصحيحُ من مذهب الشافعي، وعليه الاعتمادُ في فنِّ أصول الفقه»[١].

وممن اشتهرت عدالتهم: سفيان الثَّوري، وسفيان بن عُيَيْنَة، والأوزاعيُّ، والشافعيُّ، وأحمَدُ، واللَّيْثُ، وشُعْبَةُ، وابنُ المُبارك، ووَكِيْعٌ، وابنُ مَعِين، وابنُ المَديني، ومَنْ جَرَىٰ مجراهم في نباهة الذكر، واستقامة الأمر؛ فلا يُسْأَلُ عن عدالتهم، وإنما يُسأل عن عدالة من خَفِيَ أمرُه.

وقد سُئِلَ الإمام أحمدُ بنُ حَنبَل عن إسحاق بن راهُوْيَهْ[٢] فقال: «مثل إسحاق يُسْأَل عنه؟!».

وسُئل ابنُ مَعِين عن أبي عبيد، فقال: «مثلي يُسْأَلُ عَنْ أبي عبيد؟! أبو عبيد يسأل عن الناس!».

وكذلك تَثْبُتُ العدالةُ بتخريجِ من التزم الصحةَ في كتابه كالشيخين، وغيرهما؛ فإن كانوا من رجال الشيخين يحملون علىٰ العدالة؛ حتىٰ يتبيَّن في أحدهم جرحٌ، فيُنْظَرُ في أمره، ويكفي للباحث أن يقول: فلانٌ من رجال الشيخين، أو أحدِهم؛ لأن الأُمَّة تلقَّتْ كتابيهما بالقبول، وإن كانوا اختلفوا في إفادةِ القطع بالصحة لكل حديثٍ، فإنَّ الظن حاصلٌ[٣].

وكذلك تَثْبُتُ العدالةُ عند بعضٍ آخر بروايةِ من اشترط ألا يروي إلا عن ثقةٍ كمالكٍ، وغيره[٤].

---

(١) علوم الحديث: ص: ٥.

(٢) انظر: لصحة ضبط هٰذا الاسم، حاشية: (١)، صفحة: (٥٦).

(٣) انظر «توضيح الأفكار»: (١/ ٩٦).

(٤) وفي ذلك خلافٌ، وللعلماء فيه آراء، وقد ذكرناها في كتابنا «موسوعة علوم الحديث =

الشَّرط الخامس: الضَّبْطُ:

تعريف «الضبط» لغةً واصطلاحاً:

أولاً: «الضبط» في اللغة:

يقالُ: «ضَبَطَ فُلانٌ الأمرَ ضَبْطاً، وضِبَاطةً»، أي: حَفِظه بالحزم، أي: أنه حازمُ الفُؤاد. ورَجُلٌ ضابطٌ، أي: قويٌّ شديدٌ. وأضبط: يعمل بيديه معاً، وأضبط من ذرة؛ لأنها تجر ما هو على أضعافها، وربما سقطت، وما تحمل من شاهق، فلا ترسله.. وكلُّ ذلك صريحٌ في الدَّلالة على قُوَّةِ الحفظ، وشدَّةِ اللُّزوم بين الحافظ، والمحفوظ[1].

وثانياً: «الضبط» عند المحدِّثين:

وأمَّا مراد المحدِّثين بـ: «الضَّبط» فهو: أن يكون الراوي موصوفاً باليَقَظَة، وعَدَمِ الغفلة، وبالحفظ إنْ حَدَّث من حفظِه، والإتقانِ إنْ حَدَّث من كتابه، مع الدِّرايةِ بالمعنى إن روى الحديثَ بغير لفظِهِ[2].

قال ابن حِبَّان: «أن يَعْقِل من صناعةِ الحديث ما لا يرفع موقوفاً، ولا يَصِلُ مُرسَلاً، أويصحِّف سماعاً»[3].

والضَّبطُ له طرفان: العلمُ عند السَّماع، والحفظُ بعد العلم عند التكلُّم، فلو سَمِعَ، ولم يَعْلَمْ، أو لم يَفْهَمْ؛ لَمْ يَكُنْ ضابطاً، وكذلك إذا شَكَّ في الحفظ بعد العلم، أو السَّماع[4].

= وفنونه» في تعريف العدالة، انظر: (٢/ ٤٥٣ ـ ٤٦٣).

(١) القاموس المحيط.

(٢) انظر «التبصرة والتذكرة» (١/ ٢٩٣)، و«تدريب الراوي» (١/ ٢٩٣).

(٣) فتح المغيث: للسخاوي: (١/ ٢٨٦).

(٤) جامع الأصول: (١/ ٣٥١).

وقد ذهب الآمِديُّ إلىٰ القول: إنَّ الضبط أن يكون حفظُ الرواي لِمَا سَمِعه أرجح من عدم حفظه. وهٰذا يعني: أنَّ طروء النِّسْيان، والسَّهْوِ، والوَهْمِ أحياناً لا يَضُرُّه؛ إذ لا يخلو من ذلك أحدٌ[1].

أنواع الضبط:

لـ: «الضَّبْط» نوعان، نذكر فيما يلي كلَّ واحدٍ منهما:

١ ـ ضَبْطُ الصَّدر:

هو الحفظُ بحيث يُثبِت الراوي ما سمعه مع القدرة علىٰ الاستحضار عند الحاجة إليه، بحيث يبعد زوالُه عن القُوَّةِ الحافظة.

وشرطُ هٰذا النوع من الضبط أن يكون الراوي حازمَ الفُؤادِ، حاضرَ الذِّهْنِ، سريعَ البَديهةِ، غيرَ مُغَفَّلٍ لا يميِّز الصوابَ من الخطأ كالنَّائم، أو السَّاهي، إذ الموصوفُ بذلك لا يحصل الركونُ إليه، ولا الاعتمادُ عليه من باب أولىٰ[2].

إنَّ الحفظَ رأسُ مال المشتغل بعلم الحديث والرواية، وأنشد الإمام عبد الرَّزَّاق الصَّنْعَاني، فقال:

ليسَ بِعلمٍ ما حَوَىٰ القِمَطْرُ ما العِلمُ إلا ما حَوَاهُ الصَّدْرُ[3]

وقال سفيان الثَّوري: «بئس مستودعُ العلمِ القَراطِيس»[4].

فهٰذه الأقوالُ، وغيرُها كثيرٌ جداً، تمثِّل الاتجاهَ العامَّ الذي كان يحرص عليه أهلُ الحديث، علىٰ تعاقُبِ أجيالهم، وبخاصةٍ في عصر الصحابة،

(١) الإحكام: (٢/ ١٠٦).
(٢) فتح المغيث: (١/ ٢٨٦).
(٣) الحث على طلب العلم: ص: ١٢.
(٤) تقييد العلم: ص: ٥٨.

والتابعين حتىٰ وصف الحافظُ الذهبيُّ صدورَهم بخزائن العلم[1].

٢ ـ ضَبْطُ الكتاب:

يُقْصَدُ به صونُ الكتاب الذي يكتب فيه الراوي مرويَّاتِه من أن يتطرَّق إليه خَلَلٌ من وقت السَّماع، والكتابة إلىٰ أن يؤدِّي ما سمعَ، ويرويه، ويحول دون تغييرِ ما فيهِ، وبخاصة إذا ما اقتصر عليه عند التحديثِ من جهة الزيادة، والنقص، أو التبديل، إضافةً إلىٰ الرجوع عما قد يُخَالَفُ فيه في مَتْنِ الحديث أو إسنادِه من لفظٍ، أو اسمٍ، ودون قبولٍ لأيٍّ من مظاهر التلقين، فإنَّ هـٰذا وأمثاله يُعتد بما رَوَوْه من صحيح كتبهم ولو لم يُرْزَقوا من الحفظ، ومعرفةِ الحديث ما رُزِقَ غيرهُم[2].

فإنَّ من البدهي أن تصون الكتابةُ الحديثَ من الزَّلَل، وقد قال الإمام عبدُ الله بنُ المبارك: «لولا الكتابُ ما حفظنا»، وهو ما أكَّدهُ إمامُ المحدِّثين أحمد بن حنبل في رَدِّه علىٰ من كره الكتابةَ للحديث؛ حيث قال: «إذاً يخطئون». قال: «حدَّثنا قومٌ من حفظِهم، وقومٌ مِنْ كُتُبِهِمْ، فكان الذين حدَّثونا من كتبهم أَتْقَن»[3]. ويعود السببُ في ذلك إلىٰ أنَّ ضبط الكتاب تامٌّ لا يُتصوَّر فيه نقصٌ علىٰ خلاف ضبط الصدر؛ الذي يُعتبَر الأساس في تقسيم الحديث، مع مراعاة: أنَّ الضبط يختلف من كتابٍ لآخر[4].

كيفيةُ معرفة الضبط:

لمعرفةِ ضبطِ الراوي طريقان، هما:

---

(١) تذكرة الحفاظ: (١/ ١٦٠).

(٢) الكفاية: ص: ٢٢٠.

(٣) تقييد العلم: ص: ١١٤ ـ ١١٥.

(٤) توضيح الأفكار: (٢/ ١٢٠).

١ ـ يُعْرَفُ الراوي بالضبط عند مقارنة رواياته بعد سَبْرِها برواياتِ غيرهِ ممَّنْ عُرِفَ بالإتقانِ، إنْ وافقهم؛ كان مُتقِناً، وقد لا يكون الإتقانُ تامّاً، لكن تكون المخالفةُ نادرةً، كما لا يلزم التوافقُ التامُّ باللفظ، وإنْ كان هو الأَحْوَطُ، لجوازِ الرواية بالمعنىٰ عند كثيرين، لكن من غير إخلالٍ بمضمون الرواية[1]. وأمَّا إنْ كان كثيرَ المُخالفة لهؤلاء؛ عُلِمَ أنه مختلُّ الضبط، لا يُمِكن الاحتجاجُ بحديثه، وكلَّما كان ذلك فيه أكثر؛ كان أكثر ضَعْفاً، وقد يصل إلىٰ حدٍّ من لا تُقْبَلُ له روايةٌ؛ ولو مع المتابعة.

وهٰذا يَستدعِي مراقبةَ الراوي مراقبةً تامةً، والتنقيبَ عن مروياتِه، وتتبُّعَ طُرُقِ تَحمُّلهِ، وأدائه للرواية، والنظرَ في أصلِ كتابهِ إنْ تَيَسَّر ذلك، وبخاصةٍ إذا كان يروي منه، تحرُّزاً من أن يدخل عليه ما لم يسمعه إضافةً إلىٰ ما قد يكشف عنه ذلك من وَهْمٍ، وسَهْوٍ، وغَلَطٍ، بل أحياناً الكَذِبُ، والانتحالُ مما يُيَسِّرُ الحكمَ علىٰ الراوي من حيث الأهلية للرواية عند الإتقان، أو نَفيِها عنه عندما يُوصَفُ بالخَلل غير المحتمل.

وهٰذا بالطبع شأنُ كبارِ نُقَّادِ الحديث، أصحاب الدراية بتاريخ الرواة، وجَرْحِهم، وتعديلهم أمثال: عبد الرحمن بن مَهْدي، وعليٍّ بن المَدِيْني، ويحيىٰ بن مَعِين، والبُخاري في آخرين، يصعب حَصْرُهم في هٰذا المقام.

٢ ـ يُعْرَفُ الضَّبْطُ بالامتحانِ، واختبار الرُّواةِ. وكان هٰذا النهجُ شائعاً بين النُّقَّاد؛ إذ كانوا يُدخِلون علىٰ من أرادوا اختباره ما ليس من حديثه، فإنْ حَدَّث به؛ عرفوا كَذِبَه، أو يلقِّنونه، فيحدِّث به فيُعْلَم غَلَطُه، ووَهْمُه، وقد يكون حافظاً مُتْقِناً مستحضراً لكل محفوظاته، ومكتوباته؛ بحيث يصعب تخطئتُه.

---

(١) علوم الحديث: ص: ٢٢٠.

ولعلَّ مِن أطرف ما جاء في ذلك امتحانُ البغداديِّين للإمام البخاري حين وَرَدها للمرَّةِ الأولىٰ؛ إذ حَدَّثوا بمئة حديثٍ قلَّبوا مُتونَها، وأسانيدَها، ولم يتركوا حديثاً واحِداً علىٰ سلامته، وألقاها عليه عشرةٌ من المحدِّثين، كلٌّ يقرأُ عليه عشرة، حتىٰ انتهت عن آخرها، والبخاري يقول عَقِبَ كلٍّ منها: لا أعرفه، ولا يزيد علىٰ ذلك... ثم قال لأوَّلهم: «سألتَ عن حديثِ كذا، وصوابُه كذا» إلىٰ آخر أحاديثه، حتىٰ ردَّ المئةَ إلىٰ سلامتها قبل التغيُّر.. والروايةُ مشهورةٌ[1].

❐ ❍ ❍ ❐

(١) فتح المغيث: للسخاوي: (١/ ٢٩٩).

أهمية هٰذا العلم

إنَّ هٰذا العِلم قناةٌ وطريقٌ لمعرفة درجة الحديث من الصِّحَّة، أو الحَسَنِ، أو الضَّعْفِ، وموقِعه من القَبول، أو الرَّدِّ؛ لذلك اتَّخذ البحثُ عن الرِّجال وسيلةً مُهِمَّةً جِدّاً في علم مصطلح الحديث، وتعدَّدت علومُ الرُّواة وكثرتْ؛ لتناول كُلِّ ما يتصل بالراوي من الأمور للوُصول إلىٰ الحقِّ.

ولأهمية هٰذا العِلم، وعظيمِ موقعِه في كشف الصَّحيح من الجَرِيح، قال الإمامُ عليُّ بن المَدِيني (المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ) كلمتَه النفيسةَ الغاليةَ: «التَّفَقُّهُ في مَعَاني الحديث نِصْفُ العِلْمِ، ومعرفةُ الرِّجالِ نِصفُ العِلْمِ». فَجَعَلَ معرفةَ الرجال نصفَ العلم، وهو كذلك.

قال الحافظ أبو عُمَر بنُ عبد البَرِّ (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ) رحمه الله تعالىٰ، في أواخر مقدِّمته لكتابه «الاستيعاب في أَسْمَاءِ الأصحاب»:

«. . . وبعدُ فإنَّ العِلْمَ محيطٌ بأنَّ السُّنَنَ أحكامٌ جاريةٌ علىٰ المَرءِ في دِينه، في خاصَّةِ نفسِهِ، وفي أهلِهِ، ومالِه، ومعلومٌ: أنَّ من حُكِمَ بقولِهِ، وقُضِيَ بشهادتِه، فلا بُدَّ من معرفةِ اسمِهِ، ونَسَبِه، وعدالتِهِ، والمعرفةِ بحالِهِ.

ونحنُ وإنْ كان الصحابةُ ـ رضي الله عنهم ـ، قد كُفِينا البحثَ عن أحوالهم؛ لإجماع أهل الحَقِّ من المسلمين ـ وهم أهلُ السُّنَّة والجماعة ـ علىٰ

أنهم كُلّهم عُدُوْلٌ، فواجبٌ الوقوفُ علىٰ أسمائهم، والبحثُ عن سِيَرِهم، وأحوالِهم؛ ليُهتَدَىٰ بهَدْيِهم، فهم خيرُ من سُلِكَ سبيلُه، واقتُدِيَ به»[1].

وقال العلاَّمةُ المؤرِّخ ابن الأثير (المتوفىٰ سنة ٦٣٠ هـ) رحمه الله تعالىٰ، في مقدِّمة كتابه «أُسُد الغابة في معرفة الصحابة»:

و«معرفةُ الصحابة، ومعرفةُ أمورهم، وأحوالهم، وأنسابهم، وسِيرتهم: مُهِمٌّ في الدِّين.

ولا خفاءَ علىٰ من كان له قلبٌ، أو أَلقَىٰ السَّمْعَ؛ وهو شهيد: أنَّ مَن تَبَوَّأَ الدَّارَ، والإيمانَ من المهاجرين، والأنصار، والسَّابقين إلىٰ الإسلام، والتَّابعين لهم بإحسانٍ؛ الذين شَهِدُوا الرسولَ ﷺ وسمعوا كلامَه، وشاهدوا أحوالَه، ونقلوا ذلك إلىٰ من بعدَهم من الرجال، والنساءِ، من الأحرار، والعَبيدِ، والإماء أولىٰ بالضَّبْطِ، والحِفْظِ، وهم الذين آمَنُوا، ولم يَلْبِسُوا إيمانَهم بظلمٍ أولئك لهم الأمْنُ وهُم مهتدون بتزكية الله سبحانه وتعالىٰ لهم، وثنائِهِ عليهم.

ولأنَّ السُّنَن التي عليها مدارُ تفصيل الأحكام، ومعرفةِ الحلال، والحرام إلىٰ غير ذلك من أمور الدِّين إنما ثَبَتَتْ بعد معرفة رجال أسانيدها، ورُواتها.

وأوَّلُهم، والمُقَدَّمُ عليهم أصحابُ رسول الله ﷺ، فإذا جهلهم الإنسانُ؛ كان بغيرهم أشدَّ جهلاً، وأعظمَ إنكاراً، فينبغي أن يُعرَفوا بأنسابهم، وأحوالهم هم، وغيرُهم من الرُّواة، حتىٰ يَصِحَّ العملُ بما رواه الثقاتُ منهم، وتَقُوم به الحُجَّةُ، فإنَّ المجهول لا تَصِحُّ روايتُه، ولا ينبغي العملُ بما رواه.

والصحابةُ يُشارِكون سائرَ الرُّواة في جميع ذلك إلاَّ في الجَرْحِ والتعديل، فإنهم كُلّهم عُدُوْلٌ، لا يتطرَّق إليهم الجَرْحُ؛ لأن الله عزَّ وجلَّ، ورسولَهُ

---

(١) الاستيعاب: (١/ ٩ و١/ ١٩).

زَكَّيَاهم، وعَدَّلاهم، وذلك مشهورٌ لا نحتاجُ لذكره»[1].

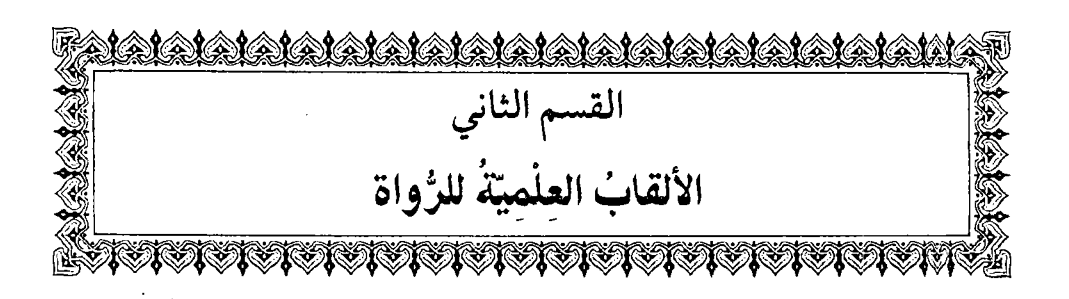
فإذا كان هٰذا مطلوباً في الصَّحابة الكرام المُزَكَّيْن من الله تعالىٰ، ورسولِهِ خيرَ تزكيةٍ، فكيف بمَن بعدَهم، ودُونَهم، فلذا اهتمَّ العلماء بتأليف تواريخ الرُّواةِ: الثقاتِ، والمجروحين؛ ليُعْرَفُوا، ويُعرَفَ حُكْمُ ما نقلوه لنا من سُنَنِ الدِّين عن سيِّد المُرسَلين ﷺ.

❐ ❍ ❍ ❐

---

(١) أسد الغابة: (١/ ٩).





القسم الثاني

الألقابُ العِلْمِيّةُ للرُّواة

١ ـ المُسْنِدُ :

لغةً : اسمُ فاعلٍ مِن : «أَسْنَدَ» ويقال : أَسْنَدَ الحديثَ ، أي : رَفَعَه .

واصطلاحاً : هو مَن يروي الحديثَ بسنده ، سواءٌ عنده علمٌ به ، أو ليس له إلاّ مجرَّدُ الرواية[١] .

٢ ـ المُحَدِّثُ :

لغةً : هو اسمُ فاعلٍ من (التحديثِ) ، بمعنى نقل الحديث ، وإسماعه للطَّلَبَة .

واصطلاحاً : (المحدِّث) لَقَبٌ يُطْلَقُ على مَن اشتغل بالحديث النبوي الشريف ، وأحرز فيه صفاتٍ ذكروها ، فيُطْلَقُ عليه عندئذٍ : (المحدِّث) .

قال الإمام الحافظ تاج الدين السُّبْكي (المتوفى سنة ٧٧١ هـ) رحمه الله

---

(١) تدريب الراوي : (١/ ٤٣) .

تعالىٰ[1]: «المحدِّثُ مَن عَرَف الأسانيدَ، والعِلَلَ، وأسماءَ الرجال، والعاليَ، والنازلَ، وحَفِظ مع ذلك جملةً مستكثرةً من المُتون، وسمع «الكتبَ السِّتَّةَ» و«مُسْنَدَ أحمد بن حنبل» و«سُنَنَ البيهقي» و«مُعْجَمَ الطَّبَراني» وَضَمَّ إلىٰ هٰذا القدر ألفَ جزءٍ من الأجزاء الحديثيَّةِ: هٰذا أقلُّ درجاته.

فإذا سَمِعَ ما ذكرناه، وكتَبَ الطِّباقَ - جمع: طبَقة، وهم القومُ المتعاصرون، الذين تقاربوا في السِّنِّ، واشتركوا في الروايةِ، والأخذِ عن شيوخ الطَّبقة التي قبَلهم - ودارَ علىٰ الشيوخ، وتكلَّم في العِلَلِ، والوفياتِ، والمسانيدِ؛ كان في أول درجاتِ (المحدِّثين)، ثم يزيدُ الله من يشاء ما يشاء.

ومِن النَّاس فِرقةٌ ادَّعَتْ الحديثَ! فكان قُصَارىٰ أمرِها النظرَ في «مشارق الأنوار» للصَّاغَاني، فإن ترفَّعت إلىٰ «مصابيح البَغَوي» ظَنَّتْ: أنها بهٰذا القدر تصِلُ إلىٰ درجة (المحدِّثين)، وما ذلك إلا لجهلها بالحديث، فلو حَفِظ من ذكرناه هٰذين الكتابَيْن عن ظهر قلبٍ، وضَمَّ إليهما من المتون مثليهما؛ لم يكن (محدِّثاً) ولا يصيرُ بذلك (محدِّثاً) حتىٰ يَلِجَ الجَمَلُ في سَمِّ الخِيَاطِ!

فإن رامَتْ بلوغَ الغاية في الحديث علىٰ زعمها؛ اشتغلَتْ بـ «جامع الأصول» لابن الأثير، فإن ضَمَّتْ إليه «كتابَ علوم الحديث» لابن الصلاح، أو مختصرَه المُسَمَّىٰ بـ «التقريب والتيسير» للنَّووي، ونحو ذلك فحينئذٍ يُنادَىٰ من انتَهىٰ إلىٰ هٰذا المقام (مُحدِّثَ المحدِّثين) و(بُخَارِيَّ العصر)، وماناسب هٰذه الألفاظ الكاذبة! فإنَّ من ذكرناه لا يُعَدُّ (مُحدِّثاً) بهٰذا القدر». انتهىٰ.

ثم نَقَل الحافظُ السُّيوطيُّ (المتوفى سنة ٩١١ هـ) عن الحافظ المحدِّث فتح الدين بن سيِّد الناس اليَعْمُرِيّ (المتوفىٰ سنة ٧٣٤ هـ)، شيخ الحافظ الذهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ) رحمه الله تعالىٰ قولَه: «المحدِّثُ في عصرنا هو

---

(١) في كتابه: «مُعيد النِّعَم ومُبيد النِّقَم»: ص: ٨١.

مَن اشتغل بالحديث روايةً، ودرايةً، وجَمْعَ رُوَاةٍ، واطَّلعَ علىٰ كثيرٍ من الرُّواة والروايات في عصره، وتميَّز في ذلك حتىٰ عُرِفَ فيه خَطُّه، واشتَهَر فيه ضَبْطُه»[1].

وقال العلاَّمةُ المحدِّثُ الشيخ ظفر أحمد العثماني التَّهَانَوِي (المتوفىٰ سنة ١٣٩٤ هـ) رحمه الله تعالىٰ: «المحدِّثُ هو من عَلِمَ طُرُقَ إثباتِ الحديث، وعَلِمَ عدالةَ رجالِهِ، وجَرْحَهم، دون المقتصرِ علىٰ السَّماع»[2].

قال الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة (المتوفىٰ سنة ١٤١٧ هـ) رحمه الله تعالىٰ، تعقيباً علىٰ هـٰذا التعريف: «هـٰذا التعريف قاله التاج بن يونس، والزَّرْكَشي، كما نقله عنهما السُّيوطي[3]، وهو منظورٌ فيه إلىٰ حالِ تدني العلم، وأهلِهِ، لا حال ما ينبغي أن يكون عليه المحدِّثُ في عُرْف العلماء السابقين».

وقال العلاَّمةُ المحدِّثُ أحمد شاكر (المتوفىٰ سنة ١٣٧٧ هـ) رحمه الله تعالىٰ: «وأمَّا عصرُنا هـٰذا؛ فقد تَرَكَ الناسُ فيه الروايةَ جملةً، ثم تركوا الاشتغالَ بالأحاديث إلاَّ نادراً، وقليلٌ أن ترىٰ منهم من هو أهلٌ لأن يكون طالباً لعلوم السُّنَّة! وهيهات أنْ تجد من يَصِحُّ أن يكون (محدِّثاً)؟!»[4].

٣ ـ الحَافِظُ:

هو لَقَبٌ خاصٌ للمحدِّثين، وهو أن يكون عارفاً بسُنَن رسول الله ﷺ، بصيراً بطُرُقها، مميِّزاً لأسانيدها، يحفظ منها ما أجمع أهلُ المعرفة علىٰ صحته، وما اختلفوا فيه.

---

(١) تدريب الراوي: (١/ ١١).

(٢) قواعد في علوم الحديث: ص: ٢٧.

(٣) في «تدريب الراوي»: (١/ ٧).

(٤) الباعث الحثيث: (١٧٦).

قال الإمام تقي الدين السُّبْكي: «إنه سأل الحافظَ جمال الدين المِزِّي (المتوفى سنة ٧٤٢ هـ) عن حدِّ الحافظ الذي إذا انتهى إليه الرجلُ، جاز أن يُطْلَق عليه الحافظُ؟

قال: يرجع إلى أهل العُرْفِ. فقلتُ: وأين أهلُ العُرْفِ؟ قليلٌ جدّاً!

قال: أَقَلُّ ما يكون أن يكون الرجال الذين يعرفهم، ويعرف تراجمهم، وأحوالهم، وبلدانَهم أكثر من الذين لا يعرفهم؛ ليكون الحكمُ للغالب».

وقال ابن سَيِّد النَّاس: «المحدِّث إذا توسَّع في حفظه؛ حتى عرف شيوخَه، وشيوخَ شيوخه طبقةً بعد طبقةٍ؛ بحيثُ يكون ما يعرفه من كلِّ طبقةٍ أكثر مما يجهله منها، فهٰذا هو الحافظُ».

ومن الحفَّاظ الذين يُضْرَب بهم المثلُ: (الإمام أحمد بن حنبل) الذي يقول: انتقيتُ «المسند» من سبعمئة ألف حديثٍ وخمسين ألف حديثٍ.

وقال أبو زُرْعَة الرَّازي: «كان أحمد بن حنبل يحفظ ألفَ ألفَ حديثٍ. قيل له: وما يُدْرِيكَ؟ قال: ذاكرتُه، فأخذتُ عليه الأبوابَ».

وممَّن يُضْرَب به المثلُ في الحفظ: (يحيى بن مَعِيْن) الذي يقول: «كتبتُ بيدي ألفَ ألف حديثٍ»، وغيرهما مثل: البخاري، وأبي زُرْعَة، ومسلم، وغيرهم.

وذكر الحافظُ ابن حجر شروطَ التسمية بالحافظ، فقال:

١ ـ الشُّهرةُ بالطلب، والأخذ مِن أفواه الرجال، لا من الصُّحُف.

٢ ـ والمعرفةُ بطبقات الرُّواة، ومراتبهم.

٣ ـ والمعرفةُ بالتجريح، والتعديل، وتمييز الصحيح من السقيم، حتى يكون ما يستحضره من ذلك أكثر مما لا يستحضره؛ مع استحضار

الكثير من المتون.

قال: فهذه الشروط إذا اجتمعت في الراوي سَمَّوه حافظاً[1].

٤ ـ المُفِيْدُ:

لغةً: اسم فاعلٍ من: (أفاد، يُفيد)، والمفيد: هو الذي يُفيد غيرَه عِلْماً، أو مالاً.

واصطلاحاً: (المُفِيدُ) هو: مَن جمع شروطَ (المحدِّثِ)، وتأهَّل لأن يفيد الطَّلَبَةَ الذين يحضرون مجالسَ إملاء (الحافظ) فيُبلِغهم ما لم يسمعوه، ويُفهِمهم ما لم يَفْهَموه، وذلك بأن يعرف العاليَ، والنازلَ، والبَدَلَ، والمصافحةَ والموافقةَ مع مشاركةٍ في معرفة العِلَل، وهي رُتبةٌ اسْتُخْدِمَتْ في القرن الثالث[2].

وقد قابَلَ الحافظُ الذهبيُّ بين بعض ألقاب الرواية والدراية، فقال: «والحافظُ أعلَى من المُفيد في العُرف، كما أنَّ الحُجَّةَ فَوْقَ الثقة»[3].

ثم ذكر مَن لُقِّبَ به من المحدِّثين، وهم:

١ ـ **إبراهيم بن أُوْرْمَة**: مُفِيدُ بغداد في زمانِهِ، من الطبقة العاشرة، وُلِدَ سنة ٢١١، وماتَ سنة ٢٦٦ هـ[4].

٢ ـ **ابنُ ناجِيَة**: الحافظُ المُفِيدُ أبو محمد عبدُ الله بن ناجِيَة البَرْبَرِي، ثم البغدادي، من الطبقة العاشرة، ماتَ سنة ٣٠١ هـ[5].

---

(١) انظر: «النكت على ابن الصلاح»: (١/ ٢٦٨).

(٢) انظر حاشية «الرفع والتكميل»: ص: ٦٠.

(٣) تذكرة الحفاظ: (٣/ ٩٧٩).

(٤) المصدر السابق: (٢/ ٦٢٨).

(٥) المصدر السابق: (٢/ ٦٩٦).

٣ ـ **الطَّحّان**: الحافظُ المُفِيدُ الإمام أبو بكر أحمد بن عَمْرو، مُحدِّثُ الرَّملة، من الطبقة الحادية عَشرة، ماتَ سنة ٣٣٣ هـ[١].

٤ ـ **ابنُ المُنَادِي**: المُحدِّثُ الحافظ المقرىء، أبو الحُسَين أحمد بن جعفر بنُ المُنَادِي البغدادي، مُفِيدُ العراق، من الطبقة الحادية عشرة، وُلِدَ سنة ٢٥٧، وماتَ سنة ٣٣٦ هـ[٢].

٥ ـ **الأَرْدَبِيْلي**: الحافظُ المُفِيدُ أبو القاسم حفص بن عُمَر الأَرْدَبِيْلي الرَّحَّال، من الطبقة الحادية عَشْرَة، مات سنة ٣٣٩ هـ[٣].

٦ ـ **الأَصَمُّ**: الإمام المُفِيدُ الثقةُ مُحدِّث المَشْرِق، أبو العبَّاس محمد بن يعقوب النَّيْسَابوري، وهو من الطبقة الحادية عَشْرَة، وُلِدَ سنة ٢٤٧، وماتَ سنة ٣٤٦ هـ[٤].

٧ ـ **أبو بكر الشافعي**: الإمامُ الحُجَّةُ المفيدُ مُحدِّثُ العراق، محمدُ بن عبد الله البغدادي البَزَّار، من الطبقة الثانية عَشْرَة، وُلِدَ سنة ٢٦٠، وماتَ سنة ٣٥٤ هـ[٥].

٨ ـ **عُمَر البَصْري**: الحافظُ المُفِيدُ أبو حَفْص عمر بن جعفر الوَرَّاق، من الطبقة الثانية عشرة، وُلِدَ سنة ٢٨٠، وماتَ سنة ٣٥٧ هـ[٦].

---

(١) تذكرة الحفاظ: (٣/ ٨٥٤).

(٢) المصدر السابق: (٣/ ٨٤٩).

(٣) المصدر السابق: (٣/ ٨٥٠).

(٤) المصدر السابق: (٣/ ٨٦٠).

(٥) المصدر السابق: (٣/ ٨٨٠).

(٦) المصدر السابق: (٣/ ٩٣٤).

٥ ـ الحُجَّةُ:

لغةً: معناها: البُرْهان.

واصطلاحاً: من ألقاب المحدِّثين، يقولون: مَن أحاط علمُه بثلاثمئة حديثٍ، وقيل: هو أقوىٰ من الثقة.

وقد ذكر الشيخُ عبد الفتاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في رسالته «أمراء المؤمنين في الحديث»[1]: أنَّ بعض المحدِّثين المتأخِّرين ذكروا لبعض الألقاب ـ كلَقَبِ (الحافظ)، و(الحُجَّة)، و(الحاكم) ـ تحديدَ عددٍ كبيرٍ من الأحاديث يَحفظُهُ المُحدِّثُ صاحبُ اللَّقَبِ؛ ليُطْلَق عليه. وذكر: أنَّ هٰذه التحديدات لم تُعْرَف في اصطلاح المحدِّثين المتقدِّمين، وإنما هي اصطلاحٌ متأخِّرٌ جدّاً، وليس بمُسَلَّمٍ.

فهٰكذا لفظُ (الحُجَّة) ليس من ألقاب الرواية، بل هو من أعلىٰ ألفاظ التوثيق، والدراية، كما تراه في (مراتب ألفاظ التعديل) في كُتب المصطلح.

٦ ـ الحَاكِمُ:

مِن ألقاب أهل الحديث، يقولون: مَن أحاط علمُه بجميع الأحاديث المروية: مَتْناً، وسنداً، وجرحاً، وتعديلاً، وتاريخاً، ولا يفوته إلا القليلُ.

وفي الحقيقة: أنَّ هٰذا اللَّقَب (الحاكم) وَصْفٌ لمَن وَلِيَ القضاءَ، ولا دَخْلَ له في حفظ الحديث وروايتِه، كما جاء في كتاب «الألقاب الإسلامية»[2]: «الحاكمُ: فاعلٌ من الحُكْمِ بمعنىٰ القَضاء، وهو من ألقاب القُضَاة».

---

(١) ص: ١٢٦.

(٢) ص: ٣٥٤.

٧ ـ أميرُ المؤمِنِيْنَ في الحديث:

هٰذا اللَّقَبُ من أعلىٰ ألقابِ الروايةِ عند علماء الحديث. والمقصودُ منه: أنَّ الموصوف به ذِرْوَةٌ، أو رأسُ الذِّرْوَةِ في علماء زمانِهِ في علمِهِ الذي مَهَر فيه، كما أنَّ (أميرَ المؤمنين) في الأمَّة رأسُ الأُمَّةِ في شخصِهِ، ومَقَامِهِ، الذي آتاه الله إيَّاه بين رعيته.

وهٰذا اللَّقَبُ الرفيع إنما يُقالُ بحَسَبِ زَمَنِ مَنْ أُطلِقَ عليه، وإلا فلا تَسَاوِيَ، ولا تَقَارُبَ بين مَنْ لُقِّبَ به من السَّلَفِ الأئمة، وبين مَنْ لُقِّبَ به من الخَلَفِ المُؤْتَمِّين، علىٰ كبيرِ فضلِهم، وعلمِهم، وبُروزِهم فيما اشتهروا به من خدمة السُّنَّة المطهَّرة.

هٰذه كوكبةٌ يسيرةٌ من كواكب الأئمةِ المُحَدِّثين، الذي خدموا السُّنَّةَ المطهَّرةَ، ولُقِّبَ كلُّ واحدٍ منهم بلَقَبِ (أمير المؤمنين في الحديث)، مُرَتَّبِينَ علىٰ سِنِي وَفياتِهم.

فمِمَّن لُقِّب به:

١ ـ أبو الزِّنَاد: عبدُ الله بن ذَكْوَان، المَدَني، التابعي (المتوفىٰ سنة: ١٣٠ هـ).

٢ ـ أبو بكر: محمدُ بن إسحاق المُطَّلِبي، المَدَني، صاحبُ «المَغَازي» (المتوفىٰ سنة: ١٥٢ هـ).

٣ ـ أبو بكر: هشامُ بنُ أبي عبد الله الدَّسْتُوائيَ، البَصْري (المتوفىٰ سنة: ١٥٣ هـ).

٤ ـ أبو بِسْطَام: شُعبةُ بن الحَجَّاج، الواسِطي، البَصْري (المتوفىٰ سنة: ١٦٠ هـ).

٥ ـ أبو عبد الله: سُفيانُ بنُ سعيد الثَّوْري، الكوفي (المتوفى سنة: ١٦١ هـ).

٦ ـ أبو سَلَمَة: حَمَّاد بن دينار، البصري (المتوفى سنة: ١٦٧ هـ).

٧ ـ أبو عبد الله: مالكُ بنُ أنس الأصْبَحي، المَدَني، الإمامُ المتبوع (المتوفى سنة: ١٧٩ هـ).

٨ ـ أبو عبد الرحمـٰن: عبدُ الله بنُ المبارك المَرْوَزِيُّ (المتوفى سنة: ١٨١ هـ).

٩ ـ أبو محمد: عبد العزيز بن محمد الدَّرَاوَرْدي (المتوفى سنة: ١٨٧ هـ).

١٠ ـ أبو عبد الله: الفَضْلُ بن موسى السِّيْنَاني المَرْوَزِيُّ، أحَدُ أئمةِ خُرَاسان، الحافظُ الإمامُ الحُجَّةُ (المتوفى سنة: ١٩٢ هـ).

١١ ـ أبو سعيد: يحيى بنُ سعيد القطَّانُ البصري (المتوفى سنة: ١٩٨ هـ).

١٢ ـ أبو عبد الله: محمدُ بنُ عُمَر بن واقِد السَّهْمي، المَدَني، الواقِدي، إمامُ عِلم المَغَازي (المتوفى سنة: ٢٠٧ هـ).

١٣ ـ أبو نُعَيم: الفَضْلُ بن دُكَيْن الكوفي، الحافظُ التاجِرُ (المتوفى سنة: ٢١٠ هـ).

١٤ ـ أبو الوليد: الطَّيَالِسِيُّ، هشامُ بن عبد الملك البَصْري (المتوفى سنة: ٢٢٧ هـ).

١٥ ـ أبو الحسن: علي بن عبد الله بن جعفر البصري، المعروف بـ: «ابن المَدِيني» (المتوفى سنة: ٢٣٤ هـ).

١٦ ـ أبو يعقوب: إسحاقُ بنُ إبراهيم الحَنْظَلي، المَرْوَزي، المشهورُ بـ: «ابن راهُوْيَهْ»[1] (المتوفى سنة: ٢٣٥ هـ).

١٧ ـ أبو عبد الله: محمدُ بنُ إسماعيل البخاريُّ، صاحب الصحيح (المتوفى سنة: ٢٥٦ هـ).

١٨ ـ أبو عبد الله: محمد بن يحيى الذُّهْلي النَّيْسَابُوري (المتوفى سنة: ٢٥٨ هـ).

١٩ ـ أبو حاتم: محمدُ بنُ إدريس الحَنْظَلِي الرَّازي (المتوفى سنة: ٢٧٧ هـ).

---

(١) ضَبَط العلماءُ هٰذا اللفظَ (راهويه) وأمثالَه على وجهين.
قال الحافظُ السيوطيُّ ـ رحمه الله تعالى ـ في «تدريب الراوي» (١/ ٢٢٦): «سُئل إسحاقُ بن راهويه لِمَ قِيل له: ابن راهويه؟ فقال: إنَّ أبي وُلِدَ في الطَّريق، فقالت المراوزةُ ـ بالفارسية ـ: راهويه، يعني: أنه وُلِدَ في الطريق.
وفي فوائد «رحلة ابن رُشَيد»: مذهبُ النُّحاة في هٰذا ـ راهويه ـ وفي نظائره فتحُ الواو وما قبلَها وسُكونُ الياء ثم هاء. والمحدِّثون ينحون به نحوَ الفارسيةِ فيقولون: هو بضَمِّ ما قبل الواو وسكونها وفتح الياء وإسكان الهاء، فهي هاءٌ على كلّ حالٍ، والتاء خطأٌ.
قال: وكان الحافظُ أبو العلاء العطَّار يقول: أهلُ الحديث لا يُحِبّون (وَيْه) اهـ.
قال الحافظ ابن حجر: ولهم في ذلك سَلَفٌ، رويناه في كتاب «معاشرة الأهلين» عن أبي عمرو، عن إبراهيم النَّخَعي: أنَّ (وَيْه) اسمُ شيطان.
قلتُ ـ أي: السيوطي ـ ذكَرَ ياقوت في «معجم الأدباء» في ترجَمة (نفطويه) نحوَ ما ذكره ابنُ رُشَيد. وقال المصنِّف ـ أي: النَّووي ـ في «تهذيب الأسماء واللغات» في ترجَمة (أبي عُبَيد بن حَرْبَوَيْه) (٢/ ٢٥٨) من قسم الأسماء: هو بفتح الباء الموحَّدة والواوِ وسكونِ الياء، ثم هاء، ويقال: بضَمِّ الباء مع إسكانِ الواو وفتحِ الياء. ويجري هٰذان الوجهان في كلِّ نظائره، كسيبويه، ونفطويه، وراهويه، وعمرويه، فالأول مذهبُ النحويِّين وأهلِ الأدب، والثاني مذهبُ المحدِّثين». (انظر «فقه أهل العراق وحديثهم» ص: ٣٤).

٢٠ ـ أبو الحسن: عليُّ بنُ عُمَرَ الدَّارَقُطْنِيُّ البغداديُّ (المتوفى سنة: ٣٨٥ هـ).

٢١ ـ أبو محمد: عبدُ الغني بنُ عبد الواحد الجَمَّاعِيْلي المَقْدِسيُّ، ثم الدمشقي (المتوفى سنة: ٦٠٠ هـ).

٢٢ ـ أبو الوفاء: برهانُ الدين، إبراهيمُ بنُ محمد بن خليل، سِبْطُ ابن العَجَميُّ الحلبيُّ، الشافعي (المتوفى سنة: ٨٤١ هـ).

٢٣ ـ أبو الفَضْل: شهاب الدين، أحمدُ بنُ علي بن محمد بن حَجَر، الكِنَاني المصري، العَسْقَلاني الأصلِ، الشافعي (المتوفى سنة: ٨٥٢ هـ).

٢٤ ـ أبو محمد: وجيهُ الدين عبدُ الرحمٰن بن علي ابن الدَّيْبَع، الشَّيباني الزَّبِيدي اليَمَني (المتوفى سنة: ٩٤٤ هـ).

٢٥ ـ عبدُ الله بنُ سالم بن محمد البَصْري ثم المَكِّيُّ (المتوفى سنة: ١١٣٤ هـ).

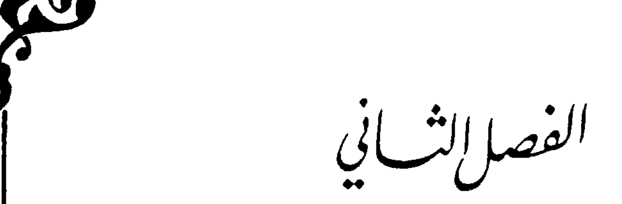
٢٦ ـ محمدُ بنُ اسماعيل الأميرُ الصَّنْعَانِيُّ: صاحب كتاب «سُبُل السلام» وغيرِه (المتوفى سنة: ١١٨٢).

٢٧ ـ أبو الفَضْل: جلاَل الدين عبد الرحمٰن بنُ أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة: ٩١١ هـ)، لم يَذكُره أحدٌ بلَقَبِ (أمير المؤمنين في الحديث)، فيما وقفتُ عليه. وهو حَرِيٌّ بهٰذا اللَّقَب بما عُرِف ـ رحمه الله تعالى ـ من متانته، وتضلُّعه من الحديث وعلومه، وكثرة تآليفه فيه[1].

❒ ◯ ◯ ❒

(١) انظر «معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل المشهورة والنادرة» للمؤلِّف: ص: ١٨١.





الفصل الثاني

العلومُ المعرِّفةُ بحال الرَّاوي

١ ـ صفةُ مَن تُقْبَل روايتُه ومَن تُرَدُّ.

٢ ـ تعريف الجرح والتعديل.

٣ ـ معرفة الصَّحابة.

٤ ـ معرفة الثِّقات والضُّعفاء.

٥ ـ معرفة الوُحْدَان.

٦ ـ معرفة المختلطين.

٧ ـ معرفة المدلِّسين.







١ ـ صِفَةُ مَن تُقْبَل روايتُه ومَن تُرَدُّ

هـٰذا النوعُ من علوم الحديث له أهميةٌ بالغةٌ؛ إذ إنه يبحث في شُروط الراوي؛ الذي يُقْبَل حديثُه، ويُحْتَجُّ به.

وأجمع جماهيرُ أئمة الحديث علىٰ أنه يُشتَرط فيمن يُحْتَجُّ بروايته أن يكون عَدْلاً ضابطاً لما يروي، وتفصيله: أن يكون مسلماً، بالغاً، عاقلاً، سالماً، من أسباب الفِسْق، وخوارم المُروءة، متيقّظاً غير مغفَّلٍ، حافظاً إن حَدَّث من حفظِه، ضابطاً لكتابه. وإن كان يحدِّث بالمعنىٰ؛ أُشْتُرِطَ فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يُحيل المعاني»[١].

وكلُّ هـٰذه الصفات ترجع إلىٰ أمرين، هما: (العدالة) و(الضَّبط)، فهما من أهمِّ شروط الرواية عندهم، ثم «علم الجرح والتعديل» يَدُوْرُ في كلِّ حيثياته حولهما؛ بصفتهما هما الميدان الذي انبثق منه هذا العلمُ على تعدُّدِ قضاياه، وهما المعيارُ الذي لا سبيلَ إلى الحُكم إلاّ من خلالهما، وقد سَبَق التعريف بهما في الفصل الأوّل[٢]، ولكني لا أرىٰ بأساً في إعادة التعريف هنا بإيجازٍ:

---

(١) انظر: «المستصفى» (١/ ١٥٧)، و«توجيه النظر» ص: ٢٩٨.

(٢) انظر صفحة: (٣٢).

(أ) ـ تعريف «العدالة»

لغةً: «العدالةُ» مصدر: عَدَلَ، يقال: عَدَل فلانٌ عدالةً، وعدولةً، فهو: عادلٌ، أي: هو رضاً، ومقنع في الشهادة.

وأمّا (العَدَلُ) الذي هو ضِدّ (الجور) فيقال: عَدَلَ، يَعْدِل، فهو عادلٌ.

واصطلاحاً: أهليةُ قبول الشهادة، والرِّواية عن النبي ﷺ[1]، وضابطهما إجمالاً هي: ملكةٌ تحمل صاحبَها على التَّقوى، واجتنابِ الأدناس، وما يُخِلُّ بالمُروءة عند الناس.

ويُشتَرط فيها الأمورُ الآتيةُ:

شروط العدالة:

١ ـ **الإسلامُ**: لقوله تعالى: ﴿مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾[البقرة: ٢٨٢]، وغيرُ المسلم ليس من أهل الرِّضا قطعاً.

٢ ـ **البُلوغ**: لأنه مناطُ تَحَمُّلِ المسؤولية، والتزام الواجبات، وترك المحظورات.

٣ ـ **العَقْلُ**: لأنه لا بُدَّ منه لحصول الصِّدْقِ، وضَبْطِ الكلام.

٤ ـ **التَّقوى**: هي اجتنابُ الكبائر، وتَرْكُ الإصرار على الصغائر، وقد مَرَّ التفصيلُ في ذلك في الفصل الأول[2] فارجع إليه.

٥ ـ **الاتِّصاف بالمُروءة وتَرْكُ ما يُخِلُّ بها**: وهو كلُّ ما يحطُّ من قدرِ الإنسان في العُرْف الاجتماعي الصحيح، مثل: التَّبَوُّل في الطريق، وكثرةِ السُّخرية، والاستخفاف؛ لأن من فَعَل ذلك؛ كان قليلَ المبالاة، لا نأمنُ أن يَسْتَهْتِرَ في نقل الحديث النبوي.

---

(١) انظر: «علوم الحديث» ص: ٩٤.

(٢) انظر صفحات: (٣٤، و٣٥، و٣٦).

هذه الخِصالُ إذا تَوفَّرتْ في الراوي؛ عُرِفَتْ عدالتُه؛ وكان صادقاً؛ لأنها إذا اجتمعتْ؛ حَمَلَتْ صاحبَها على الصِّدْقِ؛ وصَرَفَتْه عن الكَذِبِ لِمَا توفَّر عليه من الدوافع الدينية، والاجتماعية، والنفسية، مع الإدراك التَّامِّ لتصرُّفاته، وتحمُّلِ المسؤولية[1].

ثُبوت العدالة:

قال ابنُ الصَّلاح: «عدالةُ الراوي تَثْبُتُ تارةً بتنصيص المعدِّلين على عدالته، وتارةً تَثْبُتُ بالاستفاضة؛ فمَن اشتهرت عدالتُه بين أهل النقل، أو نحوِهم، وشاعَ الثَّناءُ عليهِ بالثقة، والأمانة؛ اُسْتُغْنِيَ فيه بذلك عن بَيِّنَةٍ شاهدةٍ بعدالتِه تنصيصاً»[2].

وكذلك تَثْبُتُ العدالةُ بتخريجِ من التزم الصحةَ في كتابه، كالشَّيخين، وغيرهما؛ فإن كانوا من رجالِ الشيخين، يحملون على العدالة، حتى يتبيَّن في أحدهم جرحٌ، فيُنْظَرُ في أمره، ويكفي للباحث أن يقول: فلانٌ من رجال الشيخين، أو أحدِهم؛ لأن الأُمَّة تلقَّتْ كتابيهما بالقبول، وإن كانوا اختلفوا في إفادةِ القطع بالصحة لكلّ حديثٍ، فإن الظّنَّ حاصلٌ[3].

فروع اختلال العدالة:

١ ـ حديث الراوي الكافر:

لا يُقْبَلُ حديثُ الراوي الكافرِ، بل يجب أن يكون وقتَ روايته للحديث مسلماً، فإنَّ الكفر أعظَمُ مُوجِبات العداء للدِّين، وأهله.

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٧٩ ـ ٨٠.

(٢) علوم الحديث: ص: ٥٠.

(٣) انظر: «التقييد والإيضاح»: (ص:٤٨)، و«توضيح الأفكار»: (١/ ٩٦).

٢ ـ روايةُ الصَّبيِّ أو المجنون:

لا تُقْبَلُ روايةُ الصَّبِيِّ، والمجنون؛ لأنهما لا مسؤوليةَ عليهما، فقد يتعمَّد الصَّبِيُّ الكَذِبَ بهذا الاعتبار، أو يتساهَلُ، والمجنونُ أولى؛ لأنه فاقدُ شريطةِ الضَّبط من الأصل.

٣ ـ روايةُ الفاسق:

لا يُقْبَلُ خبرُ الفاسق بارتكاب المعاصي، والخروج عن طاعة الله تعالى، وإن لم يظهر عليه الكَذِبُ، إلا إذا أَقْلَعَ عن ذَنْبِهِ، وتابَ توبةً نصوحاً، وتبدَّل ما كان من حاله إلى حال التقى؛ فإنه يُقْبَل خبرُه، وتعود عدالته لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الفرقان: ٧٠].

أمَّا من لم يَقَعْ في الكبيرة، ولا عُرِفَ بالإصرار، والاستهتار في الصغائر؛ فإنه يُقْبَل حديثُه، ويُغتفر له ما قد يبدو منه من الهَفَواتِ، ويُوهب نقصه لفضله.

٤ ـ رواية التَّائب من الكذب:

تقبلُ روايةُ التَّائب من الكذب في غير الحديث النبوي، لكنَّ العلماء استثنوا خبرَ التائبِ من الكذب مُتعمِّداً في حديث رسول الله ﷺ، فإنه لا يُقْبَلُ خبرُه.

٥ ـ روايةُ المبتدع:

(المبتدعُ) هو مَن فُسِّقَ لمخالفته عقيدةَ السُّنَّة، وتنقسم البدعةُ[1] إلى

(١) والمرادُ بـ: «البدعة» عند المحدِّثين: البِدَعُ العَقَدِيَّةُ، لا البِدَعُ الإضافِيَّةُ في أبواب الفُروعِ. وأصولُ البِدَعِ تَعودُ جُمْلَتُها إلى: بِدْعَةِ الخَوارجِ، والقَدَرِيَّةِ، والرَّافِضَةِ، والنَّاصِبَةِ، والمُرْجِئَةِ، والجَهْمِيَّةِ، والواقِفَةِ.

فأمَّا الخوارجُ فبدعتُهم أوَّلُ البِدَعِ في الإسلامِ، وذلكَ حين شَقُّوا عَصا الطَّاعَةِ، وخَرَجوا=

قسمين تاليين:

- بدعة مكفِّرة.

- وبدعة غيرُ مكفِّرةٍ.

أمَّا المبتدعُ الذي يُرْمَى ببدعةٍ مُكفِّرةٍ؛ فتُرَدُّ روايته قولاً واحداً، خِلافاً لمن شَذَّ في ذلك.

وأمَّا المبتدعُ الذي لم يبلغ في بدعته حدَّ الخروج عن المِلَّة، وخَلْعِ رِبْقَةِ الإسلام؛ فقد قال فيه قومٌ: تُقْبَلُ روايتُه؛ إذا لم يكن داعيةً إلى بدعته. وهذا مذهبُ الكثيرِ، أو الأكثر من العلماء. وقال ابن حِبَّان: «الداعيةُ إلى البِدَع لا يجوز الاحتجاجُ به عند أئمتنا قاطبةً، لا أعلم بينهم فيه خلافاً»[1].

= على أمير المؤمنينَ عليِّ بن أبي طالب، رَضي الله عنه.

والقدريَّة: هُم القائلونَ بنفي القدَر، أي: أنَّ الشَّرَ من خلقِ العَبْدِ؛ لا مِن خلق الله، ومنهم من يقول: لا يعلمه الله من المخلوق حتى يفعلَه.

والرَّافضَة: هم مُبْغِضو أبي بكر، وعُمَرَ، وعُثمان رضي الله عنهم، أو مُكفِّروهُم، والغُلاةُ في عليِّ بن أبي طالب - رضي الله عنه - وأهلِ بيتِهِ، والشِّيْعَةُ لقَبٌ يَشمَلُهم، لكن يَدْخُل فيه: مُجرَّدُ تَقديم عليٍّ على أبي بكرٍ وعُمَرَ دونَ البُغْضِ.

والنَّاصِبَةُ: هم الذين قابلوا الرَّافضَةَ في بُغْضِ عليٍّ وأهْلِ بيتِهِ.

والمُرْجِئَة: هم الذين ذهبوا إلى أنَّ الإيمانَ مجرَّدُ اعتقاد القلبِ، وإقرارِ اللِّسان، وأنَّ الأعمال ليستْ من الإيمان، وعليه: فهو لا يزيد، ولا ينقص، ومنهم من غَلا فقالَ: لا يَضُرُّ مع الإيمان معصيَةٌ.

والجَهْمِيَّة: هم أتباعُ (جَهْم بن صَفوان) في نفي صفات الباري تعالى، واعتقادِ خَلْق القرآن.

والواقِفَة: هم الذين توقَّفوا في القرآن حينَ ظهرت المقالةُ فيه، فقالوا: لا نقول: هو مخلوقٌ، ولا غير مخلوقٍ. (انظر: «تحرير علوم الحديث»: ١/ ٣٩٦ - ٣٩٧).

(١) انظر: «علوم الحديث»: ص: ١١٤ - ١١٥.

٦ ـ روايةُ آخذِ الأجر على التَّحديث:

مَضَتْ سُنَّةُ الصحابة والتابعين ـ رضوان الله عليهم ـ أن يَرْوُوا الحديثَ للنَّاس احتساباً يبتغون الأَجْرَ عند الله؛ حتى شاعَ قولُهُم: «عَلِّمْ مَجَّاناً كما عُلِّمتَ مجَّاناً»[١]. ثم جاء بعضُ الرُّواةِ، وخالفوا هذا العُرْفَ، وصاروا يتقاضون من طلاّبهم أجراً لإسماعهم الحديثَ.

وقد أثار هذا التصرُّفُ استياءَ عُلماء الحديث، ونُقَّادِه، واستنكروه، وحذروا من السَّماع من هؤلاء المتأجِّرين بالرواية؛ لِمَا في صنيعهم هذا من خَرْم المروءة، ولما يُخْشى أن يَجُرَّ أحدَهم الحرصُ على الأجرة إلى الوقوع في شبهة الكذب، أو صريح الكذب؛ لكي يرغب فيه..!!

ولكنَّ بعضَ حُفَّاظِ الحديث الثِّقات ألجأتهم ظروفُ معيشتِهم الضَّيِّقة لأخذِ الأجرة، حيث كانوا مَحَطَّ رِحَالِ الطُّلاّب؛ حتى لقد مَنَعَهُم اشتغالُهم بالعلم، ونشرِه عن الكسب لِعيَالِهم، فاغتفر لهم النُّقَّادُ ذلك؛ لما عُلِمَ من صِدْقِهم، وأمانتهم، مثل: (أبي نُعَيْم الفَضْل بن دُكَيْن، وعبد العزيز المَكِّي) وهما من شيوخ الإمام البخاري، قال أبو نُعَيْم: «يلومونني على الأجر، وفي بيتي ثلاثةَ عشرَ، وما في بيتي رغيفٌ!»[٢].

وفيما عدا تلك القِلَّةِ التي تقاضت الأجرَ على الحديث جرى سائرُ المحدِّثين على رفض الأجرة، وضربوا لذلك أمثلةً عاليةً جداً[٣].

٧ ـ روايةُ المجهول:

أنواع المجهول ثلاثةٌ، وهي:

---

(١) الكفاية: ص: ١٥٣ ـ ١٥٤.

(٢) تهذيب التهذيب: (٨/ ٢٧٥).

(٣) من «منهج النقد في علوم الحديث» (ص: ٨١ ـ ٨٥) بتصرُّفٍ واختصارٍ.

(أ) ـ مجهول العَيْن:

تعريفه:

هو مَن ذُكِر اسمُه، ولـٰكن لم يَرْوِ عنه إلا راوٍ واحدٌ.

حُكم روايته:

عدمُ القبول، إلا إذا وُثِّقَ بأحد أمرين:

ـ إمَّا أن يُوَثِّقه غيرُ مَن روىٰ عنه.

ـ وإمَّا أن يُوَثِّقه مَن روىٰ عنه بشرطٍ أن يكون مِن أهل الجرح والتعديل.

(ب) ـ مجهول الحال:

ويُسَمَّىٰ «المستورَ» أيضاً.

تعريفه:

هو مَن روىٰ عنه اثنان فأكثر، لـٰكن لم يُوَثَّق.

حُكم روايته:

الرَّدُ علىٰ الصَّحيح الذي قاله الجُمهورُ.

(ج) ـ المُبْهَم:

ويُمكِن أن نعتبر (المُبْهَمَ)[1] من أنواع المجهول، وإن كان علماءُ الحديث قد أَطلقوا عليه اسماً خاصّاً، لـٰكن حقيقته تُشْبِه حقيقةَ المجهول.

تعريفه:

هو مَن لم يُصَرَّح باسمه في الحديث.

---

(١) المُبَهم: هو مَن لم يُصَرَّحْ باسمه، أو صُرِّحَ بما لم يُعْرَف فيه من نسبٍ، أو لقبٍ، أو كنيةٍ. (انظر تعريفه في صفحة: ٣٢٧).

حُكم روايته:

عَدَمُ القبول، حتىٰ يُصَرِّح الراوي عنه باسمه، أو يُعْرَفَ اسمُه بوُروده من طريقٍ آخر مصرَّحٌ فيه باسمه.

وسببُ رَدِّ روايتِهِ جهالةُ عينه؛ لأن مَن أُبْهِمَ اسمُه جُهِلَتْ عينُه، وجُهِلَتْ عدالتُه من باب أولىٰ، فلا تُقْبَل روايته.

لو أَبْهَمَ راوٍ بلفظِ التَّعديل؛ وذلك مثلاً أن يقول الراوي عنه: «أخبرني الثقةُ»؛ لا تُقْبَل روايتُه أيضاً علىٰ الأَصَحِّ؛ لأنه قد يكون ثقةً عنده، وغيرَ ثقةٍ عند غيره[1].

(ب) ـ تعريف «الضَّبْط»

لغةً: يقال: (ضَبَط فلانٌ الأمرَ ضَبْطاً، وضِبَاطةً)، أي: حَفِظه بالحَزْم، أي: أنه حازمُ الفؤاد، ورَجُلٌ ضابطٌ، أي: قويٌّ شديدٌ، وكلُّ ذلك صريحٌ في الدَّلالة على قُوَّة الحفظ، وشدَّةِ اللُّزوم بين الحافظ، والمحفوظ[2].

واصطلاحاً: وأمَّا مرادُ المحدِّثين بـ: «الضَّبْط» فهو أن يكون الراويُ موصوفاً باليَقْظة، وعَدَمِ الغفلة، وبالحفظ؛ إنْ حَدَّث من حفظِه، والإتقانِ؛ إنْ حدَّثَ من كتابه، مع الدِّراية بالمعنى؛ إنْ روى الحديثَ بغير لفظِه[3].

قال ابنُ حِبَّان: «أن يَعْقِل من صناعةِ الحديث ما لا يرفع موقوفاً، ولا يَصِل مُرسَلاً، أو يصحِّف سماعاً»[4].

---

(١) انظر «تيسير مصطلح الحديث»: ص: ١٢١.

(٢) القاموس المحيط.

(٣) انظر: «تدريب الراوي» (١/ ٢٠)، و«فتح المغيث» (١/ ٢٨٦).

(٤) فتح المغيث: (١/ ٢٨٦).

أنواع الضَّبط :

ذَهَب نُقَّادُ الحديث ـ وهم أهل هذا الفَنِّ ـ إلى تقسيم الضبط إلى قسمين، هما: (ضَبْطُ الصَّدر) و(ضَبْطُ الكتاب)، نعرِّف هنا كُلاًّ منهما بإيجازٍ؛ لأن التفصيل فيهما قد سَبَق في الفصل الأول[١]:

١ ـ ضَبْطُ الصَّدر :

وهو الحِفظُ، بحيث يُثبت الراوي ما سمعه مع القدرة على الاستحضار عند الحاجة إليه، بحيث يبعد زوالُه عن القُوَّة الحافظة. وشرطُ هذا النوع من الضبط أن يكون الراوي حازمَ الفُؤادِ، حاضرَ الذِّهْنِ، سريعَ البديهة، غيرَ مُغَفَّلٍ لا يميِّز الصوابَ من الخطأ، كالنَّائم، أو السَّاهي؛ إذ الموصوفُ بذلك لا يحصل الركونُ إليه، ولا الاعتمادُ عليه من باب أولى[٢].

٢ ـ ضَبْطُ الكتاب :

يقصد به صَوْنُ الكتاب الذي يكتب فيه الراوي مرويَّاتِه من أن يتطرَّق إليه خَلَلٌ من وقت السَّماع، والكتابةِ إلى أن يؤدِّي ما سمع، ويرويه، ويحول دون تغييرِ ما فيه، وبخاصةٍ إذا ما اقتصر عليه عند التحديث من جهة الزيادة، أو النقص، أو التبديل إضافةً إلى الرجوع عمَّا قد يُخَالَفُ فيه في مَتْنِ الحديث، أو إسناده من لفظٍ، أو اسمٍ، ودون قبولٍ لأيٍّ من مظاهر التلقين، فإنَّ هذا، وأمثاله يُعْتَدُّ بما رَوَوْه من صحيح كتبهم؛ ولو لم يُرْزَقوا من الحفظ، ومعرفة الحديث ما رُزِقَ غيرُهم[٣].

---

(١) انظر صفحة: (٣٨).

(٢) فتح المغيث: (١/ ٢٨٦).

(٣) الكفاية: ص: ٢٢٠.

طريقةُ معرفة ضبط الراوي:

يُعْرَف كون الراوي ضابطاً بأن تُعْتَبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضَّبط، والإتقان، فإن وجدنا رواياتِه موافقةً ـ ولو مِن حيثُ المعنى ـ لرواياتهم، أو موافقةً لها في الأغلب، والمخالفةُ نادرةٌ؛ عرفنا حينئذٍ كونه ضابطاً ثبتاً، وإن وجدناه كثيرَ المخالفة لهم؛ عرفنا اختلاطَ ضبطِه، ولم نحتجَّ بحديثه[1].

فروع اختلال الضَّبْطِ:

إنَّ مظاهر اختلال الضبط كثيرةٌ، ومن أهمِّها:

١ ـ روايةُ مَن اختلط وتغيَّر:

«الاختلاطُ» هو: فسادُ العقل، أو تغيُّره، أغلب ما يكون ذلك (أي: الاختلاطُ، والتغييرُ) بعد كِبَرٍ في السِّنِّ، وقد ينتج عن سببٍ آخر. وأهلُ الحديث على قبول ما رواه الراويُ قبل اختلاطه، ورَدِّ ما رواه بعد الاختلاط، أو ما أشكل أمره، فلم يعلم: أهو قبل الاختلاطِ، أم بعده؟ مع مراعاة دور بعض تلامذة المختلط من الثقات الملازمين له، والمميِّزين لصحيح حديثه من غيره؛ إضافةً إلى قرائن أخرى تؤكِّد سلامةَ الرواية[2].

٢ ـ روايةُ مَن كَثُرَتْ في حديثه الشَّواذُّ والغرائبُ:

وهذا يكون بعد سَبْر مرويَّاتِ الراوي، ومقارنتِها بروايات، كالإكثار من رواية الشَّاذ[3]، والمَناكير[4]. وتفرُّدُ الثقةِ أحياناً لا يَضُرُّه حتى يَكْثُر منه.

---

(١) علوم الحديث: ص: ١٠٦.

(٢) تدريب الراوي: (٢/ ٣٧١).

(٣) الشاذّ: الحديثُ الذي رواه الثِّقَةُ مخالفاً لمَن هو أوثَقُ منه، سواء أكانت مخالفتُه في السَّند، أو المتن.

(٤) المناكير: جمع (المُنْكَر): هو الحديث الذي رواه الضعيفُ مخالفاً لِمَا رواه الثِّقَةُ.

٣ ـ روايةُ مَن كَثُرَ في حديثه الغَلَطُ والوَهْمُ:

والوَهْمُ كما يكون في الحفظ يكون في الكتابة، فمن كَثُرَ وَهْمُهُ، وخطؤُه؛ نُظِر في أمره، ويُعتنى بروايته، وتُكْتَب روايتُه للاعتبار[١]، والمتابعة[٢]، فقد تُقْبَل روايته لوُرودِها من طُرُقٍ أخرى إذا ما رُوعي باقي ما تبقى من شروط الرواية، لكن ذلك قد يغلب على حديث الراوي بحيثُ يكون أكثر من صوابِه، وربما زاد على ذلك؛ فمثل هذا الأخير يُرَدُّ حديثه.

وأكثر ما يكون الغَلَطُ، والوَهْمُ في: الإدراج[٣]، والقلب[٤]، أو رفع مُرْسَلٍ[٥]، وخلافه[٦].

٤ ـ روايةُ مَن عُرِفَ بالتساهُل والسَّهْو والغفلة في حديثه:

وخاصةً إذا ما حَدَّث الراويُ من حفظِه، ولم يكن له كتابٌ صحيحٌ. ويلحق به مَنْ عُرِفَ بالتساهُل في السَّماع، أو نسخ ما يرويه، ثم حَدَّث به، كأن يعتمد على كتابٍ غير مقابلٍ على أصولٍ مسموعةٍ عمَّن يروي عنه من أصحاب

---

(١) الاعتبار: هو عند المحدِّثين تتبُّعُ طرق حديثٍ انفرد بروايته راوٍ؛ ليعرف هل شاركه في رواية ذلك الحديثِ راوٍ غيرُه من الرُّواة، بأن يرويه بلفظ، أو بمعناه من نفس السَّند، أو من طريق صحابيٍّ آخر، أو لم يُشاركه في روايته أحدٌ لا في اللفظة، ولا في المعنى.

(٢) المتابعة: هي مشاركةُ راوٍ راوياً آخر في رواية الحديث عن شيخه، أو عمَّن فوقه، وهي تنقسم إلى قسمين: الأول: المتابعة التَّامة، وهي أن يشترك اثنان في رواية الحديث ذاته عن الشيخ نفسِه، والثاني: المتابعة القاصرة أو(الناقصة) وهي التي تحصل لشيخ الراوي، أو لشيخ شيخه، أو مَن فوقه.

(٣) الإدراجُ: هو إدخال في سند الحديث، أو متنه ما ليس منه بطريقةٍ تُوْهِم: أنَّه منه.

(٤) القلبُ: هو تغييرُ سندِ الحديث، أو متنه، بإبدالٍ، أو تقديمٍ، أو تأخيرٍ.

(٥) هو رواية الحديث الذي سَقَط مِن آخر سنده راوٍ مِن بعد التابعيِّ.

(٦) الكفاية: ص: ١٤٢ ـ ١٤٤.

هذه الكتب، وكذا مَن عُرِفَ بالتساهُل في رواية الحديث[1].

٥ ـ روايةُ عملِ العالِم وفتياه علىٰ وِفق حديثٍ رواه، أو مخالفته له:

عملُ العالم، وفتياه علىٰ وفق حديثٍ رواه ليس حُكماً منه بصِحَّته، ولا تعديل رواته؛ وذلك: لإمكان أن يكون لدليلٍ آخر وافَقَ ذلك المَتْنَ من متن غيره، أو إجماعٍ، أو قياسٍ، أو يكون ذلك منه احتياطاً، أو لكَوْنِه ممَّن يرىٰ العملَ بالحديث الضَّعيف، وتقديمه علىٰ القياس.

ويكون الاقتصارُ علىٰ هٰذا المتن، إمَّا لكَوْنِه أَوْضَحَ في المراد، أو لأَرْجَحِيَّتِه علىٰ غيره، أو بغير ذلك.

وصَحَّح الآمِدِيُّ، وغيرُه من الأصوليِّين: أنه حُكم بذلك[2]، وفي المسألة كلامٌ طويلٌ.

وكذلك مخالفةُ الرَّاوي للحديث ليست قدحاً منه في صِحَّته، ولا في رواته[3].

وفي ذلك يقول الحافظُ الخطيب البغدادي:

«إذا روى رجلٌ عن شيخ حديثاً يقتضي حُكماً من الأحكام، فلم يعمل به؛ لم يكن ذلك جرحاً منه للشيخ؛ لأنه يُحْتَمَل أن يكون تركُ العمل بالخَبَرِ لخبرٍ آخرٍ يُعارِضه، أو عمومٍ؛ أو قياسٍ، أو لكَوْنِهِ منسوخاً عنده، أو لأنه يرىٰ: أنَّ العمل بالقياس أولىٰ منه، وإذا احْتُمِل ذلك؛ لم يجعله قدحاً في رواته».

ثم مَثَّل الخطيبُ بذلك بما رواه مالكٌ، عن نافعٍ، عن عبد الله بن عمر: أنَّ

---

(١) الكفاية: ص: ١٤٧ ـ ١٥٢.

(٢) تدريب الراوي: (١/ ٣١٥).

(٣) علوم الحديث: ص: ١٠٠.

رسول الله ﷺ قال: «المتبايعان كلُّ واحدٍ منهما بالخيار على صاحبه مالم يتفرَّقا إلا بيع الخيار»[1].

يقول: «فهذا رواه مالكٌ، ولم يعمل به، وزَعَم: أنَّه رأى أهلَ المدينة على العمل بخلافه، فلم يكن تركُه العملَ به قدحاً لنافعٍ»[2].

٦ ـ روايةُ مَن عُرِفَ بالتَّساهل أو بقبول التَّلقين أو كثرة السَّهو:

لا تُقْبَل روايةُ مَن عُرِفَ بالتساهل في سَمَاعه، أو إسماعه، كمَن لا يُبالي بالنَّوم وقتَ السَّماع، أو يحدِّث من أصلٍ غير مُقَابَلٍ.

ولا تُقْبَل روايةُ مَن عُرِف بقبول التلقين[3] في الحديث، بأن يُلَقَّنَ الشيءَ، فيحدِّث به من غير أن يعلم: أنه من حديثِه.

ولا تُقْبَل روايةُ من عُرِف بكثرة السَّهْوِ في روايته[4].

---

(١) الموطأ، كتاب: البيوع، باب: بيع الخيار، رقم: (٧٩)، وقال مالك: «ليس لهذا عندنا حَدٌّ معروفٌ، ولا أمرٌ معمولٌ به فيه».

(٢) انظر: «الكفاية»: ص: ١١١.

(٣) التلقين: هو نوعٌ من الاختلاط، ينشأ من الاختلال في الضَّبط، فمن اختَلَّ ضَبْطُه؛ فهو مردودُ الرواية. مثلاً: أن يقول القائل: «حَدَّثك فلانٌ بكذا، ويُسَمِّي له ما يشاء من غير أن يسمعه منه، فيقول: «نَعَم». فهذا لا يخلوا من أحد أمرين: إمّا أن يكون فاسقاً يحدِّث بما لم يسمع، أو يكون من الغفلة بحيث يكون ذاهلَ العقل، مدخولَ الذِّهن، ومثل هذا لا يُلْتَفت له؛ لأنه ليس مِن ذَوِي الألباب. (انظر: «الإحكام في أصول الأحكام»: ١٥/١٥٩).

قال الإمام ابن حَزْم: «من صَحَّ: أنه قبل التلقينَ ولو مرّةً؛ سقط حديثُه كلُّه؛ لأنه لم يتفقَّه في دين الله عزَّ وجلَّ، ولا حفظ ما سمع، وقد قال عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «نَضَّر اللهُ امْرَءاً سَمع مِنَّا حَدِيثاً، فَحَفِظَه؛ حَتَّى بَلَّغه غَيْرَهَ»، فإنما أمر رسول الله ﷺ بقوله تبليغ الحافظ».

(٤) انظر: «تيسير مصطلح الحديث»: ص: ١٤٩.

٧ ـ روايةُ مَن حَدَّثَ ونَسِيَ:

هو أن لا يَذْكُرَ الشيخُ روايةَ ما حَدَّث به تلميذُه عنه.

حُكم روايته:

ـ الردُّ: إنْ نفاه نفياً جازماً، بأن قال: ما رويتُه، أو: هو يكذب عليَّ، ونحو ذلك.

ـ القبول: إن تردَّدَ في نفيه، كأن يقول: لا أعرفُه، أو لا أذكره، ونحو ذلك.

ولا يُعْتَبَرُ رَدُّ الحديث قادحاً في واحدٍ منهما؛ لأنه ليس أحدُهما أولىٰ بالطعن من الآخر.

مثاله:

ما رواه أبو داود، قال: حَدَّثنا أحمدُ بن أبي بكر أبو مُصْعَب الزهريّ، قال: حَدَّثنا الدَّرَاوَرْدِيُّ عن ربيعة بن أبي عبد الرحمٰن، عن سُهَيْل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ: أنَّ رسول الله ﷺ: «قَضىٰ باليمين مع الشاهد».

قال عبد العزيز بن محمد الدَّرَاوَرْدِيُّ: حَدَّثني به ربيعةُ بن أبي عبد الرحمٰن، عن سهيلٍ، فلقيتُ سُهيلاً، فسألتُه عنه، فلم يعرفه، فقلتُ: حَدَّثني ربيعةُ عنك بكذا، فصار سهيلٌ بعد ذلك يقول: حَدَّثني عبد العزيز، عن ربيعة عني أني حدَّثتُه عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً بكذا...[1].

أشهر المصنَّفات فيه:

كتاب أَخبار مَنْ حَدَّثَ ونَسِيَ: للحافظ أحمد بن علي بن ثابت، المعروف بـ: «الخطيب البغدادي» (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ).

❒ ◯ ◯ ❒

(١) أخرجه أبو داود في كتاب: القضاء، باب: القضاء باليمين والشاهد، برقم: (٣٦١٠).

٢ ـ علم الجَرْح والتَّعْدِيل

تعريف «الجرح والتعديل» لغةً واصطلاحاً:

أولاً: تعريف الجرح:

لغةً: (الجرحُ): معناه: التأثيرُ في الجسم بسيفٍ، أو نحوِه، ويُطلَق على بيان عَيْب الإنسان، ونقصِهِ عن المَقام السَّوِيّ العَدْل.

واصطلاحاً: وصفُ الحافظِ النَّاقِد للراوي بما يقتضي ردَّ روايتِه، أو تضعيفَها.

ويقال في الفعل منه: (جَرَحَ) بتخفيف الرَّاء، (وجَرَّح) بتشديدها للكثرةِ والمبالغة.

وثانياً: تعريف التعديل:

لغةً: (التعديل): معناه: تزكيةُ الإنسان، ومَدْحُه، ونسبتُه إلىٰ العدالة، والاستواءِ في شُؤونه.

واصطلاحاً: وصفُ الحافظِ النَّاقِد للراوي بما يقتضي سلامتَه من الجارح في دينه، وسلوكه، وتوثيقَه، وقبولَ روايته[١].

---

(١) انظر «لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث»: ص: ١٧٧ ـ ١٧٨.

التعريف العام لـ: «علم الجرح والتعديل»:

قال الحاكم النَّيسابوري في «معرفة علوم الحديث»[1]: «النوعُ الثامِنَ عَشَر من علوم الحديث: معرفةُ الجرح والتعديل، وهما في الأصل نوعانِ، كلٌّ نوع منهما عِلْمٌ برأسِه، وهو ثمرةُ هٰذا العلم والمِرْقاةُ الكبيرةُ منه، وهما غيرُ الصحيحِ، والسقيم، وغيرُ معرفةِ عِلَلِ الحديث».

قال صاحب «كشف الظنون» فيه[2]: «علمُ الجرح والتعديل هو عِلمٌ يُبحَثُ فيه عن جرح الرُّواة، وتعديلِهم بألفاظٍ مخصوصةٍ، وعن مراتب تلك الألفاظ».

أي: هو عِلمٌ يتعلَّق ببيان مرتبة الرُّواة من حيث تضعيفهم، أو توثيقهم بتعابيرَ فنيةٍ متعارفٍ عليها عند العلماء، وهي دقيقةُ الصياغة، ومحدَّدةُ الدلالة، مما له أهميةٌ في نقد إسناد الحديث، وقد استجاز العلماءُ ذِكرَ عُيوب رواة الحديث عند جرحهم لهم، ولم يعتبروا ذلك من الغيبة المحرَّمة، واستدلُّوا على ذلك بأحاديث، وآثارٍ سوف نذكرها.

فائدة هذا العلم:

في بيان الجرح فائدةٌ كبيرةٌ؛ لئلاّ يُحْتَجَّ بأخبار غير العُدُول، وليس القصدُ ثلبهم، والوقيعة فيهم مما يدخل في باب الغيبة.

مشروعية الجرح والتعديل:

جُوِّز الجَرْحُ والتعديلُ صيانةً للشريعة، ونفياً للخطأ، والكَذِب، وذَبّاً

---

(١) ص: ٥٢، ١١٢.

(٢) ١/ ٥٨٢.

عنها، وكما جازَ الجَرْحُ في الشهود، جازَ في الرواية. وقد دَلَّ على ذلك القرآنُ، والسُّنَّةُ، والإجماعُ.

١ ـ القرآن:

أمَّا (القرآنُ) فالآياتُ التي تأمُرُ بقَبول خَبَرِ العَدْل، وشهادتِه، وتحذر من خَبَرِ الفاسق: كقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾[الطلاق: ٢].

ومنها قولُه تعالىٰ في (الجرح): ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾[الحجرات: ٦].

ومنها قولُه تعالىٰ في (التعديل): ﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَـٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ﴾[التوبة: ١٠٠].

٢ ـ السُّنَّةُ:

وأمَّا (السُّنَّة) فمِن أهمِّها في (الجرح) قولُه ﷺ في الأحمق المُطَاع: «بِئْسَ أخو العَشِيْرَةِ، وبِئْسَ ابنُ العَشِيْرَةِ»[١].

وفي (التعديل) قولُه ﷺ في عبد الله بن عُمر ـ رضي الله عنهما ـ: «إنَّ عَبْدَ اللهِ رَجُلٌ صَالِحٌ»[٢].

٣ ـ الإجماعُ:

وأمَّا (الإجماعُ) فقال فيه الحافظُ الخطيبُ البغداديُّ: «أجمعَ أهلُ العلم على: أنّه لا يُقْبَلُ إلا خبرُ العَدْلِ، كما أنه لا تُقْبَلُ إلا شهادةُ العدلِ، ولمَّا ثَبَت

---

(١) أخرجه البخاري، في كتاب: الأدب، باب: لم يكن النبي ﷺ فاحشاً ولا متفاحشاً، برقم: (٦٠٣٢).

(٢) أخرجه البخاري، في كتاب: فضائل الصحابة، باب: مناقب عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، برقم: (٣٧٤٠ و٣٧٤١).

ذلك؛ وَجَب متى لم تُعْرَفُ عدالةُ المُخْبِر، والشاهد أن يُسْأَلَ عنهما، أو يُسْتَخْبَرَ عن أحوالهما أهلُ المعرفة بهما؛ إذ لا سبيلَ إلى العلم بما هما عليه إلا بالرجوع إلى قول مَن كان بهما عارفاً في تزكيتهما، فدَلَّ على أنه لا بُدَّ منه»[1].

شروط الجارح والمعدِّل:

من أهمِّ الشُّروط التي يجب أن يلتزم بها الجارحُ، والمعدِّلُ؛ هي ما يلي:

١ ـ أن يكون الجارحُ مستيقظاً، ومستحضراً.

٢ ـ أن يكون متحرِّياً لكلام العلماء.

٣ ـ أن يَضْبِط ما يَصْدُر عنه؛ لئلا يقع في التناقض.

٤ ـ أن يكون عالماً بأسباب الجرح، والتعديل.

٥ ـ أن يكون عالماً بتعاريف كلام العرب، فلا يغيِّر كلامَ الناس؛ حتى لا يكون عكسَ ما يريده المتكلِّمُ.

٦ ـ أن يكون بعيداً عن التعصُّب المذهبي كرَمْي الجُوْزَجاني (سعيدَ بن عمرو الكوفي) بالتشيع، وقوله فيه: «كان زائغاً غالياً في التشيع» وقد وَثَّقه ابنُ مَعِين، والنَّسائيُّ، والعِجْلِيُّ، وإسحاقُ بن رَاهُوْيَه[2]، وكان من فقهاء الكوفة، أخرج له الشيخان، والترمذي، لذا قال الحافظُ ابن حجر: «الجُوْزَجاني غالٍ في النَّصب. فتعارضا»[3].

٧ ـ ألا تَحْمِله العداوةُ الشخصيةُ في جَرْح رجلٍ.

---

(١) الكفاية: ص: ٣٥.

(٢) انظر: حاشية: (١) في صفحة: (٥٦)؛ لصِحَّة ضبط هـٰذا الاسم وأمثاله.

(٣) هدي الساري: ص: ٤٠٢.

٨ ـ أن يكون حليماً، وصَبوراً؛ حتى لا يغضب من كلام الناس فيه، فيَرْمِيهم بما لا يَستحِقُّون به.

٩ ـ أن لا تَحمِله القَرابةُ عن العُدول بقول الحَقِّ في الراوي. قال محمد بن أبي السَّرِيِّ عن أخيه الحسين بن أبي السَّرِيِّ: «لا تكتبوا عنه فإنه كَذَّابٌ»، وقال عنه أبو عَرُوْبَة الحَرَّاني: «هو خالُ أمِّي، وهو كَذَّابٌ»[1].

وقال عليُّ بن المَدِيْني عن أبيه: «أبي ضعيفٌ»[2].

هذه هي بعضُ الشُّروط التي لا بُدَّ من توفُّرها لمَن يتصَدَّى للجرح، والتعديل، وقد أشارَ إلى بعضِها الحافظُ ابن حجر في «شرح النخبة» فارْجع إليه؛ إن شئتَ.

ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبهما:

أذكر هنا التقسيمَ السُّدَاسِيَّ لألفاظ الجرح، والتعديل، ومراتبها حسب ما اختاره الحافظُ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ والذي جَعَل مراتبَ التعديلِ سِتّاً، ومراتبَ الجرحِ سِتّاً، وهذا التقسيمُ أسهل في الحُكم على الحديث. فأذكر ما يلي ألفاظَ كلِّ مرتبةٍ مع حُكمها، بَدْءاً مِن أعلى مراتب التعديل:

١ ـ مراتب التعديل وألفاظها

● **المرتبة الأولى:**

وهي أعلاها شرفاً، مرتبة الصحابة، رضي الله عنهم، وأرضاهم.

---

(١) ميزان الاعتدال: (١/ ٥٣٦).

(٢) المصدر السابق: (٢/ ٤٠١).

حُكمها:

الصَّحَابةُ كُلُّهم عُدُوْلٌ عند الجمهور، يُقبَل حديثُهم، ويُحْتَجُّ به دُون أيِّ تردُّدٍ.

ومعنى عدالتهم: استقامتُهم على الدِّين، وائتمارُهم بأوامره، وانتهاؤُهم عن نواهيه، وأنَّهم لا يتعمَّدون الكذبَ على رسول الله ﷺ.

● **المرتبة الثانية:**

وهي أعلى المراتب في دلالة العلماء على التزكية، وهي ما جاء التعديلُ فيها بما يَدُلُّ على المبالغة، أو عُبِّر بأفعل التفضيل، كقولهم: (أَوْثق النَّاسِ)، و:(أثبت النَّاسِ)، و:(أضْبَط النَّاسِ)، و:(إليه المُنْتَهَى في التَّثُّبت). ويلحق به: (لا أعْرِفُ له نَظِيراً في الدُّنيا)، وقولُهم: (لا أحدَ أثْبَت منه)، أو:(مَنْ مِثْل فُلانٍ؟!)، أو:(فُلانٌ لا يُسْأل عنه).

حُكمها:

يُحْتَجُّ بأهل هذه المرتبة، لكَوْنِ ألفاظها تُشْعِرُ بشريطة الضَّبط.

● **المرتبة الثالثة:**

إذا كُرِّر لفظُ التوثيق، إمَّا مع تبايُن اللَّفْظين، كقولهم: (ثَبْتٌ، حُجَّةٌ)، أو:(ثَبْتٌ، حافظٌ)، أو: (ثِقَةٌ، ثَبْتٌ)، أو: (ثِقَةٌ، مُتْقِنٌ) أو مع إعادة اللَّفظ الأوّل كقولهم: (ثِقَةٌ، ثِقَةٌ)، ونحوها. وأكثر ما وجدوا قولَ ابن عُيَيْنةَ: «حَدَّثنا عمرو بن دينار، وكان ثقةً، ثقةً، ثقةً...» إلى أن قال تسعَ مرَّات، ومن هذه المرتبةِ قولُ ابن سَعْد في شعبة: «ثقةٌ، مأمونٌ، ثَبَتٌ، حُجَّةٌ، صاحبُ حديثٍ».

حُكمها:

يُحْتَجُّ بأهل هذه المرتبة، لكَوْنِ ألفاظها تُشْعِرُ بشريطة الضَّبط.

● **المرتبة الرابعة:**

ما انفردَ فيه بِصِيْغَةٍ دالَّةٍ على التوثيق، كـ: (ثِقَةٌ)، أو: (ثَبْتٌ)، أو: (مُتْقِنٌ)، أو: (كَأَنَّهُ مُصْحَفٌ)، أو: (حُجَّةٌ)، أو: (إِمَامٌ)، أو: (عَدْل، ضابط)، والحُجَّةُ أقوى من الثقة.

حُكمها:

يُحْتَجُّ بأهل هذه المرتبة؛ لكَوْنِ ألفاظها تُشْعِرُ بشريطة الضَّبط.

● **المرتبة الخامسة:**

(ليس به بَأْسٌ)، أو: (لا بأسَ به)، أو: (صَدُوْقٌ)، أو: (مأمونٌ)، أو: (خِيَارُ الخَلْق)، أو (ما أَعْلَمُ به بَأْساً)، أو (مَحَلُّه الصِّدْق).

حُكمها:

لا يُحْتَجّ بأحدٍ من أهل هذه المرتبةِ؛ لكون ألفاظها لا تُشْعِرُ بشريطة الضَّبْطِ، بل يُكْتَب حديثُهم، ويُخْتَبَر.

● **المرتبة السادسة:**

ما أشعر بالقُرْب من التجريح، وهي أدنى المراتب، كقولهم: (ليس بِبَعِيدٍ من الصَّواب)، أو: (شَيْخٌ)، أو: (يُرْوَى حديثُه)، أو: (يُعْتَبَرُ به)، أو: (شَيْخٌ وَسَطٌ)، أو: (رُوِيَ عنه)، أو: (صالحُ الحديث)، أو: (يُكْتَبُ حديثُه)، أو: (مقارِبُ الحديث)[1]، أو: (ما أَقْرَبَ حديثَه)، أو: (صُوَيْلِحٌ)، أو: (صَدُوقٌ إنْ

---

(١) بكَسْر الرَّاء وفَتْحِها: من (القُرْب) ضِدّ (البُعْد). ومعناه على الكسر: أنَّ حديثَه مُقارِبٌ لحديث غيره من الثقات، وعلى الفتح: أنَّ حديثه يُقارِبه حديثُ غيره، أي: هو وسطٌ لا ينتهي إلى درجة السقوط، ولا الجلالة.

وقال ابنُ رشيد: «معناه: يُقارِب الناسَ في حديثه ويُقارِبونه، أي: ليس حديثُه بشاذٍّ ولا=

شاء الله)، أو: (أرجو أنْ لا بأسَ به)، أو: (جَيِّدُ الحديث)، أو: (حَسَنُ الحديثِ)، أو: (وَسَطٌ)، أو: (مقبولٌ)، أو: (صدوقٌ تغيَّر بأَخَرَة)، أو: (صدوقٌ سَيِّءِ الحِفظ)، أو: (صدوقٌ له أوهامٌ)، أو: (صدوقٌ مبتدعٌ)، أو: (صدوقٌ يَهِمُ).

حُكمها:

الحُكم في أهل هذه المرتبة دُون أهل التي قبلها، وفي بعضهم مَن يُكْتَبُ حديثُه للاعتبار دُون اختبار ضبطهم لوُضوح أمرِهم[1].

وهذا اتّفاقٌ منهم على أنَّ كلمة: (صدوق) لا يُحْتَجُّ بمن قيلت فيه إلا بعد الاختبار، والنظر؛ لِيُعْلَمَ هل يضبطُ الحديث، أو لا[2]؟

٢ ـ مراتب الجرح

● **المرتبة الأولى:**

وهي أسهَلُ مراتب الجرح، قولُهم: (فيه مَقَالٌ)، أو: (أدنى مَقَالٍ)، أو: (يُنْكَر مَرّةً، ويُعْرَف أخرى)، أو: (ليس بذاك)، أو: (ليس بالقَوِيّ)، أو: (ليس

= مُنْكِرٍ». (فتح المغيث: ١/٣٣٩).

وقال ابن سَيِّدُ الناس: إذا قُرِئَ بالكسر فهو من ألفاظ التعديل، وإذا قُرِئَ بالفتح فهو من ألفاظ الجرح».

وجَزَم بذلك أيضاً البُلْقِينيُّ.

إلاّ أنَّ الصحيح هو القولُ الأوّلُ بأنه من ألفاظ التعديل على حالٍ؛ فهذا هو رأيُ الحافظ العِراقي، والذَّهبي، والسُّيوطي، وغيرِهم. (فتح المغيث: ١/٣٣٩).

(١) انظر: «فتح المغيث»: (١/ ٣٤٠).

(٢) يُرجع لمزيدٍ من التفصيل عن كلمة «صدوق» وحُكمه؛ إلى كتابنا: «معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل المشهورة والنادرة» ص: ٤٠٥ ـ ٤٠٧.

بالمَتِين)، أو: (ليس بحُجَّةٍ)، أو: (ليس بعُمْدَة)، أو: (ليس بمأمون)، أو: (ليس بالمَرْضِيّ)، أو: (فيه جهالةٌ)، أو: (لا أدري ما هُوَ؟)، أو: (فيه ضَعْفٌ)، أو: (لَيِّنُ الحديث)، أو: (سَيِّىءُ الحفظ)، أو: (ضُعِّفَ)، أو: (للضَّعْفِ ما هُوَ؟)، أو: (فيه لِيْنٌ)[1].

ومنه قولُهم: (تكلَّموا فيه)، أو: (سَكتوا عنه)، أو: (مطعونٌ فيه)، أو: (فيه نَظَرٌ)[2].

---

(١) عند غير الدَّارقطني، فإنه قال: «إذا قلتُ: (لَيِّنٌ) لا يكون ساقطاً متروك الاعتبار، ولكن مجروحاً بشيءٍ لا يسقطُ به عن العدالة». (الكفاية: ص: ٢٣).

(٢) قَرَن هـٰذه اللَّفظةَ كلٌّ من الحافظِ الذَّهبي، والعراقي، والسَّخاوي، والسُّيوطي بمنزلة: «سكتوا عنه» وجعلوا اللَّفْظَتَيْن في مرتبةٍ واحدةٍ.
فهي مِن الجَرْح الذي لا يَنْجَبِرُ عند الذَّهبي، والعراقي، والسُّيوطي، لكنَّها مِن أسهل مراتب الجرح الذي ينجبر عند السَّخاوي. حيثُ قَرَنَها بمن قيل فيهم: «فيه مقالٌ» أو: «أدنى مقالٍ». . . أو: «فلانٌ لَيِّنٌ». . أو: «تَكَلَّمُوا فيه». قال السَّخاوي: «وكذا: و(سكتوا عنه) أو: (فيه نَظَرٌ) من غير البخاري». (فتح المغيث: ١/ ٣٢٧).
وكذا عَدَّها أستاذُنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ مِن أسهل مراتب الجرح. (منهج النقد في علوم الحديث: ص: ١١٢).
فهذا مَوضِعُ اجتهادٍ، ينبغي فيه التأمُّلُ، والتحقيقُ قبل إصدار الحكم.
أمّا «فيه نَظَرٌ» عند الإمام البخاري ـ رحمه الله تعالىٰ ـ فليست بمنزلة: «سَكَتُوا عنه» عنده، وإنْ كان الحافظُ العراقي قد قال: «(فيه نَظَرٌ) و(سكتوا عنه)، وهاتان العبارتان يقولهما البخاريُّ فيمن تركوا حديثه». (التقييد والإيضاح: ص: ١٦٣).
وكذا قال السُّيوطي: «البخاري يُطلِق: (فيه نَظَرٌ) و: (سكتوا عنه) فيمن تركوا حديثَه». (تدريب الراوي: ١/ ٣٤٩).
والصحيحُ: أنَّ قول البخاري في الراوي: «فيه نَظَرٌ» ليس معناه: أنَّه متروكٌ، كما ادَّعىٰ العِراقيُّ، والسُّيوطيُّ، وإنَّما ينبغي الاجتهادُ في كشف المراد من هـٰذه الكلمة عند ذِكْرِها في راوٍ معيَّنٍ بمقارنة أقوال جميع الأئمَّة في هـٰذا الراوي؛ خاصَّةً: أنَّ البخاي نفسَه قال في (حبيب بن سالم): «فيه نَظَرٌ»، ثمَّ صَحَّح حديثَه: (انظر «التاريخ الكبير» ٢/ ٣١٨). =

حُكمها:

يُعْتَبَر بحديث أهل هذه المرتبة - أي: يُخرَّج حديثُه للاعتبار - لإشعار هذه الصِّيَغِ بصلاحية المُتَّصف بها لذلك، وعَدَمِ منافاتها لها[1]

● **المرتبة الثانية:**

وهي أَسْوَأُ من سابقتِها، وهي: (فلانٌ لا يُحْتَجّ به)، أو: (ضَعَّفُوه)، أو: (مُضْطربُ الحديث)، أو: (له ما يُنْكَر)، أو: (حديثُه مُنْكَرٌ)، أو: (له مَناكيرُ)، أو: (ضعيفٌ)، أو: (مُنْكَرٌ)[2].

= وقال الترمذيُّ: حَدَّثَنا قتيبةُ، نا أبو عَوَانة عن إبراهيم بن محمَّد بن المُنْتَشِر، عن أبيه، عن حبيب بن سالم، عن النعمان بن بشير: «أنَّ النبيّ ﷺ كان يقرأ في العيدين، والجُمُعَة بـ: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾، و﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْغَٰشِيَةِ﴾، وربّما اجتمعا في يوم، فيقرأ بهما»، سألتُ محمّداً [يعني: البخاري] عن هـٰذا الحديث، فقال: هو حديثٌ صحيحٌ. (علل الترمذي: ١/ ٢٨٥-٢٨٦).

(١) انظر: «فتح المغيث»: (١/ ٣٤٦).

(٢) هـٰذا عند غير البخاريِّ، أمَّا البخاريُّ؛ فقد قال: «كلُّ من قلتُ فيه: (مُنكَر الحديث) فلا تَحِلُّ الروايةُ عنه».

وينبغي في هـٰذا المقام أن نفرِّق بين قولهم: «حديثٌ مُنْكَرٌ»، وبين قولهم: «مُنْكَرُ الحديث»، فالصِّيغة الأولىٰ وصفٌ للحديث، أمَّا الثانية؛ فوصفٌ للراوي. ومعلومٌ: أنَّ ضعف الحديث لا يقتضي بالضرورة ضعف رجال سنده.

ثمَّ إنَّ قولَهم: «حديثٌ مُنْكَرٌ» قد يُطْلَق، ويُراد به: أنَّه ضعيفٌ، وهـٰذا اصطلاحُ المتأخِّرين، وقد يُطْلَق، ويُراد به الغرابة - أي: التفرد - وهـٰذا اصطلاحُ كثيرٍ من المتقدِّمين، وعليه فيجوز أن يكون راويه ثقةً، لا ضعيفاً. (انظر: منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٤٣٠).

كما ينبغي أن نلفت النظرَ إلىٰ: أنَّ قولهم: «روىٰ مَنَاكِيرَ» أسهل من قولهم: «مُنْكَر الحديث»؛ لأنَّ العبارة الأولىٰ لا تقتضي الديمومةَ، بخلافَ الثانية من حيث اللغة.

وقولهم: «عنده مناكير» أَسْهَلُ من قولهم: «مُنْكَر الحديث» أيضاً. ففي «فتح المغيث» =

حُكمها:

يُعتبر بحديث أهلِ هذه المرتبة - أي: يُخَرَّج حديثُه للاعتبار - لإشعار هذه الصِّيَغِ بصلاحية المُتَّصف بها لذلك، وعدم منافاتِها لها.

● المرتبة الثالثة:

وهي أسْوَأ من سابقتيها، كقولهم: (فُلانٌ رُدَّ حديثُه)، أو: (مردودُ الحديث)، أو: (ضعيفٌ جِدّاً)، أو: (ليس بثِقَةٍ)، أو: (واهٍ بمَرَّةٍ)، أو: (طرحوه)، أو: (مطروحُ الحديث)، أو: (مطروحٌ)، أو: (إرْمِ به)، أو: (لا يُكْتَبُ حديثُه)، أو: (لا تَحِلُّ كتابةُ حديثِه)، أو: (لا تَحِلُّ الروايةُ عنه)، أو: (ليس بشيءٍ)، أو: (لا يُساوي شيئاً)، أو: (لا يُسْتَشْهَدُ بحديثه)، أو: (لا شيءَ)[1].

حُكمها:

لا يُحْتَجُّ بواحدٍ من أهل هذه المرتبة، ولا يُسْتَشْهَدُ به، ولا يُعْتَبَرُ.

● المرتبة الرابعة:

كقولهم: (فلانٌ يَسْرِق الحديثَ)، و: (فلانٌ مُتَّهَمٌ بالكذب، أو الوَضْعِ)، أو: (ساقِطٌ)، أو: (متروكٌ)، أو: (ذاهبُ الحديث)، أو: (تركوه)، أو: (لا

= (١/ ٣٧٣): قال الحاكم: قلتُ للدَّارقطني: فسليمان بن بنت شُرَحْبيل؟ قال: ثقةٌ. قلتُ: أليس عنده مناكير؟ قال: يحدِّث بها عن قومٍ ضعفاء، فأمَّا هو؛ فثقةٌ».

(١) قال السَّخاوي: «... وما أُدرِجَ في هذه المرتبةِ مِن (لا شيء) هو المُعْتَمَدُ، وإن قال ابنُ القَطَّان: إنَّ ابن مَعِين إذا قال في الراوي: (ليس بشيءٍ) إنما يريد أنه لم يَرْوِ حديثاً كثيراً، هذا مع أنَّ ابن أبي حاتم قد حكىٰ: أنَّ عثمان الدَّارِمِيَّ سأله عن أبي دَرَّاس، فقال: إنما يروي حديثاً واحداً ليس به بأسٌ».

وقد أورد الشيخُ عبد الفتاح أبو غُدَّة في تعليقه علىٰ «الرفع والتكميل» (ص: ٢١٣ - ٢٢١). واحداً وثلاثين شاهداً علىٰ أنَّ مراد ابن مَعِين من قوله في الراوي: «ليس بشيءٍ»: تضعيفُ الراوي، لا بيانُ قِلَّةِ أحادِيثِه.

يُعْتَبَرُ به، أو بحديثه)، أو: (ليس بالثِّقة)، أو: (غيرُ ثقةٍ)، وكذا قولهم: (مُجْمَعٌ على تركه)، و: (مُوْدٍ، أي: هالك)[1]، و: (هو على يَدَيْ عَدْلٌ)[2].

حُكمها:

لا يُحْتَجُّ بواحدٍ من أهل هذه المرتبة، ولا يُسْتَشْهَد به، ولا يُعتَبر.

---

(١) قال الحافظ السَّخاوي: «أُخْتُلِفَ في ضَبْطِها، فمنهم من يخفِّفها - أي: مُوْدٍ - قال في الصِّحاح. أوْدَىٰ فلانٌ، أي: هَلَك فهو مُوْدٍ.
ومنهم من يُشَدِّدها مع الهمزة - مُؤَدٌّ - أي: حَسَنُ الأداء». (فتح المغيث: ١/٣٤٨).
و«مُودٍ» معناه: هالكٌ، وهو من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي، وحديثُ أهلها لا يَصْلُح للاحتجاج به، ولا للاعتبار كما سَبَق.

(٢) وهو في الحقيقة مَثَلٌ يُقرَأ بالإضافة - أي: بإضافة اليَدين إلىٰ عَدْلٍ -، وعَدْلٌ هـٰذا هو ابن سعد العشيرة، كان على شُرطة تُبَّعٍ، وكان تُبَّعٌ إذا أرادَ هلاكَ رجلٍ دَفَعَ بهِ إلى عَدْلٍ، فيقولون: علىٰ يَدَيْ عَدْلٍ، كنايةً عن هلاكِه، فصار يُذْكَر مثلاً في الميئوس منه.
وعلىٰ هـٰذا اسْتَخدَم نُقَّادُ الحديث هـٰذا المَثَلَ من قَبِيل الجَرحِ، بل هو مِن أبلغه، فهو بمرتبة من يقال فيه: (هالكٌ) و(ساقطٌ)، وهـٰذا شأنُ مَنْ لا تُقْبَل روايتُه بحالٍ.
على أنَّ من المُمكِن: أن يفهم من هـٰذا اللفظ معنىٰ التعديل أيضاً إذا قُرِئَ من غير اعتبارٍ للمثل الوارد، ووُجِّهَت القراءةُ على نحوٍ آخر، كأن يكون عدلٌ مرفوعاً على الخبرية، مع كسر دالِ (يدي) وإفرادِها، لٰكن هـٰذا غيرُ صحيحٍ، وإِنْ فَهِمَ البعضُ ذلك، فاللفظُ بتثنية (يدي) وإضافتها مع جَرِّ (عدل)، إذ لولا المثلُ واعتبار معناه، ما اسْتُخْدِمَ اللفظُ أصلاً.
وممَّن اسشكل أمرَ هـٰذا اللفظِ الحافظُ ابن حجر، فظنَّهُ من ألفاظ التعديل ابتداءً، حتىٰ تبيَّنَ له وجهُ الصَّواب في استعمال أبي حاتم الرَّازي له، كما جاء في ترجَمة (جُبَارَة بن المُغَلِّس) في كتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، وجُبارَةُ هـٰذا لم يُنْقَلْ عن أحدٍ فيهِ توثيقٌ.. قال الحافظُ: «ومع ذلكَ فما فهمتُ معناها، ولا اتَّجه لي ضَبطُها، ثم بانَ لي أنها كنايةٌ عن الهالك، وهو تضعيفٌ شديدٌ». كما اسْتَشْكَلَ أمرَ هـٰذا ٱللفظِ ابنُ دَقِيْق العِيد، فأثبت فيه ٱلوجهين، وكذا العِراقِي شيخُ الحافظ ابن حجر. (انظر «تهذيب التهذيب» ٩/ ١٤٢، و«فتح المغيث» للسَّخاوي ١/ ٣٤٩).

● المرتبة الخامسة:

كـ: (الدجَّال)، و: (الكذَّاب)، و: (الوضَّاع)، وكذا: (يَضَعُ)، و: (يَكْذِب)، و: (وَضَعَ حديثاً).

حُكمها:

لا يُحْتَجّ بواحدٍ من أهل هذه المرتبةِ، ولا يُسْتَشْهَد به، ولا يُعْتَبَر.

● المرتبة السادسة:

ما يَدُلُّ على المبالغة: كـ: (أكذب النَّاسِ)، أو: (إليه المُنْتَهى في الكذب)، أو: (هو رُكْنُ الكذب)، أو: (مَنْبَعُه)، أو: (مَعْدِنه)، ونحو ذلك.

حُكمها:

لا يُحْتَجُّ بواحدٍ من أهل هذه المرتبة، ولا يُسْتَشْهَدُ به، ولا يُعْتَبَرُ.

كتب الجرح والتعديل

يُمكِن تصنيفُ الكتب في الجرح والتعديل إلىٰ سِتَّة أقسامٍ تاليةٍ:

القسم الأول: الكتب التي تناولت الضعفاءَ من الرُّواة فقط.

القسم الثاني: الكتب التي تناولت الثقاتِ فقط.

القسم الثالث: الكتب التي جمعت بين الثقات، والضعفاء.

القسم الرابع: الكتب التي اختصَّت برجال كتب الحديث المخصوصة.

القسم الخامس: الكتب التي تتكوَّن بالسُّؤالات (في الجرح والتعديل).

القسم السادس: الكتب التي تتناول رجالَ مكانٍ معيَّنٍ.

سأذكرُ فيما يلي تعريفاً وجيزاً بأهمِّ أنواع المصنَّفات في الجرح والتعديل حسب الأقسام المذكورة آنفاً.

(١) كتب الثقات

أفرد الرُّواةَ الثقاتِ بالتصنيف جماعةٌ من العلماء، ومن هذه المصنَّفات فيما يلي:

١ - **تاريخ الثقات: (وهو يُعْرَف أيضاً بـ: «معرفة الثقات من رجال أهل العلم، والحديث، ومن الضعفاء، وذكر مذاهبهم، وأخبارهم»):**

للحافظ أبي الحسن، أحمد بن عبد الله بن صالح العِجْلي (المتوفىٰ سنة ٢٦١ هـ).

وَصل إلينا من هذا الكتاب الجزءُ الثاني من أصله، كما وَصل إلينا بترتيب الحافظ نور الدين الهيثمي (المتوفى سنة ٨٠٧هـ)[1].

٢ ـ كتاب الثقات: للحافظ أبي حاتم، محمد بن حِبَّان البُسْتِي (المتوفى سنة ٣٥٤هـ).

قال فيه الحافظُ السَّخاوي: إنه أحفل كتبِ الطبقات[2].

لدىٰ التعريف بهذا الكتاب أرىٰ من اللِّزام أن أُنبِّه القارئَ إلى أنَّ (الثقة) عند ابن حبان له شروطٌ: أن يكون شيخُه ثقةً، وأن يكون تلميذُه ثقةً، وأن لا ينفرد برواية يُخالِف فيها غيرَه، وأن لا يكون مُدَلِّساً، وأن لا يكون مُرْسِلاً.

وقد ذكر فيه عدداً كثيراً، وخَلْقاً عظيماً من المجهولين الذين لا يعرف أحوالهم غيره.

وطريقتهُ فيه: أنَّهُ يَذْكُر من لم يَعْرِفه بجرحٍ؛ وإن كان مجهولاً لم يعرف حاله.

فينبغي أن يُتنبَّه لهذا، ويُعرف: أنَّ توثيقه للرجل بمجرَّد ذكِره في هذا الكتاب من أدنىٰ درجات التوثيق.

---

(١) طُبع هذا الكتابُ بتحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قعلجي، في دار الكتب العلمية، ببيروت، عام ١٤٠٥ هـ، وبتحقيق الدكتور عبد العليم عبد العظيم البَسْتَوي، في مكتبة الدّار بالمدينة المنوَّرة، عام ١٤٠٥ هـ، بعنوان «معرفة الثقات...».

(٢) الإعلان بالتوبيخ: ص: ٥٨٥.

وقد قال هو في أثناء كلامه: «والعدلُ من لم يُعْرَف منه الجرحُ؛ إذ الجرحُ ضِدّ العدل، فمن لم يعرف بجرحٍ؛ فهو عدلٌ حتىٰ يتبيَّن ضِدُّه».

وقد ذكر في كتابه هذا خَلْقاً كثيراً، ثم أعاد ذكرهم في كتاب: «الضعفاء والمجروحين» وَبيَّن ضَعْفَهم.

يقول الكتَّاني: وذلك من تناقضِه، وغفلتِه، أو من تغيُّرِ اجتهاده[1][2].

٣ ـ **مشاهير علماء الأمصار**: لابن حبان أيضاً.

يقتصر فيه على المشهورين من الثقات فقط[3].

٤ ـ **تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم**: لأبي حفص، عُمر بن أحمد بن شاهين الواعظ (المتوفى سنة ٣٨٥هـ).

لم يسرد فيه المؤلِّفُ أسماءَ الثقات فقط، فقد تخلَّل كتابه أسماء بعض الضعفاء، وقد نبَّه إلى ذلك كما في ذكره لمحمد بن ثابت العبدي، ومحمد بن ثابت البُناني، وقوله فيهما: «ليسا بشيء»[4].

٥ ـ **المَدْخَل إلى الصحيحين**: للحاكم أبي عبد الله، محمد بن

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ٢٤٦.

(٢) طُبع هذا الكتابُ بتحقيق الأستاذ عبد الخالق الأفغاني، في المجمع العلمي بحيدرآباد (الدَّكَنْ)، عام ١٣٨٨ هـ، وله طبعات أخرىٰ.

(٣) طُبع بتحقيق المستشرق مانغريد فلايشهامر، في لجنة التأليف والترجمة والنشر، بالقاهرة، عام ١٣٧٩هـ ـ ١٩٥٩م، وله طبعاتٌ أخرىٰ.

(٤) طُبع بتحقيق الأستاذ صبحي البدري السَّامَرَّائي، في الدَّار السَّلَفية بالكويت، عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م، وله طبعاتٌ أخرىٰ.

عبد الله بن محمد حَمْدَوْيَهْ بن نُعَيم الضَّبِّيّ النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥هـ) حيث ترجَم لرجال الصحيحين في القسم الثاني منه.

٦ ـ **الثقات ممّن لم يقع في الكتب السّتّة**: للحافظ زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبغا (المتوفى سنة ٨٧٩هـ).

وقد صرَّح ابن قطلوبغا بأنه لا يذكر في كتابه إلا الثقات؛ الذين يجوز الاحتجاجُ بأخبارهم.

٧ ـ **الرُّواة الثِّقات المتكلَّم فيهم بما لا يُوجِب ردَّهم**: للحافظ أبي عبد الله، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

ذكره الحافظُ السَّخاوي، فقال: «وللذهبي (معرفة الرُّواة المتكلَّم فيهم بما لا يُوجِب الرَّدَّ)»[١] والكَتّانيُّ[٢] والزِّرْكَلِيُّ، وسَمَّاه: «الرُّواة الثقات»[٣]. وللذهبي كتابٌ آخر باسم «مَن تُكُلِّم فيه وهو مُوَثَّقٌ»، وقد اعتبرهما الدكتور بَشَّار عَوَّاد معروف كتاباً واحداً[٤] وهو خطأٌ، فكتابُ «الرواة المتكلَّم فيهم» غير «مَن تُكُلِّم فيه وهو مُوَثَّقٌ»، وموضوعهما متباينٌ غير متشابهٍ[٥].

---

(١) الإعلان بالتوبيخ: ص: ١١٠.

(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ٢١٠.

(٣) الأعلام: (٥/ ٣٢٦).

(٤) في «الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام»، لكنه تنبَّه لذلك فيما بعد في مقدمته لـ: «سِير أعلام النبلاء» (١/ ١٨١).

(٥) طُبع «الرّواة الثقات» بتحقيق الأستاذ محمد إبراهيم الموصلي، في دار البشائر الإسلامية، ببيروت، عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢.

٨ ـ **تذكرة الحُفَّاظ**: للحافظ الذهبي أيضاً.

ذكر الذهبيُّ في هذا الكتاب مشاهيرَ حَمَلة السُّنَّة، وأصحاب الاجتهاد في الجرح والتعديل من طبقة الصحابة إلى طبقة شيوخه، وقسَّمهم إلى إحدى وعشرين طبقةً، وبلغ عددُ التراجم في هذا الكتاب (١١٧٦) ترجَمةً. وهذا الكتابُ مفيد جدّاً في معرفة مشاهير حَمَلة السُّنة في كلِّ طبقةٍ من عصر الصحابة إلى عصر الذهبي، أي إلى منتصف القرن الثامن[١].

(٢) كتب الضعفاء

صَنَّف الأئمةُ في الضعفاء كتباً كثيرةً، منها:

١ ـ **«الضعفاء الكبير» وكتاب «الضعفاء الصغير»**: للإمام أبي عبد الله، محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦هـ).

يذكر المؤلِّفُ فيهما اسمَ الراوي، واسمَ أبيه، ونسبتَه، وبعضَ من روى عنهم، ورووا عنه، وغالباً ما يكتفي بواحدٍ منهم فقط، ثم يُطلِق عليه إحدى عبارات الجرح، وتتكرَّر عبارةُ: «مُنْكَر الحديث» و: «فيه نظرٌ» و: «متروك الحديث» و: «سكتوا عنه»، أو يبيِّن رأي النقاد السابقين[٢].

---

(١) طُبع الكتاب أول مرةٍ في دائرة المعارف العثمانية بحَيْدَرآباد (الدَّكَنْ)، عام ١٣٣٢ هـ، ثم صُوِّرت طبعته في البلاد العربية.

(٢) طُبع «الضعفاء الكبير» بتحقيق الأستاذ محمود إبراهيم زيد، في دار المعرفة، ببيروت، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م. و«الضعفاء الصغير» طُبع في دائرة المعارف العثمانية، بحيدرآباد (الدَّكَنْ)، عام ١٣٢٣ هـ ـ ١٩٠٥ م.

٢ ـ **الضعفاء**: لأبي إسحاق، إبراهيم بن يعقوب الجُوْزَجاني (المتوفى سنة ٢٥٩هـ).

عُرِف هذا الكتابُ بعنوان «الشجرة في أحوال الرجال» أيضاً، تناول فيه المصنِّفُ أسماءَ الرواة، وعباراتٍ في جرحهم فقط، وهو يتشدَّد في جرح الكُوفيِّين من أصحاب عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ لأجل المذهب[١].

٣ ـ **كتاب الضعفاء والمتروكين**: لأبي زُرْعَة، عبيد الله بن عبد الكريم الرَّازي (المتوفى سنة ٢٦٤هـ).

رواه عنه سعيد بن عمرو البَرْذَعي (المتوفى سنة ٢٩٢ هـ) وضمَّنه كتاب الأسئلة الذي صنَّفه، وهو أقوالُ أبي زُرْعَة، وأبي حاتم الرازيِّين في إجابة أسئلةٍ سألها البرذعيُّ، فجمعها، وألَّف بينهما[٢].

٤ ـ **الضعفاء والمتروكين**: للإمام أبي عبد الرحمن، أحمد بن شُعَيب النَّسائي (المتوفى سنة ٣٠٣هـ).

رتَّبه على حروف المعجم، يذكر في الترجَمة اسمَ الرجل، واسمَ أبيه، وأحياناً اسمَ جدِّه ونسبتَه، ثم يُطلِق عليه إحدى عبارات الجرح، ويتكرَّر منها قوله: «ضعيفٌ» و: «متروكُ الحديث»

---

(١) طُبع هذا الكتاب بتحقيق السيد صُبحي البَدري السَّامَرَّائي، في مؤسَّسة الرسالة، ببيروت، عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

(٢) طُبع هذا الكتابُ ضِمن كتاب «أبو زُرْعَة الرازي: جهوده في السُّنَّة النبوية» بتحقيق الدكتور سعدي الهاشمي، في المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة، عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م.

و: «مُنْكَر الحديث» و: «كـذَّابٌ» و: «ليس بثقةٍ» و: «ليس بذاك»[1].

٥ ـ **الضعفاء**: لأبي جعفر، محمد بن عمرو بن موسى بن حمَّاد العُقَيْلي (المتوفى سنة ٣٢٢هـ).

ترجم فيه المؤلِّفُ للضعفاء، سواء كان الضعفُ في عدالتهم، أو ضبطهم، فقد ذكر من نُسِبَ إلى الكذب، ووَضْع الحديث، ومن غلب على حديثه الوهمُ، ومن يتهم في بعض حديثه، ومجهول روى ما لا يتابع عليه، وصاحب بدعةٍ يغلو فيها، ويدعو إليها؛ وإن كانت حالُه في الحديث مستقيمةً[2].

٦ ـ **كتاب المجروحين من المحدِّثين والضعفاء والمتروكين**: للإمام أبي حاتم، محمد بن حِبَّان البُسْتِي (المتوفى سنة ٣٥٤هـ).

يذكر فيه ابنُ حِبّان بعضَ شيوخ صاحب الترجمة، ومن روى عنه من تلاميذه، ونموذجاً من مروياته الضعيفة لبيان عِلَّةِ جرحه، وينقل أقوالَ أئمة الجرح والتعديل فيه بالأسانيد، كما يُبدي رأيَه في معظم التراجم، ويذكر عِداده في الأمصار، وربما ذكر عقيدةَ صاحب الترجمة.

يُعَدُّ هذا الكتابُ من الكتب الجليلة في هذا الموضوع، لكنه يتشدَّد في الجرح؛ حتى إنه ربما جَرَّح بعضَ الثقات[3].

---

(١) طُبع في الهند عام ١٣٢٣ هـ ـ ١٩٠٥ م، وله طبعاتٌ أخرىٰ.

(٢) طُبع بتحقيق الأستاذ عبد المعطي قلعجي، في دار الكتب العلمية ببيروت، عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.

(٣) طُبع بتحقيق الأستاذ عزيز القادري النَّقْشَبَندي، في المطبعة العزيزية، بحيدرآباد =

٧ ـ **الكامل في ضعفاء الرجال**: لأبي أحمد، عبد الله بن عَدِي بن عبد الله الجُرْجَاني (المتوفى سنة ٣٦٥هـ).

قال ابنُ عدي في مقدمته: «. . . وأنا ذاكرٌ في كتابي هذا أسامي قومٍ نُسبوا إلى الضعف من عساهم غفلوا عنهم، ومن نشؤوا بعد موتهم». وليس سائر من أوردهم في كتابه مقطوعٌ بضعفهم، بل فيهم ثقاتٌ، ولكنه أوردهم؛ لأنه التزم إخراج كلِّ من تُكُلِّم فيه بجرحٍ. وقد رتَّب ابنُ عدي هذا الكتابَ على حروف المعجم[1].

٨ ـ **كتاب الضعفاء والمتروكين**: للحافظ أبي الحسن، علي بن عمر بن مهدي الدَّارقطني البغدادي (المتوفى سنة ٣٨٥هـ).

موضوع الكتاب هو «الضعفاء والمتروكون» إلا أنّ الدارقطني أورد فيه عدداً من الثقات تمييزاً لهم عمَّن لهم بهم علاقةٌ من المُنْتَقَدين الذين هم موضوع الكتاب[2].

٩ ـ **المدخل إلى الصحيحين**: للحاكم أبي عبد الله، محمد بن عبد الله بن محمد حَمْدُوْيَهْ بن نُعَيم الضَّبِّيّ النيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥هـ).

ترجم فيه في معظم القسم الأول منه للمجروحين جرحاً شديداً، مبيِّناً روايةَ معظمِهم للروايات الموضوعة، والمُنْكَرة،

= (الدَّكَنْ) في الهند، عام ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠ م.

(١) طُبع بتحقيق الأستاذ سليم يوسف، ويوسف البقاعي، والدكتور سهيل الزَّكَّار، في دار الفكر ببيروت، عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م.

(٢) طُبع بتحقيق الدكتور موفَّق بن عبد الله بن عبد القادر، في مكتبة المعارف بالرياض، عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٥ م.

والمُعْضَلات، وعددهم (٢٣٣) رجلٍ، ثم انتقل إلى قسم آخر تناول فيه أسامي رجال الصحيحين[١].

١٠ ـ **كتاب الضعفاء**: لأبي نُعَيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠هـ).

حرص المؤلِّفُ في هذا الكتاب على بيان روايات الضعفاء عمَّن كانت، ومن اختصَّ بها من تلامذتهم، ورواها عنهم، وذلك بكلامٍ مُوجَزٍ دقيقٍ[٢].

١١ ـ **الضعفاء والوضَّاعون**: للإمام عبد الرحمن أبي الفَرَج، المعروف بـ: «ابن الجَوْزي» (المتوفى سنة ٥٩٧هـ).

التزم المؤلِّفُ في هٰذا الكتاب على أن لا يذكر إلا الضعفاء، والوضَّاعين، إلاَّ أننا نجد أنه يذكر أناساً وثَّقهم ودافَعَ عنهم، وذكر أناساً ثقاتٍ لا يَصِحُّ ذكرُهم في هذا الكتاب[٣].

١٢ ـ **المغني في الضعفاء**: للحافظ أبي عبد الله، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨هـ).

وهو كتابٌ صغيرُ الحجم، كبيرُ القدر، كثيرُ النفع، وقد احتوى على ذكر: الكذَّابين، والوضَّاعين، والمتروكين، والهالكين. ثم على الثقات الذين فيهم شيءٌ من اللِّين، أو تَعَنَّتَ بذكر بعضهم

---

(١) طُبع بتحقيق الأستاذ إبراهيم بن علي الكُلَيْب.

(٢) طُبع هٰذا الكتاب بتحقيق الأستاذ الدكتور فاروق حمادة، في دار الثقافة، بالدار البيضاء في المغرب، عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

(٣) طُبع بتحقيق الأستاذ أبي الفداء عبد الله القاضي، في دار الكتب العلمية، ببيروت، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

أحدٌ من الحافظين. ثم على خلقٍ كثيرٍ من المجهولين[1].

١٣ ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: للحافظ الذهبي أيضاً.

حوى هذا الكتابُ على: الكذَّابين، والوضَّاعين المتعمِّدين، والكذَّابين في أنهم سمعوا، ولم يكونوا سمعوا، والمُتَّهَمين بالوضع، أو بالتزوير. ثم على الكذَّابين في لهجتهم، لا في الحديث النبوي. ثم على المتروكين الهلكى الذين كَثُر خطؤهم، وترك حديثهم، ولم يعتمد على روايتهم. ثم على الحفاظ الذين في دينهم رِقَّةٌ، وفي عدالتهم وهنٌ. ثم على المحدِّثين الضعفاء من قبل حفظهم، فلهم غلطٌ، وأوهامٌ، ولم يترك حديثهم، بل يقبل ما رَوَوْهُ في الشواهد، والاعتبار بهم، لا في الأصول، والحلال والحرام. ثم على المحدِّثين الصادقين، أو الشيوخ المستورين الذين فيهم لِيْنٌ؛ ولم يبلغوا رتبةَ الأثبات المتقنين.

ثم على خلقٍ كثيرٍ من المجهولين ممن ينص أبو حاتم الرازي على أنه مجهولٌ، أو يقول غيره: لا يُعْرَف، أو فيه جهالةٌ، أو يُجْهَل، أو نحو ذلك من العبارات التي تَدُلّ على عدم شهرة الشيخ بالصدق؛ إذ المجهول غير مُحْتَجٍّ به. ثم على الثقات الأثبات الذين فيهم بدعةٌ، أو الثقات الذين تكلَّم فيهم من لا يلتفت إلى كلامه في ذلك الثقة؛ لكونه تعنَّت فيه، وخالف الجمهور من أولي النقد، والتحرير.

---

(١) طُبع بتحقيق أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر، حفظه الله وأمتع به، في دار المعارف بحلب، عام ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م، ثم صوَّرته دار الكتب العلمية ببيروت.

وهو من أجمع الكتب، وأحسنها، وأنفعها في معرفة الضعفاء[1].

١٤ ـ **ذيل على ميزان الاعتدال**: للحافظ أبي الفضل، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (المتوفى سنة ٨٠٤هـ).

استدرك فيه العراقيُّ على كتاب الميزان للذهبي، ذكر فيه من تُكُلِّمَ فيه، وفاتَ صاحبَ «الميزان»[2].

١٥ ـ **لسان الميزان**: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢هـ).

هو لسانٌ لكتاب «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي، الذي سَبَق الحديثُ عنه آنفاً. زاد الحافظُ على هذاالكتاب جملةً كثيرةً. فما زاده عليه من التراجم المستقلّة؛ جعل قُبَالته، أو فوقه حرفَ (ز)، وما زاده من تذييل شيخه الحافظ العراقي حرف (ذ). وهو يختم كلامَ الحافظ الذهبي بقوله: انتهى، وما بعدها فهو من كلامه ـ أي: الحافظ ابن حجر ـ. وضع في آخر «اللِّسان» فصلاً جرَّد فيه الأسماءَ التي حذفها من «الميزان» اكتفاءً بذكرها في: «تهذيب الكمال».

وكتاب «اللسان» مع أصله «الميزان» عمدةٌ في هذا الباب[3].

١٦ ـ **الكشف الحثيث عَمَّن رُمي بوضع الحديث**: للحافظ أبي الوفاء،

---

(١) طُبع بتحقيق الأستاذ علي محمد البَجَاوي، في دار إحياء الكتب العلمية بالقاهرة، عام ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٢ م، ثم صوَّرته دارُ المعرفة ببيروت، وله طبعاتٌ أخرى.

(٢) طُبع هذا الكتاب بتحقيق الأستاذ السيد صبحي السَّامَرَّائي، في عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ببيروت، عام ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

(٣) طُبع بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة رحمه الله تعالى، في دار البشائر الإسلامية ببيروت، عام ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٢ م.

برهان الدين الحلبي المعروف بـ «سبط ابن العجمي» (المتوفى سنة ٨٤١هـ).

أوضَحَ المؤلِّفُ في مقدِّمته بأنه ترجم لكلٍّ من وقع عليه من الرواة: أنه رُمي بوضع الحديث على رسول الله ﷺ، ولم يذكر فيه مَنْ قيل عنه: إنَّه مُتَّهَمٌ، وذلك لاحتمال أن يُراد منهم: أنه مُتَّهَمٌ بالكذب[1].

(٣) كتبٌ جمعت بين الثقات والضعفاء

والمصنَّفات في هذا النوع كثيرةٌ جدّاً، منها:

١ ـ **الطبقات الكبرى**: للحافظ محمد بن سعد بن مَنيع البصري (المتوفى سنة ٢٣٠هـ).

صَنَّفه في ثماني مجلَّداتٍ، خَصَّص المجلَّدَ الأوّلَ، والثاني في السِّيرة، والشمائل. وجَعَل الثالثَ لتراجم أهل بَدْر، ونُقَباء الأنصار. والرابعَ للحديث عن الطبقة الثانية من الصحابة، ثم الصحابة الذين أسلموا قبل فتح مكّة. والخامسَ لتابعي المدينة، ثم للصحابة، والتابعين في مكَّة، والطَّائف، واليمن، واليمامة، والبحرين. والسَّادسَ للصحابة، والتابعين من أهل الكوفة. والسَّابعَ للصحابة، والتابعين في البصرة، والشّام، ومصر، وخُراسان، وبقية الأمصار الإسلامية. والثامنَ للنساء الصحابيات.

وقد استعمل ابنُ سعد ألفاظ الجرح والتعديل في كتابه كقوله:

---

(١) طُبع هذا الكتاب بتحقيق الأستاذ صبحي السَّامَرَّائي، في وزارة الأوقاف العراقية ببغداد، عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م، وله طبعات أخرىٰ.

«ثقةٌ، ثَبْتٌ، حُجَّةٌ، كثيرُ الحديث» وقوله: «فيه ضَعْفٌ» وقوله: «ضعيفٌ ليس بشيءٍ» وقوله: «ليس بذاك». ويقول أحياناً: «كان شيخاً وعنده أحاديث»، ومن عادته أن لا يقول هذه اللفظة إلا في الراوي كثير الحديث. واعتبر العلماءُ كلامَه في الجرح والتعديل جيّداً مقبولاً[1].

٢ ـ **المعرفة والتاريخ**: للحافظ أبي يوسف، يعقوب بن سفيان بن جوان ابن أبي معاوية الفارسي الفَسَوي (المتوفى سنة ٢٧٧هـ).

لقد فُقد المجلَّدُ الأوّلُ من هذا الكتاب. وأمّا المجلّد الثاني؛ فقدَّم فيه تراجمَ الصحابة، ثم التابعين. وأمّا المجلَّد الثالث؛ فقد تَرْجَمَ فيه لِمَن بعد التابعين من رواة الحديث، وبيَّن أحوالَ الكثيرين من الرجال من رواة الحديث من حيث الجرح والتعديل[2].

٣ ـ **التاريخ والعِلَل**: للإمام أبي زكريا، يحيى بن مَعِين البغدادي (المتوفى سنة ٢٣٣هـ).

هو من رواية أبي الفضل العباس بن محمد الدُّوْري (المتوفى سنة ٢٧١هـ) عن يحيى بن معين. ومادةُ الكتاب ليست منظَّمةً، بل هي مجموعةٌ من أقوال يحيى بن معين في جرح الرجال، وتعديلهم، والتعريف بأسمائهم، وكُناهم، وأنسابهم، وقد أضاف إليها الدُّوري بعضَ المعلومات المهمّة عن الرجال[3].

---

(١) طُبع بتحقيق لفيفٍ من المستشرقين، بليدن في بريل، عام ١٣٢٢ هـ/ ١٩٠٤، وله طبعاتٌ أخرىٰ.

(٢) طُبع بتحقيق الدكتور أكرم ضياء العُمَري، في وزارة الأوقاف العراقية ببغداد، عام ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م، وله طبعات أخرىٰ.

(٣) طُبع هٰذا الكتاب بتحقيق العلاّمة الفاضل الدكتور أحمد نور سيف، في مركز البحث العلمي في جامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة، عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م.

٤ ـ **معرفة الرجال**: ليحيى بن معين أيضاً.

بقي من هذا الكتاب الجزءُ الأولُ، والثاني فقط، وهما رواية أبي العباس أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز البغدادي عن ابن معين. وهذا الكتاب كسابقه مجموعةٌ من أقوال يحيى بن معين في جرح الرجال، وتعديلهم.

وينبغي الانتباهُ إلى أنَّ بعض ألفاظ الجرح والتعديل عند ابن معين لها معانيها الخاصة عنده، فمثلاً هو يستعمل أحياناً لفظ: «ليس بشيء» ويعني: أنَّ أحاديث الراوي قليلةٌ، ولا يقصد بذلك جرحه، لكنه في معظم الأحيان يريد بها: أنه ضعيفٌ مثل بقية النقاد. كما يستعمل لفظَ: «لا بأسَ به» ويعني: «ثقةٌ»، وإذا قال «يُكْتَب حديثُه» فمعناه: أنه عنده من جملة الضعفاء[1].

٥ ـ **العِلَل ومعرفة الرجال**: للإمام أبي عبد الله، أحمد بن حنبل الشَّيْباني (المتوفى سنة ٢٤١هـ).

هو من رواية ابنه عبد الله، ويحتوي روايات متباينة يجمع بينها التعريفُ برجال الحديث كذكر كُنَاهم، أو الأخوة منهم، أو سِني وفياتهم، أو رحلاتهم، أو أخبار مِحَنِهم، وما إلى ذلك مما يتصل بحياتهم، وصفاتهم الجسمية، والخُلُقِيّة، أو ذِكر سماع المحدِّث عن شيخٍ من الشيوخ، أو نفي سماعه منه، وما إلى ذلك مما له صلةٌ بنقد إسناد الحديث. ويتكلَّم في جرح الرجال، وتعديلهم[2].

---

(١) طُبع بتحقيق الأستاذ محمد كامل القصّار، ومحمد مطيع الحافظ، في مجمع اللغة العربية بدمشق، عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

(٢) طُبع بتحقيق الدكتور وصي الله بن محمد بن عباس، في الدار السَّلَفية ببومبائي =

٦ ـ **التاريخ الكبير**: للإمام أبي عبد الله، محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦هـ).

رتَّبه على حروف المعجم، تحتوي الترجمةُ على اسم الراوي، واسم أبيه، وجدِّه، وكُنيته، ونسبته إلى القبيلة، أو البلدة، أو كِلَيهما، وقلَّما يُطيل المؤلِّف ذِكرَ الأنساب، ويذكر بعضَ شيوخ، وتلاميذ صاحب الترجَمة، ونموذجاً من رواياته، أو أكثر، وربما أورد الروايةَ بإسنادٍ فيه صاحبُ الترجَمة، ثم أعقب ذلك بإيرادها بإسنادٍ ليس فيه صاحبُ الترجمة، فتكون روايتُه من المتابعات، والشواهد. وهذه الرواياتُ تُشير إلى مكانة صاحب الترجَمة في العلم، ويسعى المؤلِّفُ إلى تحديد مكانِ، وزمانِ الرواية للتحقق من إمكان اللِّقاء بينه وبين شيوخه؛ الذين روى عنهم. ويعطي سني الوفيات اهتماماً خاصاً.

ويستعمل البخاري في هذا الكتاب ألفاظَ الجرح والتعديل، ويلاحظ تورُّعه عن استعمال ألفاظٍ حادَّةٍ في الجرح، فغالباً ما يقول: «فيه نظرٌ» أو «يخالف في بعض حديثه»، وأشد ما يقول: «مُنْكَر الحديث». وكذلك لا يبالغ في ألفاظ التوثيق، بل يكتفي بقول: «ثقةٌ» أو «حَسَنُ الحديث» أو يسكت عن الرجل[1].

٧ ـ **التاريخ الأوسط**: للبخاري أيضاً.

= (الهند)، عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م، وبتحقيق الأستاذ صبحي البدري السَّامرّائي في مكتبة المعارف في الرياض، عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م.

(١) طُبع بتصحيح الشيخ عبد الرحمن المعلِّمي، في دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدَّكَنْ) الهند، عام ١٣٦١ هـ ـ ١٩٤٢ م.

طُبع هذا الكتابُ خطأً باسم «التاريخ الصغير»، يذكر البخاريُّ في التراجم الاسمَ، واسمَ الأب، وأحياناً الشيوخَ، والتلاميذَ، وأحياناً يسوق روايةً من طريق صاحب الترجَمة[1].

٨ ـ **التاريخ الكبير**، أو «**تاريخ رواة الحديث**»: لأبي بكر، أحمد بن زُهَيْر بن حرب بن شدَّاد النَّسائي، المعروف بـ «ابن أبي خَيْثَمَة» (المتوفى سنة ٢٧٩هـ).

يذكر فيه اسمَ صاحب الترجَمة، واسمَ أبيه، ونسبتَه إلى قبيلة، وكنيته، وقد يصرِّح أحياناً باسم أمِّه، ويذكر أحياناً سنةَ وفاتِه. كما يُورِد له روايةً، أو أكثر من مروياته، أو مما له علاقةٌ بصاحب الترجَمة، ويسرد المصنِّفُ أحياناً في خلال التراجم أسماءَ من روى عن النبي ﷺ من قبيلةِ صاحب الترجَمة.

والكتاب ما زال مخطوطاً[2].

٩ ـ **التاريخ**: لأبي زُرْعَة، عبد الرحمن بن عمرو النَّصْري الدمشقي (المتوفى سنة ٢٨١هـ).

تناول المصنِّف في هذا الكتاب أخباراً مقتضبةً تتعلَّق بالسيرة، والخلفاء الراشدين، والأمويِّين، والعباسيِّين، كما تناول أخبارَ بعض رجال الحديث من طبقة التابعين ومن بعدهم بالدرجة الأولى، وإن ذكر أخبارَ بعض الصحابة أحياناً، وتتركَّز مادته حول المواليد، والوفيات، وقلَّما يعرض للجرح، والتعديل، ومزايا المترجَمين[3].

---

(١) وهو ما زالَ مخطوطاً، انظر: «تاريخ التراث العربي» (ص: ٣٤٧).

(٢) انظر «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٢١).

(٣) طُبع بتحقيق الأستاذ شكر الله نعمة الله القوجاني، في مجمع اللغة العربية بدمشق عام=

١٠ ـ **الجرح والتعديل**: للإمام أبي محمد، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الحَنْظَلي، المعروف بـ: «ابن أبي حاتم الرازي» (المتوفى سنة ٣٢٧هـ).

هو مِن أجمع كُتب الجرح والتعديل، استوعب فيه ابنُ أبي حاتم الكثيرَ من أقوال أئمة الجرح، والتعديل في الرجال، فصار خلاصةَ لجهود السابقين العارفين بهذا الفنِّ.

وقدَّم ابن أبي حاتم لكتابه هذا بمقدِّمةٍ طويلةٍ نفيسةٍ هي «تَقْدِمَة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل» وهي مدخلٌ للكتاب، تحدَّث فيها عن أمورٍ هامّةٍ تتعلَّق بالجرح، والتعديل[١].

١١ ـ **كتاب الإرشاد في معرفة علماء الحديث**: للحافظ أبي يعلى، الخليل بن عبد الله بن أحمد بن الخليل الخليلي القزويني (المتوفى سنة ٤٤٦هـ).

أبانَ المصنِّفُ عن منهجه بأنَّه اقتصر فيه على أسامي المشهورين بالرواية من رواة الحديث، وبيان حالِهم توثيقاً، وتجريحاً، إضافةً إلى أسامي الأئمة العلماء، والمحدِّثين، مرتَّباً على البُلدان إلى زمانه[٢].

= ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م.

(١) طُبع بتصحيح الشيخ عبد الرحمٰن المعلِّمي في دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدَّكَنْ)، الهند عام ١٣٧٢ هـ ـ ١٩٥٢ م.

(٢) طُبع بتحقيق ودراسة الدكتور محمد سعيد بن عمر إدريس، في مكتبة الرشد بالرياض، عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م.

١٢ ـ **سير أعلام النبلاء**: للحافظ أبي عبد الله، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨هـ)

ترجم الذهبيُّ في هذا الكتاب الضخم لأعلام الناس من المسلمين منذ بدء عهد الدعوة الإسلامية حتى عهده (أي: حتى القرن الثامن) ولكنه لم يلجأ فيه إلى الترتيب الزمني، أو إلى التسلسل الهجائي، بل عمد إلى تقسيم الناس إلى طبقاتٍ متماثلةٍ، وقد رَتَّب تراجمَ كتابه في (٤٠) أربعين طبقةً، وقد خصَّص المجلَّد الأول، والمجلَّدَ الثاني للسيرة النبوية، وسيرة الخلفاء الراشدين.

ثم بدأ في الجزء الثالث الحديثَ عن العَشَرة المبشَّرين بالجنَّة، ثم كبار الصحابة، والتابعين، وقد صَنَّف المؤلِّفُ في طبقاتِ كتابِهِ أصنافاً كثيرة من أعلام الناس في كل علمٍ، وفنٍّ، واتجاهٍ، فضمَّت تراجمه أشتاتاً مختلفةً من الناس، وضروباً مختلفةً من الطبقات.

يُبَيِّنُ الذهبيُّ في تراجم هـٰذا الكتاب منزلةَ المترجَم من خلال أقاويل العُلماءِ الثِّقاتِ فيه معتمداً في ذلك على أوثق المصادر ذاتِ الصِّلة الوثيقةِ بالمترجَمِ، ثم يذكُرُ تاريخَ وفاته، ويُدقِّق في ذلك تدقيقاً بارعاً، ورُبَّما رجَّح قولاً على آخر عند اختلاف المؤرِّخين[١].

١٣ ـ **كتاب بحر الدَّم فيمَن تكلَّم فيه الإمام أحمد بمدحٍ أو ذمٍّ**: ليوسف ابن حسن بن عبد الهادي الصَّالحي، المعروف بـ: «ابن المِبْرَد» (المتوفى سنة ٩٠٩هـ).

---

(١) طُبع بتحقيق لفيفٍ من الأساتذة الفضلاء، بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، في مؤسسة الرسالة ببيروت، عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م.

هذا الكتاب مفيدٌ جدّاً في موضوعه؛ يُعطي صورةً واضحةً عن رأي الإمام أحمد في الراوي[1].

١٤ ـ **الجامع في الجرح والتعديل**: جمع وترتيب: السيد أبي المعاطي النُّوري، وحسن عبد المنعم شَلَبي، وأحمد عبد الرّزّاق عيد، ومحمود محمد خليل الصّعيدي.

جمعوا فيه أقوالَ الأئمة في الجرح والتعديل من الإمام البخاري، ومسلم، والعِجْلِيّ، وأبي زُرْعَة الرّازي، وأبي داود، ويعقوب الفَسَوي، وأبي حاتم الرّازي، والترمذي، وأبي زُرْعَة الدِّمشقي، والنَّسائي، والبَزّار، والدَّارَقُطْنِيّ[2].

(٤) ـ مصنّفاتٌ في رجال كتب الحديث المخصوصة

صنّف الأئمةُ مصنّفاتٍ كثيرةً في رجال الحديث نظراً لاشتهارها، وانتشارها بين الناس، وقد عَظُم الانتفاعُ ببعضٍ منها، وإليك التعريفَ بأشهر هذه الكتب:

• كتبٌ في رجال «صحيح البخاري»:

١ ـ **أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح**: لأبي أحمد، عبد الله بن عَدِي بن عبد الله الجُرْجَاني (المتوفى سنة ٣٦٥هـ).

---

(١) طُبع بتحقيق الدكتور وصي الله بن محمد بن عبّاس، في دار الراية بالرياض، عام ١٤٠٩ هـ.

(٢) طُبع في عالَم الكتب ببيروت، عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م.

يختصُّ هذا الكتابُ بشيوخ البخاري؛ الذين ذكرهم في الصحيح، وقد رتَّبهم المؤلِّف على حروف المعجم، وذكر أنسابَهم، وبلدانَهم، وبعضَ أخبار المشهورين منهم، ومكانتَهم في العلم[1].

٢ ـ **الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسّداد**: لأبي نصر، أحمد بن محمد بن الحسن الكَلَاباذي (المتوفى سنة ٣٩٨هـ).

يختصُّ هذا الكتابُ برجال البخاري الذين أخرجهم في الصحيح، وهو يعنى بتمييز الرجل، وذلك بذكر اسمه، واسم أبيه، ونسبته، كما يذكر رحلاتِه، ومن روى عنهم، ومن رووا عنه[2].

٣ ـ **التعديل والتجريح لمن روىٰ عنه البخاريُّ في الصحيح**: لأبي الوليد، سليمان بن خلف بن سعيد النجيبي الباجي الأندلسي (المتوفىٰ سنة ٤٧٤ هـ).

رَتَّب الباجي تراجمَ هـٰذا الكتاب علىٰ حروف المعجم، ووضَّح منهجه في مقدِّمته له[3].

● **كتبٌ في رجال «صحيح مسلم»**:

١ ـ **رجال صحيح مسلم**: لأحمد بن علي بن مَنْجُوْيَهْ الأصفهاني (المتوفىٰ سنة ٤٢٨ هـ).

---

(١) طُبع بتحقيق الأستاذ بدر بن محمد العماش في دار البخاري بالمدينة المنورة، عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م.

(٢) طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله اللَّيثي في دار المعرفة ببيروت، عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧م.

(٣) طُبع بتحقيق الأستاذ أبي لبابة حسين، في دار اللواء بالرياض، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦م في ضمن: «أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي وكتابه: التعديل والتجريح. . .».

ذكر المؤلِّفُ فيه رجالاً أوردهم الإمامُ مسلم، واحتجَّ بهم في صحيحه، وكيفية روايتهم، والرواة عنه، ورَتَّب التراجمَ على حروف المعجم[1].

● كتب في رجال «الصَّحيحَين»:

١ ـ **المدخل إلى معرفة الصحيحين**: للحاكم أبي عبد الله، محمد بن عبد الله النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥هـ).

يتناول هذا الكتاب عِدَّة أقسامٍ، ومنها قسمٌ هو: «تسمية من أخرجهم البخاريُّ ومسلمٌ وما انفرد به كلُّ واحدٍ منهما» وبدأ بالصحابة، ثم بالصحابيّات، فلما انتهى منهم، ساق أساميَ التابعين، ومن بعدهم، ثم أسامي النساء، وقَسّمهم داخل كل حرفٍ إلى أقسام، وهي: أولاً: ما اتفق عليه البخاري، ومسلمٌ. وثانياً: ما انفرد به البخاري. ثالثاً: ما انفرد به مسلمٌ[2].

٢ ـ **الجمع بين رجال الصحيحين**: لأبي الفضل، محمد بن طاهر بن علي المَقْدِسي، المعروف بـ: «ابن القَيْسَراني» (المتوفى سنة ٥٠٧ هـ).

جمع فيه المؤلِّفُ كتابي: «الهداية والإرشاد» للكلاباذي، و«رجال مسلم» لابن مَنْجُوْيَهْ باستدراك ما أغفلاه، واختصارِ ما يُستغنى عنه من التطويل. والكتاب مرتَّبٌ على حروف المعجم[3].

---

(١) طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله اللَّيثي، في دار المعرفة ببيروت، عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م.

(٢) طُبع بتحقيق الأستاذ إبراهيم بن علي الكُلَيب.

(٣) طُبع في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد (الدَّكن) الهند، عام ١٣٢٣ هـ ـ ١٩٠٥ م، =

٣ ـ المغني في معرفة رجال الصحيحين: إعداد الأستاذ صَفْوَت عبد الفتَّاح محمود.

يقدِّم هٰذا الكتابُ زبدةَ القول في رجال الصحيحين، حاول المؤلِّفُ أن يذكر فيه ما اشْتُهِرَ به الراوي، وما له من مناقب، وما تولَّاه من مناصب بالإضافة إلىٰ تواريخ الوفاة[١].

● كتبٌ في رجال «سنن أبي داود»:

١ ـ **تسمية شيوخ أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني**: للحافظ أبي علي، الحسين بن محمد بن أحمد الغَسَّاني الجَيَّاني (المتوفى سنة ٤٩٨هـ).

ذكر المؤلِّفُ في مقدَّمة هذا الكتاب أنه يتناول شيوخَ أبي داود الذين حدَّث عنهم في كتاب السنن وغير ذلك من تواليفه مرتباً على حروف المعجم، ويقصد الشيوخ المباشرين لأبي داؤد وليس جميع رجال أسانيده في كتبه[٢].

● كتبٌ في رجال «جامع الترمذي»:

١ ـ رجال سُنَن التِّرمذي: لأبي عبد الله، محمد بن عبد العزيز الأنصاري الدَّوْرَقِيّ.

= وصوَّرته دار الكتب العلمية ببيروت.

(١) طُبع في دار الجيل ببيروت، ودار عمَّار بعمان (الأردن)، عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٧ م.

(٢) طُبع بالمدينة المنوَّرة.

ذكره الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة»[1].

● كتبٌ في رجال «سُنَن النَّسائي»:

١ ـ رجال سُنَن النَّسائي: لأبي عبد الله، محمد بن عبد العزيز الأنصاري الدَّوْرَقِي.

ذكره الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة»[2].

● كتبٌ في رجال «سُنَن ابن ماجَه»:

١ ـ **المجرَّد في أسماء رجال ابن ماجه**: للحافظ أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

رَتَّب فيه أسماءَ رجال «سنن ابن ماجه» على طبقاتهم[3].

● كتبٌ في رجال السُّنن الأربعة:

١ ـ **رجال السُّنَن الأربعة**: لشهاب الدين، أبي الحسن، أحمد بن أحمد الهَكَّاري (المتوفى سنة ٧٦٣ هـ)[4].

٢ ـ **رجال السُّنن الأربعة**: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن

---

(١) ص: ٢٠٨.

(٢) ص: ٢٠٨.

(٣) وهو مخطوطٌ في المكتبة الظاهرية بدمشق.

(٤) وهو ما زال مخطوطاً، في دار الكتب المصرية بالقاهرة، برقم: (٣٣م) ج: ١ قبل ٧٦٣ هـ.

علي بن حجر العَسْقَلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة»[١].

● مصنَّفاتٌ في رجال الكُتب السِّتَّة:

حين وُضعت الكتب السِّتَّة في الحديث؛ عَدَّها جهابذة المحدِّثين دواوينَ الإسلام، فعُنوا بها، وبرواياتها، وتدقيقها، فألَّفوا الكتبَ المعنية بتناول الرجال الواردين في أسانيدها منذ القرن الرابع الهجري، نذكرها فيما يلي.

١ ـ **المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النُّبل**: للحافظ أبي القاسم، علي بن الحسن بن هبة الله، ثقة الدين، المعروف بـ: «ابن عَسَاكر» (المتوفى سنة ٥٧١هـ).

اقتصر فيه على شيوخ أصحاب الستة دون الرواة الآخرين، ورَتَّب الكتابَ على حروف المعجم المشرقية.

واستعمل لأصحاب الستة علاماتٍ تَدُلُّ عليهم، وهي: (خ) للبخاري، و(م) لمسلم، و(د) لأبي داود، و(ت) للترمذيِّ، و(ن) للنَّسائيِّ، و(ق) لابن ماجه[٢].

٢ ـ **الكمال في أسماء الرجال**: للحافظ أبي محمَّد، عبد الغني بن عبد الواحد المَقْدِسيّ الجَمَّاعيليِّ الحنبليِّ (المتوفى سنة ٦٠٠هـ).

تناول فيه رجالَ الكتب الستة، وإذا كان ابنُ عساكر أول من أَلَّف في

---

(١) ص: ٢٠٧.

(٢) طُبع بتحقيق السيّدة سكينة الشِّهابي في دار الفكر بدمشق، عام ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م.

شيوخ أصحاب الكتب الستة؛ فإنَّ الحافظ عبد الغني أوَّلُ من أَلَّف في رواة الكتب الستة؛ حيث لم يقتصر على شيوخهم؛ بل تناول جميعَ الرواة المذكورين في هذه الكتب من الصحابة، والتابعين، وأتباعهم إلى شيوخ أصحاب الكتب الستة.

وهو ما زال مخطوطاً[1].

٣ ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: للإمام الحافظ أبي الحجَّاج، جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المِزِّي (المتوفى سنة ٧٤٢هـ).

اقتصر كتابُ «الكمال» على رواة الكتب الستة، فاستدرك المِزِّيُّ ما فاتَ الجَمَّاعيليَّ، من رواة هذه الكتب أولاً، وهم كثرةٌ، ودَقَّق في الذين ذكرهم، فحذف بعضَ من هو ليس من شرطه، وهم قِلَّةٌ، ثم أضاف إلى كتابه الرواةَ الواردين في بعض ما اختاره من مؤلَّفات أصحاب الكتب الستة. وذكر جملةً من التراجم للتمييز، وهي تراجم تتفق مع تراجم الكتاب في الاسم، والطبقة، لكن أصحابها لم يكونوا من رجالِ أصحابِ الكتب الستة.

وأضاف المِزِّيُّ إلى معظم تراجم الأصل مادةً تاريخيةً جديدةً في شيوخ صاحب الترجمة، والرواة عنه، وما قيل فيه من جَرْحٍ، أو تعديلٍ، أو توثيقٍ، أوتاريخ مولده، أو وفاته.

أمَّا رموز هذا الكتاب فهي كما يلي:

(ع) للسِّتة، (٤) للأربعة أصحاب السُّنن، (خ) للبخاري، (م)

---

(١) انظر «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١٣٠٢).

لمسلم، (د) لأبي داود، (ت) للتِّرمذي، (س) للنَّسائي، (ق) لابن ماجَهْ، (خت) للبخاري في التعاليق، (بخ) للبخاري في الأدب المُفْرد، (ي) في جزء رفع اليدين، (عخ) خلق أفعال العباد، (ز) جزء القراءة خلف الإمام، (مق) لمسلمٍ في مقدِّمة صحيحه، (مد) لأبي داود في المراسيل، (قد) في القدر، (خد) في الناسخ والمنسوخ، (ف) في كتاب التفرُّد، (صد) في فضائل الأنصار، (ل) في المسائل، (كد) في مُسْنَد مالك، (تم) للترمذي في الشمائل، (سي) للنَّسائي في عمل اليوم واللَّيلة، (كن) في مُسْنَد مالكٍ، (ص) في خصائص عليٍّ، (عس) في مسند عليٍّ، (فق) لابن ماجه في التفسير[1].

٤ ـ **تذهيب التهذيب**: للحافظ أبي عبد الله، شمس الدين أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨هـ).

هو تذهيبٌ لكتاب «تهذيب الكمال»، وقد حافَظَ فيه الذهبيُّ على ترتيب الأصل، وأضاف ما رآه حَرِيّاً بالإضافة، وعلَّق على كثير من تراجم الأصل، من حيثُ الرواية، وضبط الأسماء والوفيات، وبعض أقوال العلماء في المترجَمين[2].

٥ ـ **الكاشف في معرفة مَن له روايةٌ في الكتب الستة**: للحافظ الذهبي أيضاً.

اقتصر فيه الذهبيُّ على الرواة الذين لهم روايةٌ في الكتب الستة،

(١) طُبع بتحقيق الدكتور بشَّار عوّاد معروف، في مؤسسة الرسالة ببيروت، عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م.

(٢) وهو ما زال مخطوطاً.

وهو مقتضبٌ من «تهذيب الكمال» وليس من «تذهيب التهذيب».

ومن مصطلحاته في هذا الكتاب: «شيخٌ» و «لا يُعْرَف» بدل «مجهول» والتي اصطلح على أنه إذا أطلقها فهي من قول أبي حاتم، فإن أطلق عبارة «لا يُعْرَف» فيمن تفرَّد عنه راوٍ واحدٌ فهو يريد بها جهالةَ العين، وربما أراد بها جهالةَ الحال. ومن ألفاظه فيها: «جُهِل» و «يُجهل».

أمّا رموزُ هذا الكتاب فهي كما يلي:

(خ) للبخاري. (م) لمسلم. (د) لأبي داود. (ت) للترمذي. (س) للنَّسائي. (ق) لابن ماجه. (ع) للكتب السِّتة. (٤) لأصحاب السُّنن الأربعة[١].

٦ ـ **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**. للحافظ علاء الدين بن قُليج مُغُلْطاي الحنفي (المتوفى سنة ٧٦٢هـ).

هو ذَيْلٌ على كتاب الحافظ المِزّي ـ أي: «تهذيب الكمال» ـ.

أعاد فيه المؤلِّفُ تدقيقَ جميع النصوص التي أوردها المِزِّيُّ في كتابه، وتكلَّم على أدنى اختلافٍ فيما نقله. وعُنِيَ بإيراد المزيد من التوثيق، والتجريح، واستدرك على المِزِّيِّ بعضَ ما فاته من المترجَمين، وأكثر ما استدرك عليه في «التمييز»[٢].

٧ ـ **نهاية السُّول في رواة الأصول**: للحافظ أبي الوفاء، برهان الدين

---

(١) طُبع بتحقيق الشيخ محمد عوّامة، والشيخ أحمد محمد نمر الخطيب، في دار القبلة بجُدَّة، ومؤسسة علوم القرآن ببيروت، عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م.

(٢) طُبع بتحقيق الأستاذ أبي عبد الرحمـٰن عادل بن محمد، والأستاذ أبي محمد أسامة بن إبراهيم، في مكتبة الفاروق الحديثة بالقاهرة، عام ٢٠٠١ هـ.

سِبط ابن العجمي (المتوفى سنة ٨٤١هـ).

أضاف فيه المؤلِّفُ إلى رواة الكتب الستة من علَّق له البخاريُّ في صحيحه، ومن هو في مقدِّمة «صحيح مسلم»، ومن هو في كتاب: «عمل اليوم والليلة» للنَّسائي، ورَمَز لمن أخرج الرواةَ من أصحاب الكتب الستة بالرموز المتعارف عليها[1].

٨ - تهذيب التهذيب: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢هـ).

وهو اختصارٌ، وتهذيبٌ لـ: «تهذيب الكمال» للحافظ المِزِّي، ذكر فيه الحافظُ رجالَ «تهذيب الكمال» كلَّهم، ولم يحذف منهم شيئاً، بل ربما زاد فيهم من هو على شرطه، وقد ميَّز التراجم الزائدة على الأصل، واقتصر من شيوخ الراوي، ومن الراوين عنه؛ إذا كان مُكثِراً على الأشهر، والأحفظ، والمعروف.

وحذف الحافظُ ما طال به الكتابُ من الأحاديث؛ التي يخرِّجها الحافظُ المِزِّيُّ من مروياته العالية من الموافقات، والأبدال، وغير ذلك من أنواع العُلُوِّ. واقتصر على ما يفيد الجرحَ، والتعديلَ خاصّةً، وحذف ما لا يَدُلُّ على توثيقٍ، أو تجريحٍ، وأضاف نقولاً كثيرةً في الحكم على الراوي.

ميَّز الحافظُ إضافاته على الترجَمة أو تصحيحاته بلفظة: «قلتُ»[2].

---

(١) طُبع بتحقيق الدكتور عبد القيوم عبد ربّ النبي في عام ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، في ثلاث مجلدات.

(٢) طُبع هـٰذا الكتابُ قديماً في دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدَّكَنْ) الهند، عام ١٣٢٥ هـ - ١٩٠٧ م، ثم صدرت له طبعات أخرىٰ، ومن أحسنها: طبعةُ مؤسسة =

٩ ـ **تقريب التهذيب**: للحافظ ابن حجر أيضاً.

هو كتابٌ مختصرٌ جداً، اختصر فيه الحافظُ ابن حجر كتابَه «تهذيب التهذيب» في نحو سُدُسٍ حجمه.

وفيه من الفوائد ما لا يوجد في أَصْلَيْه: «تهذيب التهذيب» و «تهذيب الكمال»، تكلَّم فيه على كثيرين جرحاً، وتعديلاً، سكت عنهم في «التهذيب» لا سيما في قسم: الآباء والأبناء.

والكتابُ جيِّدٌ مفيدٌ كافٍ لطلبة العلم المبتدئين في الفنِّ لاسيما في موضوع الحُكم على الشخص من حيث الجرح، والتعديل، فإنه يعطي المراجعَ عُصَارَةَ الأقوال فيه(١).

١٠ ـ **خُلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: للعلاَّمة صفي الدين أحمد بن عبد الله الخَزْرَجي (المتوفى سنة ٩٢٣هـ).

هو مختصر «تذهيب التهذيب» للحافظ الذهبي، ذكر فيه المؤلِّفُ أشهرَ شيوخ الراوي، وتلاميذه، ونقل كلمات علماء الجرح، والتعديل في الراوي بألفاظهم، وذكر في كثيرٍ من التراجم بيان عدد الأحاديث التي رووها، وبيّن ما أخرج للراوي في الكتب الستة، أو أحدها احتجاجاً، أو متابعةً، أو استشهاداً، أو استقلالاً، أو مقروناً بغيره.

وذكر رموزَ كتب الحديث في المقدِّمة، وعددُها (٢٧) رمزاً، وهي

= الرسالة ببيروت، والتي صدرت بتحقيق الأستاذ إبراهيم زيبق وعادل مرشد، عام ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠١ م.

(١) طُبع بتحقيق الشيخ محمد عوَّامة، في دار الرشيد بحلب، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

الرموزُ التي ذكرها الحافظُ المِزِّي في تهذيبه، ثم الذهبيُّ في تذهيبه، لكنه زاد عليها رمزاً آخر، وهو كلمة «تمييز»[1]، وتذكر مع الراوي الذي ليس له روايةٌ في المصنَّفات المترجَم لرواتها في هذا الكتاب.

وقسَّم الكتابَ إلى قمسين، الأول، خصَّصه لتراجم الرجال، والثاني، خصَّصه لتراجم النِّساء[2].

● **كتبٌ في رجال «الموطّأ»:**

١ - **إسعاف المبطأ برجال الموطّأ**: للحافظ أبي الفضل، جلال الدين بن أبي بكر السيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

أفرد السيوطيُّ هذا الكتابَ لترجمة كلِّ من ذكرهم الإمامُ مالك ـ رحمه الله تعالى ـ في أسانيده في كتابه «الموطأ». جاءت تراجمُ الكتاب موجَزةً اقتصر فيها السيوطيُّ على ما يهمُّ المحدِّثَ معرفته من ترجَمة الراوي، وما حكم عليه أهلُ الجرح والتعديل، ثم بيان تاريخ وفاته مقدّماً القولَ الأرجح في ذلك إن كان هناك خلافٌ في تحديده دون أن يهمل بقية الأقوال، كما يذكر سِنَّه عند وفاته[3].

● **مصنَّفاتٌ في رجال الكتب العشرة:**

١ - **التذكرة برجال العَشَرة**: لمحمد بن علي بن حمزة الحسيني الدِّمشقي (المتوفى سنة ٧٦٥هـ).

---

(١) المراد به: حيث يتفق اسمُ راويين، واسمُ أبيهما، وكان أحدُهما من رجال الكتب التي ترجم لرواتها في هذا الكتاب، والآخرُ ليس كذلك؛ فذكره للتمييز بينهما.

(٢) طُبع هذا الكتاب في بُولاق، عام ١٣٠١ هـ ـ ١٨٨٣ م، ثم صوَّره مكتبُ المطبوعات الإسلامية بحلب، وعليه مقدِّمةُ الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة رحمه الله تعالى.

(٣) طُبع قديماً في الهند، عام ١٢٨٢ هـ ـ ١٨٥٦، ثم صدرت له طبعاتٌ.

يشتمل هذا الكتابُ على تراجم رواة عشرة من كتب السُّنة، وهي الكتبُ السِّتَّة التي هي موضوعُ كتاب «تهذيب الكمال» للمِزِّي. بالإضافة إلى أربعة كتبٍ لأصحاب أئمّة المذاهب الأربعة وهي: «الموطّأ» و«مُسْنَد الشافعي» و«مسند أحمد» و«المسند الذي خرَّجه الحسينُ بن محمد بن خُسْرو من حديث أبي حنيفة».

ورَمَز فيه لمالكٍ (ك)، وللشافعيِّ (فع)، ولأبي حنيفة (فه)، ولأحمد (أ)، ولمن أخرج له عبدُ الله بن أحمد عن غير أبيه (عب)، وترك رموزَ السِّتّة على حالها، كما رَمَزَ لها المِزِّيُّ[1].

● مصنَّفاتٌ في رجال كتب الأئمة الأربعة:

١ ـ **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة**: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، علي بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢هـ).

أفرده الحافظُ للرِّجال الموجودين في المصنَّفات الحديثية المشهورة التي لأصحاب المذاهب الأربعة، ممن لم يُترجِم لهم المِزِّيُّ في تهذيبه.

وقد اطَّلع مؤلِّفه على كتاب «التذكرة» للحسيني، واستفاد منه، والتقط منه تراجم الرجال الذين لم يُترجم لهم المِزِّيُّ في تهذيبه. لكنّه تعقَّبه في بعض أوهام، وزاد عليه تراجمَ كثيرة.

---

(١) طُبِعَ بتحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب، في مصر، عام ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧ م.

ورموزه كرمز الكتب السابقة[1].

● كتبٌ في رجال «مسند الإمام أحمد»:

١ ـ **الإكمال في ذِكر مَن له روايةٌ في مسند الإمام أحمد ممَّن ليس في تهذيب الكمال**: لشمس الدين، أبي المحاسن، محمد بن علي الحسيني (المتوفى سنة ٧٦٥ هـ).

ترجم فيه رجالَ «مسند أحمد»[2].

٢ ـ **تعريفُ الأوحد بأوهام مَن جَمَع رجالَ المسند**: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

وهو مخطوطٌ[3].

● كتبٌ في رجال «مسند الإمام أبي حنيفة»:

١ ـ **الإشارة بمعرفة رواة الآثار (لمحمد بن الحسن الشَّيْبَاني)**: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العَسْقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ)[4].

---

(١) طُبع بتصحيح الأستاذ عبد الله هاشم اليماني، في دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدَّكَن)، عام ١٣٢٤ هـ ـ ١٩٠٦، ثم صدرت له طبعةٌ محقَّقَةٌ بتحقيق ودراسة الأستاذ إكرام الله إمداد الحق، في دار البشائر الإسلامية ببيروت.

(٢) طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله سرور بن فتح الله، في دار اللواء بالرياض.

(٣) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٨٠).

(٤) طُبع بتحقيق الأستاذ قاسم أشرف في إدارة القرآن بكراتشي (باكستان).

● **كتبٌ في رجال «معاني الآثار» للإمام الطَّحاوي:**

١ ـ **مغاني الأخيار في رجال «معاني الآثار»**: للمحدِّث بدر الدِّين أبي محمد محمود بن أحمد العَيْني (المتوفىٰ سنة ٨٥٥ هـ)[١].

٢ ـ **الإيثار في رجال معاني الآثار**: للحافظ قاسم بن قُطْلُوْبغا (المتوفىٰ سنة ٨٧٩ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة»[٢].

٣ ـ **كشف الأستار عن رجال معاني الآثار**: للشيخ أبي التُّراب رشيد الله السِّنْدي[٣].

٤ ـ **الحاوي لرجال الطَّحاوي**: للشيخ حبيب الرحمـٰن الأعظمي (المتوفىٰ سنة ١٤١٢ هـ).

تناول فيه المؤلِّفُ رجالَ «معاني الآثار» ورَتَّب تراجمَهم علىٰ حروف المعجم علىٰ نمطِ: «تقريب التهذيب» لابن حجر[٤].

(٥) كتب السؤالات

وهي كتبٌ جمع فيها مؤلِّفوها أسئلتَهم لأحدِ أئمّة الجرح والتعديل عن بعض المحدِّثين، وإجوبتَهم عنها.

---

(١) طُبع مصوَّراً عن مخطوطة دار الكتب المصرية، في مكتبة الدار بالمدينة المنوَّرة، عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

(٢) ص: ٢١٠.

(٣) طُبع في مكتبة الدَّار بالمدينة المنوَّرة.

(٤) وهو ما زال مخطوطاً، وقد حقَّقه لفيفٌ من الطلاَّب من جامعة أم درمان (فرع دمشق)، بإشراف أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عتر، عام ١٤٢٧ هـ ـ ٢٠٠٦ م.

تكشف هـٰذه السؤالاتُ عن أحوال الكثير من الرواة: صفاتهم، مروياتهم، شيوخهم، وغير ذلك ـ مما قد لا نجده في كتب علم الرجال الأخرى، وهذه أهَمُّ الكُتب من هذا النوع، التي وقفتُ عليها.

١ ـ **سُؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن مَعِين**: لأبي اسحاق، إبراهيم بن عبد الله بن الجُنيد الخُتَّلي (المتوفى سنة ٢٦٠هـ).

لقد اشتملت هذه السُّؤالاتُ على مادةٍ علميةٍ مختلفةٍ، تناولت أحوالَ الرجال وما يتعلَّق بهم، أو المقارنة بينهم، كما تطرَّقت إلى الحُكم على بعض الأحاديث، والكلام على عِلَلها، وما يتعلَّق بأحوال الرجال، والحكم عليهم[١].

٢ ـ **سُؤالات الدَّارمي لابن مَعِين**: للحافظ الإمام أبي سعيد، عثمان بن سعيد بن خالد السِّجِسْتاني (المتوفى سنة ٢٨٠هـ).

المادة التي يُوردها صاحبُ السؤالات في هـٰذا الكتاب، هي محدَّدةٌ، ومختصرةٌ، وقاصرةٌ على الجرح والتعديل، ولا تتطرَّق إلى تفصيلاتٍ أخرى إلا في بعض الأحيان[٢].

٣ ـ **العِلَل ومعرفة الرجال**: للإمام أبي عبد الله، أحمد بن محمَّد بن حَنْبَل الشَّيْبَاني (المتوفى سنة ٢٤١هـ).

يحتوي هذا الكتاب على مسموعاتٍ، وسؤالات عبد الله عن أبيه،

---

(١) طُبعت هـٰذه السُّؤالات بتحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف، في مكتبة الدار بالمدينة المنوَّرة، عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م، وله طبعاتٌ أخرىٰ.

(٢) طُبعت بتحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف في مركز البحث العلمي، في جامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة، عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م، بعنوان: «تاريخ عثمان بن سعيد الدارمِي عن أبيه زكريا يحيىٰ بن معين».

وغيره حول الجرح والتعديل وعلل الحديث[1].

٤ ـ **سُؤالات أبي بكر الأَثْرَم أبا عبد الله أحمد بن حنبل**: للإمام أحمد بن محمد بن هانئ الطَّائي، المعروف بـ: «أبي بكر الأثرم» (المتوفى سنة ٢٦١ هـ)[2].

٥ ـ **سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شَيْبَة لعليِّ بن المَدِيني في الجرح والتعديل**: للإمام محمد بن عثمان بن محمد بن أبي شَيْبَة العَبْسي (المتوفى سنة ٢٩٧ هـ).

وهي رسالةٌ صغيرةُ الحجم، ومع ذلك فإنها عظيمةُ الفائدة، كما أنَّ هذه السُّؤالات قد شملت عدداً كبيراً من رجال الكتب السِّتَّة[3].

٦ ـ **سؤالات أبي داود السِّجِسْتاني للإمام أحمد**: للإمام الحافظ أبي داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى سنة ٢٧٥هـ).

حَوَى هذا الكتابُ مادةً غنيةً في جرح الرُّواة وتعديلهم، بل كاد لا يخرج بمضمونه عن هذا الجانب النقدي من علم الرِّجال[4].

٧ ـ **سُؤالات التِّرمذي للبخاري**: للإمام الحافظ أبي عيسى، محمد بن عيسى بن سَوْرَة بن موسى التِّرْمِذِي (المتوفى سنة ٢٧٩هـ).

---

(١) طُبع بتحقيق الدكتور وصي الله بن محمد بن عبّاس، في المكتب الإسلامي ببيروت، عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨م.

(٢) طُبعت بتحقيق الأستاذ خير الله الشريف، في دار العاصمة بالرياض، عام ١٤٢٢ هـ.

(٣) طُبعت بدراسة وتحقيق الأستاذ موفَّق بن عبد الله بن عبد القادر، في مكتبة المعارف بالرياض، عام ١٤٠٤ هـ.

(٤) طُبعت بتحقيق الأستاذ زيادة محمد منصور، في مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنوَّرة، عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م.

التزم المؤلِّفُ في هذا الكتاب بما يقول فيه الترمذيُّ: «سألتُ» و «ذكرتُ». وهذا ما ينطبق عليه عنوان الكتاب، ويَدُلُّ عليه[(١)].

٨ ـ **سُؤالات البَرْذَعِي لأبي زُرْعَة الرَّازي**: للإمام أبي عثمان، سعيد بن عمرو بن عمّار الأزدي البَرْذَعي (المتوفى سنة ٢٩٢ هـ).

تتميَّز هذه الأجوبةُ بمعلوماتٍ دقيقةٍ عن بعض المحدِّثين، والعلماء، وتكشف عن بعض الجوانب العلمية أيضاً في حياة عددٍ من الرُّواة، وسبب تجريح طائفةٍ منهم، ولقاء أبي زُرْعَة، أو البرذعي ببعضهم[(٢)].

٩ ـ **سؤالات أبي عُبَيْد الآجُرِّيّ أبا داود السِّجِسْتاني في الجرح والتعديل**: للإمام أبي عُبَيْد، محمد بن علي الآجُرِّيِّ (المتوفى في أوائل القرن الرابع الهجري).

يُعَدُّ هذا الكتاب واحداً من الكتب القديمة، التي تكلَّمت في الرجال، مما جعله أصلاً يُعْتَمد عليه.

ومما يزيد في هذا الكتابِ تلك المقارناتُ الكثيرةُ بين الرجال فيه؛ سواء كانت تلك المقارنات بين مَن هم من مرتبةٍ واحدةٍ، كأن يكونوا ثقاتٍ مثلاً، أو ضعفاء، أو غير ذلك مما يلزم عند التعارض، والترجيح[(٣)].

---

(١) طُبعت بتحقيق الدكتور يوسف محمد الدَّخيل، في المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة، عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م.

(٢) طُبعت بتحقيق الدكتور سعيد الهاشمي، في المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة، عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م، ضِمن كتاب: «أبو زرعة الرازي: جهوده في السنة النبوية» بعنوان: «أجوبة أبي زرعة على أسئلة البرذعي».

(٣) طُبعت بتحقيق الأستاذ محمد علي قاسم العُمري، في المجلس العلمي، بالجامعة =

١٠ ـ **سُؤالات أبي عبد الله ابن بُكَيْر للدَّارَقُطْني**: للحافظ أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بُكَيْر البغدادي الصَّيْرَفي (المتوفى سنة ٣٨٨ هـ)[١].

١١ ـ **سؤالات البَرْقاني للدَّارقُطْني في الجرح والتعديل**: للإمام الحافظ أبي بكر، أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخُوَارِزْمي، ثم البَرْقاني (المتوفى سنة ٤٢٥هـ).

أخرج البرقانيُّ من خلال هذه السُّؤالات آراءَ الإمام الدَّارقطني، وأفكاره في الجرح، والتعديل، وعِلَل الحديث[٢].

١٢ ـ **سؤالات الحاكم الدَّارَقُطْنِيّ في الجرح والتعديل**: للإمام أبي عبد الله، محمد بن عبد الله بن محمد حَمْدُوْيَهْ، بن نُعَيم بن البَيِّع، الحاكم النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥هـ).

لهٰذه السؤالات أهميةٌ عظيمةٌ، فقد اهتمَّ بها الحفّاظُ، والنقّادُ الذين جاءوا بعد الدارقطني، واقتبسوا منها الكثيرَ، واعتمدوها كأصلٍ، ومصدرٍ من مصادر مؤلّفاتهم في الجرح، والتعديل[٣].

١٣ ـ **سُؤالات حَمْزَة بن يوسف السَّهْمي للدَّارقُطْني وغيره من المشايخ**

= الإسلامية بالمدينة المنوَّرة، عام ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣ م.

(١) طُبعت بتحقيق الأستاذ حسن عبد الحميد الأثري، في دار عَمَّار بعمان (الأردن)، عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٤ م.

(٢) طُبعت بتحقيق الأستاذ مجدي السيِّد إبراهيم في القاهرة، ثم طُبعت بتحقيق الأستاذ عبد الرحيم محمد القشقري، في مكتبة خانه بلاهور، عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.

(٣) طُبعت بتحقيق الدكتور موفَّق بن عبد الله بن عبد القادر، في دار المعارف بالرياض، عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.

في الجرح، والتعديل: للإمام أبي القاسم، حمزة بن يوسف بن إبراهيم السَّهْمي القرشي الجُرجاني (المتوفى سنة ٤٢٧ هـ).

تُعتبر سؤالات السهمي من أهمِّ كتب الجرح، والتعديل، إذ أنها وُجِّهت إلى عددٍ من كبار النقاد، كما أنها شملت رجالاً من بلدانٍ وأقطارٍ مختلفةٍ، بلغت تلك السؤالاتُ (٢٤٦) سؤالاً وُجِّه للدارقطني.

وقد تضمَّنت أجوبةُ الدارقطني عن تلك السؤالات عموماً التعريف برجال الحديث، وبيان أحوالهم جرحاً، وتعديلاً، والمصنَّفات التي رَوَوْها، وبيان أوهامهم في بعض رواياتهم[1].

١٤ ـ سؤالات مسعُود بن عَليّ السِّجْزِيِّ (المتوفى سنة ٤٣٨ هـ) مع أسئلة البغداديّين عن أحوال الرواة للحاكم النَّيسابوري:

تبدأ هذه السُّؤالاتُ في الجواب عن أسئلةِ البغداديِّين، والتي بلغت (٢٩) سؤالاً.. ثُمَّ ابتدأ مسعودُ بن عليٍّ السِّجزي يسأل الحاكمَ، واستمرَّت سؤالاتُ السِّجْزيِّ حتَّى نهاية السُّؤالات، وسؤالاتُ السِّجزيِّ لم تُرتَّب على نظام مُعَيَّن.. فكلَّما خَطَرَ له سؤالٌ يسأل عنه.. وهكذا.. وأحياناً لا يكون مسعود هو السَّائل، وإنَّما يسمع الحاكمَ يقولُ قولاً، فيكتبه عنه[2].

١٥ ـ سؤالاتُ الحافظ السِّلَفي لخَمِيْس الحَوْزي (المتوفى سنة ٥١٠هـ)

---

(١) طُبعت بتحقيق الدكتور موفَّق بن عبد الله بن عبد القادر، في دار المعارف بالرياض، عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.

(٢) طُبعت بتحقيق الدكتور موفَّق بن عبد الله بن عبد القادر، في دار الغرب الإسلامي ببيروت، عام ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م.

عن جماعةٍ من أهل واسط: للحافظ أحمد بن محمد بن سِلَفَة، صدر الدِّين أبي طاهر السِّلَفي (المتوفى سنة ٥٧٦هـ).

لم تُرَتَّب تراجم هذه السؤالات وفق ترتيبٍ مُعيَّنٍ[١].

(٦) ـ كُتب الجرح والتعديل المخصَّصة بمكانٍ مُعيَّنٍ

ظَهَر في النِّصف الثاني من القرن الثالث الاهتمامُ بالتصنيف في رجال المدينة الواحدة، ومن الطبيعي أن يكون المصنِّفُ في رجال المدينة من سُكّانها أنفسهم، ولا شكَّ: أنَّ العالم من أبناء المدينة يكون ذا معرفةٍ برجالها؛ لاختلاطه بالمعاصرين له، ونقله عن تلاميذ الذين سَبَقوه منهم، وهذا يجعله قادراً على التعريف برجال الحديث في بلده أكثر من غيره، لذلك فإنَّ التواريخ المحلِّية غالباً ما تكون أدَقَّ في معلوماتها عن علماء البلدة من المصنَّفات الشاملة في الرجال، وقد أُعتبر التعرّف على شيوخ البلدة، ورواياتهم من أول ما تجب معرفته على طالب الحديث في ذلك البلد[٢].

أعرِّف فيما يلي أهمَّ كتب الجرح والتعديل المخصَّصة بمكانٍ مُعَيَّنٍ.

١ ـ **تاريخُ واسِط**: للحافظ أبي الحسن، أَسْلَم بن سَهْل بن أسلم بن حبيب الرَّزَّاز الواسِطي، المعروف بـ: «بَحْشَل» (المتوفى سنة ٢٩٢هـ).

ذكرفيه المؤلِّفُ من قَدِمَ إلى واسطٍ من الصحابة قبل بنائها، وبعده،

---

(١) طُبعت بتحقيق الأستاذ مُطاع الطَّرابيشي، في دار الفكر بدمشق، عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م.

(٢) انظر: «بحوث في تاريخ السنة المشرَّفة» ص: ١٤٢.

ثم يذكر من روى عن الصحابة من أهلها، وقد قَسَّم الرواة الواسطيين إلى أربعة قرون معتبراً الصحابة الذين دخلوها، والتابعين من أهلها أهل القرن الأول، وأتباع التابعين أهل القرن الثاني، ثم مَن بعدهم إلى طبقة شيوخه أهل القرن الثالث، ثم مَن في طبقة شيوخه أهل القرن الرابع[1].

٢ ـ **مختصر طبقات علماء إفريقية وتُونس**: لأبي العرب، محمد بن أحمد بن تميم القَيْرَواني (المتوفى سنة ٣٣٣هـ).

عمل هذا المختصرَ أبو عمر أحمد بن محمد المعافري الطُّلمنكي (المتوفى سنة ٤٢٦هـ). وبدأ أبو العرب هذا الكتابَ ببيان ماوَرَد في فضائل إفريقية من أحاديث وآثار، ثم بسوق أخبارَ (عُقْبَة بن نافع) فاتحها، ثم يذكر مَن دَخَلها من الصحابة، والتابعين موضِّحاً: أنه سيرتِّبهم على الطبقات، وبدأ بذكر من اشترك بفتحها من الصحابة، وساق أسماءَ من دخلها منهم مجرَّدةً، ثم انتقل إلى التابعين؛ وقد جعلهم ثلاثَ طبقاتٍ، وفي الغالب جرَّد أسماءهم فقط، ثم ذكر أتباع التابعين[2].

٣ ـ **مشاهير علماء الأمصار**: للإمام أبي حاتم، محمد بن حِبَّان التَّميمي البُسْتي (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ).

قد سبق تعريفه في «كتب الثقات»، انظر صفحة: (٩٠).

---

(١) طُبع بتحقيق الأستاذ كوركيس عَوَّاد، في مطبعة المعارف ببغداد، عام ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م، وفي عالم الكتب ببيروت، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

(٢) طُبع بتحقيق الأستاذ محمد بن أبي شنب، في الجزائر، عام ١٣٣٣ هـ ـ ١٩٤١ م، ومعه: «طبقات علماء إفريقية» للخشنبي (المتوفى سنة ٣٦٦ هـ).

٤ ـ **تاريخ الرِّقَّة ومَن نَزَل بها من أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين والفقهاء والمحدِّثين**: لأبي علي، محمَّد بن سعيد بن عبد الرحمن القُشَيْري (المتوفى سنة ٣٣٤هـ).

ذَكَر في بدايته خبرَ فتح (عياض بن غنم) للرِّقَّة، ثم ذكر من نَزَل الرِّقَّةَ من الصحابة ثم من التابعين ثم من بعدهم(١).

٥ ـ **طبقات المحدِّثين بإصبهان والواردين عليها**: لأبي الشيخ، ابن عبد الله بن محمد بن جعفر بن حَيَّان الإصبهاني الأنصاري (المتوفى سنة ٣٦٩هـ).

ذَكَر فيه من قَدِمَ إصبهان من الصحابة، والتابعين، ومن تلاهم؛ حتى ذكر معاصريه مع الحديث الذي يتفرَّد به واحدٌ منهم ولا يرويه غيره بذلك الإسناد. وقد جعلهم إحدى عشرة طبقةً، ولكنه لم يذكر سِوى عشر طبقات، أولها: الصحابة(٢).

٦ ـ **تاريخ دَارَيَّا**: لأبي عبد الله، عبد الجبَّار عبد الله الخَوْلاني الدَّارَاني (المتوفى سنة ٣٧٠هـ).

تَرْجَم فيه لسبعة وأربعين محدِّثاً من أهل داريَّا من الصحابة، والتابعين، وتابعي التابعين، وأهل العلم على طبقاتهم، وأزمانهم(٣).

---

(١) طُبع هذا الكتاب بتحقيق الأستاذ طاهر النَّعْسَاني، في مطابع الإصلاح بحماة (سورية)، عام ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦٠ م.

(٢) طُبع هذا الكتاب بتحقيق الأستاذ عبد الغفور عبد الحق حسين بُرّ البَلُوْشِي، في مؤسَّسة الرسالة ببيروت، عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م.

(٣) طُبع هذا الكتابُ بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني، في مجمع اللغة العربية بدمشق، عام=

٧ ـ **تاريخ نَيسَابور**: لأبي عبد الله، محمد بن عبد الله الحاكم النَّيسَابُوْري (المتوفى سنة ٤٠٥هـ).

وَصَل إلينا مختصرٌ له فقط، فقد اختصره أحمدُ بن محمد بن الحسن بن أحمد المعروف بالخليفة النَّيسابوري، ذكر فيه مَن نَـزَلها من الصحابة، ثم التابعين، ثم الأتباع مِمّن وَرَدها، أو سكنها، أو حَدَّث بها، ثم من بعدهم من علماء نيسابور، وقد رَتَّبه على الطبقات؛ حيثُ جعلهم سِتَّ طبقات[١].

٨ ـ **تاريخ علماء مصر**: أو «**الذَّيْلُ على تاريخ ابن يونس المصري**»: لأبي القاسم، يحيى بن علي الحَضْرَمي المعروف بـ: «ابن الطَّحَّان» (المتوفى سنة ٤١٦هـ).

وهو ذيلٌ على «تاريخ مصر» لأبي سعيد بن يونس، لكنه استدرك عليه بعضَ ما فاته من تراجم الصَّحابة الواردين إلى مصر[٢].

٩ ـ **تاريخ جُرْجَان**: أو «**معرفة علماء جُرْجَان**»: لأبي القاسم، حمزة بن يوسف إبراهيم السَّهْمي (المتوفى سنة ٥٢٨هـ).

ذكر فيه مَن دَخَل جُرْجَانَ من الصحابة، ومن التابعين، ثم بدأ بالتراجم مرتّبةً على حروف المعجم بحسب أول حرف من الاسم فقط[٣].

= ١٣٧٠هـ ـ ١٩٥٠م.

(١) طُبع بتحقيق الدكتور بَهْمَنْ كريمي، في مكتبة ابن سينا بطهران، عام ١٣٣٩ هـ.

(٢) طُبع بتحقيق الأستاذ أبي عبد الله محمود بن محمد الحدَّاد، في دار العاصمة بالرياض، عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

(٣) طُبع بتحقيق الشيخ عبد الرحمٰن المُعَلِّمي والدكتور محمد عبد المعيد خان، في دائرة=

١٠ ـ **ذِكر أخبار أصبهان**: لأبي نُعَيْم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠هـ).

ذكر فيه تراجمَ من دَخَل أصبهان من الصحابة، ثم ذكر التابعين، وأتباعهم فيها[(١)].

١١ ـ **تاريخ بغداد**: للحافظ أحمد بن علي، المعروف بـ: «الخطيب البغدادي» (المتوفى سنة ٤٦٣هـ).

خصَّ الخطيبُ في كتابه هذا المحدِّثين بمعظم تراجمه، والخطيبُ محدِّثٌ أوّلاً، وللحديث النصيبُ الأوفى في ثقافته، واهتمامُه بالحديث فاق بقيةَ الموضوعات، فمن الطبيعي أن يمنح ثقته لأهل فنِّه، وعلمه المحدِّثين.

أمَّا منهجه في الجرح، والتعديل؛ فقد نَقَل أبو محمد بن الآبنوسي عن الخطيب قولَه: «كُلّ من ذكرتُ فيه مِن أقاويل الناس من جرح، وتعديل؛ فالتعويل على ما أخرت»[(٢)(٣)].

١٢ ـ **التدوين في أخبار قَزْوِين**: لعبد الكريم بن محمد الرَّافعي القَزْويني (المتوفى سنة ٥٦٢ هـ).

ذكر فيه المؤلِّفُ مَن وَرَد قَزْوِيْنَ من الصحابة، والتابعين رضي الله

= المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدَّكَنْ) الهند، عام ١٣٦٩ هـ ـ ١٩٥٠، ثم صوَّره عالَمُ الكتب في بيروت.

(١) طُبع في ليدن (بريل) عام ١٣٥٠ هـ ـ ١٩٣٠ م.

(٢) تذكرة الحفاظ: (١١٣٩).

(٣) طُبع بتصحيح الأستاذ محمد سعيد العرفي، في مكتبة الخانجي بالقاهرة، عام ١٣٤٩هـ ـ ١٩٣٠ م.

عنهم، ثم اندفع في تسمية مَن بعدهم. أمَّا منهجُه في التراجم؛ فهو يذكر اسمَ المترجَم له، وشيوخَه، ويهتمّ بذكر تاريخ مولده، ووفاته؛ ولـٰكن ليس في جميع التراجم[1].

١٣ ـ **تاريخ مدينة دمشق**: للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ثقة الدين المعروف بـ: «ابن عَسَاكِر» (المتوفى سنة ٥٧١هـ).

خَصَّص ابنُ عساكر المجلَّدَ الأول بفضائل الشام، والمجلَّدَ الثاني بسيرة النبي ﷺ، ثم ترجمَ للخلفاء الراشدين ـ رضي الله عنهم ـ ولمن كان حِولهم، ومعهم تراجمَ طويلةً مستوفاةً.

رَتَّب الكتابَ على حروف الهجاء، وبدأ بمن اسمه (أحمَد) قبل من كان اسمه (إبراهيم)، واعتبر الحروف في أسماء آبائهم وأجدادهم، وأردف ذلك بمن عُرف بكنيته؛ ولم يقف على حقيقة تسميته، ثم بمن ذُكر بنسبته، وبمن لم يُسَمَّ في روايته، وأتبعهم بذكر النسوة، والإماء، والشواعر[2].

□ ○ ○ □

---

(١) طُبع بتحقيق الأستاذ عزيز الله العطاردي، في دار الكتب العلمية ببيروت، عام ١٤٠٨ هـ.

(٢) طُبع بتحقيق الأستاذ صلاح الدين المنجِّد، وآخرين، في مجمع اللغة العربية بدمشق، عام ١٣٧٣ هـ ـ ١٩٥٤ م، ولم يكملوا. ثم طُبع كاملاً بتحقيق لفيفٍ من المحققين، في دار الفكر بدمشق، عام ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٩ م.

٣ ـ معرفة الصَّحَابة

تعريف «الصحابة» لغةً واصطلاحاً:

لغةً: (الصَّحابَةُ) جمعُ: صحابيٍّ، وهو مأخوذٌ من الصُّحْبَة ـ بضَمِّ الصَّاد المُهْمَلة ـ ويقال: صاحَبَهُ، أي: عاشَرَه، والصاحبُ: المُعاشِرُ، وكلُّ ما لازَمَ شيئاً فقد استصحبه[1].

والأصلُ في هذا الإطلاقُ: لمن حَصَل له رؤيةٌ، ومُجالسَةٌ[2].

قال أبو بكر الباقِلَّاني: «لا خلافَ بين أهل اللغة: أنَّ (الصحابيَّ) مشتقٌّ من الصحبة، وأنَّه ليس بمشتقٍّ من قدرٍ منها مخصوصٌ، بل هو جارٍ على كلِّ من صَحِبَ غيرَه، قليلاً ـ كان ـ أو كثيراً، يقال: صَحِبْتُ فلاناً حَوْلاً، ودَهْراً، وسَنَةً، وشهراً، ويوماً، وساعةً، قال: وذلك يُوجِب في حكم اللغةِ إجراءها على من صَحِبَ النبيَّ ﷺ ساعةً من نهارٍ، هذا هو الأصلُ في اشتقاق الاسم[3].

---

(١) انظر: «لسان العرب» و«القاموس المحيط».

(٢) المصباح المنير.

(٣) الكفاية: ص: ٥١.

واصطلاحاً: هو من لَقِيَ النبيَّ ﷺ مؤمناً به، وماتَ على الإسلام، ولو تَخَلَّلَتْ رِدَّةٌ في الأصَحِّ[1].

هذا هو المُعْتَمَدُ في تعريف الصحابيِّ عند جُمهور المحدِّثين، وهناك تعريفاتٌ أخرى ضعيفةٌ شاذَّةٌ.

أدلَّةُ عدالة الصحابة من الكتاب والسُّنَّة والإجماع:

أولاً: من الكتاب:

قال تعالى في سورة (الفتح): ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗاۖ سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعۡجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةٗ وَأَجۡرًا عَظِيمَۢا﴾.

وقال تعالى في سورة (التوبة): ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ﴾.

وقال تعالى في سورة (الأنفال): ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ حَقّٗاۚ لَّهُم مَّغۡفِرَةٞ وَرِزۡقٞ كَرِيمٞ﴾.

وقال تعالى في سورة (الحشر): ﴿لِلۡفُقَرَآءِ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَأَمۡوَٰلِهِمۡ يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ۝٨ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ مِن قَبۡلِهِمۡ يُحِبُّونَ مَنۡ هَاجَرَ إِلَيۡهِمۡ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمۡ حَاجَةٗ مِّمَّآ

---

(١) انظر: «شرح النخبة» ص: ١١١، و«علوم الحديث» ص: ٢٩٤.

أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾.

وقال تعالى في سورة (الفتح): ﴿۞ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾.

وثانياً: أدِلَّةُ عدالة الصحابة من السُّنَّةِ:

في صحاح السُّنَّة أحاديثُ كثيرةٌ تشهد بفضل الصحابة جملةً، وآحاداً، وفي أكثر الكتب كـ: «صحيح البخاري» و«صحيح مسلمٍ» و«السُّنن الأربعة» وغيرها أبوابٌ خاصَّةٌ في فضل الصحابة.

فمِن ذلك:

عن أبي هُريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا تَسُبُّوا أَصْحَابي، فوَالَّذي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَباً ما أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ، ولا نَصِيفَهُ!»[1].

وعن عبد الله بن مُغَفَّلٍ ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «اللهَ اللهَ في أَصْحَابي! لا تَتَّخِذُوْهُمْ غَرَضاً بَعْدِي، فَمَنْ أَحَبَّهُمْ؛ فَبِحُبِّي أَحَبَّهُمْ، ومَنْ أَبْغَضَهُمْ؛ فَبِبُغْضِي أَبْغَضَهُمْ، ومَنْ آذاهُمْ؛ فَقَدْ آذاني، وَمَنْ آذاني؛ فَقَدْ آذى اللهَ، ومَنْ آذى اللهَ؛ يُوشِكُ أَنْ يَأْخُذَهُ»[2].

وعن أبي بُرْدَةَ عن أبيه ـ رضي الله عنهما ـ قال: صَلَّيْنا الْمَغْرِبَ معَ

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب: الفضائل، برقم: ١٩٦٨.
(٢) أخرجه الترمذي في أبواب: المناقب، باب: في من سب أصحاب النبي ﷺ، برقم: ٣٨٦٢.

رسُولِ اللهِ ﷺ، ثُمَّ قُلْنَا: لَوْ جَلَسْنَا؛ حَتَّى نُصَلِّيَ مَعَهُ الْعِشَاءَ! قالَ: فَجَلَسْنَا، فَخَرَجَ عَلَيْنَا، فقال: «ما زِلْتُمْ هاهُنَا؟!»، قُلْنا: يَا رَسُولَ اللهِ! صَلَّيْنَا مَعَكَ الْمَغْرِبَ، ثُمَّ قُلْنَا: نَجْلِسُ؛ حَتَّى نُصَلِّيَ مَعَكَ الْعِشَاءَ.

قال: «أَحْسَنْتُمْ» أَوْ: «أَصَبْتُمْ».

قال: فَرَفَعَ رأسَهُ إلى السَّمَاءِ ـ وكان كثيراً مِمَّا يَرْفَعُ رأَسَهُ إِلَى السَّمَاءِ ـ فقال: «النُّجُومُ أَمَنَةٌ للسَّمَاءِ، فإِذَا ذَهَبَتِ النُّجُومَ؛ أَتَى السَّمَاءَ مَا تُوْعَدُ، وأَنَا أَمَنَةٌ لأَصْحَابي، فَإِذَا ذَهَبْتُ؛ أَتَى أَصْحَابي مَا يُوْعَدُونَ، وأَصْحَابي أَمَنَةٌ لأُمَّتِي، فإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِي؛ أَتَى أُمَّتِي مَا يُوْعَدُونَ»[1].

وثالثاً: أدلَّةُ عدالة الصحابة من الإجماع:

وفيه عِدَّةُ أمورٍ:

أولاً: أجمعت الأمةُ الإسلاميةُ على عدالة الصحابة، رضوان الله عليهم جميعاً.

ثانياً: خالفت بعضُ الفِرَقِ الضَّالَّةِ هذا الإجماعَ كالباطنية، والخوارج، ولا يعتد بخلافهم، فلا عبرةَ به.

ثالثاً: ما حَدَث بينهم من خلافٍ كان مبنياً على الاجتهاد، والمجتهدُ المُصِيبُ له أجرانِ، والمُجتهِدُ المُخطِىء له أجرٌ.

وأهلُ السُّنَّةِ يرون: أنَّ علياً ـ رضي الله عنه ـ مجتهدٌ مُصِيبٌ، وأنَّ معاوية رضي الله عنه مجتهدٌ مخطِىءٌ.

رابعاً: أنَّ الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ قد اجتمعتْ كَلِمَتُهم في عام الجماعة، حين تنازل الحسنُ بن عليٍّ ـ رضي الله عنهما ـ لمعاوية، رضي الله عنه.

---

(١) أخرجه مسلم في: فضائل الصحابة، برقم: ٢٥٣١.

خامساً: لا يجوز لمسلمٍ يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمَّداً رسول الله ﷺ أن يَسُبَّ أصحابَ رسول الله ﷺ وليتذكَّر، جهادَهم وصَبْرَهم، وتضحيَتهم.

قال أبو زُرْعَةَ الرَّازي، رحمه الله تعالى:

«إذا رأيتَ الرجلَ ينتقص أحداً من أصحاب النبيِّ ﷺ فاعْلَمْ: أنه زِنْدِيْقٌ، وذلك: أنَّ الرسول حَقٌّ، والقرآن حَقٌّ، وما جاء به حَقٌّ، وإنما أدَّى ذلك كُلَّه إلينا الصحابةُ، رضوان الله عليهم، وهؤلاء الزنادقة يريدون أن يجرحوا شهودَنا ليبطلوا الكتابَ، والسُّنَّة، فالجَرْحُ بهم أولىٰ»[1].

والصَّحابةُ الأجِلَّةُ، البُدُورُ الأدِلَّةُ، هم مُقْتَدانا في الدِّين بعدَ الأنبياءِ، عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ، فعلينا الاقتداءُ بهم، والتوقيرُ لهم، والاستمساكُ بهَدْيهم، قال الصحابيُّ الجليلُ عبدُ الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ:

«من كان منكم مُتأسِّياً؛ فلْيتأسَّ بأصحابِ محمَّدٍ ﷺ، فإنهم كانوا أبرَّ هذه الأمَّةِ قُلوباً، وأعمَقَها عِلماً، وأقلَّها تكلُّفاً، وأقومَهَا هَدْياً، وأحسَنَها حالاً، قَوْمٌ اختارَهم الله لِصُحبةِ نبيِّهِ ﷺ، وإقامةِ دينهِ، فاعْرِفوا لهم فَضْلَهم، واتَّبِعُوهم في آثارِهم، وتمسَّكوا بما استطعتم من أخلاقِهِم، وسِيَرِهم، فإنَّهم كانوا على الهَدْيِ المستقيم»[2].

وقد أشار الإمامُ ابنُ حَزْم (المتوفىٰ سنة ٤٥٦ هـ) إلى تعريف الصحابي،

---

(١) الكفاية: ص: ٢٠.

(٢) أوردهُ ابنُ الأثير في «جامع الأصول» (١٠/ ٢٩٢) في «باب الاستمساك بالكتاب والسُّنة»، وقال: «وهذا حديثٌ وجدتُهُ في كتاب رَزِين، ولم أجده في الأصول».
ولفظهُ عنده: «مَن كان مُسْتَنّاً؛ فليَسْتَنَّ بمن قد مات، فإنَّ الحيَّ لا تُؤمَنُ عليهِ الفتنةُ، أولئكَ أصحابُ محمد ﷺ، كانوا أفضلَ هذه الأمةِ وأبرَّها قلوباً. . .».

وفضلِ الصحابة، وما يجبُ علينا حِيالَهم بأوجز عبارةٍ، فقال رحمه الله تعالى:

«فأمّا الصحابةُ ـ رضي الله عنهم ـ فهم كلُّ من جالَسَ النبيَّ ﷺ ولو ساعةً، وسَمِعَ منه ولو كلمةً، فما فوقها، أو شاهدَ منه ـ عليه السَّلامُ ـ أمراً يَعِيه، ولم يكن من المنافقين، الذين اتَّصل نِفَاقُهم، واشتَهر؛ حتى ماتوا على ذلك.

وكُلُّهم عَدْلٌ إمامٌ فاضلٌ رِضاً، فَرْضٌ علينا توقيرُهم، وتعظيمُهم، وأن نستغفرَ لهم، ونُحِبَّهم. وتَمْرَةٌ يتصدَّقُ بها أحدُهم أفضَلُ من صدقةِ أَحَدِنا بما يَملِك، وجَلسةٌ من الواحِدِ منهم مع النبي ﷺ أفضَلُ من عبادةِ أَحَدِنا دَهرَهُ كلَّه، ولو عُمِّر أحدُنا الدهرَ كلَّهُ في طاعاتٍ متصلةٍ؛ ما وَازَى عَمَلَ امرِىءٍ صَحِبَ النبيَّ ﷺ ساعةً واحدةً، فما فوقَها! قال رسولُ الله ﷺ: «دَعُوا لي أصحابي، فلو كان لأحدِكم مثلُ أُحُدٍ ذهباً، فأنفقَه في سبيل الله، ما بَلَغ مُدَّ أَحَدِهم ولا نَصِيفَه. فمتى يَطْمَعُ ذو عقلٍ أن يُدرِكَ أحَداً من الصحابة؛ مع هذا البَوْنِ الممتنعِ إدراكُهُ قطعاً!؟»[1].

وقال الإمامُ تقيُّ الدين السُّبْكيُّ (المتوفى سنة ٧٨٦ هـ) رحمه الله تعالى:

«أبو بكر، وعُمَرُ ـ رضي الله عنهما ـ بل وسَائرُ الصحابةِ لا يَصِلُ أَحَدٌ ممن بَعْدَهم إلى مرتبتهم»[2].

قال الإمامُ ابن الجَوْزي (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ) رحمه الله تعالى:

«إنَّ المعانيَ المستحسَنةَ تُحَبُّ أكثرَ من الصُّورَ، ولهذا نُحِبُّ أبا بكرٍ، وعمرَ، وعثمان، وعلياً ـ رضي الله عنهم ـ، لمَعَانِيهم لا لِصُوَرِهم»[3].

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام: (٥/ ٨٩).

(٢) انظر: «شرح الإحياء» للزبيدي: (١/ ١٧٦ ـ ١٧٧).

(٣) انظر: «الآداب الشرعية»: لابن مفلح الحنبلي (٢/ ٢٠٤) وحاشية «صفحات من صبر=

طَبقات الصَّحَابة:

تعريف (الطبقات) لغةً واصطلاحاً:

أولاً: في اللغة: (الطَّبقات): جمعُ (طبقةٍ)[1] ومادة (طبق) تُؤَوَّل أكثر معانيها في «لسان العرب»[2] إلىٰ تماثل شَيْئَيْن؛ إذا وضعت أحدهما علىٰ الآخر... وسَمَّوا كلَّ ما غَطَّىٰ شيئاً: (طبقاً)؛ لأنه لا يُغَطِّيه حتىٰ يكون مساوياً له، ثم لا يُغَطِّيه حتىٰ يكون فوقه، فسَمَّوا مراتبَ الناسِ، ومنازلَ بعضِهم فوق بعضٍ: «طبقات»، ولِمَا كانت كلُّ مرتبةٍ من المراتب لها حالٌ، ومذهبٌ؛ سَمَّوا الحالَ المميَّزة نفسها: «طبقةً».

وترد (الطبقةُ) في اللغة بمعنىٰ: الجماعة، والقوم المتشابهون[3].

وثانياً: في الاصطلاح: أمَّا تعريفُ (الطبقة) في اصطلاح المحدِّثين فهو: قومٌ تَقارَبوا في السِّنِّ والإسناد فقط: بأن يكون شيوخُ هٰذا هم شيوخُ الآخر، أو يُقارِبوا شيوخَه، أو قد تجمع بينهم صفةٌ يشتركون فيها مثل الصُّحْبَة[4].

عدد طبقات الصَّحابة:

واختلفت مسالك العلماء في ذكر عدد طبقات الصَّحابة علىٰ مسلكين:

المسلك الأول: جعل الصحابةَ كلهم طبقةً واحدةً لاشتراكهم في صحبة الرسول ﷺ. وسَلَكَ هٰذا المسلكَ عددٌ من المؤلِّفين، هم:

= العلماء» للشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة، ص: ٣٨ ـ ٣٩.

(١) يراجع: «تاج العروس»: (٦/ ٤١٤).

(٢) لسان العرب.

(٣) الصحاح: (٤/ ١٥١١).

(٤) انظر: «علوم الحديث»: ص: ٣٥٧، و«فتح المغيث»: (٤/ ٣٩٤).

١ ـ خليفة بن خَيَّاط العُصْفُرِي (المتوفى سنة ٢٤٠ هـ) في كتابه: «الطبقات»[١].

٢ ـ وأسلم بن سهل الواسطي، المعروف بـ: «بَحْشَل» (المتوفى سنة ٢٩٢ هـ) في كتابه: «تاريخ واسط»[٢].

٣ ـ الإمام أبو حاتم، محمد بن حِبَّان البُسْتِيُّ (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ) في كتابه: «الثقات»[٣].

٤ ـ الإمام أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النَّيْسَابوري (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ) في كتابه: «تاريخ نيسابور»[٤].

٥ ـ الحافظ ابن حجر العَسْقَلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ) في كتابه: «تقريب التهذيب»[٥].

ففي جميع هذه المؤلَّفات الخمسة جعلوا الصحابةَ طبقةً واحدةً.

المسلك الثاني: تقسيمُ الصحابة إلى عِدَّة طبقاتٍ؛ نظراً لاختلاف مراتب الصحابة، وفَضْلِهم، ومنزلتِهم، وسابقتِهم في الإسلام.

واختلفت مناهجُهم في تعداد طبقاتهم حسب الآتي:

١ ـ جعلهم الإمامُ محمد بن سَعْد (المتوفى سنة ٢٣٠ هـ) في كتابه: «الطبقات الكبرى» خمسَ طبقاتٍ، وقَلَّده الإمامُ ابن الجَوْزي (المتوفى سنة

---

(١) انظر: تعريفه في صفحة: (٩٩).
(٢) انظر: تعريفه في صفحة: (١٢٦).
(٣) انظر: تعريفه في صفحة: (٨٩).
(٤) انظر: تعريفه في صفحة: (١٢٩).
(٥) انظر: تعريفه في صفحة: (١١٥).

٥٩٧ هـ) في مقدمة كتابه: «صفة الصفوة»، وهذه الطبقات هي:

ـ الطبقة الأولىٰ (البَدْرِيُّون): وهم أهلُ بَدْرٍ، بدأهُم برسول الله ﷺ، ثم الأقرب، فالأقرب إليه في النسب من بُطون قريش، ثم ذكر الأنصار، فبدأ بالأَوْس، ثم الخَزْرَج.

ـ الطبقة الثانية من الصَّحابة: مَن أَسْلَمَ قديماً، وهاجَرَ، وشهد أُحُداً، وما بعدها من المشاهد.

ـ الطبقة الثالثة: مَن شَهِدَ الخَنْدَقَ، وما بعدها، ومَن أَسْلَمَ فيما بين الخندق، وفتحِ مكَّةَ.

ـ الطبقة الرابعة: مَن أسلم عند فتح مكَّة، وما بعد ذلك.

ـ الطبقة الخامسة: مَن قُبِضَ رسول الله ﷺ وهم أحداثُ الأسنان، ولم يَغْزُ منهم أحدٌ مع رسول الله ﷺ، وقد حَفِظَ عامتُهم ما حدَّثوا به عنه، ومنهم مَن أدركه، ورَآه؛ ولم يُحدِّث عنه شيئاً.

٢ ـ جعلهم الإمامُ أبو عبد الله الحاكم النَّيْسَابوري (المتوفىٰ سنة ٤٠٥ هـ) في كتابه: «معرفة علوم الحديث» اثنا عشرة طبقةً:(١)

(١) قومٌ أسلموا بمكَّة.

(٢) أصحابُ دار النَّدْوَة.

(٣) المهاجرةُ إلىٰ الحَبَشَة.

(٤) الَّذين بايعوا النَّبِيَّ ﷺ عند العَقَبَةِ.

(٥) أصحابُ العَقَبَةِ الثانية، وأكثرهم مِن الأنصار.

---

(١) ص: ٢٢ ـ ٢٤.

(٦) المهاجرون.

(٧) أهلُ بَدْرٍ.

(٨) المهاجرون الذين هاجروا بين بَدْرٍ، والحُدَيْبِيَة.

(٩) أهلُ بَيْعَة الرِّضوان.

(١٠) المهاجرون بين الحُدَيْبِيَة، والفتح.

(١١) الذين أسلموا يومَ الفتح، وهم جماعةٌ من قُرَيْشٍ.

(١٢) صِبيانٌ، وأطفالٌ رأوا رسولَ الله ﷺ يومَ الفتحِ، وفي حَجَّةِ الوِدَاع، وغيرِها، وعِدادُهم في الصحابة.

٣ ـ ونقل ذلك عنه الإمامُ ابن الصَّلاح (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ) ثم قال: «ومنهم من زاد على ذلك دُون تحديدٍ لعددهم»[١].

٤ ـ ذَهَب أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي (المتوفى سنة ٤٢٩ هـ)، في كتابه: «أصول الدين»[٢] إلى أنَّ الصحابة سبع عشرة طبقةً، وقال:

«الصَّحابةُ على مراتب: أعلاهم رُتْبَةً: السَّابقون منهم إلى الإسلام.

والطبقة الثانية من الصحابة: هم الذين أسلموا عند إسلام عُمَرَ.

والطبقة الثالثة منهم: أصحابُ الهِجْرَة الأولى إلى الحَبَشَة.

والطبقة الرابعة منهم: أصحابُ العَقَبة الأولى.

والطبقة الخامسة: أصحابُ العَقَبة الثانية، وأكثَرُهم من الأنصار.

---

(١) علوم الحديث: ص: ٤٣٣.

(٢) ص: ٢٩٨ ـ ٣٠٣.

والطبقة السادسة: المهاجرون مع رسول الله ﷺ إلىٰ المدينة، ومَن أدركه منهم بقُبَاء قبل دُخوله ﷺ المدينةَ.

الطبقة السابعة: المهاجرون بين دُخول رسول الله ﷺ المدينةَ وبين بَدْرٍ.

الطبقة الثامنة: البَدْرِيُّوْنَ.

الطبقة التاسعة: أصحابُ أُحُدٍ.

الطبقة العاشرة: أصحابُ الخَنْدَق.

الطبقة الحادية عشرة: المهاجرون بين الخندق، والحُدَيْبِيَة.

الطبقة الثانية عشرة: أصحابُ بيعة الرِّضوان بالحُدَيْبِيَة عند الشَّجَرة.

الطبقة الثالثة عشرة: المهاجرون بين الحُدَيْبِيَة، وبين فتح مكَّة.

الطبقة الرابعة عشرة: الذين أسلموا يومَ فتح مكَّة، وفي ليلته.

الطبقة الخامسة عشرة: الذين دخلوا في دين الله أفواجاً بعد ذلك.

الطبقة السادسة عشرة: صِبْيَانٌ أدركوا رسولَ الله ﷺ.

الطبقة السابعة عشرة: صِبْيَانٌ حُمِلوا إليه عامَ حَجَّةِ الوِداع، وقُبَيْلَ ذلك ليست لهم رواياتٌ صحيحةٌ، ومن هـٰذه الطبقةِ قومٌ رأوا رسولَ الله ﷺ فحسب».

وكلا المَسْلَكَين له وجهٌ من حيث الدَّلالة اللُّغَوية، فمَن جعلهم طبقةً واحدةً؛ فقد راعىٰ اشتراكهم في صحبة النبيِّ ﷺ، فتُعْتَبر الطبقةُ هنا بمعنىٰ: الجِيل، أو الجماعة، أو القوم المتشابهون في صفة الصحبة.

ومَن عدَّد طبقاتِهم؛ فقد نظر إلىٰ مراتبهم، ومنازلهم في الإسلام، وفَضْلِ بعضهم علىٰ بعضٍ، فيشملهم مُسَمَّى الطبقات؛ ليتميَّز من أسلم قديماً، أو لَهُ

سابقة الهجرة، والجهاد، عن الذين أسلموا يوم الفتح، أو بعده، رضي الله عنهم أجمعين ![1].

عَدَدُ الصحابة:

أولاً: عددُ الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ كثيرٌ.

قال كَعْبُ بن مالكٍ ـ رضي الله عنه ـ: «وأصحابُ رسولِ الله ﷺ كثيرٌ لا يجمعهم كتابُ حافظٍ».

ثانياً: تفرَّقوا في البلدان، (كالشَّام، والعراق، ومصر)، فصَعُبَ حصرُهم، وعَدُّهم.

ثالثاً: هناك نصوصٌ تَدُلُّ على عددٍ تقريبيٍّ، مثل عدد الذين حَجُّوا معه ﷺ، وأنهم حوالي تسعين ألفاً. قال أبو زُرْعَة ـ رحمه الله ـ: «قُبِضَ رسولُ الله ﷺ عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصحابة»[2].

علمُ الصحابةِ:

أوّلاً: اختلف الصحابةُ ـ رضوان الله عليهم ـ في المُدَد الزَّمنية التي قضوها مع النبيِّ ﷺ.

ثانياً: اختلفوا في الأخذ عن النبيِّ ﷺ حسب إمكاناتهم، وقدراتهم.

ثالثاً: لم يستووا في العلم، والتحصيل، قال مسروقٌ ـ رحمه الله ـ: «جالستُ أصحابَ محمَّدٍ ﷺ فوجدتُهم كالإخَاذ ـ أي الغدير ـ فالإخَاذُ يروي

---

(١) انظر: «معرفة الصحابة عند المحدِّثين»: ص: ٦١ ـ ٦٤، و«علم طبقات المحدِّثين»: ص: ١٥٢.

(٢) فتح المغيث: (٤/ ٣٩).

الرَّجُلَ، والإخَاذُ يروي الرَّجُلَين، والإخَاذُ يروي المئةَ، والإخَاذُ لو نزل به أهلُ الأرض؛ لأَصْدَرَهم»[1].

الصحابة المُكثِرون من الرواية عن الرسول ﷺ:

أكثرُ الصحابةِ روايةً عن الرسول عليه السلام سبعةٌ، وهم:

١ ـ **أبو هريرة**: عبد الرحمن بن صَخر الدَّوْسِي اليَمَاني، رضي الله عنه، (المتوفى سنة ٥٩ هـ)، عددُ ما رواه: (٥٣٧٤) حديثاً.

٢ ـ **عبد الله بن عمر بن الخطَّاب**، رضي الله عنهما (المتوفى سنة ٧٣ هـ)، عددُ ما رواه: (٢٦٣٠) حديثاً.

٣ ـ **أنس بن مالك**، رضي الله عنه (المتوفى سنة ٩٣ هـ)، عددُ ما رواه: (٢٢٨٦) حديثاً.

٤ ـ **عائشة بنت أبي بَكْر الصِّدِّيق أم المؤمنين**، رضي الله عنهما (المتوفاة سنة ٥٨ هـ، وقيل سنة ٥٧ هـ)، وعددُ ما روته: (٢٢١٠) حديثاً.

٥ ـ **عبد الله بن عبَّاس بن عبد المُطَّلِب**، رضي الله عنهما (المتوفى سنة ٦٨ هـ)، وعدد ما رواه: (١٦٦٠) حديثاً.

٦ ـ **جابر بن عبد الله الأنصاري**، رضي الله عنهما (المتوفى سنة ٧٨ هـ)، وعددُ ما رواه: (١٥٤٠) حديثاً.

٧ ـ **أبو سعيد الخُدْري**: سعد بن مالك بن سِنَان الأنصاري، رضي الله عنه (المتوفى سنة ٧٤ هـ)، وعددُ ما رواه: (١١٧٠) حديثاً.

طُرُق إثبات الصُّحْبَة:

الاتِّصافُ بالصُّحْبَة شرفٌ عظيمٌ لمَن وُصِفَ به، ولذلك وَضَع العلماء

---

(١) الطبقات الكبرى: (٢/ ١٠٤).

ضوابطَ لِمَا تُعرَف به الصحبةُ؛ لئلاَّ يدَّعيها مَن لم يكن مِن الصَّحابة[1].

ويُمكِن حصرُ طُرُقِ إثبات الصُّحبة فيما يلي:

١ ـ التَّواتُر: فمَن تواترتْ صُحْبَتُه، كأبي بكر، وعُمَرَ، وبقية العَشَرة، وزوجات الرسول ﷺ؛ فهم من الصَّحابة بلا خلافٍ[2].

٢ ـ الاستفاضةُ، والشُّهْرَةُ القاصرةُ عن التَّواترِ[3]، كعُكَّاشة بن مِحْصن وضِمَام بن ثَعْلَبَة ـ رضي الله عنهما ـ وغيرِهما ممن اشتهرت صحبتُهم.

٣ ـ أن يُرْوَىٰ عن أحدٍ من الصحابة: أنَّ فلاناً له صحبةٌ[4]، مثل: حُمَمَة الدَّوْسِي ـ رضي الله عنه ـ، الذي ماتَ بأصبهان مبطوناً، فشهد له أبو موسىٰ الأشعري ـ رضي الله عنه ـ: أنَّه سمع النبيَّ ﷺ حَكَم له بالشهادة، فقال: «أيها الناس! إنا والله ما سمعنا فيما سمعنا من نبيِّكم ﷺ، وفيما بَلَغ علمُنا إلا أنَّ حممة شهيدٌ»[5].

وكذا لو شَهِدَ له بالصُّحبة أحدُ التابعين، بناءً علىٰ قبول التزكية من واحدٍ، فقال الحافظُ ابنُ حجر: «وهو الراجح»[6].

٤ ـ إخبارُه عن نفسه: أنه صحابيٌّ ـ بعد ثبوت عدالته ـ. قال العِراقي:

---

(١) معرفة الصحابة عند المحدثين: ص: ٥٣.

(٢) علوم الحديث: ص: ٢٦٤.

(٣) شرح التبصرة: للعراقي: (٣/ ١١) و«شرح مختصر الروضة» للطوفي: (٢/ ١٨٧).

(٤) الإصابة: (١/ ٩).

(٥) رواه ابن المبارك في «الجهاد» ص: ١٣٧ رقم (١٤١)، ورواه أبو داود الطَّيالسي في «مسنده» ص: ٦٢ (رقم: ٥٠٥)، والطَّبراني في «المعجم الكبير» (٤/ ٦١) رقم (٣٦١٠)، وأبو نُعَيم في «ذكر أخبار أصبهان» (١/ ٧١)، وقال الهيثمي: رجاله رجالُ الصحيح، غير داود بن عبد الرحمن الأودي، وهو ثقةٌ. (المجمع: ٩/ ٤٠٠).

(٦) الإصابة: (١/ ٩).

«هكذا أطلق ابن الصلاح تبعاً للخطيب، ولا بُدَّ من تقييد مَن أطلق ذلك بأن يكون ادِّعاؤه لذلك يقتضيه الظاهرُ، أمَّا لو ادَّعاهُ بعد مضي مئة سنةٍ من حين وفاته ﷺ فإنه لا يُقبَل؛ وإن كانت قد ثَبَتَتْ عدالتُه قَبْلَ ذلك»[1].

وبسط ذلك الحافظُ ابنُ حجر فقال: «وتُعْتَبر المعاصرةُ بمضي مئة سنة وعشر سنين من هجرة النبي ﷺ لقوله في آخر عمره لأصحابه:

«أرأيتكم ليلتكم هـٰذه؟ فإنَّ رأسَ مئة سنةٍ منها لا يبقىٰ علىٰ وجهِ الأرض مِمَّن هو اليوم عليها أحدٌ»[2]. من حديث ابنِ عُمَر رضي الله عنهما، وزاد مسلمٌ[3] من حديث جابرٍ - رضي الله عنه - أنَّ ذلك كان قبل موته ﷺ بشهرٍ، ولفظه: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول قبل أن يموت بشهرٍ: «أقسِمُ بالله ما علىٰ الأرض من نفسٍ منفوسةٍ اليومَ يأتي عليها مئةُ سنةٍ؛ وهي حَيَّةٌ يومئذٍ».

قلت: وبهذا يُعْلَم علماً يقينياً قطعياً كذب «رَتَنْ الهندي»[4] الذي ادَّعىٰ الصُّحْبَةَ بعد سنة ستمئة للهجرة، وصَدَّقه فئامٌ من الناس آنذاك»[5].

٥ ـ شهادةُ التَّابعي لأحدٍ بالصُّحبة.

نَقَل الخطيبُ البغدادي عن أبي بكر الأَثْرَمِ؛ قال: «قلتُ لأبي عبد الله

---

(١) شرح التبصرة: (٣/ ١١ و ١٢).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب: العلم، باب: السمر في العلم، برقم: (١١٦)، ومسلم في كتاب: فضائل الصحابة، برقم: (٢٥٣٧).

(٣) أخرجه مسلم، في فضائل الصحابة، برقم: (٢٥٣٨).

(٤) ذكره الذهبيُّ في «السير ٢٢/ ٣٦٧». فقال: «تجرَّأ على الله، وزَعَم بقِلَّة حياءٍ: أنَّه من الصَّحابة، وأنه ابن ست مئة سنة وخمسين سنة، فراجَ أمره على من لا يدري، ثم قال: بلغني أنه تُوُفِّي في حدود سنة اثنين وثلاثين وستمئة».
وقد أفرده الذهبي بجزء سَمَّاه «كسر وثن رتن».

(٥) الإصابة: (١/ ٩).

أحمد بن حنبل: (إذا قال رجلٌ من التابعين: حَدَّثني رجلٌ من أصحاب رسول الله ﷺ فالحديثُ صحيحٌ؟ قال: نعم). قلتُ: واشترطوا أن يَصِحَّ السندُ إلىٰ ذاك التابعي، وأن يكون من كبار التابعين لكثرة روايتهم عن الصحابة. وأن يكون التابعيُّ ثقةً عارفاً بالصحابة، ومَن دُونهم»[1].

٦ ـ وزاد الحافظُ ابنُ حجر ضوابطَ أخرىٰ، هي: «أنهم كانوا لا يُؤَمِّرون في المغازي إلا الصَّحابة، فمن تتبَّع الأخبارَ الواردةَ في حروب الرِّدَّة، والفتوح؛ وَجَد مِن ذلك الشيَ الكثيرَ. وكان لا يُولَد لأحدٍ مولودٌ إلا أتىٰ به النبيَّ ﷺ فدعا له، ولم يَبْقَ بمكَّةَ والطَّائف أحدٌ في سنة عشر إلا أسلم وشهد حَجَّةَ الوِدَاع، فمن كان في ذلك الوقتِ موجوداً اندرج فيهم لحصول رُؤيتهم النبيَّ ﷺ وإن لم يَرَهم هو عليه الصَّلاةُ، والسَّلامُ»[2].

آخر الصحابة موتاً:

آخرُ الصحابة موتاً على الإطلاق هو: أبو الطُّفيل عامر بن وَاثِلَة اللَّيثي، رضي الله عنه، توفِّي بمكة عام(١٠٠ هـ)[3].

فوائدُ معرفة الصَّحابة:

يقول حافظ المغرب الإمام ابن عبد البَرّ القُرطبي (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ) في مقدِّمة كتابه: «الاستيعاب في أسماء الأصحاب» في أهمية معرفة الصحابة، حيث قال رحمه الله تعالى: «... فواجبُ الوُقوفِ علىٰ أسمائهم ـ أي: الصحابة ـ والبحث عن سِيَرهم، وأحوالهم؛ ليُهْتَدىٰ بهَدْيِه ﷺ، فهم خيرُ مَن سَلَكَ سبيلَه، واقتدىٰ به، وأَقَلُّ ما في ذلك معرفة المُرسَل من المُسَند، وهو

---

(١) الكفاية: ص: ١٠٠.

(٢) الإصابة: (١/٩).

(٣) تدريب الراوي: (٢/٢٢٨).

علمٌ جسيمٌ لا يُعذَر أحدٌ ينسب إلىٰ علم الحديث بجهله، ولا خلافَ بين العلماء: أنَّ الوقوف علىٰ معرفة أصحاب رسول الله ﷺ مِن أَوْكَد علمِ الخاصَّة، وأرفَعِ علمِ الخبر، وبه سادَ أهلُ السِّيَر، وما أَظُنُّ أهلَ دينٍ من الأديانَ إلا وعلماؤهم معتنون بمعرفة أصحاب أنبيائهم؛ لأنهم الواسطةُ بين النبيِّ، وبين أمته...».

فيستفاد من كلامه ـ رحمه الله ـ: أنَّ لمعرفة الصحابة فوائد، منها:

١ ـ معرفةُ أسماء الصحابة، وما تيسَّر الوقوفُ عليه من سِيَرِهم، وتراجمهم.

٢ ـ معرفةُ فضائل الصحابة، ومناقبهم.

٣ ـ الوقوفُ علىٰ أخبارهم مع المصطفىٰ ﷺ.

٤ ـ حِرْصُهم علىٰ نقل الشريعة للأُمَّة.

٥ ـ عنايتهُم بأداء أحاديث الرسول ﷺ بلفظها، وشِدَّةُ تحرِّيهم في ذلك.

٦ ـ معرفةُ ما كانوا عليه من سبقٍ للإسلام والهجرة، والجهاد، ونُصرة الرسول ﷺ.

٧ ـ التأسِّي بأحوالهم في الزُّهْدِ، وبذلِ المعروف.

٨ ـ تفاوُتُ منزلةِ بعض الصحابة، وتفضيل بعضهم علىٰ بعضٍ.

٩ ـ الجَزْمُ بعدالتهم عند ثُبوت صحبتهم ـ فلا حاجةَ لتزكيتهم بعد تزكية الله ورسوله ﷺ لهم.

١٠ ـ الترضِّي عنهم جميعاً.

١١ ـ أنَّ مَن سَبَّهم يكون فاسقاً مُرتكِباً لكبيرةٍ ـ نسأل الله السلامةَ ـ.

١٢ ـ معرفةُ طبقات الرُّواة، لتمييز الصحابة من التابعين، وأتباعهم.

١٣ ـ معرفةُ الموقوف من المقطوع.

١٤ ـ معرفةُ المُرْسَل من المُسْنَد.

١٥ ـ قبولُ مراسيل الصحابة بعضهم عن بعضٍ؛ لأنهم كُلَّهم عُدُوْلٌ، قال السَّرَخْسِيُّ: «لا خلافَ بين العلماء في مراسيل الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ: أنها حُجَّةٌ؛ لأنهم صحبوا رسول الله ﷺ، فما يروونه عنه يُحْمَل على أنهم سمعوه منه، أو من أمثالهم، وهم كانوا أهل الصِّدْق، والعدالةِ»[1].

١٦ ـ قبولُ مراسيل كبار التَّابعين إذا كانت عن صحابةٍ.

وصَحَّح الحافظ ابن رَجَب الحنبلي[2] تلك المراسيلَ؛ لأنهم لا يروون غالباً إلا عن صحابةٍ.

١٧ ـ الاحتجاجُ بأقوالهم، وأفعالهم عند جمهور العلماء مالم تخالف نَصَّاً في الكتاب، أو السُّنّة؛ فيُقدَّما.

١٨ ـ أنهم خيرُ القرون؛ إذ شرف الزمان بشرف أهله.

١٩ ـ نعمةُ الله عليهم؛ إذ اختارهم لصحبة نبيِّه ﷺ فرفع أقدارهم، وأعلىٰ منزلتهم[3].

٢٠ ـ ولمعرفة الصَّحابة فوائدُ جَمَّةٌ، يَدُلُّ عليها قولُ الحاكم أبي عبد الله النَّيسابوري: «ومَن تبحَّر في معرفة الصحابة؛ فهو حافظٌ كاملُ الحفظ»[4].

---

(١) أصول السرخسي: (١/ ٣٥٩).

(٢) شرح علل الترمذي: (١/ ٣٠١).

(٣) انظر: «معرفة الصحابة عند المحدِّثين»: ص: ٥٦ ـ ٥٧.

(٤) معرفة علوم الحديث: ص: ٢٥.

كتبٌ ومصنّفات في الصحابة

اعتنىٰ العلماءُ ـ رحمهم الله تعالىٰ ـ بتأليف كُتب تراجم الصَّحابة، ومعرفة أخبارهم في حياة النبيِّ ﷺ، وبعد مماته ﷺ.

وأُخْتُلِفَ في ابتداء التأليف في تراجِم الصحابة، فجَزَم الحافظُ ابن حجر بأنَّ أول من صَنَّف في ذلك هو: الإمام أبو عبد الله البخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ) أفرد في ذلك تصنيفاً، ولكن بعض المصادر التاريخية تَدُلُّ على أنَّ أوّل من صَنَّف فيهم هو: أبو عُبَيدة مَعْمَر بن المُثَنَّىٰ (المتوفىٰ سنة ٢٠٨ هـ)، والله أعلم.

أذكر فيما يلي بعضَ أهمِّ ما أُلِّفَ في الصحابة مع تعريفٍ وجيزٍ لبعضٍ منها:

١ ـ **معرفة مَنْ نَزَلَ مِنَ الصَّحابَة سائر البُلدان**: للحافظ الثقة أبي الحسن علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي البَصْري، المعروف بـ: «ابن المديني» (المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ).

ذكره الكَتَّاني وقال: «في خمسة أجزاء لطيفة»[1].

٢ ـ **تسمية من رُوِيَ عنه من أولاد العشرة وغيرهم مِن أصحاب النبي ﷺ**: لابن المديني أيضاً[2].

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٢٧.

(٢) طُبع بتحقيق الأستاذ علي محمد جماز، في دار القلم بدمشق، عام =

٣ ـ الطبقات الكبرىٰ: لابن سعد محمد بن سعد بن منيع البصري (المتوفىٰ سنة ٢٣٠ هـ).

وهو كتابٌ قَيِّمٌ، تَرْجَم فيه المؤلِّفُ للرسول ﷺ وللصحابة والتابعين إلىٰ عصره، ومن ميزاته: أنه من أوائل الكتب في تراجم الرجال بعد طبقات الواقدي، وأنه حَفِظَ لنا تراجمَ أعدادٍ كبيرةٍ من الصحابة، والتابعين؛ إذ كان لا يزال قريبَ العهدِ بهم، الأمر الذي سَهَّل عليه تقصِّي أخبارهم وشؤونهم. وهو من أهمِّ الكتب في التاريخ لرجال الفترة الأولىٰ من التاريخ الإسلامي، وقد كان له تأثيرٌ واضحٌ في الكتب التي أُلِّفت بعده. والكتاب يَضُمُّ حوالي ثلاثة آلاف ترجَمة، بعضها للنساء[١].

٤ ـ كتاب الطبقات: لأبي عمرو، خليفة بن خيَّاط بن خليفة الشَّيْبَاني العُصْفُري (المتوفىٰ سنة ٢٤٠ هـ).

يحوي هـٰذا الكتابُ تراجم ما يُقارِبُ (٣٣٧٥) من الصحابة، والتابعين، وتابعيهم رجالاً، ونساءً، وقد تكَّررتْ تراجمُ بعضِهم، ولا سِيَّما الصحابة.

وقد بدأ المؤلِّفُ كتابَه بالتحدُّث عن الرسول ﷺ، ثم أخذ يُترجم للصحابة؛ حتىٰ إذا تحدَّث عن الأمصار؛ ترجم لصحابة كلِّ مصرٍ، ثم لتابعيه، وأمَّا الصحابيات؛ فأفرد لهنَّ باباً خاصّاً في آخر الكتاب.

= ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٨ م، وبتحقيق الأستاذ فيصل باسم جوابرة، في دار الراية بالرياض، عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.

(١) طُبع بتحقيق الدكتور إحسان عباس، في دار صادر ببيروت، عام ١٩٥٧.

ومن أهمِّ فوائد هٰذا الكتاب أنَّ مؤلِّفه حين يُترجم للصحابي يذكر الأحاديثَ التي رواها، ولٰكن لا يُثبِت نصَّ الحديث كاملاً، وإنما يُشير إليه، أو يذكر مطلَعَه، وموضوعَه[1].

٥ ـ **أسماء الصحابة**: للإمام أبي عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن بَرْدِزْبَة الجُعْفِي البخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ).

وهو مخطوطٌ[2].

٦ ـ **الطبقات (هو نفسُ «طبقات رواة الحديث»)**: للإمام أبي الحسين، مسلم بن الحجَّاج القُشَيْري (المتوفىٰ سنة ٢٦١ هـ).

اقتصر فيه المؤلِّفُ علىٰ الصحابة، والتابعين، ولم يُترجِم لهم، بل اقتصر علىٰ تجريد أسمائهم، وقد خلط الكُنىٰ، والأسماء، وبدأ بالصحابة، فرتَّبهم علىٰ المُدُن، فبدأ بأهل المدينة، ثم مكَّة، فالكوفة، فالبصرة، فالشَّام؛ فمِصر، فاليمن، ثم أهل مُدُنٍ شتَّىٰ، ثم ذكر النساء علىٰ المُدُن أيضاً، ثم انتقل إلىٰ طبقة التابعين، فرَتَّبهم علىٰ طبقاتهم، وأزمانهم، وبلدانهم، وبَلَغ بطبقات التابعين من أهل البصرة ثلاثَ طبقاتٍ[3].

٧ ـ **معرفة الصحابة**: للحافظ أبي بكر، أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيّم بن سعيد البَرْقي (المتوفىٰ سنة ٢٧٠ هـ).

---

(١) طُبع هٰذا الكتابُ بتحقيق الدكتور سُهَيْل زَكَّار، في مطابع وزارة الثقافة والسِّياحة والإرشاد القومي بدمشق، عام ١٩٦٦ م.

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ١٨٩ ـ ١٩٠).

(٣) طُبع بتحقيق الأستاذ مشهور حسن سلمان في دار الهجرة بالرياض عام ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م.

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٧)، وهو مخطوطٌ[١].

٨ ـ **عددُ ما لكلٍّ واحدٍ من الصحابة من الحديث**: للإمام أبي عبد الرحمن، بَقِيَ بن مَخْلَد بن يزيد، الأندلسي القُرطبي (المتوفىٰ سنة ٢٧٦ هـ).

وهو مخطوطٌ[٢].

٩ ـ **تسمية أصحاب رسول الله ﷺ**: للإمام أبي عيسىٰ، محمد بن عيسىٰ ابن سورة الترمذي (المتوفىٰ سنة ٢٧٩ هـ).

بدأه بذكر العشرة المبشَّرين بالجنَّة، ثم رَتَّب الصحابةَ علىٰ حروف المعجم في أبوابٍ، كبابِ الألف، يليه بابُ الباء، وهٰكذا؛ غير أنه لم يلتزم بترتيبهم ضِمن الأبواب، كما يقتضيه الترتيبُ المتعارف عليه، فتراه يقدِّم في باب الشِّين: (شيبة بن عثمان) علىٰ (شريد بن سُوَيْد).

وخَتَم الترمذيُّ هٰذا الكتابَ في (كُنَى من لا تُعرَف أسماؤهم)، أمَّا طريقته في ذِكر الاسم؛ فهو يُورِد العَلَمَ، ونسبتَه، وكنيتَه أحياناً، ويذكر شهودَه بَدْراً، أو الحُدَيْبِيَةَ، وغيرهما. وبَلَغ عددُ الأسماء في الكتاب (٧٢٨) اسماً، ولكنه لم يلتزم في هذا الكتاب بذكر أسماء الصحابة[٣].

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ٨٠٢).

(٢) انظر: المرجع السابق: (٢/ ٨٠٢).

(٣) طُبع بتحقيق الأستاذ عماد الدين حيدر، في دار الجنان ببيروت، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

١٠ - **معرفة الصحابة**: للحافظ أبي محمد، عبد الله بن محمد بن عيسى المَرْوَزي، المعروف بـ: «عَبْدان» (المتوفىٰ سنة ٢٩٣ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٦).

١١ - **طبقات الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث**: لأبي بكر، أحمد بن هارون البَرْذَعي البَرْدِيجي (المتوفىٰ سنة ٣٠١ هـ).

يذكر فيه المؤلِّفُ الاسمَ، والكنيةَ، والنسبةَ إلىٰ المدينة، وأحياناً يذكر أحدَ شيوخه، أو تلاميذه، وقد جعلهم خمسَ طبقاتٍ من الصَّحابة، والتابعين، فمن بعدهم.

١٢ - **تسمية فقهاء الأمصار من الصحابة ومن بعدهم مِن أهل المدينة**: للإمام أبي عبد الرحمن، أحمد بن علي بن شعيب النَّسائي (المتوفىٰ سنة ٣٠٣ هـ)[١].

١٣ - **معرفة الصحابة**: لأبي منصور، محمد بن سَعْد البَاوَرْدي (المتوفىٰ سنة ٣٠١ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٨).

١٤ - **معجم الصحابة**: للحافظ أبي القاسم، عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المَرْزُبان البَغَوي (المتوفىٰ سنة ٣١٧ هـ).

وهو مخطوطٌ[٢].

---

(١) طُبع بتحقيق الأستاذ صبحي البدري السَّامَرَّائي، في المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، عام ١٣٨٩ هـ.

(٢) انظر: «الفهرس الشامل»: الحديث: (٣/ ٤١٢ و١٥٣).

١٥ ـ **معجم ابن قانع**: للحافظ القاضي أبي الحسين، عبد الباقي بن قَانِع بن مَرزوق بن واثق الأموي البغدادي (المتوفى سنة ٣٥١ هـ).

ذكره الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٧)، وهو مخطوطٌ[١].

١٦ ـ **الحروف**: للحافظ أبي علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السَّكَن البغدادي المصري (المتوفى سنة ٣٥٣ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٦).

١٧ ـ **تاريخ الصحابة الذين رُوِيَ عنهم الأخبار**: للحافظ أبي حاتم، محمد بن حِبَّان البستي (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ)[٢].

١٨ ـ **المعجم الكبير**: للحافظ أبي القاسم، سليمان بن أحمد الطَّبَراني (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ).

رَتَّبه على مسانيد الصحابة، ورَتَّب أسماءَهم على حروف المعجم، إلا أنه بدأ بالعشرة المبشَّرين بالجنَّة لئلا يتقدَّمهم غيرهم، ويذكر ترجمَة الراوي ثم يسوق أحاديثه بسنده، فإن كان من المُقِلِّين خَرَّج جميعَ حديثه، وإن كان من المُكثِرين روى عنه حديثاً أو حديثَيْن أو ثلاثةَ أو أكثر حسب الراوي[٣].

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل»: الحديث: (١/ ٣٧٧)، وقد حقَّقه مجموعةٌ من الطُّلاَّب كرسالة ماجستير، في جامعة أمّ القرى بمكة المكرمة.

(٢) طُبع بتحقيق الأستاذ بوارن الضَّناوي، في دار الكتب العلمية ببيروت، عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.

(٣) طُبع بتحقيق الأستاذ حمدي عبد المجيد السَّلفي، في وزارة الأوقاف العراقية ببغداد، عام ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٨٧ م.

١٩ ـ أسماء مَن يُعْرَف بِكُنْيَتِهِ مِن أصحاب رسول الله ﷺ: لأبي الفتح، محمد بن الحسين بن أحمد الأزدي الموصلي (المتوفى سنة ٣٧٤ هـ)[١].

٢٠ ـ تسمية مَنْ وَافَق اسمُه اسمَ أبيه من الصحابة والتابعين ومَن بَعْدَهُم مِن المحدّثين: لأبي الفتح الأَزْدي أيضاً.

وهو مخطوطٌ[٢].

٢١ ـ تسمية مَن يُرْوَىٰ عنه الحديث من الصحابة والتابعين ممَّن لا أَخَ لاسمه في الحديث يُوافق اسمُه علىٰ حروف المعجم: لأبي الفتح الأزدي أيضاً.

وهو مخطوطٌ[٣].

٢٢ ـ معرفة الصَّحابة: لأبي أحمد العَسْكَري، الحسن بن عبد الله (المتوفىٰ سنة ٣٨٢ هـ).

قال الكتَّاني: «وهو مُرَتّب علىٰ القبائل»[٤].

٢٣ ـ أسماء الصَّحابة التي اتَّفق فيها البخاري ومسلم، وما انفرد به كل منهما: للحافظ أبي الحسن، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدَّارَقُطني (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ).

---

(١) طُبع بتحقيق الأستاذ إقبال أحمد بن محمد إسحاق بسكوهري، بالدَّار السَّلفية في الهند، عام ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م.

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٧٧).

(٣) انظر: المرجع السابق: (١/ ٣٧٧).

(٤) الرسالة المستطرفة: ص: ١٢٦.

وهو مخطوطٌ[1].

٢٤ ـ **معرفة الصَّحابة**: للحافظ أبي حفص، عمر بن أحمد، المعروف بـ: «ابن شاهين» (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ).

ذكره الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٧).

٢٥ ـ **معرفة الصَّحابة**: للحافظ أبي عبد الله، محمد بن إسحاق الأصبهاني، المعروف بـ: «ابن مَنْدَه» (المتوفىٰ سنة ٣٩٥ هـ).

قال الكَتَّاني: «وهو كبيرٌ جليلٌ، قال ابن عساكر: وله فيه أوهامٌ كثيرةٌ، والذَّيل الكبير عليه، أو علىٰ أبي نُعَيم لأبي موسىٰ المَدِيني»[2].

وهو مخطوطٌ[3].

٢٦ ـ **معرفة الصَّحابة**: للحافظ أبي نُعَيْم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني (المتوفىٰ سنة ٤٣٠ هـ) صاحب «حلية الأولياء».

بدأه بالعشرة المبشَّرين، ثم مَن اسمه (محمد) تكريماً للنبيِّ ﷺ، ثم رَتَّبه علىٰ حروف المعجم مع ذكر حديثٍ، أو حديثين بسنده في كل ترجمةٍ تَدُلُّ علىٰ صحبة ذلك الراوي، أو اتِّصال سنده إلىٰ الرسول، أو ما اشتهر به من الأحاديث، وبلغ عددُ تراجم الصحابة (٤٣٠) ترجمةً، واشتملت علىٰ (١٤٠٢) حديثاً، وأثراً مسنداً[4].

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ١٩٠).

(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ١٢٧.

(٣) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٥٣٩).

(٤) طُبع بتحقيق الأستاذ محمد راضي حاج عثمان، في مكتبة الدار بالمدينة المنورة، عام=

٢٧ ـ **معرفة الصحابة**: لأبي العباس جعفر بن محمد بن المعتز النَّسَفِي المُسْتَغْفِري (المتوفىٰ سنة ٤٣٢ هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٦).

٢٨ ـ **أسماء الصحابة الرُّواة، وما لكلٍّ واحدٍ من العَدَد**: لأبي محمد، علي بن أحمد بن عبد الله القرطبي الأندلسي الظاهري، المعروف: بـ: «ابن حزم» (المتوفىٰ سنة ٤٥٦ هـ).

وهو ترتيبٌ لكتاب «عدد ما لكل واحد من الصحابة من الحديث»: لبقي بن مَخْلَد الأندلسي (المتوفىٰ سنة ٢٧٦ هـ)، يمتاز بذكره ما لكلِّ صحابيٍّ من الأحاديث فيذكر عددَها فقط. وبلغ عددُ الصحابة الذين ذكرهم (١٠١٨)، رَتَّبه بحسب عدد أحاديثهم فبدأه بأصحاب الألوف، ثم المئين، ثم المئة ثم العشرات . . . إلىٰ الواحد[١].

٢٩ ـ **الاستيعاب في أسماء الأصحاب**: للإمام الحافظ المحدِّث الفقيه أبي عمر، يوسف بن عبد البَرِّ النَّمَري (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ).

قصَد فيه إلىٰ جمع ما تفرَّق في كتب الصحابة المدوَّنة من قبله، ذكَر في مقدِّمته خمسةَ عشر مرجعاً، وأشار إلىٰ مراجع أخرىٰ كثيرة ولم يذكرها، واقتصر في جمعه ذلك علىٰ النُّكَت التي هي البُغْيَةُ من المعرفة بهم. فلذلك سَمَّىٰ كتابَه «الاستيعاب»، ورتَّبه علىٰ حروف المعجم.

= ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.

(١) طُبع بتحقيق سيد كسروي حسن، في دار الكتب العلمية بيروت، عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م.

لـكن انْتُقِدَ عليه: أنه فاته جمعٌ من الصحابة كثيرٌ. وأنَّه كما قال ابنُ الصَّلاح شانَه بذكر ما شَجَر بين الصحابة، وحكايته فيه عن الأخباريِّين لا المحدِّثين. والمحدِّثون لا يرتاحون إلىٰ هؤلاء الأخباريين؛ لأن الغالب عليهم الإكثارُ، والتخليطُ فيما يروونه.

افتتحه ابنُ عبد البَرّ بسيرة الرسول ﷺ، ثم رَتَّب الصحابةَ علىٰ أساس ترتيب المعجم، وابتدأه بترجَمة الرسول الكريم ﷺ واستوعبَ الكتابُ حوالي (٣٥٠٠) من التراجم[١].

٣٠ ـ مختصر الإشبيلي من كتاب «اقتباس الأنوار للرشاطي» لعبد الله بن عبد الرحمن الإشبيلي (المتوفىٰ سنة ٥٨٠ هـ).

وهو مخطوطٌ[٢].

٣١ ـ الذَّيل علىٰ «الاستيعاب لابن عبد البَرّ»، لأبي إسحاق بن الأمين. ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة»[٣] فقال: «مِن مُعاصري صاحب الذيل بعدن».

٣٢ ـ الذَّيل علىٰ «الاستيعاب لابن عبد البَرّ»: لأبي بكر، محمد بن أبي القاسم خلف بن سليمان بن خلف بن محمد بن فتحون الأندلسي (المتوفىٰ سنة ٥١٩ هـ).

---

(١) طُبع له عدة طبعات، منها طبعةٌ بالهند في حيدرآباد (الدَّكَنْ) في مجلَّدين، عام ١٩١٧ م، وفيها كثيرٌ من الغلط، والتصحيف، كما طُبع في مصر بهامش (الإصابة) عام ١٣٣٣ هـ، وطُبع في مصر، عام ١٣٥٨ هـ ـ ١٩٣٩ م في مجلَّدين.

(٢) انظر «الفهرس الشامل» الحديث: (١٣٩٨/٣).

(٣) ص: ٢٠٣.

قال الكتّاني في «الرسالة المستطرفة»[1]: «وهو ذيلٌ حافلٌ، ذكر فيه أنَّ ابن عبد البَرّ ذكر في كتابه من الصحابة ثلاثة آلاف وخمسمئة، يعني ممَّن ذكره باسمه أو كنيته، أو حَصَلَ له فيه وَهْمٌ، وأنّه استدرك فيه عليه مِمّن هو على شرطه قريباً مِمّن ذكره، وابن فتحون هٰذا من شيوخ عياض، قال في «فهرسته»: أجازني كتابَيْه المؤلَّفَيْن على كتاب الصحابة لأبي عمر ابن عبد البَرّ: كتاب «التنبيه»، وكتاب «الذيل» انتهى».

٣٣ ـ التنبيه على النَّقص في الأصحاب الواقع في كتاب «الاستيعاب لابن عبد البَرّ»: لابن فتحون أيضاً.

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٠٣)، راجع الكتاب السابق.

٣٤ ـ اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب الصحابة ورواة الآثار: لأبي محمد عبد الله بن علي الرُّشاطي (المتوفى سنة ٥٤٢ هـ).

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٦).

٣٥ ـ الارتجال في أسماء الرِّجال، أو ذيل «الاستيعاب لابن عبد البرّ»: لأبي الحجّاج يوسف بن محمد بن مقلّد الجماهري التَّنُوخي الشافعي، المعروف بابن الدَّوانيقي (المتوفى سنة ٥٥٨ هـ).

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة»[2] وقال: «استدرك فيه على مالم يُذكَر في «الاستيعاب».

---

(١) ص: ٢٠٣.
(٢) ص: ٢٠٤.

وهو مخطوطٌ[1].

٣٦ ـ **ذيل «معرفة الصحابة لابن مَنْدَه»**: للحافظ محمد بن أبي بكر عمر بن أحمد بن عمر بن عمر الأصبهاني الشافعي (المتوفى سنة ٥٨١ هـ).

ذكره الذهبي في مقدمة «تجريد أسماء الصحابة»، وفي «سير أعلام النبلاء»[2] وقال: «جَمَع فأوعى»، ويسمِّيه الزركلي في «الأعلام»[3]: «تتمة معرفة الصحابة»، ويسمِّيه الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة»[4]: «الذيل الكبير».

٣٧ ـ **ذيل «الاستيعاب لابن عبد البَرّ»**: لأبي القاسِم محمد بن عبد الواحد بن محمد بن إبراهيم الباهلي الغَرْناطي المَلاَّحي الأندلسي (المتوفى سنة ٦١٩ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٠٤).

٣٨ ـ **الاستبصار في نسب الصحابة من الأنصار**: لأبي محمد، عبد الله بن أحمد بن قُدَامة الموفَّق المَقْدِسي (المتوفى سنة ٦٢٠ هـ)[5].

٣٩ ـ **أُسْد الغابة في معرفة الصحابة**: للإمام المحدِّث الحافظ عزّ الدين علي بن محمد الجَزَري، المعروف بابن الأثير (المتوفى سنة ٦٣٠هـ).

---

(١) انظر «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ١٤٥).
(٢) ٢١/ ١٥٤.
(٣) ٦/ ٢١٣.
(٤) ص: ١٢٧.
(٥) طُبع بتحقيق الأستاذ علي نويهض، بدار الفكر في بيروت، عام ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م.

جَمَع ابنُ الأثير في هـٰذا الكتاب بين الكتب التي هي غايةُ ما انتهى إليه الجَمْعُ في الصحابة حتى عهده، فاجتمع له من الصحابة (٧٥٠٠)، وعُني بترتيبه على الأحرف ترتيباً أدقَّ من كتاب «الاستيعاب»، فجاء كتاباً عظيماً حافلاً. قال الحافظُ ابن حجر: «إلاَّ أنه تبع من قبله، فخلط من ليس صحابياً بهم، وأَغفل كثيراً من التنبيه على كثير من الأوهام الواقعة في كتبهم»[1].

رَتَّبه ابنُ الأثير ترتيباً ألفبائياً، راعاه في الاسم وفي اسم الأب واسم الجدّ، وكان يقوم بالمقارنة، والتحقيق حين وُرود خلافٍ في الروايات، ثم يرجِّح ما يرى أنه أقرب إلى الصواب[2].

للكتاب مختصران: أولهما للذهبي باسم: «تجريد أسماء الصحابة»، والثاني لأبي زكريا المَقْدِسي باسم: «دُرر الآثار وغرر الأخبار».

٤٠ ـ **روضة الأحباب في مختصر «الاستيعاب لابن عبد البرّ»**: لشهاب الدين أحمد بن يوسف بن إبراهيم المالكي الأَذْرَعي.

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون»: (١/ ٨١).

٤١ ـ **مختصر أسد الغابة**: للإمام محيي الدين أبي زكريا يحيىٰ بن شرف النَّووي (المتوفىٰ سنة ٦٧٦ هـ).

---

(١) انظر مقدمة «الإصابة».

(٢) طُبع له عِدّة طبعات، إحداها في القاهرة المطبعة الوهبية عام ١٢٨٦ هـ في خمسة مجلَّدات، والثانية في طهران عام ١٣٧٧ هـ في خمسة مجلَّدات، والثانية في القاهرة بالمكتبة التعاونية عام ١٩٦٤ م، بإشراف محمد صبيح، وبمعاونة محمود فايد، ومحمد عاشور، ومحمد البنَّا. وطُبع في مطبعة الشعب بمصر ١٩٧٠ م، في سبعة مجلَّدات.

ذكره النَّووي في كتابه: «التقريب» في النوع (٣٩): معرفة الصحابة، فذكر من أَلَّف فيهم، وقال: «وقد جمع الشيخ عز الدين ابن الأثير الجَزَري في الصحابة كتاباً حسناً جمع كتباً كثيرة، وضَبَط، وحَقَّق أشياءَ حسنةً، وقد اختصرتُه بحمد الله».

وهو مخطوطٌ[١].

٤٢ ـ **مختصر «أسد الغابة لابن الأثير»**: لمحمد بن محمد بن علي النَّحوي اللُّغَوي الكاشَفي (المتوفى سنة ٧٠٥ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون»: (١/ ٨٢).

٤٣ ـ **تجريد أسماء الصحابة تلخيص أُسْد الغابة**: : للحافظ أبي عبد الله، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي الذّهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

ذكره غيرُ واحدٍ ممَّن ترجم للذهبي، اختصر فيه كتابَ «أسد الغابة في معرفة الصحابة» لابن الأثير الجزري، وزاده من «تاريخ الصحابة الذين نزلوا حمص» لعبد الصَّمد بن سعيد الحمصي، و «تاريخ دمشق» لابن عَسَاكر، و«مسند أحمد»، و«مسند بقي»، و«الطبقات الكبرى» لابن سعد، لا سِيّما في النساء، ومن كتابات ابن سيد الناس، ووضع إشارات لهذه المصادر.

ومن استدراكاته النفيسة أنه علَّم لمَن ذُكِرَ غلطاً في الصَّحابة، ولمن لا تصحّ صحبته، لكنه لم يستوعب ذلك، ولا قَارَبَ[٢].

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٦٣).

(٢) طُبع في دائرة المعارف النظامية بحَيْدَرْ آباد (الدَّكَن) في الهند عام ١٣١٥ هـ ـ ١٨٩٧ م.

٤٤ ـ **أعلام الإصابة بأعلام الصحابة**: لشمس الدين محمد بن يعقوب بن محمد بن أحمد الخليلي (المتوفى سنة ٧٩٧ هـ).

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٠٣).

وهو مخطوطٌ.

٤٥ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة**: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العَسْقَلاني (المتوفى سنة ٨٥٢هـ).

جَمَع الحافظُ في هٰذا الكتاب ما كتبه السابقون، وأعاد النظرَ في مراجع الصحابة الأولى من كتب السُّنَّة، وتاريخ الرواة، والسِّيَرِ، والمغازي، فاستخرج منها أسماءَ صحابةٍ فاتَتْ غيرَه.

وقد رتَّب الكتابَ على أحرف الهجاء، وقَسَّم كلَّ حرفٍ أربعة أقسام، عُني فيها بتمييز من ثبت لقاؤه للنبي ﷺ ومن لم يثبت، ونَبَّه فيه على ما ذكر في الكتب السابقة على سبيل الوهم، والغلط[1].

٤٦ ـ **عين الإصابة في معرفة الصَّحابة**: للحافظ جلال الدين، أبي الفضل، عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

اختصر به «الإصابة» لابن حجر العسقلاني، وقد اختصر مجهولٌ

---

(١) طُبع هذا الكتاب في القاهرة بتصحيح الأستاذ إبراهيم الفيومي في ثماني مجلدات ما بين عامي ١٣٢٣ و١٣٢٥ هـ، في مطبعة السعادة، وفي المطبعة الشرقية، كما طُبع في كَلْكَتَّة بالهند ما بين أعوام ١٨٥٦ و١٨٧٣ م. وقد طُبع طبعةً مصوّرة عن طبعة القاهرة في مكتبة المثنى ببغداد، كما طُبع في دار صادر ببيروت مصوّراً عن طبعة دار السعادة.

من أعيان القرن الثالث عشر الهجري كتابَ السيوطي وسَمَّاه: «مختصر الإصابة بأعلام الصحابة»، وهو مخطوطٌ[1].

٤٧ ـ **مختصر «الاستيعاب في الآل والأصحاب لابن عبد البَرّ»**: لزين الـــدين محمـــــد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين المُنَاوي المصري (المتوفى سنة ١٠٣١ هـ).

وهو مخطوطٌ[2].

٤٨ ـ **الشُّموس المضيّة في ذكر أصحاب خير البَرِيّة**: لمحمد بن محمد بـن محمـد بـن علـي الطـرابلسـي السَّنْدَرُوْسـي (المتـوفـى سنـة ١١٧٧هـ).

هو تلخيصٌ مختصرٌ لكتاب «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لابن عبد البر.

وهو مخطوطٌ[3].

٤٩ ـ **حياة الصحابة**: للعلاَّمة الداعية المحدِّث الشيخ محمد يوسف الكَانْدَهْلَوي (المتوفى سنة ١٣٨٣هـ).

هو كتابٌ بديعٌ جدّاً في هذا الفَنِّ، تناول فيه المؤلِّفُ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ سيرَةَ الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ من حيثُ كَوْنِهم أمثلةً عليا في تطبيق هذا الدِّين، ومن حيث كَوْنِهم قدوةً تُحْتَذَى في العلم، والعمل، والتُّقَى، والوَرَع، فجمع فيه أخبارَهم مرتَّبةً على

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٣٩٨).

(٢) انظر: الكتاب السابق: (٣/ ١٣٩٨).

(٣) انظر: الكتاب السابق: (٢/ ١٠٣٤).

الأبواب لا الأسماء. مثل «بَاب تحمُّل الشدائد في الله»، «باب الهجرة»، «باب الجهاد» وهكذا...[1].

❒ ○ ○ ❒

(١) وقد صدرت له طبعاتٌ كثيرةٌ، ومن أحسنها: طبعة دار القلم بدمشق، والتي صدرت بتحقيق الأستاذ محمد علي دولة، والشيخ نايف عباس، وطبعة دار ابن كثير بدمشق، والتي طُبعت باسم «شرح حياة الصحابة» بعناية الشيخ محمد إلياس الباره بَنْكَوي.



٤ ـ معرفةُ الثِّقات والضُّعفاء

التعريف اللُّغوي والاصطلاحي لـ«الثقات» و«الضعفاء»:

لغةً: (الثقات) جمعُ: ثقةٍ، و(الثقةُ): المُؤْتَمَنُ.

و(الضعفاء) جمعُ: ضعيفٍ، و(الضعيفُ): ضِدُّ: القويِّ، ويكون حِسِّياً ومعنوياً.

واصطلاحاً: الثقةُ: هو العَدْلُ الضابطُ.

والضعيف: هو اسمٌ عامٌ يَشْمَلُ مَن فيه طَعْنٌ في ضبطه، أو عدالتِه.

أهمية ومعرفة هٰذا العلم:

إنه يُنْتَجُ من الأبحاث التي قام بها العلماءُ الجَهَابِذَةُ، والنُّقَّادُ الصَّيَارِفَةُ، لمعرفة صفة كلِّ راوٍ من رواة الحديث، ثم ما رأوه مناسباً له مِن مراتب الجرح والتعديل.

مِن هنا نَبَّه العلماءُ علىٰ أهمية هٰذا النوع، وأنه كما قال ابنُ الصَّلاح: «من أَجَلِّ نوعٍ وأفخمه، فإنه المِرْقاةُ إلىٰ معرفة صِحَّة الحديث، وسَقْمِه»[1].

---

(١) علوم الحديث: ص: ٣٨٧.

وقد لقي هـٰذا العلمُ عنايةَ أئمَّةِ الحديث في القديم، والحديث، فصنَّفوا فيه التآليفَ الكثيرةَ، وتكلَّموا فيها علىٰ الرُّواة ممَّا شاهدوه من أحوالهم، أو ما نقلوه من الكلام في صفاتهم عن أئمة العلم[1].

(١) انظر «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ١٢٩.

أهمُّ الكتب في الثقات والضعفاء

تنقسم الكتبُ في هـٰذا العلم إلىٰ ثلاثة أقسامٍ: ما أُفرِد في الثقات، وما أُفرِد في الضعفاء، وما جُمِعَ فيه بين الثقات، والضعفاء، وأكتفي هنا بسَرد أسمائها فقط؛ لأنَّ تعريفَ كلٍّ منها قد سَبَق عند تعريف كُتب الجرح والتعديل[1].

أولاً ـ كتب الثقات:

١ ـ **تاريخ الثقات**: للحافظ أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العِجْلي (المتوفىٰ سنة ٢٦١ هـ)، وهو بترتيب الحافظ نور الدين الهيثمي (المتوفىٰ سنة ٨٠٧ هـ)، وتضمُّنات الحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ).

٢ ـ **كتاب الثقات**: للحافظ أبي حاتم محمد بن حِبَّان البُسْتي (المتوفىٰ سنة ٣٥٤ هـ).

٣ ـ **تاريخ أسماء الثقات ممَّن نقل عنهم العلم**: لللحافظ أبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ).

٤ ـ **الرُّواة الثقات المتكلَّم فيهم بما لا يوجب رَدَّهم**: للحافظ أبي

(١) انظر صفحة: (٨٨).

عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

ثانياً - كتب الضعفاء:

٥ - **الضعفاء الكبير**: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ).

٦ - **الضعفاء الصغير**: للإمام البخاري أيضاً.

٧ - **أحوال الرجال**: لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجُوْزَجاني (المتوفى سنة ٢٥٩ هـ).

٨ - **كتاب الضعفاء والمتروكين**: للإمام أبي عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب النَّسائي (المتوفى سنة ٣٢٢ هـ).

٩ - **الضعفاء**: للإمام أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العُقَيلي (المتوفى سنة ٣٢٢ هـ).

١٠ - **كتاب المجروحين من المحدِّثين والضعفاء والمتروكين**: للإمام أبي حاتم محمد بن أحمد بن حِبَّان البُستي (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ).

١١ - **الكامل في ضعفاء الرجال**: للإمام أبي أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله الجُرْجاني (المتوفى سنة ٣٦٥ هـ).

١٢ - **كتاب الضعفاء والمتروكين**: للحافظ أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدَّارَقُطْني (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

١٣ - **كتاب الضعفاء والمتروكين**: للحافظ أبي الفرج عبد الرحمٰن ابن الجوزي (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ).

١٤ - **المغني في الضعفاء**: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

١٥ ـ **ميزان الاعتدال**: للذهبي أيضاً.

١٦ ـ **لسان الميزان**: للحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ).

١٧ ـ **الكشف الحثيث عمن رُمي بوضع الحديث**: للحافظ أبي الوفاء برهان الدين الحلبي (المتوفىٰ سنة ٨٤١ هـ).

ثالثاً ـ كتب الجرح والتعديل التي جمعت بين الثقات والضعفاء:

١٨ ـ **التاريخ الكبير**: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ).

١٩ ـ **الجرح والتعديل**: للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن محمد الإدريسي الحَنْظَلِي، المعروف بـ: «ابن أبي حاتم الرَّازي» (المتوفىٰ سنة ٣٢٧ هـ).

٢٠ ـ **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**: للحافظ أبي يعلىٰ الخليل بن عبد الله الخليل القزويني (المتوفىٰ سنة ٤٤٦ هـ).

٢١ ـ **بحر الدَّم فيمن تكلَّم فيه الإمامُ أحمد بمدحٍ أو ذمٍّ**: ليوسف بن حسن بن عبد الهادي (المتوفىٰ سنة ٩٠٩ هـ).

٢٢ ـ **الجامع في الجرح والتعديل**: لأقوال الإمام البخاري، ومسلم، والعِجْلي، وأبي زُرْعَة الرازي، وأبي داود الفَسَوي، وأبي حاتم الرازي، والتِّرمذي، وأبي زُرْعَة الدمشقي، والنَّسائي، والبزَّار، والدَّارقطني. جمعه، ورتَّبه: السيد أبو المعاطي النوري، وآخرون.

رابعاً ـ مصنَّفاتٌ في رجال الكتب السِّتة :

٢٣ ـ **الكمال في معرفة أسماء الرجال** : لعبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الجَمَّاعيلي (المتوفى سنة ٦٠٠ هـ) .

٢٤ ـ **تهذيب الكمال** : للحافظ أبي الحجَّاج، جمال الدين المِزِّي (المتوفى سنة ٧٤٢ هـ) .

٢٥ ـ **تذهيب تهذيب الكمال** : للحافظ أبي عبد الله، شمس الدين الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ) .

٢٦ ـ **الكاشف لمن له رواية في الكتب السِّتَّة** : للذهبي أيضاً .

٢٧ ـ **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال** : للحافظ علاء الدين بن قُلَيْج مُغُلْطَايْ (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ) .

٢٨ ـ **تهذيب التهذيب** : للحافظ ابن حجر العَسْقَلاني (المتوفى سنة ٨٥٢هـ) .

٢٩ ـ **تقريب التهذيب** : للحافظ ابن حجر أيضاً .

٣٠ ـ **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال** : لصَفيِّ الدين أحمد بن عبد الله الخَزْرَجي (المتوفى سنة ٩٢٣ هـ) .

❐ ○ ○ ❐

٥ ـ معرفةُ الوُحْدَان

تعريفُ: «الوحدان» لغةً واصطلاحاً:

لغةً: (الوُحْدَان) جمعُ: «واحدٍ» وهو: أوَّلُ عَدَدِ الحِسَابِ[١].

واصطلاحاً: (الوُحْدَانُ): هم الرُّواةُ الذين لم يَرْوِ عن كلِّ واحدٍ منهم إلا راوٍ واحدٌ[٢].

فائدةُ معرفة الوحدان:

ومن فائدته معرفةُ «مجهول العَيْن» ورَدُّ روايته إذا لم يكن من الصحابة، إلا إذا وَثَّقَه من انفرد عنه إذا كان متأهِّلاً لذلك، أو وثَّقَه غيرُه على الأَصَحِّ من أقوال العلماء.

وبهذا يكون مَن لم يَرْوِ عنه إلا راوٍ واحدٌ مجهولَ العَيْن. قال الخطيبُ البغدادي: «المجهولُ عند أصحاب الحديث: هو كلُّ مَن لم يشتهر بطلب العلم

---

(١) القاموس المحيط.

(٢) انظر: «علوم الحديث»: ص: ٣١٩، و«تدريب الراوي» (٢/ ٦٠).

في نفسه، ولا عَرَفه العلماءُ به، ومن لم يُعْرَف حديثُه إلا من جهةِ راوٍ واحدٍ»[1]. ومَثَّل الخطيبُ لذلك بأسماء كثيرةٍ، منها:

١ ـ عمرو ذُومر الهَمَداني الكُوفي.

٢ ـ وجَبَّار الطَّائي.

٣ ـ وعبد الله بن أَغَرّ الهَمَداني.

٤ ـ والهَيْثَم بن حَنَش.

٥ ـ ومالك بن أَغَرّ.

٦ ـ وسعيدُ بن حُدّان.

٧ ـ وقَيْسُ بن كَرْكم.

٨ ـ وخَمر بن مالكٍ (يُقال: خُمَيْر بن مالك الكُوفي).

فهؤلاء لم يَرْوِ عنهم غيرُ أبي إسحاق السَّبيعي. وذكر غير هؤلاء.

وبهذا يكون الخطيبُ قد عَرَّف المجهولَ: بمَن لم يُعرَف بطلب العِلم، ولم يشتهر به، وليس له إلا راوٍ واحدٌ، واشترط الخطيبُ لرفع الجهالة: بأن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم كذلك[2]. ووافق الخطيبَ أكثرُ العلماء، ولم يُخالِفه أحدٌ.

أقوال العلماء في قبول رواية مجهول العين:

اختلف العلماءُ في قبول رواية (مجهول العين)، وهو: من ليس له إلا راوٍ واحدٌ على خمسة أقوال:

---

(١) الكفاية: ص: ٨٨.

(٢) المصدر السابق: ص: ٨٨.

الأول: أنه لا يُقبَل. قال به أكثرُ العلماء[1].

الثاني: قبولُ رواية (مجهول العين) مُطْلَقاً، وهو قولُ مَن لم يشترط في الراوي مزيداً علىٰ الإسلام[2].

وهو قولُ الحنفية، والمعتزلة، والزَّيدية[3].

وذكر الإمام النَّووي[4]: أنَّ كثيرين من المحَقِّقين احْتَجُّوا برواية مجهول العين، ومِمَّن ذهب إلىٰ الاحتجاج به: ابنُ خُزَيْمَة[5]، وتلميذُه ابنُ حِبَّان[6].

الثالث: قبولُ رواية المجهول إذا كان المنفردُ بالرواية لا يروي إلَّا عن عدلٍ؛ كابن مهدي، ويحيىٰ بن سعيد، وغيرهما. وإلىٰ ذلك ذهب ابنُ عبد البَرِّ[7].

الرابع: قبولُ رواية (مجهول العين) إذا كان مشهوراً في غير حمل العلم بالزُّهد، أو النجدة، أو الأدب، أو الصِّناعة، ونحوها، وأما الشُّهرةُ بالعلم،

---

(١) كالعراقي في «شرح الألفية»: (١/ ٣٢٤)، والنووي في «التقريب»: (١/ ٣١٧)، والسخاوي في «فتح المغيث»: (١/ ٢٩٧)، والشوكاني في «إرشاد الفحول» (ص: ٥٤)، والرازي في «المحصول»: (٢/ ٥٧٦ ـ ٥٨٤).

(٢) شرح العراقي لألفيته: (١/ ٣٢٤).

(٣) فتح المغيث: (١/ ٢٩٤)، «شرح الألفية» للعراقي: (١/ ٣٩٤)، و«الروض الباسم»: (١/ ٢٠).

(٤) مقدمة شرح صحيح مسلم: (١/ ٢٨ ـ ٢٩).

(٥) فتح المغيث: (١/ ٢٩٤).

(٦) الثقات: (١/ ١٣).

(٧) شرح ألفية العراقي: (١/ ٣٢٤)، و«فتح المغيث»: (١/ ٢٩٥)، و«تدريب الراوي» (١/ ٣١٧)، و«إرشاد الفحول»: ص: ٥٣.

والثقة، والإمامة؛ فهي كافيةٌ من باب أولىٰ[1]. وذهب إلىٰ هـٰذا القول ابنُ عبد البَرّ[2].

الخامس: يُقْبَل؛ إن زَكَّاه أحدُ أئمة الجرح، والتعديل مع روايةٍ واحدةٍ عنه، وإلاَّ؛ فلا، وذهب إلىٰ هـٰذا القول: أبو الحسن الفاسي، وصَحَّحه الحافظُ ابن حجر[3].

وكلُّ هـٰذه الأقوال في غير الصحابيِّ، أما الصحابيُّ فهو عَدْلٌ، وجهالته لا تَضُرُّ، فلا يحتاج إلىٰ رفع الجهالة عنهم بتعدُّد الرُّواة.

الوُحْدَانُ من الصَّحابة:

ففي الصحابة جماعةٌ لم يَرْوِ عنهم غيرُ أبنائهم، منهم:

١ ـ المُسَيَّب بن حَزْن بن وَهْب المَخْزُومي، له ولأبيه صحبةٌ، لم يَرْوِ عنه غيرُ ابنه: سعيد بن المُسَيَّب (المتوفىٰ سنة ٩٤ هـ)، وهو سيِّدُ التابعين.

٢ ـ ومعاويةُ بن حَيْدَة بن معاوية القُشَيْرِيّ، لم يَرْوِ عنه غيرُ ابنه: حكيم بن معاوية.

٣ ـ وقُرَّةُ بن إيَاس بن هلال بن رِئَاب المُزَنِيّ (المتوفىٰ سنة ٦٤ هـ)، لم يَرْوِ عنه غيرُ ابنه: معاوية (المتوفىٰ سنة ١١٣ هـ).

٤ ـ أبو لَيْلَىٰ الأنصاري، اسمه: بلالٌ (قُتل بصفِّين مع عليٍّ، رضي الله عنهما) لم يَرْوِ عنه إلا ابنهُ: عبد الرحمـٰن.

---

(١) فتح المغيث: للسخاوي: (١/ ٢٩٥)، و«شرح ألفية العراقي»: (١/ ٣٢٤)، و«تدريب الراوي» (١/ ٣١٧).

(٢) علوم الحديث: ص: ٢٨٩.

(٣) انظر: «شرح النخبة»: ص: ٩٥.

وكذلك من الصحابة: وَهْبُ بن خَنْبَشْ، وعامرُ بن شهر، وعُرْوَة بن مُضَرِّس، ومحمَّدُ بن صَفْوان، ومحمَّدُ بن صَيْفي، لم يَرْو عنه غيرُ حَمَّاد بن سَلَمة.

الوحدان من التابعين وأتباعهم:

(أ) من التابعين:

محمَّد بن أبي سفيان الثَّقَفِي، لم يَرْو عنه غيرُ الزهريِّ، وقد تفرَّد الزُّهريُّ عن نيف وعشرين رجلاً من التابعين، لم يَرْوِ عنهم غيرُه.

وكذا تفرَّد عمرو بن دينار (المتوفى سنة ١٢٦هـ) عن جماعة، ويحيى بن سعيد، وهشام بن عُرْوَة.

(ب) ومن أتباع التابعين:

المِسْوَرُ بن رِفَاعة القُرَظِيِّ (المتوفى سنة ١٣٨ هـ)، تفرَّد به مالكٌ، وكذا تفرَّد مالكٌ أيضاً عن عشرة من شيوخ المدينة.

هذه بعضُ الأمثلةِ التي ذكرها العلماءُ في مؤلَّفاتهم، وكان أكبرُ اعتمادهم في ذلك على: «كتاب الوُحدان والأفراد» للإمام مسلم بن الحَجَّاج القُشَيْري، و«معرفة علوم الحديث» و«المدخل إلى الإكليل» للحاكم أبي عبد الله النَّيسابوري، وفي بعض ما ذكروه نَظَرٌ؛ فقد أبدى ابنُ الصَّلاح خَشْيَتَه من الحاكم أن يكون اعتمادهُ على الحُسْبان، والتوهُّمِ، وأكَّد الحافظُ العِراقيُّ في «تقييده» بأنَّ ما خشيه المصنِّفُ هو المتحقّق في بعضهم[1].

---

(١) انظر «علوم الحديث» ص: ٣٢٢، و«إرشاد طُلَّاب الحقائق» ص: ٢٣٤، و«المقنع» (٢/٥٤٩).

أشهر الكتب في الوحدان

أَلَّف العلماء جملةً من الكتب باسم «الوحدان»، أسردها مع بيان موضوع كلِّ كتابٍ منها علىٰ النَّحو التالي:

١ ـ **الوحدان**: للإمام أبي عبد الله، محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ).

موضوعه خاصٌّ بالصحابة الذين ليس لهم إلا حديثٌ واحدٌ، وواضحٌ أنَّ هنالك فرقاً كبيراً بين مَن ليس له إلاَّ راوٍ واحدٌ، وبين مَن ليس له إلا حديثٌ واحدٌ، فقد يكون للراوي حديثٌ واحدٌ رواه عن واحدٍ أو أكثر، وقد لا يكون للراوي إلاَّ راوٍ واحدٌ تفرَّد عنه، فقد يكون له حديثٌ، أو أكثر.

٢ ـ **المنفردات والوحدان**: للإمام أبي الحسين، مسلم بن الحَجَّاج القُشَيْرِيّ النَّيسابوري (المتوفىٰ سنة ٢٦١ هـ).

موضوعُه: من ليس له إلاَّ راوٍ واحدٌ، وقيمة هـٰذا الكتاب تتلخَّص في:

تحقيق القول في تفرُّد رجلٍ بالرواية عن رجلٍ آخر حين الخلاف علىٰ ذلك بين الأئمة الناقدين.

تقرير القول في تفرُّد رجلٍ عن غيره فيما يراه مسلمٌ دُون غيره من أقرانه في هـٰذا الشَّأن.

ذهب مسلمٌ في هـٰذا الكتاب إلىٰ أبعد من هـٰذا الصنيع، بحيثُ جعل الكتابَ فعلاً كتابَ معرفة أيضاً بأحوال الرِّجال، فتراه مثلاً يقول في ترجمَة (عبد الرحمـٰن بن أبي سَبْرَة): «لم يَرْوِ عنه إلاَّ ابنُه خَيْثَمَة بن عبد الرحمـٰن»، ثم يعرِّف عبدَ الرحمـٰن هـٰذا، وأبو سبرة، وهو منهجٌ زائدٌ علىٰ بيان التفرُّد، فيقول: «وعبد الرحمـٰن كان اسمُه في الجاهلية (عزيزٌ)، فسَمَّاه النبيُّ ﷺ (عبدَ الرحمـٰن)، وأبو سبرة جَدُّ خَيْثَمة، اسمُه: يَزيد بن مالكٍ».

يُعَدُّ هـٰذا الكتابُ مصدراً من مصادر فضِّ الخلاف علىٰ بعض الرجال المُختلَف علىٰ أسمائهم تصحيفاً، أو تحريفاً، أو قلباً، أو غير ذلك.

كما يُعَدُّ هـٰذا الكتابُ مصدراً في تعريف بعض الأحوال التاريخية أيضاً؛ كظروفٍ يقتضيها واقعُ التعريف بالرجل، وهي مهمةٌ جداً، ولا يقدِّرها إلاَّ العارفون بهـٰذا الفَنِّ، فمِن ذلك مثلاً يقول مسلمٌ عن (شقيق بن سَلَمة الأسدي): «وشقيقٌ أدرك الجاهليةَ» وكذا أبو عثمان النَّهْدِي.

وقد استقاد من هـٰذا الكتاب الحافظُ ابن حجر في «الإصابة»، وأبو نُعَيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة»[1].

٣ ـ **الوحدان**: للإمام محمد بن إدريس بن المنذر بن مِهران أبي حاتم الرَّازي (المتوفىٰ سنة ٢٧٧ هـ).

---

(١) طُبع هـٰذا الكتاب بتحقيق الدكتور عبد الغفار سليمان البُنداري، ومحمد السعيد بسيوني زغلول، في دار الكتب العلمية ببيروت، عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.

هو مفقودٌ؛ لذا لا نستطيع تحديدَ موضوع الكتاب هل هو في الأحاديث، أم في الرواة؟

ذكره ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[(١)]، وفي «المراسيل»[(٢)] له، وابنُ حجر في «الإصابة»[(٣)]، و«تهذيب التهذيب»[(٤)].

٤ ـ **الوحدان**: للإمام أحمد بن عمر الضَّحَّاك بن مَخْلَد الشَّيباني، المعروف بـ: «ابن أبي عاصم» (المتوفى سنة ٢٨٧ هـ).

ذكره ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[(٥)]، وفي «المراسيل»[(٦)] له، وابنُ حجر في «الإصابة»[(٧)]، و«تهذيب التهذيب»[(٨)].

٥ ـ **الوحدان**: للإمام الحافظ أبي علي، بن محمد بن زياد القَبَّاني النَّيْسَابوري (المتوفى سنة ٢٨٩ هـ).

اقتبس منه ابنُ عبد البَرّ في «الاستيعاب»[(٩)]، والحافظُ ابن حجر في «الإصابة»[(١٠)].

---

(١) ٦/ ٣٦٤.
(٢) ص: ١٤٩.
(٣) ٣/ ٣٢، و٢/ ١٢٣، و٢/ ٢٠٠.
(٤) ٥/ ٤.
(٥) ٦/ ٣٦٤.
(٦) ص: ١٤٩.
(٧) ٣/ ٣٢، و٢/ ١٢٣، ٢/ ٢٢٠.
(٨) ٢/ ١٥٢.
(٩) ٢/ ١٥٠.
(١٠) ٣/ ٣٦١.

٦ ـ **الوحدان**: للإمام الحافظ أبي جعفر، محمد بن عبد الله بن سليمان الحَضْرَمي، الملقَّب بـ: «مُطَيَّن» (المتوفى سنة ٢٩٧ هـ).

اقتبس منه الحافظُ ابن حجر في «الإصابة»[١].

٧ ـ **تسميةُ مَن لم يَرْوِ عنه غير رجلٍ واحدٍ**: للإمام الحافظ أبي عبد الله، أحمد بن شعيب النَّسائي (المتوفى سنة ٣٠٣ هـ).

وهو جزءٌ صغيرٌ جداً يحتوي على (٢٣) ترجمة من التابعين، تفرَّد عنهم نفسُ العدد من أتباع التابعين، وطريقته في عرض التراجم مشابهةٌ لطريقة الإمام مسلم، فهو يذكر الرجلَ ويذكر من تفرَّد عنه، وقد ضَمَّ كتابُ الإمام مسلم أغلب هؤلاء في كتابه: «المنفردات».

وكتاب النَّسائي هذا مطبوعٌ في آخر كتابه: «الضعفاء والمتروكين» ويقع في خمس صفحاتٍ[٢].

٨ ـ **الوحدان**: للإمام الحافظ الحسن بن سفيان بن عامر بن عبد العزيز بن النُّعمان بن عطاء، أبي العبَّاس الشَّيباني الخُراساني، صاحب المسند (المتوفى سنة ٣٠٣ هـ).

اقتبس منه ابنُ الأثير في «أُسُد الغابة»[٣]، والحافظُ ابن حجر في «الإصابة»[٤].

---

(١) ٣/ ٢٤٣.

(٢) طُبع بتحقيق الأستاذ مشهور حسن محمود سلمان، والأستاذ عبد الكريم أحمد الوريكات، في مكتبة المنار بالزرقاء (الأردن)، عام ١٩٨٧هـ.

(٣) ٣/ ٢٤٣.

(٤) ٣/ ٣٥١، و١/ ١٨٢، و٣/ ٣١١، و٣/ ٣٤٨.

٩ ـ **المخزون في علم الحديث**: للإمام أبي الفتح، محمد بن الحسين الأَزْدي المُوْصِلي (المتوفى سنة ٣٦٧ هـ).

لهذا الكتاب أهميةٌ كبيرةٌ بالرغم من صِغر حجمه؛ وذلك لقِلّة المصنَّفات في هٰذا الفَنِّ، وثانياً: لأهمية موضوع الوحدان، ودِقّته، وثالثاً: لأنه خاصٌ بالصحابة: حيث يحدِّد لنا من تفرَّد عنهم بالرواية، وفائدته، ومعرفة مخرج الرواية الحديثية. هٰذا وقد أشار إلىٰ هذا الكتاب جَمْعٌ من الأئمة سواء بالتصريح باسمه، أو بالاقتباس منه.

هٰذا وبلغت عددُ تراجم الكتاب (٢٦٨)، تفرَّد مثلَهم في العدد من أولادهم أو التابعين، وبهٰذا يَضُمُّ الكتابُ بين دفَّتيه (٥٣٦) ترجمةً، إضافةً إلىٰ عددٍ من الأحاديث والأخبار التي يُورِدها المؤلِّفُ في ثنايا الكتاب، كما أنه لا يخلوا من الفوائد الحديثية، والنُّكَات العلمية.

يُعرِّف المؤلِّفُ في تراجمه باسم الراوي، وفي بعض الأحيان يذكر الكنيةَ، واللَّقَبَ، والنِّسبةَ، وفي بعض الأحيان إذا كان خلافٌ في اسمه يذكره[1].

بعضُ أَهَمّ الكتب التي اشتملت علىٰ رواية الوحدان:

لقد تضمَّنت أغلبُ كتب السُّنّة روايةَ من ليس له إلا راوٍ واحدٌ، وخاصةً الصحابة، ومن هٰذه الكتب:

---

(١) طُبع بتحقيق ودراسة الدكتور حسين علي حسين الجَبُوري، في دار الفارابي بدمشق، عام ١٤٢٦ ـ ٢٠٠٤ هـ، وله طبعاتٌ أخرىٰ.

١ ـ **الجامع الصحيح**: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦هـ).

٢ ـ **صحيح مسلم**: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجَّاج القُشَيْري (المتوفى سنة ٢٦١ هـ).

٣ ـ **سنن أبي داود**: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِستاني (المتوفى سنة ٢٧٥ هـ).

٤ ـ **جامع الترمذي**: للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة التِّرمذي (المتوفى سنة ٢٧٩ هـ).

٥ ـ **سنن النَّسائي**: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسائي (المتوفى سنة ٣٠٣ هـ).

٦ ـ **المسند**: للإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشَّيْبَاني (المتوفى سنة ٢٤١ هـ).

٧ ـ **سنن ابن ماجَهْ**: للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد الرَّبعي ابن ماجَهْ القَزْويني (المتوفى سنة ٢٧٣ هـ).

٨ ـ **المعجم الكبير**: للإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللَّخْمي الطَّبرَاني (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ).

٩ ـ **سنن الدَّارَقطني**: للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدَّارَقُطْني (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

١٠ ـ **مسند الطَّيَالسي**: للإمام سلميان بن داود بن الجارود الطَّيَالِسي البَصْري (المتوفى سنة ٢٠٣ هـ).

١١ ـ **مجمع الزوائد**: للحافظ أبي الحسن نور الدين الهَيْثَمي (المتوفى سنة ٨٠٧ هـ).



٦ ـ معرفةُ الرُّوَاةِ المُختلطِين

تعريف «المختلط» لغةً واصطلاحاً:

في اللغة: (المُخْتَلِطُ): اسمُ فاعلٍ من (الاختلاط)، وهو مصدرُ: اخْتَلَطَ، يقال: اخْتَلَطَ عقلُه؛ أي: فَسَد. واختلط الشيءُ بالشيءِ؛ أي: خالطه. ويقال: اختلطوا في الحديث؛ أي: اشتبكوا.

وفي الاصطلاح: هو اختلالٌ طارىءٌ على الضَّبْط، يقع إمَّا لفسادِ العقل عند كِبَر السِّنِّ، أو لذَهابِ البَصَر، أو احتراقِ الكتب، أو نحوِ ذلك.

أهمية معرفة هٰذا العلم:

معرفةُ المُختلطِين فَنٌّ مُهِمٌّ جِدّاً؛ لِمَا يحتاج إليه من دِقَّةٍ؛ لتمييز أحاديث الراوي المختلطة من غيرها، وقد عُني أئمَّةُ الحديث به، وضبطوا أحوالَه، وأعطوا كُلاًّ منها حُكْمَه حسب الميزان العلمي.

مثالُ الاختلاط:

مثالُ ذلك حديثٌ رواه أحمد عن يزيد بن هارون، عن حَمَّاد بن سَلَمَة، عن الأزرق بن قَيْس، عن ذَكْوَان، عن أُمِّ سَلَمَة ـ رضي الله عنها ـ قالت: صَلَّىٰ

رسولُ الله ﷺ العَصْرَ، ثم دَخَل بيتي فصَلَّىٰ رَكْعَتَيْن، فقلتُ: يا رسول الله! صَلَّيْتَ صلاةً لم تكن تُصَلِّيها؟ فقال: «قَدِمَ عليَّ مالٌ فشَغَلَني عن الرَّكْعَتَيْن كنتُ أركعهما بعد الظُّهر، فصَلَّيْتُهما الآن». فقلت: يا رسول الله! أفنقضيهما؛ إذا فاتتا؟ قال: «لا»[1].

قال الهيثميُّ: «رجالُ أحمد رجالُ الصَّحيح»، لـٰكن فيه عِلَّةٌ، هي: أنَّ (حَمَّاد بن سَلَمَة) ثقةٌ جليلٌ، احتجَّ به مسلمٌ في روايته عن ثابت البُنَاني، وروىٰ له مقروناً مع غيره، وقد اختلط، و(يزيدُ بن هارون) مُتأخِّرُ السَّماع منه، يُخْشَىٰ أن يكون هـٰذا سَمِعَه منه بعد الاختلاط[2].

أنواع المختلطين:

قَسَّم الحافظُ ابن رجب الحنبلي (المتوفىٰ سنة ٧٩٥ هـ) المختلطين إلىٰ ثلاثة أنواع:

النوع الأول: مَن ضُعِّفَ حديثُه في بعض الأزمان دُون بعضٍ.

النوع الثاني: مَن ضُعِّفَ حديثُه في بعض الأماكن دُون بعضٍ.

النوع الثالث: مَن ضُعِّفَ حديثُه عن بعض الشيوخ دُون بعضٍ.

وقد أضافَ إليه أستاذُنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر ـ حفظه الله، وأمتع به ـ نوعاً لم يذكره الحافظُ ابن رجب، وهو:

النوع الرابع: مَن ضُعِّفَ حديثُه في بعض الموضوعات دُون بعضٍ.

أذكر ما يلي هـٰذه الأقسامَ الأربعة مع الأمثلة:

---

(١) مسند أحمد: (٦/ ٣١٥).

(٢) انظر: «إعلام الأنام شرح بلوغ المرام» (١/ ٣٥٧ ـ ٣٥٨)، و«لمحات موجزة في أصول علل الحديث» ص: ٥٧، للدكتور عتر.

النوع الأول: مَن ضُعِّفَ حديثُه في بعض الأزمان دُون بعضٍ:

وهـٰذا هو المعروفُ في مصارد علوم الحديث بعنوان: «من اخْتَلَطَ في آخر عُمْرِه من الثِّقات»، وهؤلاء هم الثِّقَاتُ الذين خلطوا آخر عُمرِهم. ويتبع معرفةَ هؤلاء معرفةُ مَن روىٰ عنهم قبل الاختلاط، ومعرفةُ مَن روىٰ عنهم بعد الاختلاط، وذلك من أجْلِ الحُكم علىٰ الحديث بالاحتجاج، أو عدمه.

ومن أمثلة هؤلاء:

١ ـ عطاء بن السَّائب الثَّقفي الكُوفي (المتوفىٰ سنة ١٣٦ هـ).

ذكر الترمذيُّ: أنه يقال: «إنَّ عطاء بن السَّائب كان في آخر عُمره قد ساءَ حفظُه»، وذكر الترمذيُّ أيضاً عن عليِّ بن المَدِيني، عن يحيىٰ بن سعيد؛ قال: من سَمِعَ من عطاء بن السَّائب قديماً؛ فسماعُه صحيحٌ، وسماعُ شُعبة، وسفيان عن عطاء بن السَّائب صحيحٌ إلاَّ حديثين عن عطاء بن السَّائب، عن زاذان، قال شعبة: سمعتُهما منه بِأَخَرَةٍ.

ومِمَّن سمع من عطاء قبل أن يتغيَّر: سفيانُ، وشعبةُ، وحَمَّادُ بن زيد، وحَمَّادُ بن سَلَمَة، وسفيانُ بن عُيَيْنَةَ، وهشام الدَّسْتُوَائي.

ومِمَّن سمع منه بِأَخَرَةٍ بعد اضطرابِهِ: جريرٌ، وخالدُ بن عبد الله، وابن عُلَيَّة، وعلي بن عاصم، ومحمد بن فُضَيْل، ووُهَيْب، وعبد الوارث، وهُشَيم[١].

٢ ـ الإمام الحافظ عبد الرزَّاق بن هَمَّام الصَّنْعَاني (المتوفىٰ سنة ٢١١هـ).

---

(١) انظر للتفصيل: «شرح علل الترمذي»: (٢/ ٥٥٨).

كان يحدِّث من كتابه، ثم عمي، فغلط فيما حدَّث من حفظه[١].

ومن أمثلة ذلك: حديثُه عن مَعْمَرٍ، عن الزُّهْرِيِّ، عن سالمٍ، عن أبيه: أَنَّ النبيَّ ﷺ رأىٰ علىٰ عُمَر ثوباً جديداً، فقال: «ثَوْبُكَ هـٰذا غسيلٌ أم جديدٌ؟» قال: لا، بل غسيلٌ، قال: «اِلْبَسْ جديداً، وعِشْ حميداً، ومُتْ شهيداً»[٢].

قال أحمد في رواية الأثرم: «هـٰذا كان يُحَدِّث به من حفظِه، ولم يكن في الكتب»[٣].

النوع الثاني: مَن ضُعِّف حديثُه في بعض الأماكن دُون بعضٍ:

وهو من حَدَّث في بعض الأماكن، فأصابَ، ثم حَدَّث في بعض آخر، فأخطأ.

وهـٰذا كمَن حَدَّث في مكانٍ لم يكن معه كتبُه، فخَلَط، وحَدَّث في مكانٍ آخر من كُتبه، فضَبَط، أو كمَن سمع في مكانٍ من شيخٍ، فلم يَضْبِط عنه، وسمع منه في موضعٍ آخر، فضَبَط[٤].

ومن أمثلة هؤلاء:

١ ـ مَعْمَرُ بن راشد الأزدي (المتوفىٰ سنة ١٥٣هـ).

كان حديثُه بالبَصْرة فيه اضطرابٌ كثيرٌ، وحديثُه باليمن، جَيِّدٌ. فمما

---

(١) انظر للتفصيل: «شرح علل الترمذي»: (٢/ ٥٧٧ ـ ٥٨٠).

(٢) أخرجه ابن ماجه في أول اللباس، باب: ما يقول الرجل إذا لبس ثوباً جديداً، برقم: (٣٥٥٨).

(٣) شرح علل الترمذي: (٢/ ٥٨٤ ـ ٥٨٥).

(٤) المصدر السابق: (٢/ ٦٠٢).

أُخْتُلِفَ فيه باليمن والبصرة حديثُ: «أنَّ النبيَّ ﷺ كَوَىٰ أَسْعَدَ بن زُرَارَة من الشَّوْكَةِ[1]»[2].

فهٰذا الحديثُ رواه مَعْمَرٌ باليمن عن الزُّهريِّ، عن أبي أُمَامَة بن سَهْلٍ مُرْسَلاً، ورواه بالبصرة عن الزهريِّ، عن أنسٍ.

والصَّوابُ: المُرْسَل.

٢ ـ هشام بن عروة بن الزُّبَيْر بن العَوَام (المتوفىٰ سنة ١٤٦ هـ).

تغيَّر حفظُه عندما كَبِرَ، فتغَّير حديثُه في قَدِمَتِهِ الثالثة إلىٰ العراق، فقد كان يُسنِد الحديثَ أحياناً ويُرسِله أحياناً، فتارةً يقول: عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ، وأخرىٰ يقول: عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبيِّ ﷺ، فكان إذا أتقن الحديثَ؛ أسنده، وإذا هابَه؛ أرسله، هٰكذا قال فيه يعقوبُ بن شيبة[3].

ويَدخُلُ في معرفة المُختلِطين أيضاً: معرفةُ من حَدَّث عن أهل مصرٍ، أو إقليمٍ، فحفظ حديثهم، وحَدَّث عن غيرهم، فلم يحفظ، وكذلك من حَدَّث عنه أهل مصرٍ، فحفظوا حديثَه، وحَدَّث عنه غيرهم، فلم يقيموا حديثَه[4].

مثال الأول: حديثُ: «إذا عَمِلَتْ أُمَّتي خمسَ عشرة خصلةً حَلَّ بها البلاءُ...»[5] الحديث.

---

(١) الشوكة: هي حُمرةٌ تعلو الوجهَ، والجسدَ.

(٢) أخرجه الترمذي في أبواب الطِّبّ، برقم: (٢٠٥٠)، وأحمد في «المسند» (٤/ ٥٦)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٢٠٧)، أما حديثُه المُرسَل؛ فأخرجه عبد الرزَّاق في «المصنَّف» (١٠/ ٤٠٧).

(٣) شرح علل الترمذي: (٢/ ٦٠٤).

(٤) المصدر السابق: (٢/ ٦٠٩ ـ ٦١٤).

(٥) أخرجه الترمذي في أبواب الفتن، باب: ما جاء في علامة حلول المسخ والخسف، =

هـٰذا الحديثُ جاءَ من طريق (فَرَجِ بن فَضَالة)، عن يحيىٰ بن سعيد، وقد أُنكِرَ هـٰذا الحديثُ علىٰ فَرَج بن فَضَالة؛ لأن أهل الحديث قد تَكَلَّموا فيه، وضَعَّفوه من قِبَل حفظِه، فقد قال فيه الإمامُ أحمدُ عندما سُئل عنه: «أمَّا ما روىٰ عن الشَّاميين؛ فصالحُ الحديث، وأمَّا ما روىٰ عن يحيىٰ بن سعيد؛ فمضطربٌ»[1].

ومثال الثاني: وهو مَنْ حَدَّث عنه أهلُ مصرٍ، أو إقليمٍ فحفظوا حديثَه، وحَدَّث عنه غيرُهم، فلم يُقيموا حديثَه، ومثالُ ذلك: (زُهير بن محمد الخُراساني)، كان أهلُ العراق يَرْوُوْنَ عنه أحاديثَ مستقيمةً، وأهلُ الشَّام يَرْوُوْنَ عنه رواياتٍ مُنْكَرةً.

فقد خَرَّج له الترمذيُّ من رواية الشَّامِيِّين عنه غيرَ حديثٍ، نذكر منها:

حديثَ: «أنَّ رسول الله ﷺ كان يُسَلِّم في الصَّلاة تسلمةً واحدةً تلقاء وجهه، يميل إلىٰ الشِّقِّ الأيمن شيئاً»[2].

وحديثَ: «قرأ النبيُّ ﷺ علىٰ أصحابه سورةَ الرَّحمـٰن من أوَّلها إلىٰ آخرها، فسكتوا، فقال: لقد قَرَأْتُها علىٰ الجِنِّ ليلةَ الجِنِّ، فكانوا أحسن مردوداً منكم...»[3].

قال ابن عَدِيٍّ في زُهير: «لعلَّ حديثَ الشَّامِيِّين إذا رَوَوْا عنه؛ أخطؤوا عليه، فإنه إذا حَدَّث عنه أهلُ العراق؛ فرواياتُهم عنه شبهُ المستقيم، وأرجو: أنه لا بأسَ به»[4].

= برقم: (٢٢١٠).

(١) شرح علل الترمذي: (٢/ ٦١٢ ـ ٦١٣).

(٢) أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في التسليم في الصلاة، برقم: (٢٩٦).

(٣) أخرجه الترمذي في أبواب التفسير، باب: ومن سورة الرحمن، برقم: (٣٢٩١).

(٤) شرح علل الترمذي: (٢/ ٦١٦ ـ ٦١٧).

النوع الثالث: مَن ضُعِّفَ حديثُهُ عن بعض الشُّيوخ دُون بعضٍ:

وهـٰذا يندرج أيضاً في معرفة مَن اختلط؛ أي: معرفةُ قومٍ هم ثقاتٌ في أنفسهم، لـٰكنَّ حديثَهم عن بعض الشيوخ فيه ضَعْفٌ، بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم.

ومن أمثلة هؤلاء:

١ ـ **إسماعيل بن عَيَّاش الحِمْصي** (المتوفى سنة ١٨٢ هـ) عن موسى بن عُقْبَة، عن نافعٍ، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «لا يقرأ الجُنُبُ والحائضُ شيئاً من القرآن»[١].

قال أبو حاتم الرَّازي: «هـٰذا خطأٌ، إنما هو عن ابن عمر قوله»[٢].

يعني: أنَّ إسماعيل بن عَيَّاش وَهِمَ فيه، وإسماعيل بن عياش هذا، صدوقٌ في روايته عن أهل بلده، مختلطٌ في غيرهم.

وإسماعيل يروي هنا عن موسى بن عقبة (المتوفى سنة ١٤١ هـ)، وموسى مدنيٌّ ثقةٌ فقيهٌ، إمامٌ في المغازي. فضُعِّف الحديثُ بسبب ذلك.

٢ ـ **جرير بن حازم البصري** (المتوفى سنة ١٧٠هـ).

ثقةٌ تغيَّر قبل موته بسنةٍ، لـٰكن أولاده حَجَبُوه، فلم يُسمَع منه في اختلاطه شيءٌ، إلَّا أنه كان يُضعَّفُ في حديثه عن قتادة.

قال أحمد: «كان يُحَدِّث بالتَّوَهُّم أشياءَ عن قتادة يُسْنِدها بواطيلَ»، وقال أيضاً: «كأنَّ حديثه عن قتادة غيرُ حديثِ الناس، يُسنِد أشياءَ، ويُوقِف أشياءَ».

---

(١) أخرجه الترمذي في أبواب الطهارة، باب: ما جاء في الجنب والحائض، برقم: (١٣١).

(٢) علل الحديث: (١/ ٤٩).

وقد أنكر عليه أحمدُ، ويحيىٰ وغيرُهما من الأئمة أحاديثَ متعدِّدةً يرويها عن قتادة، عن أنسٍ، عن النبيِّ ﷺ، وذكروا: أنَّ بعضها مراسيلُ أسندها[1].

فمِن هٰذه الأحاديث: حديثُه عن قتادة عن أنسٍ: أنَّ رجلاً جاء إلىٰ رسول الله ﷺ وقد توضَّأ، وترك علىٰ قَدَميه مِثْلَ موضعِ الظُّفر، فقال له رسولُ الله ﷺ: «ارْجِعْ فأَحْسِنْ وضوءَك»[2]. قال أبو داود: «هٰذا الحديثُ ليس بمعروفٍ عن جرير بن حازم، ولم يروه إلاَّ ابنُ وهب».

النوع الرابع: مَن ضُعِّف حديثُه في بعض الموضوعات دُون بعضٍ:

يقع ذلك في الرُّواة الذين تخصَّصوا، وأفرغوا عنايتَهم لنوعٍ مُعَيَّنٍ من أبواب الحديث، أو العُلوم الأخرىٰ، ثم تعرَّضوا لغير ما تخصَّصوا به.

ومن أمثلة هؤلاء:

١ ـ وذلك كمَن يتخصَّص بالقراءة دون السُّنن، مثل: (عاصم بن بَهْدَلَة الكُوفي، المعروف بـ: «أبي النَّجُود»، المتوفىٰ سنة ١٢٨ هـ).

إمامُ القراءة المشهور، قال الحافظ ابن حجر: «صدوقٌ، له أوهامٌ، حُجَّةٌ في القراءة»[3].

٢ ـ أو كمَن تخصَّص في السِّيرة، أو التاريخ، مثل: (محمد بن إسحاق بن يَسَار المدني، المتوفىٰ سنة ١٥١ هـ).

صاحبُ المَغازي وهو إمامٌ فيها، قال عنه ابن حجر: «إنه صدوقٌ، يُدَلِّس، ورُمي بالتشيُّع والقَدَر»[4].

---

(١) شرح علل الترمذي: (٢/ ٦٢٤ ـ ٦٢٥).

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: تفريق الوضوء، برقم: (١٧٣).

(٣) تقريب التهذيب: ص: ٢٨٥.

(٤) المصدر السابق: ص: ٤٦٧.

٣ ـ ومثل: (سَيْفِ بن عمر التَّميمي، المتوفىٰ سنة ٢٠٠ هـ).

هو ضعيفٌ في الحديث، عمدةٌ في التاريخ.

٤ ـ ومنهم: (نَجِيح بن عبد الرحمـٰن السِّنْدِي، أبو مَعْشَر، المتوفىٰ سنة ١٧٠ هـ).

قال يحيىٰ بن مَعِين: «اكتبوا عن أبي معشر حديثَ محمَّدِ بن كعب في التفسير، وأمَّا أحاديثُ نافعٍ وغيرها؛ فليس بشيء، التفسير حسنٌ»[1].

٥ ـ ومثله: (سعيدُ بن بشير الأزدي، المتوفىٰ سنة ١٦٨هـ).

قال فيه سعيدُ بن عبد العزيز الدِّمشقي: «كان غالبُ علمِه التفسيرُ، خُذْ عنه التفسيرَ، ودَعْ ما سِوىٰ ذلك».

٦ ـ ومنهم: (إسماعيل بن عبد الرحمـٰن السُّدِّي، المتوفىٰ سنة ١٢٨ هـ).

قال الإمام أحمد: «هو حَسَنُ الحديث، وحديثه مقاربٌ، إلا أنَّ هـٰذا التفسير الذي يجيء به أسباطٌ[2] عنه»، فجعل يستعظمه، ويقول: «من أين قد جعل له أسانيدَ؟ ما أدري ما ذاك».

٧ ـ ومنهم: (عبدالجَبَّار بن عمر الأيلي، المتوفىٰ بعد مئة وستِّين الهجرية).

قال أبو زُرْعَة: «واهيُ الحديث، وأمَّا مسائله؛ فلا بأسَ»[3].

---

(١) شرح علل الترمذي: (٢/ ٦٥٨).

(٢) هو: (أسباطُ بن نصر الهَمْدَاني) صدوقٌ كثيرُ الخطأ، يُغرِب. (انظر: «تقريب التهذيب» ص: ٩٨).

(٣) شرح علل الترمذي: (٢/ ٦٥٩ ـ ٦٦٠).

حُكم روايةِ المُختلطِين في الصَّحِيْحَين:

وقد روىٰ الإمامان البُخاريُّ ومُسلمٌ لكثيرٍ ممن نُسِبوا إلىٰ الاختلاط من الثِّقات في صحيحيهما.. وهٰذه المرويَّاتُ محمولةٌ في عُمومها علىٰ ما كان من مروياتهم في الصِّحّة قبل التغيُّر، والاختلاط.

قال ابن الصَّلاح: «واعْلَمْ: أنَّ ما كان من هٰذا القَبيل مُحْتَجّاً بروايته في الصحيحين أو أحدِهما، فإنَّا نعرف علىٰ الجُملة: أنَّ ذلك مما تميَّز، وكان مأخوذاً عنه قبل الاختلاط، والله أعلم»[1].

وكذا عَلَّق الحافظُ العراقِي علىٰ كلام ابن الصَّلاح، فقال:

«... وذكر في آخر النوع: أنَّ ما كان من هٰذا النوع مُحْتَجّاً بروايته في الصحيحين، أو أحدِهما، فإنَّا نعرف علىٰ الجملة: أنَّ ذلك مما تميَّز، وكان مأخوذاً عنه قبل الاختلاط، فرأيتُ أن أذكر ما عرف في تلك التراجِم ممن سمع منهم قبل الاختلاط، أو بعده، وأذكر من روايته عن المذكورين في الصحيح حتىٰ يعرف: أنَّ ذلك مأخوذٌ عنه قبل الاختلاط، كما ذكره المصنِّفُ؛ وذلك من تحسين الظَّنِّ بهما لتلقِّي الأُمَّةِ لهما بالقبول، كما قيل فيما وقع في كتابيهما، أو أحدهما من حديث المدلِّسين بالعنعنة. والله أعلم»[2].

(١) علوم الحديث: ص: ٣٩٧ ـ ٣٩٨.

(٢) التقييد والإيضاح: ص: ٤٤٢.

أشهر الكتب في الرُّواة المختلطين

أوَّلُ من ألَّف في هٰذا النَّوع هو: الحافظُ محمد بن موسىٰ الحازمي (المتوفىٰ سنة ٥٨٤ هـ)، قال السُّيوطي: «وقد ألَّفَ الحازميُّ تأليفاً لطيفاً رأيتُه»[١]، ثم ألَّف الحافظُ صلاح الدين العَلاَئي (المتوفىٰ سنة ٧٦١هـ) تصنيفاً مختصراً، لم يبسط الكلامَ فيه، ورَتَّبهم علىٰ حروف المعجم[٢].

ثم تبعهما علماءُ في التصنيف في هٰذا النوع، ومن كتبهم مايلي:

١ ـ **الاغتباطُ بمعرفة من رُمي بالاختلاط**: للحافظ أبي الوفاء، بَرهان الدين، إبراهيم بن محمد بن خليل، المعروف بـ: «سبط ابن العجمي» (المتوفىٰ سنة ٨٤١هـ).

وهي رسالةٌ صغيرةٌ لكنها مفيدةٌ، رَتَّبها علىٰ حروف المعجم[٣].

٢ ـ **الكواكب النيِّرات في معرفة من اختلط من الرُّواة الثقات**: للشيخ أبي البركات، محمد بن أحمد بن يوسف الذَّهبي، المعروف بـ: «ابن الكَيَّال» (المتوفىٰ سنة ٩٢٩ هـ).

---

(١) تدريب الراوي: (٢/ ٣٧٢).

(٢) وهو مخطوطٌ في مكتبة السليمانية باستنبول، تحت رقم (كوبريلي ٢٦٨).

(٣) طُبعت بتصحيح الشيخ محمد راغب الطَّباخ في المطبعة العلمية بحلب عام ١٣٥٠ هـ ـ ١٩٣٢ م.

خَصَّها المؤلِّفُ بالثقات؛ الذين اختلطوا دُون الضعفاء، ولكنه خالَفَ ما ذكره في مقدِّمته، وذكر بعضَ الضعفاء، والمتروكين أيضاً[1].

٣ ـ **نهاية الاغتباط بمن رُمي من الرُّواة بالاختلاط**: للأستاذ أبي عبيد الله، علاء الدين علي رضا (معاصر).

وهو أصلُ رسالة الحافظ سبط ابن العجمي، تعقَّب عليها المؤلِّفُ، وزاد عليها زياداتٍ مفيدة[2].

وقد وفَّىٰ الحافظُ ابن رجب الحنبلي (المتوفىٰ سنة ٧٩٥هـ) البحثَ حقَّه في «شرح علل الترمذي» بما لا تجده في مراجع علوم الحديث المطوَّلة، فعرض فيه لأقسامٍ لم نتعرَّض لها، فارجعْ إليه، فيه الغنائم من العِلم مفيدةٌ.

❐ ❍ ❍ ❐

(١) طُبع بتحقيق الأستاذ حمدي عبد المجيد السَّلَفي، في دار العلم ببنها، وطُبع بتحقيق الدكتور عبد القيوم عبد ربِّ النبي، في المكتبة المكية والمكتبة الإمدادية بمكة المكرمة.

(٢) طُبع في دار الحديث بالقاهرة، عام ١٩٨٨م.

٧ ـ معرفة الرُّواة المُدَلِّسين

تعريف «المدلِّس» لغةً واصطلاحاً:

لغةً: (المُدَلِّسُ): اسمُ فاعلٍ من (التدليس): وهو مأخوذٌ من الدَّلَس، والدَّلَسُ ـ بالتحريك ـ الظُّلْمَةُ، أو اختلاطُ النُّورِ بالظُّلمة.

و(التدليسُ): إخفاء العيب، والتمويه، ويُقال: دَلَّس فلانٌ في البيع، وفي كلِّ شيءٍ؛ أي: لم يُبَيِّن عيبَه.

قال الأزهريُّ: «ومن هٰذا أُخِذَ التدليسُ في الإسناد، وهو أن يحدِّث المحدِّثُ عن الشيخ الأكبر، ولعلَّه ما رآه؛ إلاَّ أنه سَمِعَ ما أسنده إليه مِن غيره ممَّن هو دونه أو مِمَّن سمعه منه ليُوهم: أنه سمعه منه، وقد فعل ذلك جماعةٌ من الثقات»[1].

وسَمَّاه المحدِّثون تدليساً؛ لاشتراكه مع المعنىٰ اللُّغَوي في الخفاء، وفي تغطية وجه الصَّواب فيه[2].

---

(١) انظر: «لسان العرب»، و«القاموس المحيط»، و«تاج العروس».

(٢) انظر: «مناهج المحدِّثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة» ص: ٢٥٩.

واصطلاحاً: هو إخفاءُ عَيْبٍ في الإسناد، وتحسينٌ لظاهره[1].

ويُمكِننا أن نعرِّف (التدليسَ) اصطلاحاً بقولنا: إنه «مُطْلَقُ الإيهام»، لو روىٰ أحدٌ عن آخر مُوهِماً ـ بقصدٍ، أو بغيره ـ غير الحقيقة؛ فهو تدليسٌ في الجملة»[2].

والأولىٰ منه تعريفُ أستاذِنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر ـ حفظه الله، وأمتع به ـ حيثُ عَرَّف (التدليسَ) بأنه: «التمويهُ في إسناد الحديث، أو رواتِه»[3].

يعني: التمويهُ في اتصال السَّند، أو اسم الشيخ.

أهميته:

مسألة (التدليس) مسألةٌ مُهِمَّةٌ جِداً في علم الرجال؛ لِمَا له (أي: التدليس) من أثرٍ في قبول الراوي أو رَدِّه، ولم يتعرَّض لبيانه مَن أَلَّف في علم مصطلح الحديث، أو علم الجرح والتعديل[4] في قسم «صفة من تُقبَل روايته ومَن تُرَدُّ».

طَبقَاتُ المُدَلِّسين:

ومن المُهِمِّ هنا معرفة طبقات المدلِّسين، وحُكمها، وقد جَعَلها الحاكمُ أبو عبد الله النَّيسابوري (المتوفىٰ سنة ٤٠٥ هـ) في كتابه: «معرفة علوم الحديث» سِتَّة أجناسٍ؛ إلاَّ أنَّ فيها تَداخُلاً، كما لاحَظَ الحافظُ العَلاَئيُّ

---

(١) تيسير مصطلح الحديث: ص: ٧٩.

(٢) انظر: «منهج المتقدمين في التدليس» ص: ٥٧.

(٣) انظر: «أصول الجرح والتعديل» ص: ١٢٠.

(٤) سِوىٰ الدكتور نور الدين عِتْر ـ حفظه الله، وأمتع به ـ في كتابيه: «علم الجرح والتعديل» (ص: ١٢٠)، وفي «منهج النقد في علوم الحديث» (ص: ١٣٨) في قسم: «صفة من تُقبل روايته ومَن تُرَدّ».

(المتوفى سنة ٧٦١ هـ) في كتابه: «جامع التحصيل»، فأدخل العلائيُّ عليها تعديلاً، وجعلها خمسَ طبقاتٍ، ثم زادَ عليه كثيراً الحافظُ ابن حجر في كتابه: «تعريف أهل التدليس بمراتب الموصوفين بالتدليس»، وصَنَّفهم على خمس طبقاتٍ.

وجملةُ ما عند العلائيِّ من الأسماء (٦٨) نفساً، وزاد عليهم الحافظُ أبو زُرْعَة وليّ الدين العراقي (المتوفى سنة ٨٢٦ هـ) (١٣) نفساً، ثم زاد عليهِ الحافظُ برهان الدين الحلبي (المتوفى سنة ٨٤١ هـ) (٣٢) نفساً، ثم زاد عليهما الحافظُ ابن حجر (٣٩) نفساً، فجملة ما في كتابه (١٥٢) نفساً، وقال في خطبة كتابه: «وهي مستمدّةٌ من (جامع التحصيل) للإمام صلاح الدين العَلاَئي مع زياداتٍ كثيرةٍ في الأسماء. . .».

وقال: «وهـٰذا التقسيمُ المذكورُ حَرَّره الحافظُ صلاح الدين المذكور في كتابه المذكور».

ثم قال: «وقد أفرد أسماءَ المدلِّسين بالتصنيف من القدماء: الحسينُ بن علي الكَرَابيسي صاحب الإمام الأعظم الشافعي، ثم النَّسائيُّ، ثم الدَّارقطنيُّ، ثم نظم شيخُ شيوخنا الحافظ شمس الدين الذَّهبي في ذلك أرجوزةً، وتبعه بعضُ تلامذته، وهو الحافظُ أبو محمود أحمد بن إبراهيم المَقْدسي، فزاد عليه من تصنيف العلائيِّ شيئاً كثيراً مما فات الذهبيَّ ذِكْرُهُ، ثم ذَيَّل شيخُنا حافظ العصر أبو الفضل بن الحسين في هوامش كتاب العلائيِّ أسماءَ وَقَعَتْ له، ثم ضَمَّها ولدُه العلاَّمة قاضي القضاة ولي الدين أبو زُرْعَة الحافظ إلى من ذكره العلائيُّ، وجعله تصنيفاً مستقلاً، فزاد مَن تتبّعه شيئاً يسيراً جداً، وعلَّم على ما زاده على العلائيِّ بـ: (ز).

وأفرده المدلِّسين بالتصنيف من المتأخِّرين المحدِّثُ الكبيرُ المُتقِنُ برهان الدين الحَلبي سبط ابن العجمي غيرَ متقيّدٍ بكتاب العلائي، فزاد على ما فيه

قليلاً، فجميعُ ما في كتاب العلائي من الأسماء ثمانية وستون نفساً، وزاد عليها ابنُ العراقي ثلاثة عشر نفساً، وزاد عليها الحلبيُّ اثنين وثلاثين نفساً، وزدتُ عليه تسعة وثلاثين نفساً، فجملةُ ما في كتابي هٰذا مئة واثنان وخمسون نفساً. . . .».

وأرىٰ من الجدير بأن أُورد هنا أسماءَ المدلِّسين من كتاب الحافظ ابن حجر، بشيءٍ من التصرُّف، والزيادة عليها، نظراً إلىٰ حاجة طالب الحديث إليه.

مراتب المدلِّسين وأسماؤهم:

قال الحافظ ابن حجر: هم علىٰ خمس مراتب:

المرتبة الأولىٰ: مَن لم يُوصَف بالتَّدليس إلا نادراً، وعِدَّتُهم ثلاثة وثلاثون نفساً.

١ ـ الحافظ أبو نُعَيْم، أحمد بن عبد الله بن إسحاق الأصبهاني، (المتوفىٰ سنة ٤٣٠ هـ)، صاحب (حِلْيَة الأولياء).

كانت له إجازةٌ من أناسٍ أدركهم، ولم يلقهم، فكان يروي عنهم بصيغة: (أخبرنا)، ولا يبيِّن كونها إجازةً، ولكنه إذا حدَّث عمَّن سمع منه؛ يقول: (حدَّثنا) سواء كان ذلك قراءةً، أو سماعاً، وهو اصطلاحٌ له.

٢ ـ أحمد بن محمد بن إبراهيم بن حازم السَّمَرْقَنْدي أبو يحيىٰ الكَرَابِيسي.

قال الإدريسي: أكثر عن محمد بن نصر، فاتُّهِم في ذلك ـ يعني: أنه دلَّس عنه الإجازة ـ.

٣ ـ القاضي أحمد بن محمد بن يحيىٰ بن حمزة الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٢٨٩ هـ):

أكثر عن أبيه عن جدِّه، فقال أبو حاتم الرَّازي: سمعتُه يقول: لم أسمع من أبي شيئاً.

٤ ـ إسحاق بن راشد الجَزَري أبو سليمان الحَرَّاني (المتوفىٰ في خلافة أبي جعفر):

كان يُطلِق (حدَّثنا) في الوجادة، فإنه حدَّث عن الزُّهري، فقيل له: أين لقيتَه؟ قال: مررتُ ببيت المَقْدِس، فوجدتُ كتاباً له، حكاه الحاكمُ عن الإسماعيلي. قال ابن حجر: وهو بالكذب أشبه.

٥ ـ أيوب بن أبي تميمة كَيْسان السِّخْتِياني أبو بكر البَصْري (المتوفىٰ سنة ١٣١هـ):

أحدُ الأئمة، متَّفقٌ علىٰ الاحتجاج به، رأىٰ أنساً، ولم يسمع منه، فحدَّث عنه بعِدَّة أحاديث بالعنعنة، أخرجها عنه الدَّارقطني، والحاكم.

٦ ـ أيوب بن النَّجَّار بن زياد بن النَّجّار الحَنَفي أبو إسماعيل اليَمَامي:

صَحَّ: أنه قال: لم أسمع من يحيىٰ بن أبي كثير إلا حديثاً واحداً، وقد روىٰ عنه أكثر من حديثٍ.

٧ ـ جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي أبو النَّضْر البَصْري (المتوفىٰ سنة ١٧٠هـ):

أحدُ الثقات، وَصَفه بالتَّدليس يحيىٰ الحِمَّاني في أحاديثه عن أبي حازم عن سهل بن سعد في صفة صلاة النبيِّ ﷺ.

٨ ـ الحسين بن واقد المَرْوَزِي أبو عبد الله (المتوفىٰ سنة ١٥٩ هـ):

أحدُ الثقات من أتباع التابعين، وَصَفه الدَّارقطني، وأبو يعلىٰ الخليلي بالتدليس.

٩ ـ حفص بن غِيَاث بن طَلْق بن مُعَاوية الكوفي القاضي (المتوفىٰ سنة ١٩٤ هـ):

أحدُ الثقات من أتباع التابعين، وَصَفه أحمدُ بن حنبل، والدَّارقطني بالتَّدليس.

١٠ ـ خالد بن مِهْران الحَذَّاء أبو المُنَازل البَصْري (المتوفىٰ سنة ١٤١ هـ):

أحدُ الأثبات المشهورين، روىٰ عن عِرَاك بن مالك حديثاً سمعه من خالد بن أبي الصَّلْت عنه في استقبال القبلة في البول.

١١ ـ زيد بن أسلم العُمَري العَدَوِيّ أبو أسامة المدني مولاهم (المتوفىٰ سنة ١٣٦ هـ):

روىٰ حديثاً عن ابن عمر، فسُئل عن سماعه، فقال: أما إنّي فكلَّمني، وكلَّمتُه، وفي هٰذا الجواب إشعارٌ بأنه لم يسمع هٰذا بخصوصه منه، مع أنه مُكثِرٌ عنه، فيكون قد دَلَّسه.

١٢ ـ سلمة بن تَمَّام أبو عبد الله الشَّقَرِيُّ الكوفيُّ:

من أتباع التابعين، وذكره ابن حِبّان في ثقات التابعين، وذكر ابن أبي حاتم ما يَدُلُّ علىٰ تدليسه، وقال العَلاَئي: كأنه مدلِّسٌ.

١٣ ـ شِبَاك الضَّبِّيُّ الكُوفيُّ، صاحب إبراهيم النَّخَعي:

من أهل الكوفة، وَصَفه الدَّارقطني والحاكم بالتَّدليس.

١٤ ـ طاووس بن كَيْسان اليماني أبو عبد الرحمن الحِمْيَري (المتوفىٰ سنة ١٠٦ هـ):

تابعيٌّ مشهورٌ، ذكره الكَرَابِيسيُّ في المدلِّسين، روىٰ عن عائشة رضي الله عنها؛ ولم يسمع منها، كما قال ابن مَعِين، وأبو داود.

١٥ ـ **عبد الله بن زيد بن عَمْرو أبو قِلاَبَة الجَرْمِيُّ البَصْريُّ (المتوفىٰ سنة ١٠٤ هـ):**

تابعيٌّ، وَصَفه بالتدليس الذهبيُّ، والعَلاَئيُّ.

١٦ ـ **عبد الله بن عطاء الطَّائفيُّ المَكِّيُّ، أبو عطاء:**

نزيل مكَّة، من صغار التابعين، قصته في التدليس مشهورةٌ.

١٧ ـ **عبد الله بن وَهْب بن مُسْلِم القُرَشِيُّ ـ مولاهم ـ المصريُّ، الفقيه المشهور (المتوفىٰ سنة ١٩٧ هـ):**

وَصَفه بالتدليس محمدُ بن سعد في (الطبقات).

١٨ ـ **عبد ربِّه بن نافع الحنَّاط الكِنَانيُّ أبو شهاب الحَنَّاط الكُوفيُّ، نزيل المدائن (المتوفىٰ سنة ١٧١ هـ):**

وثَّقه ابن مَعين، وأَثبته النَّسائي، وأشار الخطيب (في مقدمة تاريخه) إلىٰ أنه دَلَّس حديثاً.

١٩ ـ **عليُّ بن عمر بن مهدي الدَّارَقُطِني أبو الحسن البغدادي، الحافظ المشهور (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ):**

قال أبو الفضل ابن طاهر: كان له مذهبٌ خفيٌّ في التدليس، يقول: «قُرِىء علىٰ أبي القاسم البَغَوي: حَدَّثكم فلانٌ» فيُوهِم: أنه سمع منه، لكن لا يقول: وأنا أسمع.

٢٠ ـ **عمرو بن دينار المَكِّيُّ، أبو محمد الأَثْرَم الجُمَحِيُّ مولاهم، الثقة المشهور التابعي (المتوفىٰ سنة ١٢٦هـ):**

أشار الحاكم إلىٰ أنه كان يدلِّس.

٢١ ـ **الفَضل بن دُكَيْن عَمْرو بن حَمَّاد بن زُهَيْر بن دِرْهَم التَّيمي أبو نُعَيْم المُلائيُّ الكوفيُّ الأَحْوَل(المتوفىٰ سنة ٢١٩هـ):**

من كبار شيوخ البخاري، وَصَفه أحمدُ بن صالح المصري بالتدليس.

٢٢ ـ **مالك بن أنس بن مالك الأصْبَحي الحِمْيَري، أبو عبد الله المدني، الإمام المشهور (المتوفىٰ سنة ١٧٩ هـ):**

كان يروي عن ثور بن زيد حديثَ عِكْرِمة عن ابن عبَّاسٍ، وكان يحذف عكرمةَ، وكذا كان يسقط عاصمَ بن عبد الله من إسنادٍ آخرِ.

فإنه يلزم مَنْ جعل التسوية تدليساً أن يذكره فيهم. وأنكر ابنُ عبد البَرّ أن يكون ذلك تدليساً؛ لأن التدليس: أن يجتمع الشيخ الذي في الإسناد بشيخ شيخه الذي حُذفت الواسطةُ بينه، وبينه، وإذا لم يجتمع ثورٌ بابن عبَّاسٍ؛ فحذف عكرمة لا يكون تدليساً، بل هو من باب المنقطع.

٢٣ ـ **محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المُغِيرة بن بَرْدِزْبَهْ الجُعْفِيُّ مولاهم، أبو عبد الله البخاري الإمام (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ):**

وَصَفه ابنُ مَنْدَه بالتدليس، ولم يُوافِق أحدٌ علىٰ ذلك.

٢٤ ـ **محمد بن عمران بن موسىٰ المَرْزُباني الكاتب الإخباري:**

كان يُطلِق التحديثَ، والإخبارَ في الإجازة، ولا يُبيِّن ذلك.

٢٥ ـ **محمد بن يزيد بن خُنَيْس المَخْزُومي مولاهم، أبو عبد الله المَكِّيُّ:**

قال ابن حِبّان: يُعْتَبَر حديثُه إذا بيَّن السَّماعَ في روايته.

٢٦ ـ محمد بن يوسف بن سُدّي الحافظ الأندلسي (المتوفى سنة ٦٦٣ هـ):

نزيل مكة في المئة السابعة، كان يدلِّس الإجازة.

٢٧ ـ مَخْرَمة بن بُكَيْر بن عبد الله بن الأَشَجِّ القُرَشِيُّ مولاهم، أبو المِسْوَر المخزوميُّ المدنيُّ (المتوفى سنة ١٥٩ هـ):

سمع من أبيه قليلاً، وقيل: لم يُدرِكه، وقيل: لم يسمع منه، وحَدَّث عنه بالكثير، وقال أبو داود: لم يسمع منه إلا حديثَ الوترِ، ووَصَفه السَّاجي بالتدليس.

٢٨ ـ مسلم بن الحجَّاج بن مسلم القُشَيري، أبو الحسين النَّيسابوري (المتوفى سنة ٢٦١ هـ):

قال ابن مَنْدَه: إنه كان يقول فيما لم يسمعه من مشايخه: (قال لنا فلان) وهو تدليسٌ، قال ابن حجر: رَدَّ ذلك شيخُنا الحافظ أبو الفضل بن الحسين، وهو كما قال.

٢٩ ـ موسى بن عُقْبَة بن أبي عَيَّاش الأسدي المدني (المتوفى سنة ١٤١ هـ):

تابعيٌّ صغيرٌ، ثقةٌ، متَّفقٌ عليه، وَصَفه الدَّارقطني بالتَّدليس، أشار إلى ذلك الإسماعيليُّ.

٣٠ ـ هشام بن عُرْوَة بن الزُّبير بن العَوَام الأسدي، أبو المنذر (المتوفى سنة ١٤٦ هـ):

تابعيٌّ صغيرٌ، مشهورٌ، ذكره بالتَّدليس أبو الحسن بن القَطَّان، وأنكره الذهبيُّ.

٣١ ـ **لاحق بن حميد بن سعيد السَّدُوْسِيُّ، أبو مِجْلَز البصريُّ (المتوفى سنة ١٠٦ هـ):**

التابعيُّ المشهور، صاحبُ أنسٍ، أشار ابن أبي خَيْثَمة عن ابن معين إلى أنه كان يدلِّس، وجزم بذلك الدَّارقطنيُّ.

٣٢ ـ **يحيى بن سعيد بن قَيْس بن قَهْد (بالقاف) الأنصاريُّ، أبو سعيد المدنيُّ القاضي (المتوفى سنة ١٤٤ هـ):**

تابعيٌّ صغيرٌ، وَصَفه بالتدليس عليُّ بن المديني، وكذا وصفه به الدَّارقطنيُّ.

٣٣ ـ **يزيد بن هارون أبو خالد الواسِطيُّ (المتوفى سنة ٢٠٦ هـ):**

أحدُ الأعلام من أتباع التابعين، قال: ما دَلَّسْتُ قطُّ إلا في حديثٍ واحدٍ فما بُورِك فيه.

حُكم أهل هذه المرتبة:

في الحقيقة أهلُ هذه المرتبة لا يُعَدّون من المدلِّسين الذين يُنظَر في تصريحهم بالسَّماع، بل روايتهم محمولةٌ أبداً على الاتِّصال؛ صرَّحوا بالسَّماع أم لم يصرِّحوا.

المرتبة الثانية: مَن احتمل الأئمةُ تدليسَه، وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقِلَّة تدليسِه في جَنب ما روى كالثَّوري، أو كان لا يدلِّس إلا عن ثقةٍ كابن عُيَيْنَة، وعِدَّتُهم ثلاثة وثلاثون نفساً:

١ ـ **إبراهيم بن سليمان الأَفْطَس الدِّمشقي:**

قال أبو حاتم: لا بأسَ به، وأشار البخاري إلى أنه كان يدلِّس.

٢ ـ **إبراهيم بن يزيد بن قَيْس بن الأسود النَّخَعي أبو عمران الكوفي الفقيه (المتوفى سنة ٩٦ هـ):**

المشهور في التابعين من أهل الكوفة، فإنه لم يَلْقَ أحداً من الصحابة إلا عائشةَ رضي الله عنها، ولم يسمع منها. وذكر الحاكم: أنه كان يدلِّس.

٣ ـ إسماعيل بن أبي خالد الأَحْمَسِيُّ مولاهم (المتوفى سنة ١٤٦ هـ):

الثقةُ المشهورُ، كان من صغار التابعين، ووَصَفه النَّسائيُّ بالتدليس.

٤ ـ أشعث بن عبد الملك الحُمْرَاني أبو هانئ البَصْري (المتوفى سنة ١٤٦ هـ):

بصريٌّ دَلَّس عن الحسن ثلاثة أحاديث.

٥ ـ بشير بن المهاجر الغَنَوِيُّ الكُوفي:

كوفيٌّ من صغار التابعين، وقال ابن حِبَّان في (الثقات): كان يدلِّس.

٦ ـ جُبَيْرُ بن نُفَير بن مالك بن عامر الحَضْرَمي أبو عبد الرحمٰن (المتوفى سنة ٧٥ هـ):

من ثقات التابعين من أهل الشام. قال الذهبي في (طبقات الحفاظ): ربما دَلَّس عن كبار الصحابة.

٧ ـ الحسن بن أبي الحسن يَسَار البصري أبو سعيد (المتوفى سنة ١١٠هـ):

الإمامُ المشهورُ من سادات التابعين. وَصَفه بتدليس الإسناد النَّسائيُّ، وغيرُه.

٨ ـ الحسن بن علي بن محمد أبو علي المذهب التميمي البغدادي (المتوفى سنة ٤٤٤ هـ):

راوي «مسند أحمد» عن أبي بكر القَطِيعي . قال الخطيب : روىٰ عن القطيعيِّ حديثاً لم يسمعه منه ، قال الذهبي : لعلَّه استجاز روايته بالإجازة ، والوِجَادة .

٩ ـ الحسن بن مسعود أبو علي الدِّمشقي ابن الوزير (المتوفىٰ سنة ٥٤٢ هـ) :

محدِّثٌ مكثرٌ مذكورٌ بالحِفظ . وَصَفه ابن عساكر بالتدليس .

١٠ ـ الحكم بن عُتَيْبَة بن النَّهَّاس العِجْلِيُّ :

تابعيٌّ صغيرٌ من فقهاء الكوفة مشهورٌ . وَصَفه النَّسائي بالتدليس ، وحكاه السَّلَمي عن الدَّارقطني .

١١ ـ حَمَّاد بن أسامة بن زيد أبو أسامة الكوفي (المتوفىٰ سنة ٢٠١هـ) :

من الحُفَّاظ من أتباع التابعين ، مشهورٌ بكنيته ، متَّفقٌ علىٰ الاحتجاجِ به ، وقال ابن سَعْد : كان كثيرَ الحديث ، ويدلِّس ، ويبيِّن تدليسه . وقال أحمد : كان صحيحَ الكتاب ، ضابطاً لحديثه . وقال أيضاً : كان ثبتاً ما كان أثبته ! لا يكاد يُخطىء .

١٢ ـ حمَّاد بن أبي سليمان مُسْلِم الأشعريُّ أبو إسماعيل الكوفي ، الفقيه المشهور (المتوفىٰ سنة ١٢٠ هـ) :

ذكر الشافعي : أنَّ شعبة حَدَّث بحديثٍ عن حمَّاد عن إبراهيم ؛ قال : فقلتُ لحماد : سمعتَه من إبراهيم؟ قال : لا ، أخبرني به مغيرة بن مِقْسَم عنه .

١٣ ـ خالد بن مَعْدَان بن أبي كَرِب الكَلاَعِي أبو عبد الله الشَّامي ، الثقة المشهور (المتوفىٰ سنة ١٥٣ هـ) :

قال الذهبي: كان يُرسِل، ويدلِّس.

١٤ ـ زكريا بن أبي زائدة أبو يحيىٰ الكوفي (المتوفىٰ سنة ١٤٨ هـ):

من أتباع التابعين، أكثر عن الشعبيِّ. قال أبو حاتم: كان يدلِّس عن الشعبي، وابن جُرَيْج، ووَصَفه الدَّارقطني بالتدليس.

١٥ ـ سالم بن أبي الجَعْد رافع الأَشْجَعِيُّ مولاهم، الكوفي (المتوفىٰ سنة ١٠٠ هـ):

ثقةٌ مشهورٌ من التابعين، ذكره الذهبي في (الميزان) بالتدليس.

١٦ ـ سعيد بن عبد العزيز بن أبي يحيىٰ التَّنُوْخِي أبو محمد الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ١٦٧ هـ):

ثقةٌ من كبار الشَّاميين، من طبقة الأوزاعيِّ، روىٰ عن زيادة بن أبي سَوْدَة، فقال أبو الحسن بن القَطَّان: لا ندري سمعه منه، أو دَلَّسه عنه؟

١٧ ـ سعيد بن أبي عَرُوْبَةَ، مِهْران أبو النَّضْر البصري (المتوفىٰ سنة ١٥٦ هـ):

رأىٰ أنساً رضي الله عنه، وأكثر عن قتادة، وهو ممَّن اختلط، ووَصَفه النَّسائيُّ، وغيرُه بالتدليس.

١٨ ـ سفيان بن سعيد بن مَسْروق الثَّوري أبو عبد الله الكُوفي (المتوفىٰ سنة ١٦١هـ):

الإمام المشهور الفقيه العابد الحافظ الكبير، وَصَفه النَّسائيُّ بالتدليس، وقال البخاري: ما أَقَلَّ تدليسه!

١٩ ـ سفيان بن عُيَيْنَة بن أبي عمران ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي،

ثم المَكّي (المتوفى سنة ١٩٨ هـ):

الإمام المشهور، كان يُدلِّس، لكن لا يُدلِّس إلا عن ثقةٍ، ووَصَفه النَّسائيُّ، وغيرُه بالتدليس.

٢٠ ـ **سليمان بن داود بن الجارود أبو داود الطَّيَالِسِي البَصْري (المتوفى سنة ٢٠٤هـ):**

الحافظ المشهور بكُنيته من الثِّقات المُكثِرين. قال يزيد بن زُرَيْع: سألتُه عن حديثين لشعبة، فقال: لم أسمعهما منه، قال: ثم حَدَّث بهما عن شعبة. قال الذهبي: دَلَّسهما عنه، فكان ماذا؟ قال ابن حجر: ويحتمل أن يكون تذكرهما، وإن كان دَلَّسهما؛ نُظِر: فإن ذكر صيغةً محتملةً؛ فهو تدليسُ الإسناد، وإن ذكر صيغةً صريحةً؛ فهو تدليسُ الإجازة.

٢١ ـ **سليمان بن طَرْخَان التَّيمي أبو المُعْتَمِر البَصْري (المتوفى سنة ١٤٣ هـ):**

تابعيٌّ مشهورٌ، من صغار تابعي أهل البصرة، وَصَفه النَّسائيُّ، وغيرُه بالتدليس.

٢٢ ـ **سليمان بن مِهْران الأسديّ الكاهِليُّ أبو محمد الكُوفي الأعمش (المتوفى سنة ١٤٨هـ):**

محدِّثُ الكوفة وقارئها، وكان يُدَلِّس، وَصَفه بالتدليس الكَرَابِيسيُّ، والنَّسائيُّ، والدَّارقطنيُّ، وغيرُهم.

٢٣ ـ **شَرِيْكُ بن عبد الله بن أبي شريك النَّخَعي، أبو عبد الله الكُوفي (المتوفى سنة ١٨٧هـ):**

القاضي المشهور، كان من الأثبات، فلمَّا وُلِّيَ القضاء؛ تغيَّر حفظُه، كان يتبرَّأ من التدليس، ولكن نَسَبه عبدُ الحقِّ في «الأحكام» إلىٰ التدليس، وسَبَقه إلىٰ وصفه به الدَّارقطني.

٢٤ ـ **شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص الحِجَازيُّ السَّهْمِيُّ:**

اختلفوا في سماعه من جَدِّه، فجزم بأنه سمع منه ابنُ المَدِيني، والبخاريُّ، والدَّارقطنيُّ، وأحمدُ بن سعيد الدَّارمي، وأبو بكر بن زياد النَّيسابوري، وقال أحمد بن حنبل: «أراه سمع منه». وجزم بأنه لم يسمع منه ابنُ معين، وقال: «إنه وَجَد كتابَ عبد الله ابن عمرو، فحَدَّث منه»، وقال ابن حِبّان: «من قال: إنه سمع مِنْ جَدِّه، فليس ذاك بصحيحٍ». قال ابن حجر: «وقد صَرَّح بسماعه من جَدِّه في أحاديثَ قليلةٍ قال فيها: إنه سمع من جَدِّه، فإن كانت روايةُ الجميع عنه صحيحةً؛ وُجدت صورةُ التدليس».

٢٥ ـ **عبد الرَّزَّاق بن هَمَّام بن نافع الحِمْيَري أبو بكر الصَّنْعاني (المتوفىٰ سنة ٢١١ هـ):**

الحافظ المشهور، متَّفقٌ علىٰ تخريج حديثه، قد نَسَبه بعضُهم إلىٰ التدليس، وقد جاء عنه التبرِّي منه.

٢٦ ـ **عِكْرِمة بن خالد بن سعيد بن العاص بن هشام المخزومي القُرَشِيُّ (المتوفىٰ سنة ١١٤ هـ):**

تابعيٌّ مشهورٌ، وَصَفه بالتدليس الذهبيُّ في أرجوزته، والعَلائيُّ في «المراسيل».

٢٧ ـ **عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القُرَشِي**

السَّهْمي (المتوفىٰ سنة ١١٨هـ):

تابعيٌّ صغيرٌ مشهورٌ مختلَفٌ فيه، والأكثر: أنه صدوقٌ في نفسه، وحديثُه عن غير أبيه عن جدِّه قويٌّ.

قال: أبو زُرْعَه: «رویٰ عنه الثقاتُ، وإنما أنكروا عليه كثرةَ روايته عن أبيه عن جدِّه، وقالوا: إنما سمع أحاديثَ يسيرةً، وأخذ صحيفةً كانت عنده، فرواها، وعامةُ المناكير في حديثه من رواية الضعفاء عنه، وهو ثقةٌ في نفسه، إنما تُكُلِّم فيه بسبب كتابٍ كان عنده».

قال الحافظُ ابن حجر بعد ما رویٰ عِدَّةَ رواياتٍ في هٰذا المعنىٰ: «فعلىٰ مقتضىٰ قول هؤلاء يكون تدليساً؛ لأنه ثَبَت سماعُه من أبيه، وقد حَدَّث عنه بشيءٍ كثيرٍ مما لم يسمعه منه ـ أخذه عن الصحيفة ـ بصيغة: عن، وهٰذا أحدُ صُور التدليس، والله أعلم».

٢٨ ـ **محمد بن خازم أبو معاوية الضَّرير الكُوفي (المتوفىٰ سنة ١٩٥ هـ):**

مشهورٌ بكنيته، معروفٌ بسَعَة الحفظ، أثبتُ أصحابِ الأعمش فيه، ووَصَفه الدَّارقطنيُّ بالتدليس.

٢٩ ـ **محمد بن حَمَّاد الطِّهْراني أبو عبد الله الحافظ الرَّازي (المتوفىٰ سنة ٢٧١ هـ):**

الراوي عن عبد الرَّزَّاق. أشار أبو محمد ابن حزم إلىٰ أنه دَلَّس حديثاً.

٣٠ ـ **يحيىٰ بن أبي كثير الطَّائي أبو نَصر اليَمَامي (المتوفىٰ سنة ١٣٢ هـ)**

من صغار التابعين، حافظٌ مشهورٌ، وَصَفه النَّسائيُّ بالتدليس.

٣١ - يونس بن عُبَيْد بن دينار العَبْدي أبو عُبَيْد البَصْري (المتوفىٰ سنة ١٤٠ هـ):

من حُفَّاظ البصرة، ثقةٌ مشهورٌ، وَصَفه النَّسائي بالتدليس، وكذا ذكره السَّلَمي عن الدَّارقطني.

٣٢ - يونس بن عبد الأعلىٰ بن موسىٰ الصَّدَفي أبو موسىٰ المصري (المتوفىٰ سنة ٢٦٤ هـ):

رویٰ عن الشافعيِّ حديثَ أنسٍ؛ الذي أخرجه ابنُ ماجه عن محمد بن خالد الجندي، وأشار الذهبي إلىٰ أنَّ يونس سِواه.

٣٣ - يونس بن أبي إسحاق عمرو بن عبد الله الهَمْدَاني السَّبيعي أبو عبد إسرائيل الكُوفي (المتوفىٰ سنة ١٥٩ هـ):

حافظٌ مشهورٌ، كوفيٌّ، يقال: إنه رویٰ عن الشَّعبي حديثاً، وهو حديثُه عن الحارث عن عليٍّ - رضي الله عنه -: (أبو بكر، وعمر سَيِّدا كهولِ أهل الجَنَّة) فأسقط الحارثَ.

حكم أهل هذه المرتبة:

وحُكم أهل هذه المرتبة كحُكم أهل المرتبة الأولى؛ تُقبَل روايتُهم سواء صرَّحوا بالسَّماع أم لم يصرِّحوا.

المرتبة الثالثة: مَن أكثر مِن التدليس، فلم يحتجَّ الأئمةُ من أحاديثهم إلا بما صَرَّحوا فيه بالسَّماع، ومنهم مَن رُدَّ حديثُهم مُطْلَقاً، ومنهم مَن قبلهم، وعِدَّتُهم خمسون نفساً:

١ - أحمد بن عبد الجَبَّار بن محمد العُطَارِدي أبو عُمر الكُوفي (المتوفىٰ سنة ٢٧٢ هـ):

محدِّثٌ مشهورٌ، قال ابن عَدِي: لا أعلم له خبراً مُنْكَراً، وإنما نَسَبُوه إلىٰ أنه لم يسمع من كثيرٍ ممن حَدَّث عنهم.

٢ ـ إسماعيل بن عَيَّاش بن سُلَيْم العَنْسِيُّ أبو عُتبة الحِمْصِيّ (المتوفىٰ سنة ١٨١ هـ):

عالم أهل الشَّام في عصره، أشار ابن معين، ثم ابن حِبّان في (الثقات) إلىٰ أنه كان يُدَلِّس.

٣ ـ حبيب بن أبي ثابت قَيْس بن دينار الأسدي أبو يحيىٰ الكُوفي (المتوفىٰ سنة ١١٩ هـ):

تابعيٌّ مشهورٌ، يُكثر التدليسَ.

٤ ـ الحسين بن ذَكْوان المُعَلِّم العَوْذيُّ البَصْريُّ (المتوفىٰ سنة ١٤٥ هـ):

أشار ابن صاعد إلىٰ أنه كان مدلِّساً.

٥ ـ حُميد بن أبي أحمد الطَّويل أبو عُبَيْد الخُزاعي (المتوفىٰ سنة ١٤٢ هـ):

صاحبُ أنسٍ، كثيرُ التَّدليس عنه.

٦ ـ شعيب بن أيوب الصَّريفيني أبو بكر القاضي (المتوفىٰ سنة ٢٦١ هـ):

من شيوخ أبي داود، وَصَفه بالتدليس ابنُ حِبَّان، والدَّارقطني.

٧ ـ شعيب بن عبد الله:

أسقط ثلاثة دَلَّسهم في حديثٍ، ذكر عليُّ بن المديني أنهُ كان يدلِّس.

٨ ـ صَفْوان بن صالح بن صفوان بن دينار الدِّمشقي أبو عبد الملك المؤذِّن (المتوفى سنة ٢٣٧ هـ):

نُسِبَ إلى تدليس التَّسوية.

٩ ـ طلحة بن نافع القُرَشِيُّ أبو سفيان الواسِطيُّ:

الراوي عن جابرٍ، معروفٌ بالتدليس.

١٠ ـ عبد الله مَرْوان أبو الشيخ الحَرَّاني:

قال ابن حِبَّان (في الثقات): يُعتَبر حديثُه؛ إذا بَيَّن السَّماعَ في خبره.

١١ ـ عبد الله بن أبي نَجِيح يَسَار الثَّقَفيُّ أبو يَسَار المَكِّيُّ المفسِّر (المتوفى سنة ١٣١ هـ):

أكثَرَ عن مجاهد، كان يُدَلِّس عن مجاهدٍ، وَصَفه بذلك النَّسائي.

١٢ ـ عبد الجليل بن عطية القَيْسي أبو صالح البَصْري:

قال ابن حبَّان: يُعتَبر حديثُه: إذا بَيَّن السَّماعَ.

١٣ ـ عبد الرحمـٰن بن عبد الله بن مسعود الهُذَلي الكُوفي (المتوفى سنة ٧٩ هـ):

ثقةٌ، صَرَّح بالسَّماع عن أبيه في أربعة أحاديث، أحدُها موقوفٌ، وحديثه عنه كثيرٌ، ففي السُّنن خمسة عشر، وفي المسند زيادة على ذلك سبعة أحاديث معظمها بالعنعنة، وهـٰذا هو التدليس، قاله ابن حجر؛ وذلك لأنهم اختلفوا في سماعه من أبيه.

١٤ ـ عبد الرحمـٰن بن محمد بن زياد المُحَارِبي، أبو محمد الكُوفي:

محدِّثٌ مشهورٌ من طبقة عبد الله بن نُمَير، وَصَفه العُقَيْلِيُّ بالتَّدليس.

١٥ ـ **عبد العزيز بن عبد الله القُرَشي البصري، أبو وهب الجرعاني:**

قال ابن حِبّان في (الثقات): يُعتَبر حديثُه؛ إذا بَيَّن السَّماعَ.

١٦ ـ **عبد المجيد بن عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد الأزدي أبو عبد الحميد المَكِّي:**

صدوقٌ نُسِبَ إلى التدليس، وممن ذكره فيهم العَلائيُّ.

١٧ ـ **عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج أبو الوليد، وأبو خالد المكِّي (المتوفى سنة ١٥٠هـ):**

فقيه الحجاز، وَصَفه النَّسائي، وغيرُه بالتدليس، وقيل: لا يُدَلِّس إلا من مجروحٍ.

١٨ ـ **عبد الملك بن عُمَير بن سُوَيْد اللَّخْمي أبو عَمْرو الكُوفي المعروف بالقِبْطِي (المتوفى سنة ١٣٦ هـ):**

تابعيٌّ مشهورٌ من الثقات، مشهورٌ بالتدليس، وَصَفه الدَّارقطني، وابن حِبّان، وغيرُهما.

١٩ ـ **عبد الوَهَّاب بن عطاء الخَفَّاف أبو نصر البصري (المتوفى سنة ٢٠٦ هـ):**

صدوقٌ من طبقة أبي أُسَامة، قال البخاري: كان يُدَلِّس عن ثَوْر الحمصي، وأقوامٍ أحاديثَ مناكيرَ.

٢٠ ـ **عُبَيْدة بن الأسود بن سعيد الهَمْداني الكُوفي:**

أشار ابن حِبّان في (الثقات) إلى أنه كان يُدَلِّس.

٢١ ـ **عثمان بن عمر الحنفي:**

عن ابن جُرَيْج، وعنه محمد بن حرب الشَّامي. قال ابن حبان في (الثِّقات): يُعتَبر حديثُه؛ إذا بَيَّن السَّماعَ.

٢٢ ـ **عِكْرِمة بن عَمَّار العِجْلِيّ أبو عَمَّار اليَمَامي (المتوفى سنة ١٥٩ هـ):**

من صغار التابعين، وَصَفه أحمدُ، والدَّارقطني بالتدليس.

٢٣ ـ **عليُّ بن غُراب الفَزَارِي أبو الحسن الكوفي القاضي (المتوفى سنة ١٨٤ هـ):**

أُخْتُلِفَ فيه، ووَثَّقه ابنُ مَعين، وَصَفه الدَّارقطنيُّ، وغيرُه بالتدليس.

٢٤ ـ **عمر بن علي بن أحمد بن اللَّيث البخاري اللَّيثي، أبو مسلم الحافظ (المتوفى سنة ٤٦٦ هـ):**

وَصَفه يحيى بن مَنْدَه بالتدليس، وقال شَيْرُوْيَهْ: كان يحفظ، ويُدَلِّس.

٢٥ ـ **عمرو بن عبد الله السَّبيعي، أبو إسحاق الكوفي:**

تابعيٌّ ثقةٌ، مشهورٌ بالتدليس، ووَصَفه النَّسائيُّ، وغيرُه بذلك.

٢٦ ـ **قَتادة بن دِعَامة بن قَتادة، أبو الخطَّاب السَّدُوسي البصري (المتوفى سنة ١١٧ هـ):**

صاحبُ أنسِ بن مالك، رضي الله عنه. كان حافظَ عصره، هو مشهورٌ بالتدليس، ووَصَفه به النَّسائيُّ وغيرُه.

٢٧ ـ **مبارك بن فَضَالة بن أبي أُمَيَّة أبو فضالة البصري (المتوفى سنة ١٦٦ هـ):**

مشهورٌ بالتدليس، وَوَصَفه به الدَّارقطني، وغيرُه، وقد أكثر عن الحسن البصري.

٢٨ ـ **محمد بن البخاري:**

يروي عن وكيعٍ، وعنه ولداه: عمر، وإبراهيم. أشار ابن حِبّان إلىٰ أنه كان يُدَلِّس.

٢٩ ـ **محمد بن صَدقة الفدكي:**

من أصحاب مالك، ووَصَفه ابنُ حِبَّان بالتدليس في كتاب (الثقات)، وكذلك وَصَفه الدَّارقطني.

٣٠ ـ **محمد بن عبد الرحمن الطَّفاوي:**

من أتباع التابعين، ذكره أحمد والدَّارقطني بالتدليس.

٣١ ـ **محمد بن عبد الملك بن مَرْوان الواسِطي الكبير أبو إسماعيل:**

وَصَفه ابن حِبّان بالتدليس، وكذا أطلق فيه الذهبيُّ في (تذهيب التهذيب).

٣٢ ـ **محمد بن عَجْلان المدني أبو عبد الله (المتوفىٰ سنة ١٤٩ هـ):**

تابعيٌّ صغيرٌ مشهورٌ من شيوخ مالكٍ، ووَصَفه ابنُ حِبّان بالتدليس.

٣٣ ـ **محمد بن عيسىٰ بن نَجِيح البغدادي أبو جعفر بن الطَّبَّاع (المتوفىٰ سنة ٢٢٤ هـ):**

ثقةٌ مشهورٌ، قال صاحبه أبو داود: كان مُدَلِّساً، وكذا وَصَفه الدَّارقطني.

٣٤ ـ **محمد بن محمد بن سليمان الباغَنْدِي البغدادي، أبو بكر (المتوفىٰ سنة ٣١٢ هـ):**

مشهورٌ بالتَّدليس مع الصِّدق، والأمانة، قال الإسماعيلي: لا أتَّهمه، ولكنه يُدَلِّس.

٣٥ ـ محمد بن مسلم بن تَدْرُس المَكِّي أبو الزُّبير (المتوفى سنة ١٢٦ هـ):

من التابعين، مشهورٌ بالتدليس، وقد وَصَفه النَّسائي، وغيرُه بالتدليس.

٣٦ ـ محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري أبو بكر الفقيه المدني (المتوفى سنة ١٢٥ هـ):

نزيلُ الشَّام، مشهورٌ بالإمامة، والجلالة من التابعين، وَصَفه الشافعيُّ والدَّارقطني، وغيرُ واحدٍ بالتدليس.

٣٧ ـ محمد بن مُصَفَّى بن بُهْلُول القُرَشِيُّ أبو عبد الله الحِمْصِيُّ:

قال أبو زُرْعَة الدِّمشقي: كان صفوان بن صالح، ومحمد بن مُصَفَّى يُسَوِّيان الحديثَ كـ: «بَقِيَّةُ بن الوليد».

٣٨ ـ مُحْرِز بن عبد الله أبو رَجاء الجَزَري:

من أتباع التابعين، وَصَفه ابنُ حِبّان بالتدليس في (الثقات).

٣٩ ـ مَرْوان بن معاوية بن الحارث الفَزاري أبو عبد الله الكوفي (المتوفى سنة ١٩٣ هـ):

من أتباع التابعين، كان مشهوراً بالتدليس، وكان يدلِّس الشيوخَ أيضاً، ووَصَفه الدَّارقطني بذلك.

٤٠ ـ مُصْعَب بن سعيد أبو خَيْثَمة المِصِّيْصِي:

قال ابن عدي: كان يصحِّف، وقال ابن حِبّان في (الثقات): كان يدلِّس.

٤١ ـ المُغِيرة بن مِقْسَم الضَّبِّيّ أبو هشام الكوفي (المتوفىٰ سنة ١٣٦ هـ):

صاحبُ إبراهيم النَّخَعي، ثقةٌ مشهورٌ، ووَصَفه النَّسائي بالتدليس.

٤٢ ـ مكحول الشَّامي أبو عبد الله، الفقيه المشهور (المتوفىٰ سنة ١١٦هـ):

تابعيٌّ، يقال: إنه لم يسمع من الصحابة إلا عن نفرٍ قليلٍ، ووَصَفه بذلك ابنُ حِبّان، وأطلق الذهبيُّ: أنه كان يدلِّس، قال ابن حجر: ولم أره للمتقدِّمين إلا في قول ابن حبان.

٤٣ ـ ميمون بن موسىٰ المَرَئيُّ ـ نسبة إلىٰ امرىء القيس ـ البَصْري:

صاحبُ الحسن البصري، قال النَّسائي، والدَّارقطني: كان يدلِّس، وكذا حكاه ابن عَدي عن أحمد بن حنبل.

٤٤ ـ هشام بن حَسَّان الأزدي القُرْدُوسِي أبو عبد الله البصري (المتوفىٰ سنة ١٤٨ هـ):

وَصَفَه بالتَّدليس عليُّ بن المَدِيني، وأبو حاتم.

٤٥ ـ هُشَيْم بن بشير بن القاسم بن دينار السُّلَّمي أبو معاوية الواسِطي (المتوفىٰ سنة ١٨٣ هـ):

من أتباع التابعين، مشهورٌ بالتدليس مع ثقته، ووَصَفه النسائيُّ، وغيره بذلك.

٤٦ ـ يزيد بن أبي زياد القُرَشِي الهاشمي أبو عبد الله الكوفي (المتوفىٰ سنة ١٣٧ هـ):

من أتباع التابعين، تغيَّر في آخر عمره، وَصَفَه الدَّارقطنيُّ، والحاكمُ، وغيرُهما بالتدليس.

٤٧ ـ **يزيد بن عبد الرحمن أبو خالد الدَّالاَني:**

مشهورٌ بكنيته، من أتباع التابعين، ثقةٌ، وَصَفه حسنُ الكَرَابِيسي بالتدليس.

٤٨ ـ **يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك الهَمْداني الدِّمشقي (المتوفى سنة ١٣٠ هـ):**

وَصَفه أبو مُسْهِر بالتَّدليس.

٤٩ ـ **وَاصِلُ بن عبد الرحمن أبو حُرَّة البصري (المتوفى سنة ١٥٢ هـ):**

صاحبُ الحسن، روى عنه يحيى بن سعيد القَطَّان، وصفه أحمد، والدَّارقطني بالتدليس.

٥٠ ـ **عامر بن عبد الله بن مسعود أبو عبيدة الكُوفي:**

ثقةٌ مشهورٌ، روايته عن أبيه داخلةٌ في التدليس، وهو أولى بالذكر من أخيه عبد الرحمن.

حُكم أهل هذه المرتبة:

حكم أهل هذه المرتبة قبولُ روايتهم إذا صرَّحوا بالسَّماع.

المرتبة الرابعة: مَن اتَّفق على أنه لا يُحْتَجّ بشيءٍ من حديثهم إلا بما صرَّحوا فيه بالسَّماع؛ لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل، وعِدَّتُهم اثنا عشر:

١ ـ **بَقِيَّةُ بن الوليد بن صائد بن كعب الكَلاَعي أبو يُحمِد الحمصي (المتوفى سنة ١٩٧ هـ):**

المحدِّث المشهور المُكثِر، كان كثيرَ التدليس عن الضعفاء، والمجهولين، وَصَفه الأئمة بذلك.

٢ ـ **حَجَّاج بن أَرْطَاة بن ثَوْر بن هُبَيْرة النَّخَعي أبو أرطاة الكُوفي**

(المتوفى سنة ١٤٥ هـ):

الفقيه الكوفي المشهور، وصَفَه النَّسائيُّ، وغيرُه بالتدليس عن الضعفاء، وممن أطلق عليه التدليسَ: ابنُ المبارك، ويحيىٰ بن القَطَّان، ويحيىٰ بن معين، وأحمد. وقال أبو حاتم: إذا قال: حَدَّثنا؛ فهو صالحٌ، وليس بالقويِّ.

٣ ـ حُمَيْدُ بن الرَّبيع بن حميد بن مالكٍ أبو الحسن اللَّخْمي الخرَّاز الكُوفي:

مُخْتَلَفٌ فيه، وقد وصَفَه بالتدليس عن الضعفاء عثمانُ بن أبي شَيْبَة.

٤ ـ سُوَيْدُ بن سعيد بن سَهْل أبو محمد الحَدَثاني الأَنْباري (المتوفىٰ سنة ٢٤٠ هـ):

موصوفٌ بالتدليس، وَصَفَه به الدَّارقطنيُّ، والإسماعيليُّ، وغيرُهما.

٥ ـ عباد بن منصور النَّاجي، أبو سَلَمة البَصْري (المتوفىٰ سنة ١٥٢ هـ):

ذكره أحمد، والبخاري، والنَّسائي، والسَّاجي، وغيرهم بالتدليس عن الضعفاء.

٦ ـ عطية بن سَعْد بن جُنَادة العَوْفي الجَدَلِي الكُوفي أبوالحسن (المتوفىٰ سنة ١١١ هـ):

تابعيٌّ معروفٌ ضعيفُ الحفظ مشهورٌ بالتدليس القَبيح.

٧ ـ عمر بن عليّ بن عَطَاء بن مُقَدَّم المُقَدَّمي أبو حفص البَصْري

(المتوفى سنة ١٩٠ هـ):

من أتباع التابعين، ثقةٌ مشهورٌ، كان شديدَ الغُلُوِّ في التدليس، وَصَفَه بذلك أحمدُ، وابنُ معين، والدَّارقطنيُّ، وغيرُ واحدٍ.

٨ ـ **عيسى بن موسى البخاري التَّيمي أبو أحمد البُخاري، لقبه: غُنْجَار (المتوفى سنة ١٨٧ هـ):**

صدوقٌ، مشهورٌ بالتدليس عن الثقات ما حمله عن الضعفاء، والمجهولين.

٩ ـ **محمد بن إسحاق بن يَسَار المُطَّلِبي المدني (المتوفى سنة ١٥١ هـ):**

صاحبُ المغازي، صدوقٌ، مشهورٌ بالتدليس عن الضعفاء، والمجهولين، وعن شرٍّ منهم، وَصَفَه بذلك أحمدُ، والدَّارقطنيُّ، وغيرُهما.

١٠ ـ **محمد بن عيسى بن القاسم بن سُمَيْع الأُمَوي أبو سفيان الدِّمشقي (المتوفى سنة ٢٠٤ هـ):**

دمشقيٌّ فيه ضعفٌ، وَصَفه بالتدليس ابنُ حِبّان.

١١ ـ **الوليد بن مسلم القُرَشِي أبو العبَّاس الدِّمشقي (المتوفى سنة ١٩٥ هـ):**

معروفٌ، موصوفٌ بالتدليس الشديد مع الصِّدق.

١٢ ـ **يعقوب بن عطاء بن أبي رَبَاح (المتوفى سنة ٢٥٥ هـ):**

ذكره ابن حِبّان في (الثقات) بما يقتضي ذلك.

حُكم أهل هذه المرتبة:

حكم أهل هذه المرتبة هو قبولُ ما صرَّحوا فيه بالسَّماع، ورَدُّ ما رَوَوْه بالعَنْعَنَة.

المرتبة الخامسة: مَن ضُعِّف بأمرٍ آخر سِوىٰ التدليس؛ فحديثُهم مردودٌ؛ ولو صَرَّحوا بالسَّماع، إلا أن يوثق مَن كان ضعْفُه يسيراً كابن لَهِيْعَة. وعِدَّتُهم أربعة وعشرون نفساً:

١ ـ **إبراهيم محمد بن أبي يحيىٰ الأسلمي أبو إسحاق المدني (المتوفىٰ سنة ١٨٤ هـ):**

شيخُ الشافعي، ضَعَّفه الجمهورُ، ووَصَفه أحمدُ، والدَّارقطنيُّ، وغيرُهما بالتدليس.

٢ ـ **إسماعيل بن أبي خليفة العَبْسِي أبو إسرائيل المُلاَئي الكُوفي (المتوفىٰ سنة ١٦٩ هـ):**

ضعَّفوه، وأشار الترمذيُّ إلىٰ أنه كان يدلِّس.

٣ ـ **بشير بن زاذان:**

روىٰ عن رِشْدِين بن سعد، وغيره، وروىٰ عنه قاسمُ بن عبد الله السراج. ضَعَّفه الدارقطنيّ، ووَصَفه ابنُ الجَوزي بالتدليس عن الضعفاء.

٤ ـ **تليد بن سليمان المُحاربي الكوفي أبو سليمان:**

مشهورٌ بالضَّعف، قال أحمد، والعِجْلِيُّ، والدارقطنيُّ: يُدَلِّس.

٥ ـ **حَسَّان بن يزيد الجُعْفي:**

ضَعفَّه الجمهورُ، ووَصَفه الثَّوريُّ، والعِجْليُّ، وابن سعد بالتدليس.

٦ ـ **الحسن بن عمارة الكوفي أبو محمد (المتوفىٰ سنة ١٥٣ هـ):**

الفقيه المشهور، ضَعَّفه الجمهورُ، وقال ابن حِبّان: كانت بَلِيَّتُه التدليسَ.

٧ ـ **الحسين بن عطاء بن يَسَار المدني:**

عن أبيه، قال أبو حاتم: مُنكَر الحديث، وقال ابن الجارود: كذَّابٌ، وقال ابن حِبّان في (الثقات): كان يخطىء، ويدلِّس، وقال في (الضعفاء): لا يجوز أن يُحْتَجَّ به.

٨ ـ **خارجة بن مُصْعَب بن خارجة الضُّبَعي أبوالحَجَّاج الخُراساني (المتوفى سنة ١٦٨ هـ):**

ضَعَّفه الجمهورُ، وقال ابن معين: كان يدلِّس عن الكذَّابين.

٩ ـ **سعيد بن المَرْزُبان العَبْسِيُّ أبو سَعْد البَقَّال الكُوفي:**

من أتباع التابعين، ضعيفٌ مشهورٌ بالتدليس، وَصَفه به ابنُ أحمد، وأبو حاتم، والدَّارقطني، وغيرُهم.

١٠ ـ **صالح بن أبي الأخضر اليَمامي (المتوفى سنة ١٤٠ هـ):**

أشار رَوْحُ بن عُبادة إلى أنه كان مدلِّساً.

١١ ـ **عبد الله بن زياد بن سُلَيمان بن سَمْعان المخزومي أبو عبد الرحمن المدني:**

ضَعَّفه الجمهورُ، ووَصَفه ابن حِبَّان بالتدليس.

١٢ ـ **عبد الله بن لَهِيْعَة بن عُقْبَة الحَضْرَمي أبو عبد الرحمٰن المصري (المتوفى سنة ١٧٤ هـ):**

قاضي مصر، اختلط في آخر عمره، وكثر عنه المناكيرُ في روايته، وقال ابن حِبّان: كان صالحاً، ولكنه كان يدلِّس عن الضعفاء.

١٣ ـ **عبد الله بن معاوية بن عاصم بن المُنذِر بن الزُّبير بن العَوَام:**

ضَعَّفه البخاري، والنَّسائي، وأشار ابن حِبّان إلىٰ تدليسه.

١٤ ـ عبد الله بن واقد أبو قَتَادة الحَرَّاني (المتوفىٰ سنة ٢٠٧ هـ):

مُتَّفَقٌ علىٰ ضعفه، ووَصَفه أحمد بالتدليس.

١٥ ـ عبد الرحمٰن بن زياد بن أَنْعُم أبو أيوب، وأبو خالد الإفريقي (المتوفىٰ سنة ١٥٦ هـ):

ذكر ابن حِبّان في (الضعفاء): أنه كان مدلِّساً، وكذا وَصَفه به الدَّارقطنيُّ.

١٦ ـ عبد العزيز بن عبد الله بن وهب الكَلاَعي:

ضعيفٌ، قال ابن حِبّان: يُعْتَبَر حديثُه؛ إذا بَيَّن السَّماعَ.

١٧ ـ عبد الوهَّاب بن مجاهد بن جَبْر المكِّي:

قال الحاكم: كان يُدَلِّس عن شيوخٍ ما سمع منهم قطُّ.

١٨ ـ عثمان بن عبد الرحمن الطَّرايفي أبو محمد (المتوفىٰ سنة ٢٠٢ هـ):

قال ابن حِبّان: روىٰ عن قومٍ ضعافٍ أشياءَ فدَلَّسها عنهم.

١٩ ـ علي بن غالب الفَهْرَوي البَصْري:

عن واهب بن عبد الله، وعنه يحيىٰ بن أيوب، ضَعَّفَه أحمدُ وغيرُه، وقال ابن حِبّان: كان كثيرَ التدليس.

٢٠ ـ عمرو بن حكام:

قال الحاكم: كان يدلِّس عَمَّن لم يسمع منه، قال ابن المديني: سمع في شبابه من شعبة، فلمَّا ماتَ؛ أخذ كتبَه.

٢١ ـ مالك بن سليمان الهَرَوي:

قاضي هَراة، ضَعَّفه النَّسائي، ووَصَفه ابن حِبّان بالتدليس.

٢٢ ـ محمد بن كثير المِصِّيْصِي، أبو يوسف الصَّنعاني (المتوفى سنة ١١٨، أو ١١٩ هـ):

اتَّهمه العُقَيلي بالتدليس.

٢٣ ـ الهيثم بن عَدي الطَّائي:

اتَّهمه البخاريُّ بالكذب، وتركه النَّسائيُّ، وغيرُه، وقال أحمد: كان صاحبَ أخبارٍ، وتدليسٍ.

٢٤ ـ يحيى بن أبي حَيَّة أبو جَنَاب الكَلْبِيُّ الكُوفي (المتوفى سنة ١٤٧ هـ):

ضَعَّفوه، وقال أبو زُرْعَة، وأبو نُعَيْم، وابن نُمَيْر، ويعقوب بن سفيان، والدَّارقطني، وغيرُ واحدٍ: كان مدلِّساً.

حُكم أهل هذه المرتبة:

حُكم أهل هذه المرتبة رَدُّ ما صرَّحوا فيه بالسَّماع لضَعْفِهم، ورَدُّ ما رَوَوْهُ بالعَنْعَنَة، إلاَّ إنْ تُوبع مَن كان ضَعْفُه منهم يسيراً.

* * *

فهؤلاء هم المدلِّسون الذين جمعهم الحافظُ ابنُ حجر في كتابه: «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس» وجعلهم على المراتب الخمسة؛ التي ذكرناها.

أشهر الكتب في المدلِّسين

١ ـ **أسماء المدلِّسين**[1]: للحسن بن علي الكَرَابيسي (المتوفى سنة ٢٤٥ هـ).

٢ ـ **التبيين لأسماء المدلِّسين**: للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بـ: «الخطيب البغدادي» (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

٣ ـ **منظومة الذهبي في أهل التقديس**: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

٤ ـ **كتاب المدلِّسين**: للحافظ أبي زُرْعَة أحمد بن عبد الرحيم العِراقي (المتوفى سنة ٨٢٦ هـ).

٥ ـ **التبيين في أسماء المدلِّسين**: للحافظ أبي الوفاء إبراهيم بن سِبط العجمي الحلبي (المتوفى سنة ٨٤١ هـ).

٦ ـ **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**: للحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

استمدَّه الحافظُ مِنْ: «جامع التحصيل» للحافظ العلائي، وحَرَّر

(١) انظر: «معرفة أهل التقديس» ص: ١٤، و«كشف الظنون» (٢/ ٦٥).

ما كتبه السابقون، وأضاف إلىٰ المدلِّسين مادةً جديدةً، وقدَّم لإحصائه بمقدِّمة مُهِمَّةٍ، فكان كتابهُ أجمعَ كتابٍ.

٧ ـ **كتاب أسماءُ المدلِّسين**: للحافظ أبي الفضل، جلال الدين بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

٨ ـ **إتحاف ذوي الرسوخ بمن رُمي بالتدليس من الشيوخ**: للشيخ حمَّاد بن محمد الأنصاري (معاصر، المتوفىٰ سنة ١٤٢٠ هـ).

وهو مرتَّبٌ على حروف المعجم، وجامعٌ لما في ثلاث رسائل في أسماء المدلِّسين لابن حجر، وبرهان الدين الحلبي، والسُّيوطي، وقد بلغ عددهم لديه (١٦١) راوٍ ومدلِّس.

٩ ـ **التدليس والمدلِّسون**: للأستاذ بشير التُّرابي (معاصر).

١٠ ـ **التأنيس بشرح منظومة الذهبي في التدليس**: للشيخ عبد العزيز الغُمَاري (معاصر).

١١ ـ **التأسيس بذكر مَن وُصف بالتدليس**: للأستاذ عاصم بن عبد الله بن إبراهيم القريوتي (معاصر).

١٢ ـ **التعليق الأمين على كتاب التبيين لأسماء المدلِّسين**: للأستاذ أبي محمد بديع الدين الراشدي (معاصر).

١٣ ـ **التدليس والمدلِّسون: دراسة عامة**[1]: لسيد عبد الماجد الغوري (معاصر).

❐ ○ ○ ❐

---

(١) طُبع في دار ابن كثير بدمشق، عام ١٤٢٨ هـ.




الفصل الثالث

العُلومُ المُبَيِّنَةُ لشخص الرّاوي

١ ـ معرفة التَّابعين وأتباعهم والمُخَضْرَمين.

٢ ـ معرفة تاريخ الرُّواة.

٣ ـ معرفة طبقات الرُّواة.

٤ ـ معرفة الإِخوة والأَخَوات.

٥ ـ معرفة المُدَبَّج.

٦ ـ معرفة رواية الأقران.

٧ ـ معرفة رواية الأكابر عن الأصاغر.

٨ ـ معرفة رواية الآباء (الرُّواة) عن الأبناء.

٩ ـ معرفة رواية الأبناء (الرُّواة) عن الآباء.

١٠ ـ معرفة السَّابِق واللاَّحِق.






١ ـ معرفةُ التَّابعين وأتباعهم والمُخَضْرَمين

أوّلاً: التَّابِعُوْنَ

تعريف «التابعين» لغةً واصطلاحاً:

لغــةً: (التَّابعون) جَمْعُ: (تَابِعِيٍّ)، أو (تابع)، والتابعُ: اسمُ فاعلٍ مِن: تَبِعَه، بمعنى: مَشَى خَلْفَه، أو مَرَّ به، فمضى معه[1].

واصطلاحاً: هو مَن شَافَهَ أصحابَ رسولِ الله ﷺ مع كونه مؤمناً[2].

ثناء الله ورسوله عليهم:

وقد أثنى الله سبحانه، ورسولُه ﷺ عليهم، ومَدَحهم.

قال الله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾[التوبة: ١٠٠].

---

(١) لسان العرب.

(٢) معرفة علوم الحديث: ص: ٤٢.

وقد أشار النبيُّ ﷺ إلىٰ الصحابة والتابعين بقوله: «طُوبَىٰ لِمَنْ رَآنِي وآمَنَ بِي! وطُوبىٰ لِمَنْ رَأَىٰ مَنْ رَآنِي! ولِمَنْ رَأَىٰ مَنْ رَأَىٰ مَنْ رَآنِي»[1].

فائدة معرفة التابعين:

ولهذا العلمِ فائدةٌ عظيمةٌ، فإنَّه إذا غَفَل الإنسانُ عن هذا العلم: لم يفرِّق بين الصحابة، والتابعين، ثم لم يفرِّق أيضاً بين التابعين، وأتباع التابعين.

ويُمكن أن نقول أيضاً في فائدة هذا العلم: تمييزُ «المُرْسَل» من «المُتَّصِل»، وتمييزُ «الموقوفِ» من «المقطوع».

طبقات التابعين:

أُخْتُلِفَ في عدد طبقاتهم، فقَسَّمهم العلماءُ كلٌّ حسب وِجْهَته.

١ ـ فَجَعَلهم الإمامُ مسلمٌ ثلاثَ طبقاتٍ.

٢ ـ وجعلهم ابنُ سَعْد أربعَ طبقاتٍ.

٣ ـ وجعلهم الحاكمُ أبو عبد الله النَّيسابوري خمسَ عشرة طبقةً، ذكر منها ثلاثَ طبقاتٍ فقط. في مقدِّمتها:

الذين لحقوا الأصحابَ العشرةَ الذين شَهِدَ لهم رسولُ الله ﷺ بالجَنَّة، مثل: قَيْس بن أبي حازم (المتوفىٰ سنة ٨٤ هـ)، سمع مِن العَشَرَةَ وروى عنهم، وليس في التابعين أحدٌ روى عن العشرة سِوَاه.

وآخرُ طبقات التابعين: مَن لَقِيَ أنسَ بن مالكٍ (المتوفىٰ سنة ٩٣هـ) من أهل البَصْرة، ومن لقي عبدَ الله بن أبي أَوْفى (المتوفىٰ سنة ٨٧هـ)، ومن لقي السَّائبَ بن يزيد (المتوفىٰ سنة ٩١هـ) مِن أهل المدينة... وهؤلاء مِنْ آخر

---

(١) أورده الخطيب في تاريخه: (٢/ ٢٥٨)، (٣/ ٤٩).

الصحابةِ موتاً ـ رضي الله عنهم ـ[1].

ومن هذه الطبقة: الإمام الأعظم أبو حنيفة (المتوفىٰ سنة ١٥٠ هـ) على الأصحِّ.

ويُمكن تقسيمُ التابعين إلى ثلاث طبقاتٍ شاعتْ في كتب العلم، وهي:

١ ـ طبقةُ كبار التابعين: وهم الذين رووا عن كبار الصحابة، وهؤلاء يقع حديثُهم موقعَ حديث متأخِّري الصحابة.

٢ ـ طبقةُ متوسِّطي التابعين: وهم الذين أدركوا هؤلاء الأئمَّةَ، وأمثالهم، ورووا عن الصحابة، وعن التابعين.

٣ ـ طبقةُ صِغَار التابعين: وهم الذين حَدَّثُوا عن صِغار الصحابة الذين تأخَّرت وفاتُهم. فأَدركوهم في حال صِغْر سِنِّهم وكِبَرِ سِنِّ الصحابة الذين كانوا صغاراً في عهد رسولِ الله ﷺ[2].

أوَّلُ التَّابعين وآخرُهم موتاً:

وأوَّلُ التابعين مَوْتاً: أبو زيد مَعْمَر بن يزيد، قُتِل سنة ٣٠ هـ.

وآخرهم موتاً: خلف بن خليفة، تُوفِّي سنة ١٨٠ هـ.

سادات التَّابعين:

ومن سادات التَّابعين، وأكابرهم: الفقهاء السَّبْعة من أهل المدينة المنوَّرة، وإليهم المنتهىٰ في القول، والفتوىٰ، قال عبد الله بن المبارك: «وكانوا إذا جاءتهم المسألةُ؛ دخلوا فيها جميعاً، فنظروا فيها، ولا يقضي القاضي حتىٰ ترفع إليهم، فينظرون فيها، فيُصدِرون».

والفقهاء وإن كانوا بكثرةٍ في زمن التابعين إلا أنَّ هـٰذا الوصف مع هـٰذا

---

(١) انظر: «منهج النقد في علوم الحديث»: ص: ١٤٨.

(٢) التقييد والإيضاح: (٢/ ٩٥٤).

القيد لا ينصرف إلا إليهم، وهم تِسعةٌ:

١ ـ خارجة بن زَيْد بن ثابت الأنصاري (المتوفى سنة ١٠٠ هـ).

٢ ـ القاسم بن محمد بن أبي بكر الصِّدّيق (المتوفى سنة ١٠٦ هـ).

٣ ـ عُرْوَة بن الزُّبَيْر بن العَوَّام الأسدي (المتوفى سنة ٩٤ هـ).

٤ ـ سليمان بن يَسَار الهِلالي الأسدي (المتوفى سنة ١٠٤ هـ).

٥ ـ عُبَيْد الله بن عبد الله بن عُتْبَة بن مسعود (المتوفى سنة ٩٩ هـ).

٦ ـ سعيد بن المُسَيَّب بن حَزْن القُرَشِي (المتوفى سنة ٩٤ هـ).

٧ ـ أبو سَلَمة بن عبد الرحمن بن عَوْف (المتوفى سنة ٩٤ هـ).

٨ ـ سالم بن عبد الله بن عُمَر بن الخَطَّاب (المتوفى سنة ١٠٦ هـ).

٩ ـ أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام القُرشي (المتوفى سنة ٩٣ هـ).

أفضل التابعين:

هناك أقوالٌ للعلماء في أفضلهم، وقال أبو عبد الله محمَّد بن خفيف الشِّيرازي:

١ ـ أهلُ المدينة يقولون: أفضلُ التابعين: سعيد بن المُسَيَّب (المتوفى سنة ٩٤ هـ).

٢ ـ وأهلُ الكُوفة يقولون: أُوَيْس بن عامر القَرَني (المتوفى سنة ٣٧هـ).

٣ ـ وأهلُ البَصْرة يقولون: الحسن البَصْري (المتوفى سنة ١١٠ هـ).

والمشهورُ: أنَّ أفضلَهم: سعيد بن المُسَيَّب.

وثانياً: أتْبَاعُ التَّابِعِيْـن

تعريف «أتباع التابعين»:

تَابعُ التَّابِعين: هو مَن شَافَهَ التابعيَّ مؤمناً بالنبيِّ ﷺ.

وهم الطبقةُ الثالثةُ بعد الصحابة والتابعين، إذ جعلهم النبيُّ ﷺ خيرَ الناس بعدهم (أي: بعد الصحابة والتابعين)، وقال: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ثُمَّ الَّذين يَلُوْنَهُمْ، ثُمَّ الَّذِيْنَ يَلُوْنَهُمْ»[1].

فهذه صفةُ أتباع التابعين؛ إذْ جعلهم النبيُّ ﷺ خيرَ الناس بعد الصحابة والتابعين المنتخبين، وهم الطبقةُ الثالثةُ بعد النبيِّ ﷺ، وفي هـٰذه الطبقةِ جماعةٌ من أئمَّة المسلمين، وفقهاء الأمصار، مثل:

١ ـ الإمام مالك بن أنس الأَصْبَحِي (المتوفىٰ سنة ١٧٩ هـ).

٢ ـ عبد الرحمن بن عَمْرو الأَوْزَاعي (المتوفىٰ سنة ١٥٧ هـ).

٣ ـ سفيان بن سعيد الثَّوْرِي (المتوفىٰ سنة ١٦١ هـ).

٤ ـ شُعْبَة بن الحَجَّاج العَتَكِي (المتوفىٰ سنة ١٦٠ هـ).

٥ ـ عبد الملك بن عبد العزيز، المعروف بـ: «ابن جُرَيْج» (المتوفىٰ سنة ١٥٠ هـ).

ثم فيهم أيضاً جماعةٌ من تلامذة هؤلاء الذين ذكرناهم، مثل:

١ ـ يحيى بن سعيد القَطَّان (المتوفىٰ سنة ١٩٨ هـ)، وقد أَدرك أصحابَ

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب: الشهادات، باب: لا يشهد علىٰ شهادة جور...، برقم: (٢٦٥٢).

أنسِ بن مالكٍ، رضي الله عنه.

٢ ـ عبد الله بن المُبَارك (المتوفى سنة ١٨١ هـ)، وقد أَدرك جماعةً من التابعين.

٣ ـ محمَّد بن الحَسن الشَّيْبَاني (المتوفى سنة ١٨٩ هـ) وهو ممَّن روى «الموطَّأ» عن الإمام مالك، وقد أدرك جماعةً من التابعين[(١)].

نَبَّه الحاكمُ النَّيسابوريُّ إلى أمرٍ قد يقع القارئ بسببه في الوَهْمِ وهو من المتعلِّمين؛ وهو أنَّ في هذه الطبقة جماعةٌ مشتركةٌ في النسب، أو غيره، قد يتوهَّم غيرُ المتبحِّر: أنهم من التابعين، وليسوا كذلك.

مثل: (إبراهيم بن محمَّد بن سعد بن أبي وَقَّاص) ولم يسمع من أحدٍ من الصحابة، وربما نُسِبَ إلى جَدِّه. . .»[(٢)].

هذا التوهُّمُ إنما يَحْدُث إذا نُسب إلى جدِّه.

فإذا ما تأمَّل الدارسُ محلَّه، وسِنَّه ومَن روى عنه مع نسبته إلى أبيه فإنَّ الوَهْمَ مرفوعٌ.

قال الحاكمُ بعد ذِكره لجملةٍ من الأسامي: «فقد ذكرنا هذه الأساميَ ليستدلّ بها على جماعةٍ من أتباع التابعين لم نذكرهم، ويعلم بذلك: أنَّ معرفة الأتباع نوعٌ كبيرٌ من هذا العِلم»[(٣)].

دلَّ تصرُّفُ الحاكم على جَعْلِ أتباع التابعين طبقةً واحدةً. . . ثم إنَّه قد خَصَّص النوعَ التاسعَ بعد الأربعين لذِكر أسماء الأئمة الثقات المشهورين من

---

(١) معرفة علوم الحديث: ص: ٤٦ـ٤٨.

(٢) معرفة علوم الحديث: ص: ٤٦ـ٤٨.

(٣) المصدر السابق: ص: ٢٤٠ـ٢٤٩.

التابعين وأتباعهم ممن يجمع حديثهم للحِفظ، والمذاكرةِ، والتبرُّكِ، فذكر من أهل كلِّ بلدٍ جماعةً.

ويُستفاد من صنيع الحافظ ابن حجر في حصره لجميع الرُّواة في اثنتي عشرة طبقةً: أنَّ أتباع التابعين ثلاث طبقاتٍ كبرىٰ، والتي منها: الإمامُ مالك، والثَّوري. ووسطىٰ، ومنها: ابن عُيَيْنَة. وصغرىٰ، ومنها: الإمامُ الشافعيُّ، وقد كان لهٰذه الطبقة أثرٌ عظيمٌ في حفظ السُّنَّة، وتدوينها.

مصادر معرفة رجال التابعين وتابعيهم:

١ ـ **الطَّبقاتُ الكبرىٰ**: لمحمد بن سَعْد بن مَنِيع البَصْري (المتوفىٰ سنة ٢٣٠ هـ).

قد سبق تعريفه في: «معرفة الصحابة»، انظر صفحة: (١٥٢).

٢ ـ **الطَّبقات**: لأبي عمرو، خليفة بن خَيَّاط بن خليفة الشَّيباني العُصْفُري (المتوفىٰ سنة ٢٤٠ هـ).

قد سبق تعريفه في: «معرفة الصحابة»، انظر صفحة: (١٥٢).

٣ ـ **ذكر أسماء التابعين**: للحافظ أبي الحسن، علي بن عمر الدَّارقطني (المتوفى سنة ٣٨٥هـ)[١].

٤ ـ **كتاب معرفة التابعين**: لأبي المطرِّف، عبد الرحمن بن محمد بن عيسىٰ بن فُطَيس القُرطبي (المتوفىٰ سنة ٤٠٢ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٠٥).

---

(١) طُبع بتحقيق الأستاذ بوران الضَّناوي وكمال يوسف الحوت، في مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، عام ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.

٥ ـ **تلقيح فهوم الأثر**: لأبي الفَرَج، عبد الرحمن بن الجوزي (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ).

وهو يتضمَّن فصلاً عن التابعين.

٦ ـ **جنة الناظرين في معرفة التابعين**: لمحب الدين محمد بن محمود بن النَّجَّار البغدادي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ).

ذكره حاجي خليفة في: «كشف الظنون» (١/ ٦٠٧).

٧ ـ **التبيين عن مناقب من عُرف بقرطبة من التابعين**: لقاسم بن محمد بن أحمد القرطبي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ).

ذكره حاجي خليفة في: «كشف الظنون» (١/ ٣٤٣).

٨ ـ **معرفة التابعين من «الثقات» لابن حبان**: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

ألَّف ابن حِبَّان (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ) كتابَه «الثقات» ورَتَّبه على الطبقات، وتناول فيه الصحابةَ، والتابعينَ، وأتباعَ التابعين، ورَتَّب كلَّ طبقةٍ على حروف المعجم. إلا أنه ذكر في هذا الكتاب عدداً كثيراً، وخلقاً عظيماً من المجهولين، بل إنه ذَكَر خلقاً كثيراً هنا في «الثقات»، ثم أعاد ذكرهم في كتاب «الضعفاء والمجروحين»[١].

قام الذهبيُّ بتلخيص «التابعين» من كتابه، وحافظ على ترتيب

---

(١) قد سبق تعريفه في صفحة: (٩٤).

الأصل، وكتب تاريخَ الوفيات بالأرقام، وعَلَّق على بعض التراجم، وأخذ على ابن حبان: أنه لم يستوعب التابعينَ في كتابه، والكتابُ ما زال مخطوطاً[1].

٩ ـ الرُّواة الثقات المتكلَّم فيهم بما لا يُوجب ردّهم: للحافظ الذَّهبي أيضاً.

قد سَبَقَ تعريفه في: «تعريف كتب الجرح والتعديل»، انظر صفحة: (٩١).

١٠ ـ تذكرة الحفَّاظ: للحافظ الذهبي أيضاً.

قد سبق تعريفه في: «كتب الجرح والتعديل»، انظر صفحة: (٩٢).

وثالثاً: المُخَضْرَمُون

لغةً: المُخَضْرَم بالخاء والضَّاد المعجمتين على صيغة اسمُ مفعولٍ.

وقال ابن بَرِّي: «أكثر أهل اللغة على أنه (مُخَضْرِمٌ) بكسر الرَّاء على صيغة اسم الفاعل».

وحكى ابن خَلِّكان: «مُحَضْرِمٌ بالحاء المهملة والكسر أيضاً، والأول أَصَحُّ إلى ما نحن في مبحثه».

قال العراقي: «(المخضرم) كأنه مأخوذٌ من الشيء المتردّد بين أمرين هل هو مِن هذا أو مِنْ هذا؟»[2].

---

(١) انظر «تاريخ التراث العربي»: (١/ ٣٨٢).

(٢) التقييد والإيضاح: (٢/ ٩٥٤).

واصطلاحاً (عند المحدِّثين): هو من أدرك الجاهليةَ، وحياةَ النبيِّ ﷺ، ولم يُسلِم إلاَّ بعد وفاته ﷺ، أو أَسلم في حياته؛ لكنه لم يَلْقَه، فكأنه خُضْرِمَ؛ أي: قُطِعَ عن نُظرائه الذين أدركوا الصُّحبةَ[1].

أقسام المخضرمين:

قال الإمام عبد الحي اللَّكْنَوي: «والمخضرمون على أقسام:

الأول: فمنهم مَنْ عُرِفَ إسلامُه في الحياة النبوية ﷺ كأُويس القَرَني سيد التابعين، وكالنَّجَاشي مَلِك الحَبَشة، وإسمه: أَصْحَمَة، وقد صَلَّى عليه - أي: على النَّجاشي - النَّبيُّ ﷺ مع مَن حَضَر مِن أصحابه بالمدينة حين ماتَ بالحبشة، كما هو مرويٌّ في كتب الصحاح[2].

الثاني: ومنهم مَنْ لم يُعْرَفْ إسلامُه في الحياة النبوية؛ أي: لم يَشْتَهر ذلك؛ لكنه كان مسلماً في نفس الأمر، فَيَدْخُلُ فيهم: قيسُ بن أبي حازم، وأبو مسلم الخَوْلاني، وأبو عبد الله الصُّنَابِحِي، الذين قدموا إلى المدينة بعد موت النبي ﷺ بليالٍ، وسُوَيد بن غَفَلَة الذي قدم المدينةَ حين فرغ الناسُ مِن دفن النبيِّ ﷺ.

ولا يدخل فيهم من لم يُسْلِمْ في العهد النبوي ﷺ، بل أسلم بعده في عهد أبي بكر، أو عمر، أو غيرهما.

الثالث: ومنهم مَن جعله (أي: الذي لم يُسْلِم في العهد النبوي ﷺ، بل أسلم بعده) أيضاً مُخَضْرَماً»[3].

---

(١) التبصرة والتذكرة: (٣/ ٥٥).

(٢) انظر «صحيح البخاري» كتاب: مناقب الأنصار، باب: موت النجاشي، رقم: (٣٨٧٧).

(٣) ظفر الأماني: ص: ٥٣٥.

حُكم المخضرمين:

قيل: إنهم في حُكم التابعين، وأحاديثُهم تُعْتَبَرُ مُرْسَلَةً، وعَدَّهم بعضُ العلماء من الصحابة.

الكتب في المخضرمين:

لم يُفْرِد أحدٌ من العلماء كتاباً خاصاً في المخضرمين سِوىٰ الإمامين الجليلين: الإمام مسلم بن الحجَّاج القُشَيري صاحب الصحيح (المتوفىٰ سنة ٢٦١ هـ)، والإمام برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل ابن سبط العجمي (المتوفىٰ سنة ٨٤١ هـ).

أمّا كتاب الإمام مسلم؛ فقد ذكره النَّووي في «شرح صحيح مسلم»[١] بعد أن ذكر مصنَّفات الإمام، وكذلك ذكره الحاكم أبو عبد الله النَّيسابوري في «معرفة علوم الحديث»[٢]، ولـٰكني لم أجد هـٰذا الكتاب مطبوعاً.

وأمّا كتاب «تذكرة الطالب المعلم لمن يقال: إنه مُخَضْرمٌ» لسبط ابن الأعجمي؛ فهو قد طُبع في المطبعة العلمية بحلب، عام ١٣٥٠ هـ، ومعه: «التبيين لأسماء المدلِّسين» و«الاغتباط بمن رُمي بالاختلاط» للمؤلِّف.

الكتب التي من مَظِنَّات الرُّواة المخضرمين من المحدِّثين:

لم يُفرد العلماء كتباً خاصَّةً بالرواة المخضرمين من التابعين كما أفردوا التابعين في كتبٍ مستقلّةٍ، وهناك كتباً من الرواة العامة، والخاصة يكثر فيها وجودُ الرواة المخضرمين، فمن أشهر هذه الكتب:

---

(١) ١/ ٥١٠.

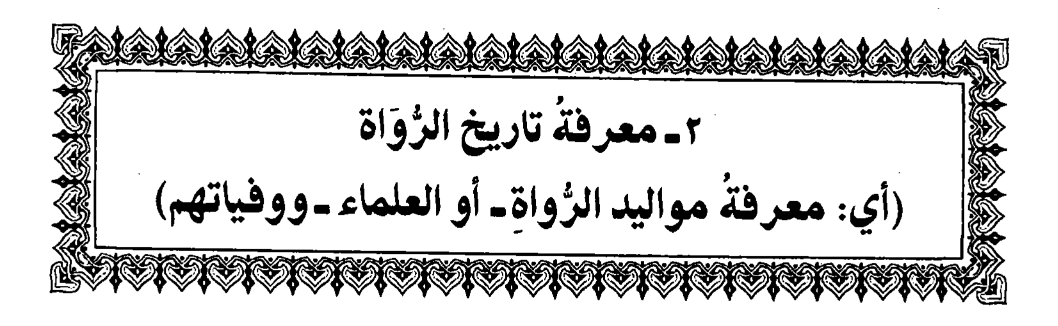
(٢) ١/ ٤٤.

١ ـ **تجريد أسماء الصحابة**: للحافظ أبي عبد الله، شمس الدين الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

٢ ـ **تقريب التهذيب**: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢هـ).

٣ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة**: للحافظ ابن حجر أيضاً.

❐ ❍ ❍ ❐



التعريف اللُّغوي والاصطلاحي لـ: «التاريخ»:

لغة: التاريخُ: مصدر: أَرَّخ، يؤرِّخ بمعنى: وَقَّته. يُقال: أرَّخ الكتابَ، وأَرَّخه، وآرخَه؛ أي: وَقَّته(١).

واصطلاحاً: هو التعريفُ بالوقت الذي تُضْبَط به الأحوالُ في المواليد والوفيات، ويلتحق به ما يتَّفق من الحوادث والوقائع التي ينشأ عنها معانٍ حسنةٌ من تعديلٍ وتجريحٍ ونحو ذلك(٢).

أهميته وفائدته:

قال الحافظُ ابن الصَّلاح: «النوعُ المُوْفي ستين: معرفةُ تواريخ الرُّواة،

---

(١) القاموس المحيط.

(٢) فتح المغيث: (٣/ ٢٨٠).

وفيها معرفةُ وفيَاتِ الصحابةِ، والمحدِّثين، والعلماءِ، ومَواليدهم، ومقاديرِ أعمارهم، رُوِّيْنا عن سفيان الثَّوري: أنه قال: لمَّا استَعملَ الرواةُ الكذبَ؛ استعملنا لهم التاريخَ. ورُوِّيْنا عن حَفْص بن غِيَاث: أنه قال: إذا اتَّهمتم الشيخَ، فحاسِبوه بالسِّنيْنِ. يعني: احْسُبُوا سِنَّه، وسِنَّ من كَتَب عنه.

وهذا كنحو ما رُوِّيْنا عن إسماعيل بن عَيَّاش، قال: كنتُ بالعراق، فأتاني أهلُ الحديث، فقالوا: هاهنا رجلٌ يحدِّث عن خالد بن مَعْدان، فأتيتُه، فقلتُ: أيَّ سنةٍ كتبتَ عن خالد بن مَعدان؟ فقال: سنةَ ثلاثَ عشرة (يعني: ومئة) فقلتُ: أنت تزعم: أنك سمعتَ من خالد بن مَعْدَان بعدَ موتِه بسبع سنين! قال إسماعيلُ: ماتَ خالدٌ سنة ستٍّ، ومئة.

ورُوِّيْنا عن الحاكم أبي عبد الله، قال: لمَّا قَدِمَ علينا أبو جعفر محمد بن حاتم الكِشِّيِّ، وحَدَّث عن عبد بن حُمَيْد، سألتُه عن مولِده، فذَكَر: أنه وُلِدَ سنة ستين، ومئتين، فقلتُ لأصحابنا: سَمِعَ هذا الشيخُ من عبد بن حُمَيد بعدَ موتِه بثلاثَ عشرةَ سنة!»[1].

ونحوه قولُ حَسَّان بن يزيد كما رواه الخطيب في «تاريخه»: لم يُسْتَعَنْ على الكذَّابين بمثل التأريخ، يقال للشيخ: سنةَ كم وُلِدْتَ؟ فإذا أقرَّ بمولده؛ عُرِفَ صِدْقُه من كَذِبه.

ومِن هنا تظهر أهميةُ معرفة المواليد أيضاً، ولا رَيْبَ: أنَّ أهميتها تُقارِب أهميةَ معرفة الوفاة، أو تُماثِلها في بعض الأحوال؛ إذْ بها تُعرَف طبقَةُ الرجل، ويُعرَف أيضاً حالُ التلميذ عند تحمُّلِه عن شيخه، فهل تحمَّل طفلاً بإجازة، أو تحمَّل صغيراً مميِّزاً يَصِحُّ له السَّماعُ، أو تحمَّل كبيراً مُدْرِكاً واعياً ضابطاً، فيختلف النظرُ إليه باختلاف حال تحمُّله عن الشيخ من القصور، أو التساهُلِ، أو الوَعْيِ، أو الضَّبْطِ، أو عَدَمِهما.

---

(١) علوم الحديث: ص: ٣٨٠ ـ ٣٨١.

وأذكر لذلك مثالاً يُوضِّحُ أهميةَ معرفة سنة الولادة: القاضي زكريا الأنصاري ـ زكريا بن محمد بن أحمد المصري الفقيه الشافعي الإمام ـ (المتوفى سنة ٩٢٦ هـ) رحمه الله تعالى، يقولُ كثيراً جدّاً في كتابه: «فتح الباقي بشرح ألفية العراقي» في مصطلح الحديث: «قال شيخنا الحافظ ابن حجر. . .»، والحافظ ابن حجر تُوفِّي سنة ٨٥٢ هـ، رحمه الله تعالى.

فكيف يتأتّى للقاضي زكريا التلقِّي الفعليُّ عنه، وقد مضى على وفاة الحافظ ابن حجر ٧٤ سنةً؟!

فإذا عرفنا: أنَّ ولادة القاضي زكريا في سنة ٨٢٣ هـ؛ اتَّضح لنا صِحَّةُ هذا التلقِّيّ وهذه التلمذةِ له على الحافظ ابن حجر؛ لأن القاضي زكريا كان قديمَ الولادة قبل وفاة الحافظ بتسع وعشرين سنة، وهما في بلدٍ واحدٍ القاهرة، فقد أدرك الحافظَ ابنَ حجر إدراكاً بيِّناً[١].

أمثلةٌ مِن عيون التاريخ:

أ ـ الصحيح في سِنِّ سيدنا محمَّد ﷺ، وصاحبيه: أبي بكر، وعمر ـ رضي الله عنهما ـ ثلاث وستون.

١ ـ قُبِضَ رسولُ الله ﷺ ضُحى الإثنين لثنتي عشرة خلت من ربيع الأول سنة ١١ هـ.

٢ ـ وقُبض أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ في جمادي الأولى سنة ١٣ هـ.

٣ ـ وقُبض عمر ـ رضي الله عنه ـ في ذي الحِجَّة سنة ٢٣ هـ.

٤ ـ وقُتل عثمان ـ رضي الله عنه ـ في ذي الحِجَّة سنة ٣٥ هـ وعمره ٨٢ سنة، وقيل ابن ٩٠ سنة.

---

(١) انظر: «لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث»: ص: ١٥٤.

٥ ـ وقُتل عليٌ ـ رضي الله عنه ـ في شهر رمضان سنة ٤٠ هـ وهو ابن ٦٣ سنة.

ب ـ صحابيان عاشا سِتِّين سنةً في الجاهلية، وستين في الإسلام، وماتا بالمدينة سنة ٥٤ هـ، وهما:

١ ـ حَكيم بن حِزَام.

٢ ـ حَسَّان بن ثابت.

ج ـ أصحاب المذاهب المتبوعة:

١ ـ الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت: وُلِدَ سنة ٨٠ هـ، وتُوُفِّي سنة ١٥٠ هـ.

٢ ـ الإمام مالك بن أنس: وُلِدَ سنة ٩٣ هـ، وتُوُفِّي سنة ١٧٩ هـ.

٣ ـ الإمام محمد بن إدريس الشافعي: وُلِدَ سنة ١٥٠ هـ، وتُوُفِّي سنة ٢٠٤ هـ.

٤ ـ الإمام أحمد بن حنبل: وُلِدَ سنة ١٦٤ هـ، وتُوُفِّي سنة ٢٤١ هـ.

د ـ أصحاب كتب الحديث المعتمدة:

١ ـ الإمام محمد بن إسماعيل البخاري: وُلِدَ سنة ١٩٤ هـ، وتُوُفِّي سنة ٢٥٦ هـ.

٢ ـ الإمام مسلم بن الحجَّاج النَّيْسَابوري: وُلِدَ سنة ٢٠٤ هـ، وتُوُفِّي سنة ٢٦١ هـ.

٣ ـ الإمام أبو داود السِّجِسْتاني: وُلِدَ سنة ٢٠٢ هـ، وتُوُفِّي سنة ٢٧٥ هـ.

٤ ـ الإمام أبو عيسى التِّرمذي: وُلِدَ سنة ٢٠٩ هـ، وتُوُفِّي سنة ٢٧٩ هـ.

٥ ـ الإمام أحمد بن شعيب النَّسائي: وُلِدَ سنة ٢١٤ هـ، وتُوُفِّي سنة ٣٠٣ هـ.

٦ ـ الإمام ابن ماجه القَزْوِيني: وُلِدَ سنة ٢٠٧ هـ، وتُوُفِّي سنة ٢٧٥ هـ (وقيل سنة ٢٧٣ هـ).

فائدة معرفة الوفيات:

قال الحافظ السَّخَاوي:

«... يتبيَّن بمعرفة الوفيات ما في السَّنَد من انقطاعٍ، أو عَضْلٍ، أو تدليسٍ، أو إرسالٍ ظاهرٍ، أو خفيٍّ، للوقوف به على أنّ الراوي لم يُعاصِر مَن روى عنه، أو عاصَرَه ولكن لم يَلْقَه لكونه في غير بلده؛ وهو لم يَرْحَلْ إليها»[1].

ورَغْمَ: أنَّ الأهمية الأولى لضبط سِني الوفيات هي في معرفة ما في سند الحديث من انقطاعٍ، أو عَضْلٍ، أو تدليسٍ، أو إرسال ظاهرٍ، أو خفيٍّ؛ إلاّ أنَّ هناك فوائد أخرى من معرفة سني الوفيات؛ إذ تُفيد في تمييز المُؤْتَلِف، والمُخْتَلِف، والمُتَّفِق، والمُفتَرِق من الأسماء، والأنساب[2].

أشهر الكتب فيها:

وقد اعتنى الحُفَّاظُ، والمؤرِّخون بذكر مواليد الرُّواة، ووفياتهم في كتب الطبقات، وتراجم الرجال، وكتب التواريخ الجامعة بين الحوادث، والوفيات. وأمّا بخصوص المواليد؛ فلا أَعْرِفُ فيه تأليفاً مستقلاً، نعم أَلَّفوا في الوفيات

---

(١) فتح المغيث: (٤/ ٣١٢).

(٢) انظر «بحوث في تاريخ السنة المشرفة»: ص: ١٤٠.

كتباً كثيرةً، سنذكرها، وقد اعتنوا فيها غالباً بذكر المواليد أيضاً.

وكان منهجُ المؤلِّفينِ في كتب الوفيات أن يذكر المؤلِّفُ السَّنوات الهجرية متسلسلةً من السَّنة الأولى إلى زمانه، وقد يفرِّع في كتابه أكثرَ مِن ذلك فيذكر شهورَ كلّ سنةٍ متسلسلةٍ، وأيّام كلّ شهرٍ، ويذكر تحت كلّ سنةٍ أسماءَ من تُوُفِّيَ فيها من العلماء، وقد يذكر تراجمهم متفاوتةً في الطُّول، والقِصَر، وأقوال العلماء في جرحهم، أو تعديلهم. وقد أطلق الأوائلُ على هٰذا النوع من الكتب اسمَ: «التاريخ»؛ لأن أساس تصنيفه هو ذكر وفيات العلماء على السِّنين، وأقدم مَن كَتَب تاريخاً للرجال على هٰذا النَّمط هو: الإمامُ اللَّيث بن سعد الفَهْمي المصري (المتوفى سنة ١٧٥ هـ)، وعبد الله بن المبارك المَرْوَزي (المتوفى سنة ١٨١ هـ)، ثم توالى التأليفُ فيه، ثم سَمّوه بعد ذلك بـ: «الوفيات»، واستقلَّ بعد ذلك «علم التاريخ» لذكر الحوادث على السِّنين، ورغم ذلك ظَلَّ المؤلِّفون في التاريخ يذكرون وفياتِ العلماء إضافةً إلى الحوادث في كتبهم، كما في «العِبَر في خبر من غبر» للحافظ الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ)، و«البداية والنهاية» للحافظ ابن كثير (المتوفى سنة ٧٧٤ هـ).

ومن أهمِّ الكتب المؤلَّفة في الوفيات ما يلي:

١ ـ **التاريخ**: للَّيث بن سعد الفهمي المصري (المتوفى سنة ١٧٥ هـ)[1].

٢ ـ **التاريخ**: لعبد الله بن المبارك المَرْوَزي (المتوفى سنة ١٨١ هـ)[2].

٣ ـ **التاريخ والعِلَل**: لأبي زكريا يحيى بن مَعِين (المتوفى سنة ٢٣٣ هـ).

---

(١) ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء»: (٨/ ١٣٦).

(٢) ذكره الذهبي في المصدر السابق: (٨/ ٣٧٨).

وهو من رواية أبي الفضل العبَّاس الدُّوري (المتوفىٰ سنة ٢٧١ هـ) عن ابن مَعِين، وقد سبق تعريفه في: «كتب جمعت بين الثقات والضعفاء»، انظر صحفة: (١٠٠).

٤ ـ **تاريخ عثمان بن سعيد الدَّارمي** (المتوفى سنة ٢٨٠ هـ) عن أبي زكريا يحيىٰ بن معين.

وقد سبق تعريفُه في: «كتب السُّؤالات» بعنوان: «سُؤالات الدَّارمي لابن معين» انظر صفحة: (١٢١).

٥ ـ **تاريخ أبي سعيد هاشم بن مرثد الطَّبراني** (المتوفىٰ سنة ٢٧٨ هـ) عن يحيىٰ بن معين[١].

٦ ـ **التاريخ**: لعليِّ بن المديني (المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ).

٧ ـ **التاريخ**: لعبد الله بن محمد بن أبي شيبة (المتوفىٰ سنة ٢٣٥ هـ)[٢].

٨ ـ **التاريخ**: لأبي عمرو خليفة بن خيَّاط بن خليفة الشَّيباني العُصْفُرِي البَصْري (المتوفىٰ سنة ٢٤٠ هـ)[٣].

٩ ـ **التاريخ**: للإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشَّيباني (المتوفىٰ سنة ٢٤١ هـ)[٤].

---

(١) طُبع بتحقيق الأستاذ نظر محمد الفاريابي في الرياض عام ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م.

(٢) ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء»: (١١/ ١٢٢).

(٣) طُبع بتحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري في مطابع الآداب بنجف عام ١٣٨٧ هـ/ ١٩٦٧ م، وله طبعات أخرىٰ.

(٤) ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء»: (١١/ ١٧٧).

١٠ ـ **التاريخ**: لعمرو بن علي الفَلاَّس (المتوفى سنة ٢٤٩ هـ)[١].

١١ ـ **التاريخ الصغير**: للإمام أبي عبد الله، محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ).

وقد سبق تعريفه في: «كتب الجرح والتعديل»، انظر صفحة: (٩٢).

١٢ ـ **التاريخ**: للمفضَّل بن غَسَّان الغَلاَّبي (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ)[٢].

١٣ ـ **التاريخ**: لأبي علي حنبل بن إسحاق الشَّيباني (المتوفى سنة ٢٧٣ هـ)، ابن عمّ الإمام أحمد بن حنبل[٣].

١٤ ـ **التاريخ**: لمحمد بن ماجَهْ القزويني، صاحب «السُّنن» (المتوفى سنة ٢٧٥ هـ)[٤].

١٥ ـ **تاريخ رواة الحديث**: لزُهَير بن حرب بن أبي خَيْثَمَة النَّسائي. (المتوفى سنة ٢٧٩ هـ).

وهو مخطوطٌ[٥].

١٦ ـ **تاريخ أبي زُرْعَة الدِّمشقي** (المتوفى سنة ٢٨١ هـ).

وقد سبق تعريفه في : «تعريف كتب الجرح والتعديل»، انظر صفحة: (١٠٣).

---

(١) ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء»: (١١/ ٤٧٠).

(٢) ذكره الخطيب في «تاريخ بغداد»: (١٣/ ١٢٤).

(٣) ذكره ابن عبد الهادي في «طبقات علماء المحدثين»: (٢/ ٣٠٠).

(٤) ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء»: (١٣/ ٢٧٧).

(٥) انظر «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٢١).

١٧ ـ **التاريخ**: لمحمد بن عبد الله بن سليمان الحَضْرمي، المعروف بـ: «المُطَيَّن» (المتوفى سنة ٢٩٧ هـ)[١].

١٨ ـ **التاريخ**: لابن خُرَّم، الحسين بن إدريس بن مبارك الهَرَوي (المتوفى سنة ٣٠١ هـ)[٢].

١٩ ـ **التاريخ وأسماء المحدِّثين وكُناهم**: لأبي عبد الله، محمد بن أحمد بن محمد المقدِّمي (المتوفى سنة ٣٠١ هـ)[٣].

٢٠ ـ **تاريخ وفاة الشيوخ الذين أدركهم البَغَوي**: لأبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز (المتوفى سنة ٣١٧ هـ)[٤].

٢١ ـ **التاريخ**: للسرَّاج، محمد بن إسحاق بن إبراهيم الثقفي (المتوفى سنة ٣١٣ هـ)[٥].

٢٢ ـ **التاريخ**: لأبي عَرُوْبَة الحَرّاني الحسين بن محمد بن أبي مَعْشَر (المتوفى سنة ٣١٨ هـ)[٦].

٢٣ ـ **التاريخ**: لابن يونس أبي سعيد عبد الرحمن بن أحمد المصري (المتوفى سنة ٣٤٧ هـ)[٧].

---

(١) ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء»: (١٤/ ٤١).

(٢) ذكره الذهبي في «المصدر السابق»: (١٤/ ١١٣).

(٣) طُبع بتحقيق الأستاذ إبراهيم صالح، في دار ابن العماد ببيروت، عام ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٢ م.

(٤) طُبع بتحقيق الأستاذ محمد عزيز شمس، في الدار السلفية ببمبائي (الهند)، عام ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٩ م.

(٥) ذكره الذهبي في «سير أعلام البنلاء»: (١٤/ ٥١٠).

(٦) ذكره الذهبي في المصدر السابق: (١٤/ ٥١٠).

(٧) طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الفتاح فتحي عبد الفتاح في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠ م.

٢٤ ـ **التاريخ**: لمحمد بن أحمد بن إبراهيم العَسّال الأصبهاني (المتوفىٰ سنة ٣٤٩ هـ)[١].

٢٥ ـ **التاريخ الكبير**: لابن حَزْم أحمد بن أحمد بن سعيد الأندلسي (المتوفىٰ سنة ٣٥٠ هـ)[٢].

٢٦ ـ **الوفيات** (١ ـ ٣٤٦ هـ): للقاضي الحافظ أبي الحسين عبد الباقي ابن قانع البغدادي (المتوفىٰ سنة ٣٥١ هـ)[٣].

٢٧ ـ **تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، أو «وَفَيات النَّقَلة علىٰ السنين»** (١ ـ ٣٨٨ هـ): لابن زَبْر الربعي أبي سليمان، محمد بن عبد الله ابن أحمد الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٣٧٩ هـ).

قال الذهبي: «له كتاب الوفيات مشهورٌ علىٰ السنين»، قال حاجي خليفة: «ابتدأ بجمعه مِنَ الهجرة، ووصل إلىٰ سنة ثمان وثلاثين وثلاثمئة.

ثم ذيّله أبو محمد عبد العزيز بن أحمد الكتَّاني (المتوفىٰ سنة ٤٦٦ هـ).

ثم ذيَّل علىٰ الكتَّاني: أبو محمد هبة الله ابن أحمد الأكفاني الحافظ (المتوفىٰ سنة ٤٨٥) ذيلاً صغيراً نحو عشرين سنة منه إلىٰ سنة ٤٨٥ خمس وثمانين وأربعمئة.

ثم ذيَّل علىٰ الأكفانيِّ: الحافظُ أبو الحسن علي بن مفضَّل

---

(١) ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٦/٦).

(٢) ذكره الذهبي في «المصدر السابق» (١٦/ ١٠٤).

(٣) ذكره الذهبي في «المصدر السابق» (١٥/٥٢٦).

المَقْدِسي (المتوفىٰ سنة ٦١١ هـ) إلىٰ سنة ٥٨١ إحدىٰ وثمانين وخمسمئة.

ثم ذَيَّلَ علىٰ ابن المفضَّل: زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القويِّ المُنذري (المتوفىٰ سنة ٦٥٦ هـ) ست وخمسين وستمئة منه إلىٰ سنة... بذيلٍ كبيرٍ في ثلاث مجلَّداتٍ رأيتُه بخطِّه سمَّاه «التكملة لوفيات النَّقَلة»، وذكر: أنَّ الكتب المذكورة قد أهمل في كلٍّ منها جماعةٌ، ووعد فيه بجمع ما تضمَّن إهمالهم.

ثم ذيَّل علىٰ المنذريِّ: تلميذُه عزُّ الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الرحمـٰن الشريف الحسيني الحلبي ثم المصري إلىٰ سنة ٦٧٤ أربع وسبعين وستمئة، ولعلَّه ذيَّله إلىٰ حين وفاته سنة ٦٩٥ خمس وتسعين وستمئة، كما في المنهل.

والكلُّ مُرَتَّبٌ علىٰ حسب وفياتهم في السِّنين والشهور لا علىٰ ترتيب حروف أسمائهم، وذَيَّل علىٰ الشريف: شهابُ الدين أبو الحسين أحمد بن أيبك الدِّمْيَاطي الحافظ المحدِّث إلىٰ نازلة الطاعون سنة ٧٤٩ هـ تسع وأربعين وسبعمئة.

وذيَّل علىٰ ابن أيبك: الحافظُ زين الدين عبد الرحيم العراقي (المتوفىٰ سنة ٨٠٥) خمس وثمانمئة إلىٰ زمانه. والذيول المتأخِّرة أبسط من الأصل، والكلُّ مُرَتَّبٌ علىٰ السنوات»[(١)][(٢)].

٢٨ ـ **التاريخ**: لابن الفُرَات محمد بن العبَّاس بن أحمد (المتوفىٰ سنة ٣٨٤ هـ)[(٣)].

---

(١) كشف الظنون: (٢/ ٢٠١٩ ـ ٢٠٢٠).

(٢) طُبع هـٰذا الكتابُ بتحقيق الأستاذ محمد المصري، في مركز المخطوطات والتراث بالقاهرة، عام ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م.

(٣) ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء»: (١٦/ ٤٩٥).

٢٩ ـ **ذيل وفيات النَّقَلَة على السنين: أو «ذيل تاريخ مولد العلماء، ووفياتهم»** (٣٨٨ ـ ٤٦٥ هـ): للحافظ أبي محمد عبد العزيز بن أحمد بن محمد بن علي الكَتَّاني التَّميمي الدِّمشقي (المتوفى سنة ٤٦٦ هـ).

قال محمد بن جعفر الكتَّاني: «ثم ذَيَّل أبو محمد الكتَّاني على كتاب «الوفيات» لابن زبر»[١][٢].

٣٠ ـ **الوفيات** (١ ـ ٤٧٠ هـ): لابن مَنْدَه، أبي القاسم، عبد الرحمن بن محمد (المتوفى سنة ٤٧٠ هـ).

قال الكتَّاني: «وهو مستوعبٌ جداً» قال الذهبي: «لم أرَ أكثر استيعاباً منه»[٣].

٣١ ـ **وفيات قومٍ من المصريِّين**: لأبي إسحاق إبراهيم بن سعيد الحَبَّال (المتوفى سنة ٤٨٢ هـ)[٤].

٣٢ ـ **جامع الوفيات: أو «ذيل تاريخ مولد العُلماء ووفياتهم»** (٤٦٥ ـ ٤٨٥ هـ): لأبي محمد، هبة الله بن أحمد الأنصاري الدِّمشقي (المتوفى سنة ٥٢٤ هـ).

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ٢١٢.

(٢) طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله أحمد بن سلمان الحمد، في دار العاصمة بالرياض، عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م.

(٣) الرسالة المستطرفة: ص: ٢١١.

(٤) طُبع بتحقيق الأستاذ صلاح الدين المنجِّد، في مجلّة معهد المخطوطات العربية، عام ١٣٧٦ هـ ـ ١٩٥٦ م، ثم طُبع بتحقيق الأستاذ محمود محمد الحدَّاد، في دار العاصمة بالرياض، عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.

قال الكتَّاني: «ثم ذيَّل على الكَتَّاني (المتوفى سنة ٤٦٦ هـ) تلميذُه محدِّث دمشق أبو محمد هبة الله الأكفاني... ذيلاً صغيراً نحو عشرين سنة منه إلى سنة ٤٨٥ هـ، وسَمَّاه: جامع الوفيات»[١].

٣٣ ـ **وفيات الشيوخ**: لأبي المعمر المبارك بن أحمد عبد العزيز الأنصاري الأزجي (المتوفى سنة ٥٤٩ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ٢٠١٩).

٣٤ ـ **تاريخ الوفاة للمتأخِّرين من الرُّواة**: لأبي سعد، عبد الكريم بن محمد السَّمْعانِي، صاحب «الأنساب» (المتوفى سنة ٥٦٢ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٢١).

٣٥ ـ **وفيات جماعةٍ من المحدِّثين من مشايخه وأقرانه**: لأبي مسعود الحاجي عبد الرحيم بن أبي الوفاء الإصبهاني (المتوفى سنة ٥٦٦ هـ)[٢].

٣٦ ـ **كبار الحفّاظ**: للحافظ أبي الفرج عبد الرحمـٰن بن علي، المعروف بـ: «ابن الجَوْزي» (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ).

٣٧ ـ **ذيل الوفيات (٤٨٥ ـ ٥٨١ هـ)**: للحافظ ابن المُفَضَّل أبي الحسن علي بن المفضَّل بن علي المَقْدِسي؛ ثم الإسكندري المالكي (المتوفى سنة ٦١١ هـ).

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ٢١٢ـ٢١٣.

(٢) طُبع بتحقيقِ الأستاذ أحمد ناجي القيسي، والدكتور بشَّار عوّاد معروف في بغداد عام ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦ م، بعنوان: «الوفيات»، ثم طُبع بتحقيق الأستاذ الشريف حاتم العوني في دار الهجرة بالرياض عام ١٤١٥ هـ ـ ١٩٥٨ م.

قال الكتّاني: «ثم ذَيّل على الأكفاني إلى سنة إحدى وثمانين وخمسمئة»[1].

٣٨ ـ **التكملة لوفيات النَّقَلَة (٥٨١ ـ ٦٤٢ هـ)**: للحافظ أبي محمد، زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (المتوفى سنة ٦٥٦ هـ).

قال عنه الكتّاني: «ذيّل به على ابن المفضّل الإسكندري (المتوفى سنة ٦١١ هـ)، وهو ذيلٌ كبيرٌ كثيرُ الإتقان، والفائدة، وذكر: أنّ الكتب المذكورة ـ قبله ـ قد أُهْمِلَ في كلٍّ منها جماعَةٌ، ووعد بذكرهم»[2][3].

٣٩ ـ **مرآة الزمان في تاريخ الأعيان**: لسبط ابن الجوزي، شمس الدين يوسف بن قره أوغلي (المتوفى سنة ٦٥٤ هـ)[4].

٤٠ ـ **ذيل الروضتين (تراجم رجال القرنين السادس والسابع)**: لأبي شامة، شهاب الدين، أبي القاسم، عبد الرحمٰن بن إسماعيل بن إبراهيم المَقْدِسي الدِّمشقي (المتوفى سنة ٦٦٥ هـ)[5].

٤١ ـ **صلة التكملة لوفيات النَّقَلة (٦٤٢ ـ ٦٧٥ هـ)**: لابن الحلبي الحسيني، الشريف عز الدين أبي العبّاس، أحمد بن محمد بن

---

(١) انظر «الرسالة المستطرفة» ص: ٢١٣.

(٢) انظر المرجع السابق: ص: ٢١٣.

(٣) طُبع بتحقيق الدكتور بَشّار عوّاد معروف في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م.

(٤) طُبع في حيدرآباد (الدَّكَنْ) بالهند عام ١٣٣٨ هـ ـ ١٩١٩ م.

(٥) طُبع بتحقيق الأستاذ عزّت عطّار الحسيني في دمشق عام ١٣٦٦ هـ ـ ١٩٤٧ م.

عبد الرحمـٰن الحلبي (المتوفىٰ سنة ٦٩٥ هـ).

كان المنذري قد وقف في إملاء كتابه «التكملة لوفيات النقلة» عند ٢٦ ربيع الأول ٦٤٢ هـ، فقام صاحب الترجَمة بالتذييل عليه مبتدأً كتابه «صلة التكملة لوفيات النقلة» من سنة ٦٤٠ هـ، فكتب مجلَّدين بلغ فيهما إلىٰ سنة ٦٧٥ هـ»[1].

٤٢ ـ **تاريخ البِرْزالي: أو «الوفيات» (١ ـ ٧٣٨ هـ)**: لعلم الدين، أبي محمد، القاسم بن محمد بن يوسف البِرْزالي الإشبيلي ثم الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٧٣٩ هـ).

قال حاجي خليفة: «جَمَع فيه وفيات المحدِّثين، بل هو مختصٌّ بمن له سماعٌ، لكنه لم يُبَيَّض». وذيَّل عليه ابن رافع السَّلاَّمي (المتوفىٰ سنة ٧٧٤ هـ) في «وفياته»[2].

٤٣ ـ **الإعلام بوفيات الأعلام (١ ـ ٧٤٠ هـ)**: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ).

رَتَّبه على السِّنين مبتدئاً بالسنة الأولى للهجرة وحتى سنة (٧٤٠هـ)، يذكر في كلّ سنةٍ أسماءَ أعلام المتوفَّيين فيها، ويبيِّن إذا كان ثمة خلاف في وفاة العَلَم في هذه السنة، أو في غيرها بقوله: «بِخُلْف». ويُشير ـ أحياناً ـ إلىٰ أهمِّ الأحداث؛ كالمعارك، والفتوح، والقحط، والجوائح. وذكر في أول الكتاب تواريخ بعض الغزوات المشهورة؛ كبدر، وأُحُد، والخندق،

---

(١) انظر «الأعلام» للزركلي: (١/ ٢٢١).

(٢) كشف الظنون: (١/ ٢٨٧).

وغيرها. وعدد المتوفَّين المذكورين في كل سنة مختلفٌ، ففي بعض السنوات يذكر الرجلَ، والرجلين، بينما يذكر في بعضها الآخر عشرين نفساً[1].

٤٤ ـ **العبر في خبر من غبر (١ ـ ٧٤٠ هـ): للذهبي أيضاً.**

وصل فيه إلىٰ وفيات سنة ٧٤٠ هـ.

ومنهجُه في هٰذا الكتاب: أنه يذكر أولاً الحوادثَ المُهِمّةَ في كل سنة، ثم يتناول وفياتَ الأعيان في تلك السَّنة، وقد رَتَّب الأسماءَ على حروف المعجم، وربما يختلُّ هذا الترتيب أحياناً؛ خاصةً في القسم الأول من الكتاب.

ويُعْرَف «العبر» بـ: «التاريخ الأوسط» أيضاً، وقد احتلَّ هٰذا الكتابُ مكانةً مرموقةً عند المؤرِّخين، والعلماء، والباحثين، فوَصَفه السُّبْكِيُّ بأنه: «حَسَنٌ جِدّاً»، واعتمده كثيرٌ من العلماء مِمَّن جاء بعد المؤلِّف، فقد سَلَخه العَيْنِيُّ في «الدارس»، وابنُ العِمَاد في «شَذَرات الذهب»[2].

ويتجلَّى اهتمامُ العلماء بهذا الكتاب باختصارهم له، أو بالتذييل عليه، ومتابعة تاريخ الحوادث، وترجَمة الوفيات على وجه الاختصار كما فعل الذهبي.

ـ فاختصره ابن قاضي شهبة (المتوفىٰ سنة ٨٥١ هـ).

---

(١) طُبع بتحقيق الأستاذ رياض عبد الحميد المراد، والدكتور سهيل زكّار في دار الفكر المعاصر بدمشق عام ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م.

(٢) انظر «الحافظ الذهبي مؤرخ الإسلام...»: لعبد الستار الشيخ، ص: ٤٨٠ ـ ٤٨١، (طبع دار القلم بدمشق).

وأمّا الذُّيول عليه فكثيرة:

- فأوّلُ مَن ذَيَّل على العبر - بعد تذييل الذهبي عليه من سنة ٧٠٠ إلى ٧٤٠ هـ - تلميذُه: السيد شمس الدين أبو المحاسن محمد بن علي الحسيني (المتوفى سنة ٧٦٥ هـ) إلى سنة ٧٦٤ هـ.

والذَّيلُ عليه إلى قريب الثمانين لشمس الدين محمد بن موسى بن سند الحافظ محمد بن علي الحسيني (المتوفى سنة ٧٩٢ هـ) ولد السابق ذكره إلى آخر سنة ٧٨٥ هـ.

وذيَّل على العبر أيضاً: الحافظُ زينُ الدين عبد الرحيم بن حسين العراقي (المتوفى سنة ٨٠٦) ست وثمانمائة.

والذيل على ذيل العراقي لولده: الحافظ أبي زُرْعَة ولي الدين أحمد العراقي (المتوفى سنة ٨٢٦ هـ)، والذي صنَّف ذيلاً على ذيل أبيه[1].

٤٥ - **ذيل صلة التكملة لوفيات النَّقَلَةِ (٦٩٥ - ٧٤٩ هـ)**: لابن أَيْبَك شهاب الدين أبي الحسين أحمد بن أَيْبَك بن عبد الله الدِّمْياطي (المتوفى سنة ٧٤٩ هـ).

ذيَّل به على «صلة التكملة لوفيات النَّقَلَة» لعزّ الدين أحمد بن محمد الحسيني (المتوفى سنة ٤٩٥ هـ) من سنة ٦٩٥ هـ إلى عام وفاته. ذكره الكتّاني[2].

---

(١) طُبع «العبر...» بتحقيق الأستاذ صلاح الدين المنجّد، وفؤاد سيّد، في دائرة المطبوعات والنشر بالكويت، عام ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م.

(٢) انظر «الرسالة المستطرفة» ص: ٢١٣.

٤٦ ـ **أعيان العصر وأعوان النصر**: لصلاح الدين خليل بن أيبك الصَّفدي (المتوفى سنة ٧٦٤ هـ).

وهو مخطوطٌ.

٤٧ ـ **نثر الجمان في تراجم الأعيان**: لأحمد بن محمد بن علي المقري الفَيّومي (المتوفى نحو ٧٧٠ هـ).

وهو مخطوطٌ.

٤٨ ـ **عِبَر الأعصار وخبر الأمصار: أو «الذيل على العِبَر للذهبي»** (٧٤١ ـ ٧٦٥ هـ): لشمس الدين، أبي المحاسن، محمد بن علي الحسيني (المتوفى سنة ٧٦٥ هـ).

وَصَل فيه إلى وفيات سنة ٧٦٢ هـ، قال حاجي خليفة: «قال ابن حجي: كتب الحسيني إلى شهر وفاته وهو شعبان سنة ٧٦٥ خمس وستين وسبعمئة، والمشهور منه إلى آخر سنة ٧٦٢ اثنين وستين وسبعمئة، وكأنه سقط منه الكراس الأخير.

وذَيّل الحافظ العراقي من أول سنة ٤١ إحدى وأربعين إلى آخر سنة ٦٣ ثلاث وستين، وقد تساهَلَ فيه، وليس هو على قدر علمه، والأكثر منه مأخوذٌ من ذيل الحسيني.

قال ـ ابن حجّي ـ: وقد وقفتُ على وفيات آخر للشيخ زين الدين بخطِّه بعد تلك الوفيات ولَخَّصْتُ منه كراريس. انتهى.

ولما لم يكن ما يجمع الأمرين ـ أعني: الحوادث، والوفيات ـ على الوجه الأتم؛ شرع مفتي الشّام أحمد بن حجّي السَّعدي في كتابة: ذيل من أول سنة ٧٤١ إحدى وأربعين وسبعمئة على وجه

الاستيعاب للحوادث والوفيات، فكَتَب منه سبع سنين، ثم شرع من أول سنة ٧٦٩ تسع وستين وسبعمئة فانتهىٰ إلىٰ ذي القعدة سنة ٨١٥ خمس عشرة وثمانمئة، وذلك قبل ضعفه ضعفةَ الموت، غير أنه سقط منه سنة ٧٥ خمس وسبعين، وقد أوصىٰ لتلميذه أبي بكر بن أحمد بن شهبة الأسدي أن يكمل الخرمَ من سنة ٧٤٨ ثمان وأربعين وسبعمئة إلىٰ سنة ٧٦٨ ثمان وستين وسبعمئة فكَمَّله، ثم أراد أن يُذيِّله من حين وفاته ثم رأىٰ أن يستأنف الأمر فشرع من أول الذيل؛ لأنه كتب فوائدَ جمّةً قد أهملها شيخُه، ويحتاج الكتابُ إليها، فألحق كثيراً منها في الحواشي، فجعل ذيلاً حافلاً، فذكر كلَّ شهرٍ وما فيه من الحوادث، والوفيات إلىٰ وفاته»[1][2].

٤٩ ـ **الوفيات** (٧٣٧ ـ ٧٧٤ هـ): لابن رافع، تقي الدين أبي المَعَالي، محمد بن رافع بن هجرس السَّلَّامي (المتوفىٰ سنة ٧٧٤ هـ).

قال حاجي خليفة: «ذيّل بها علىٰ تاريخ البِرْزالي من سنة ٧٣٧ هـ إلىٰ سنة ٧٧٤ هـ، و«ذَيْلُه» لشهاب الدين أحمد بن حجّي بن موسىٰ الحسباني الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٨١٦ هـ)[3][4].

٥٠ ـ **الوفيات**: لعبد القادر بن محمد بن نصر الله القُرشي المصري (المتوفىٰ سنة ٧٧٥ هـ).

---

(١) كشف الظنون: (٢/ ١١٢٢).

(٢) طُبع هٰذا الكتاب بتحقيق الأستاذ محمد رشاد عبد المطّلب في مطبعة حكومة الكويت عام ١٣٩٠ هـ.

(٣) كشف الظنون: (٢/ ٢٠١٩).

(٤) طُبع بتحقيق الأستاذ صالح مهدي عباس في بغداد عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م، ثم في مؤسَّسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٠ م.

٥١ ـ **الذيل على «ذيل العبر للحسيني» (٧٦٥ ـ ٧٨٠ هـ)**: لابن سَنَد، شمس الدين، محمد بن بن موسى بن سَنَد، الحافظ المصري الأصل، الدِّمشقي الوفاة (المتوفى سنة ٧٩٢ هـ).

ذيَّل فيه على «ذيل الحسيني على العبر للذهبي»، وَصَل فيه إلى وفيات سنة ٧٨٠ هـ.

٥٢ ـ **الذيل على «ذيل العِبَر للذهبي» (٧٤١ ـ ٧٦٣ هـ)**: للحافظ أبي الفضل زَيْن الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (المتوفى سنة ٨٠٦ هـ).

قال حاجي خليفة: «وذيَّل الحافظ العراقي من أول سنة ٧٤١ إلى آخر سنة ٧٦٣، وقد تساهَلَ فيه: وليس هو على قدر عِلمه؛ والأكثر منه مِن ذيل الحسيني»(١).

٥٣ ـ **ترجمان الزَّمان في تراجم الأعيان**: لابن دَقْماق، صارم الدين إبراهيم بن محمد بن أيدمر (المتوفى سنة ٨٠٩ هـ).

وهو مخطوطٌ(٢).

٥٤ ـ **ذيل «ذيل العبر للذهبي» (٧٤١ ـ ٨١٥ هـ)**: لابن حجّي، شهاب الدين، أحمد بن حِجّي السعدي، مفتي الشام (المتوفى سنة ٨١٦ هـ).

قال حاجي خليفة: «ولما لم يكن ما يجمع الأمرين ـ أعني: الحوادث، والوفيات ـ على الوجه الأتمّ؛ شرع مفتيُ الشام

---

(١) كشف الظنون: (٢/ ١١٢٢).

(٢) ذكره ابن حجر في «المجمع المؤسّس»: (٣/ ١٨).

الشهاب أحمد بن حِجّي السَّعدي في كتابَةِ «ذَيْلٍ» من أول سنة ٧٤١ هـ على وجه الاستيعاب للحوادث، والوفيات، فكتب منه سبع سنين، ثم شرع من أول سنة ٧٦٩ هـ فانتهى إلى أثناء ذي القعدة سنة ٨١٥ هـ، وذلك قبل ضَعْفِهِ ضَعْفَةَ المَوْت، غير أنه سقط منه سنة ٧٧٥ فعدم، وقد أوصى لتلميذه أبي بكر بن أحمد بن شُهْبَة الأَسَدِي (المتوفى سنة ٨٥١ هـ) أن يُكمل الخرمَ من سنة ٧٤٨ هـ إلى سنة ٧٦٨ فكَمَّله»[1].

٥٥ ـ **الذَّيل على ذيل العِبَر في خبر من غَبَر (٧٦٣ ـ ٨٢٦ هـ)**: للحافظ أبي زُرْعَة ولي الدين العراقي أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العِراقي الشافعي (المتوفى سنة ٨٢٦ هـ).

قال الكتَّاني: «ذيَّل الحافظ زين الدين العراقي إلى سنة ٧٦٢ هـ، فذيَّل عليه ولدُه الوليّ أبو زُرْعَة إلى أن مات سنة ٨٢٦. قال السَّخاوي: لكن الذي وقفتُ عليه منه إلى سنة سبع وثمانين ووُريقات متفرّقة بعد ذلك»[2][3].

٥٦ ـ **بديعة البيان عن موت الأعيان على الزمان (١ ـ ٨٢٥ هـ)**: لابن ناصر الدين، شمس الدين، محمد بن أبي بكر بن عبد الله الدِّمشقي (المتوفى سنة ٨٤٢ هـ)[4].

قال النجم ابن فهد في معجمه (٢٣٩): «ونظم أعيان الحُفّاظ في

---

(١) كشف الظنون: (٢/ ١١٢٢).

(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ٢١٣ ـ ٢١٤.

(٣) طُبع بتحقيق الأستاذ صالح مهدي عبَّاس، في مؤسَّسة الرسالة ببيروت، عام ١٤٠٩ م.

(٤) ذكره ابن حجر في «المجمع المؤسّس»: (٣/ ٢٨٨).

ألفيَّة»، طُبعت مع شرحها للمؤلف المُسَمَّىٰ: «التبيان لبديعة البيان».

٥٧ ـ **تاريخ ابن قاضي شُهْبَة (٧٤١ ـ ٧٨٥ هـ)**: لتقي الدين، أبي بكر، أحمد بن محمد الأسدي الدِّمشقي الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٥١ هـ).

قال الزِّرْكَلي: «الأول والثاني منه يشتملان على الحوادث والوفيات من بدء سنة ٧٤١ هـ إلى نهاية سنة ٧٨٥ هـ»[١]، وقال حاجي خليفة: «أوصى ابن حِجّي (المتوفىٰ سنة ٧١٦ هـ) فكمَّله، ثم أراد أن يذيِّله مِن حين وفاته، ثم رأى أن يستأنف الأمرَ، فشرع من أول الذيل؛ لأنه كتب فوائدَ جمّةً قد أهملها شيخُه، ويحتاج الكتابُ إليها، فألحق كثيراً منها في الحواشي، فجعل ذيلاً حافلاً، فذكر كلَّ شهرٍ وما فيه من الحوادث، والوفيات إلى وفاته»[٢].

٥٨ ـ **إنباء الغمر بأنباء العمر (٧٧٣ ـ ٨٥٠ هـ)**: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ).

قال حاجي خليفة: «ذكر فيه: أنه جمع الحوادث التي أدركها منذ وُلد سنة ثلاث وسبعين وسبعمئة، وأورد في كل سنة أحوالَ الدُّوَل، ووفيات الأعيان، مُسْتَوْعِباً لرواة الحديث، وغالبُ ما نقله من «تاريخ» ناصر الدين ابن الفُرَات، وصارم الدين ابن دَقْماق، وشهاب الدين بن حجّي، والمَقْريزي، والتقي الفاسِي، والصلاح

---

(١) الأعلام: للزركلي: (٢/ ٦١).

(٢) كشف الظنون: (١/ ١١٢٢).

خليل الأقْفَهِسي، والبَدر العَيْنِي، وأوْرَدَ ما شاهده أيْضاً».

وقال: «وهذا الكتابُ يحسن من حيث الحوادث أن يكون ذيلاً على «تاريخ» الحافظ ابن كثير؛ فإنّه انتهى في ذيل تاريخه إلى هذه السَّنة، ومن حيث الوفيات أن يكون ذيلاً على «وفيات» ابن رافِع، وانتهى فيه إلى سنة خمسين وثمانمئة. و«الذيل» عليه لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البُقاعي (المتوفى سنة ٨٨٥)، بلغ فيه إلى آخر سنة سبعين، وسَمَّاه: «إظهار العصر لأسرار أهل العصر» أوله: الحمد لله الذي يبدىء ويعيد... إلخ، وذَيْلٌ آخر المُسَمَّى بـ: «إنباء المصر في أبناء العصر» من سنة إحدى وخمسين إلى سنة ست وثمانين»[(١)(٢)].

٥٩ ـ **نظم وفيات المحدِّثين**: للحافظ ابن حجر أيضاً.

قال عبد الحي الكتَّاني: «وهو ممّا شرع فيه، وكتب منه اليسيرَ»[(٣)].

٦٠ ـ **إظهار العصر لأسرار أهل العصر (٨٥١ ـ ٨٧٠ هـ)**: لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البُقَاعي (المتوفى سنة ٨٨٥ هـ).

قال حاجي خليفة: «وهو ذيلُ (إنباء الغمر) لابن حجر العسقلاني»[(٤)].

٦١ ـ **إنباء المصر في أبناء العصر (٨٥١ ـ ٨٧٠ هـ)**: للبُقاعي أيضاً.

---

(١) كشف الظنون: (١/ ١٧١).

(٢) طُبع هذا الكتاب في دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدَّكَنْ) في الهند عام ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م.

(٣) فهرس الفهارس: (١/ ٣٣٦).

(٤) كشف الظنون: (١/ ١١٨).

قال حاجي خليفة: «وله ذيلٌ آخر من سنة إحدىٰ وخمسين وثمانمئة إلىٰ سنة سِتٌ وثمانين»[1].

٦٢ ـ **دستور الإعلام بمعارف الأعلام**: لابن عَزْم محمد بن عزم التُّونسي (المتوفىٰ سنة ٨٩١ هـ).

وهو مخطوطٌ.

٦٣ ـ **نظم العقيان في أعيان الأعيان**: للحافظ أبي الفضل، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

٦٤ ـ **قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر**: لبامخرمة، أبي محمد، الطيِّب بن عبد الله بن أحمد بن علي (المتوفىٰ سنة ٩٤٧ هـ).

وهو مخطوطٌ.

٦٥ ـ **شذرات الذهب في أخبار من ذَهَب (١ ـ ١٠٠٠ هـ)**: لابن العِمَاد، أبي الفلاح، عبد الحي بن أحمد بن محمد العَكْرِي الصالحي الدِّمشقي الحنبلي (المتوفى سنة ١٠٨٩ هـ).

جَمَع فيه تواريخَ من سبقه باختصارٍ، مع وفيات الأعلام تحت كل سنة وتراجمهم باختصارٍ.

يجد القارئ في هـٰذا الكتاب فوائدَ جَمَّةً فيما يتصل بتراجم الأعيان من المحدِّثين، والمؤرِّخين، والأدباء، والشعراء، والفرسان، والقادة، والأمراء، لا يجدها في غيره من المراجع إلا بعد تتبُّع، واستقراء كبيرين.

---

(١) كشف الظنون: (١/ ١١٨).

ولقد عُنِي فيه المؤلِّفُ بذكر وفيات أعيان المحدِّثين من رجال القرون العَشَرة التي استوعبها، الأمر الذي جعل الباحثين في كتب الحديث النبوي الشريف يستفيدون فوائدَ قيّمةً من هذا الكتاب[1].

٦٦ ـ **تراجم الأعيان من أبناء الزمان**: لبدر الدين أبي الضياء الحسن بن محمد البُوْريني (المتوفى سنة ١٠٢٤ هـ)[2].

٦٧ ـ **ديوان الإسلام**: لابن الغزي أبي المعالي محمد بن عبد الرحمن (المتوفى سنة ١١٦٧ هـ).

❒ ○ ○ ❒

(١) طُبع في مكتبة القدسي بالقاهرة عام ١٣٧٠ هـ، وقد ذَيَّل عليه الأستاذُ محمود الأرنؤوط إلى مطلع القرن الخامس عشر الهجري، وطبعه مع الأصل في دار ابن كثير بدمشق عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

(٢) طُبع بتحقيق الأستاذ صلاح الدين المنجِّد في المجمع العلمي العربي بدمشق عام ١٣٧٩ هـ ـ ١٩٥٩ م.



(٣) معرفةُ الطَّبَقــات

تعريف: «الطبقات» لغةً واصطلاحاً:

لغةً: (الطَّبقات): جمعُ (طَبَقةٍ)، معناها: القومُ المُتشابِهون في سِنٍّ، أو عَهْدٍ.

واصطلاحاً: هي اشتراكُ المتعاصرين في السِّنِّ ـ ولو تقريباً ـ والأخذ عن المشايخ.

تعريفٌ آخر: هي قومٌ تقاربوا في السِّنِّ والإسنادِ، أو في الإسناد فقطْ، بأن يكون شيوخُ هذا هم شيوخ الآخر، أو يُقارِبوا شيوخه[١].

وقال الحافظ ابن حجر: «الطبقة عبارةٌ عن جماعةٍ اشتركوا في السِّنِّ، ولقاءِ المشايخ»[٢].

ومفهومُ الطبقة اصطلاحٌ إسلاميٌّ بَحْتٌ، تطوَّر في أوائل القرن الثاني

(١) فتح المغيث: (٣/ ٣٥١).

(٢) نزهة النظر: ص: ٨٦.

الهجري مع تطوُّر نقدِ عِلْم الحديث للإسناد، ولم تُسْتَعْمَل الطبقةُ وحدةً زمنيةً ثابتةً، بل كانت تعني اللُّقيا في الأغلب[1]، وقد اختلف مفهومها من مؤلِّفٍ لآخر، ومن كتابٍ لآخر حتى عند المؤلِّف الواحد.

أهميةُ معرفة الطبقات:

قال ابنُ الصَّلاح: «والباحثُ الناظرُ في هذا الفَنِّ يحتاج إلى معرفة المواليد، والوفيات، ومن أخذوا عنه، ومن أخذ عنهم، ونحو ذلك»[2].

طبقات الرواة:

وهي اثنتان:

الأولى: الصَّحابة رضي الله عنهم، وهم يَنقسِمون إلى عِدَّة طبقاتٍ، أشهرها تقسيمُ الحاكم أبي عبد الله النَّيسابوري إلى اثنتي عشرة طبقة[3].

والثانية: طبقةُ غير الصحابة، وهم يَنقسِمون حسب الضَّبْطِ، والإتقان وطُول الصُّحبة، والمشهورُ عند المحدِّثين أنهم على خمس طبقاتٍ.

والمثالُ على ذلك ما ذَكَره الحازِميُّ، وغيرُه: أنَّ أصحاب الزُّهْرِيِّ على خمس طبقاتٍ:

الطبقة الأولى: جمعت الحفظَ، والإتقانَ، وطولَ الصُّحبة للزهريِّ، والعلمَ بحديثه، والضَّبْطَ له، مثل: مالكٍ، وابن عُيَيْنَة، وعُبيد الله بن عمر، ومَعْمَر، ويونس، وعَقيل، وشُعَيْب، وغيرِهم. وهؤلاء مُتَّفَقٌ على تخريج حديثهم عن الزهريِّ.

---

(١) انظر: «علم التاريخ عند المسلمين» ص: ١٣٤، و«الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام»: ص: ٢٨٠.

(٢) علوم الحديث: ص: ٣٥٨.

(٣) الباعث الحثيث: ص: ١٦٩ ـ ١٨٠.

الطبقة الثانية: أهلُ حفظٍ، وإتقانٍ، لكن لم تَطُلْ صحبتهم للزهريِّ، وإنما صحبوه مُدَّةً يسيرةً، ولم يُمارِسوا حديثَه، وهم في إتقانهم دُون الطبقة الأولى، مثل: الأوزاعي، واللَّيْث، وعبد الرحمن بن خالد بن مُسافِر، والنعمان بن راشد، ونحوِهم؛ وهؤلاء يُخرِج لهم مسلمٌ عن الزهريِّ.

الطبقة الثالثة: قومٌ لازموا الزهريَّ، وصحبوه، ورووا عنه، لكن تُـكُلِّمَ في حفظِهم، مثل: سفيان بن حسين، ومحمد بن إسحاق، وصالح بن أبي الأَخْضَر، وزَمْعَة بن صالح، ونحوِهم، وهؤلاء يُخْرِج لهم أبو داود، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، وقد يُخرِج مسلمٌ لبعضهم متابعةً.

الطبقة الرابعة: قومٌ رَوَوْا عن الزهريِّ من غير ملازمةٍ، ولا طُولِ صحبةٍ، ومع ذلك تُكُلِّمَ فيهم، مثل: إسحاق بن يحيى الكَلْبي، ومعاوية بن يحيى الصَّدَفي، وإسحاق بن أبي فَرْوَة، وإبراهيم بن يزيد المَكِّي، والمُثَنَّى بن الصَّباح، ونحوِهم؛ وهؤلاء يُخرِج الترمذيُّ لبعضهم.

الطبقة الخامسة: قومٌ من المتروكين، والمجهولين، مثل: الحَكَم الأيْلي، وعبد القُدُّوس بن حبيب، ومحمد بن سعيد المَصْلوب، وبحر السَّقَّاء، ونحوِهم؛ وهؤلاء لم يُخرِج لهم الترمذيُّ، ولا أبو داود، ولا النَّسائيُّ، ويُخرِج لبعضهم ابنُ ماجه[1].

فالطبقةُ الأولى هم على شرط البخاريِّ، وقد يُخرِج لمن يعتمده من أهل الطبقة الثانية من غير استيعابٍ.

قال الحافظ ابن حجر: «وأكثرُ ما يُخرِج البخاريُّ حديثَ الطبقة الثانية

(١) شرح علل الترمذي: (١/ ٣٩٩ـ ٤٠٠).

تعليقاً، وربما أخرج اليسيرَ من حديث الطبقة الثالثة تعليقاً أيضاً»[1].

ولكن ليس معنى هذا خُلُوُّ كتابِه (أي: صحيحه) من مواضع النقد، فالحُفَّاظُ والنُّقَّادُ تناولوه بالنقد بحُرِّيةٍ كاملةٍ، وأشهرهم جميعاً: سيدُ الحفَّاظ الإمام أبو الحسن علي بن عمر الدَّارَقُطْني (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ)؛ فإنه انتقد الشَّيْخَيْن من وَجْهَيْن:

الأول: مخالفتهما في إخراج بعض الأحاديث بأسانيدَ ليستْ على شرطِهما، وتَرْكِهما أسانيدَ أَصَحَّ منها.

الثاني: إلزامُهما بإخراج أحاديث تَرَكاها؛ وهي صِحَاحٌ بناءً على شرطهما.

إلَّا أنَّ أغلب هذه الأحاديث المُنْتَقَدةِ قد أُجيبَ عنها إجاباتٌ مقبولةٌ ومعقولةٌ، وبعضُها قد يعسر الإجابةُ عنها، وهي أحاديثُ قليلةٌ جدّاً.

وأيضاً أَشْهَرُ تقسيمٍ لطبقات الرُّواة ما ذكره الحافظُ ابن حجر في مقدِّمة: «تقريب التهذيب»[2]، فقد جَعَلهم اثنتي عشرة طبقةً؛ إلا أنه حصر هذه الطبقاتِ فيمن له روايةٌ في الكتب الستة، وهي:

الأولى: الصحابةُ على اختلاف مراتبهم.

الثانية: طبقةُ كبار التابعين، كسعيد بن المُسَيَّب.

الثالثة: الطبقةُ الوُسطى من التابعين، كالحسن البَصْري، وابن سِيْرين.

الرابعة: طبقةٌ تلي الوُسطى، جُلُّ روايتهم عن كبار التابعين، كالزهريِّ، وقَتادة.

الخامسة: الطبقةُ الصُّغرىٰ من التابعين، الذين رَوَوْا الواحدَ أو الاثنين،

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح: (١/ ٢١١).

(٢) ص: ٧٥.

ولم يثبت لهم السَّماعُ من الصحابة، كالأعمش.

السادسة: طبقةٌ عاصروا الخامسةَ، لكن لم يَثْبُتْ لهم لقاءُ أحدٍ من الصحابة، كابن جُرَيْجٍ.

السابعة: طبقةُ كبار أتباع التابعين، كمالكِ بن أنس، وسفيان الثَّوري.

الثامنة: الطبقةُ الوُسطى من أتباع التابعين، كابن عُيَيْنَة، وابن عُلَيَّة.

التاسعة: الطبقةُ الصُّغرى من أتباع التابعين، كيزيد بن هارون، والشافعي، وأبي داود الطَّيَالِسي، وعبد الرَّزَّاق الصَّنْعاني.

العاشرة: كبارُ الآخذين عن أتباع التابعين ممَّن لم يَلْقَ التابعين، كأحمد بن حَنْبَل.

الحادية عشرة: الطبقةُ الوُسطى منهم؛ كالذُّهْلي، والبُخَاري.

الثانية عشرة: صغارُ الآخذين عن أتباع التابعين، كالتِّرْمِذيِّ.

وألحق بهذه الطبقةِ باقي شيوخ الأئمَّة الستة الذين تأخَّرتْ وفاتُهم قليلاً، كبعض شيوخ النَّسائي.

ثم قال الحافظ: «مَن كان في الطبقة الأولى، والثانية؛ فوَفاتُه قبل المئة، وإنْ كان من الثالثة إلى آخر الثامنة؛ فوفاتُه بعد المئة، وإنْ كان من التاسعة إلى آخر الطبقات؛ فوفاتُه بعد المئتين».

وهذا التقسيمُ الذي ذكره الحافظُ ابن حجر مِن أنسب التقاسيم للرُّواة؛ حيث ينتهي عصرُ الرواية بآخرِ المئة الثالثة على رأي بعض أهل العلم، وهو عصرُ الأئمَّة الستة، ومَن معهم، كـ:بَقِيَ بن مَخْلَد (المتوفى سنة ٢٧٦ هـ)، وإسماعيل القاضي (المتوفى سنة ٢٨٢ هـ)، والإسماعيلي أبي بكر محمد بن إسماعيل (المتوفى سنة ٢٨٩ هـ)، وأحمد بن عَمْرو البَزَّار (المتوفى سنة

٢٩٢ هـ)، ومحمد بن نصر المَرْوَزي (المتوفى سنة ٢٩٤ هـ)، وغيرِهم.

لذا يرى الحافظُ الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ عامَ ثلاثمئة حدّاً فاصلاً بين المتقدِّم، والمتأخِّر.

إلا أنَّ عصرَ الروايةِ استمرَّ إلى نهاية القرن الخامس؛ لأنه تُوجَد رواياتٌ مُخرَّجةٌ في مصنَّفات البَيْهقي، والخطيب البغدادي، وابن عبد البَرِّ، وابن حَزْم، وغيرِهم من الحفَّاظ؛ ولذلك يُمكِن تأويلُ كلام الذهبي بأنه يقصد بالحدِّ الفاصل ـ العصرَ الذَّهَبِيَّ.

الفَرْقُ بين التاريخ والطبقات:

والآن من حقِّ القارئ أن يتساءل: ما الفرقُ بين «علم التاريخ» و«علم الطبقات»؟

والجواب:

إنَّ «علم الطبقات» إنما هو ترجَمةٌ للرُّواة مرتَّبين على الأجيال، أو الفترات الزَّمَنية، أمَّا «علم التاريخ» فهو ترجَمةٌ للرُّواة مرتَّبين على حروف المعجم في أسمائهم وأسماء آبائهم، أو على سنوات الوفاة، أو على البُلدان، المُهِمّ يرتِّبون على أيِّ نحو غير الطبقات، كما أنه ـ أي: التاريخ ـ يهتمُّ بالحوادث، والوقائع بجانب تاريخ الرواة، أما الطبقات فلا تهتمُّ إلا بالرواة[١].

فوائد التاريخ والطبقات:

فوائد التاريخ، والطبقات جليلةٌ، وكثيرةٌ، لـٰكن يمكن إِجمالُها في عبارةٍ وجيزةٍ، هي: معرفة الأُمور على وجَهْها.

ويمكن تقسيم هـٰذه الفوائد إلى فوائدَ حديثيةٍ، وفوائدَ عامَّةٍ[٢].

---

(١) انظر: «الإعلان بالتوبيخ...»: ص: ٤٦.

(٢) أما الفوائدُ العامةُ فأوجزها فيما يلي:

أمَّا الفوائدُ الحديثيةُ، والخبريةُ عموماً، فهي:

١ ـ بعلم التاريخ، والطبقات استطاع المحدِّثون معرفةَ اتصال الإسناد، أو عدم اتصالِه، فهذان العلمان يُعَرِّفان المحدِّثَ بالرُّواة؛ فيعرف تاريخ ولادة كلِّ راوٍ من رواة الإسناد، ووقت سَماع كلِّ واحدٍ منهم، وشيوخه الذين سمع منهم، وتلامذته الذين سمعوا منه.

هٰذا العِلْمَان يعرِّفان المحدِّثَ برحلات كلِّ راوٍ، والبلاد التي نزلها، وسمع من أهلها.

إنهما يُعرِّفان المحدِّثَ الشيوخَ الذين شارَكَهم في السَّماع، والجيلَ الذين عاصروه، وشاركوه.

= ١ ـ معرفةُ ما حدث للسابقين؛ ليستفيد دارسُ التاريخ نتيجة ما حَدَث لهم من خيرٍ أو شرٍّ.
٢ ـ معرفة سُنن الله الكونية، ومنها: أنَّ الله لا يترك الظالم، وأن الاستقامة سبيل التمكين في الأرض، وطريق الرفعة والعِزَّة.
٣ ـ في دراسة التاريخ ترغيبٌ في العمل الصالح، فيعرف الدارس: أنَّ صلاح العمل سبيل رضوان الله تعالى، وبالمقابل الترهيب من العمل السَّيِّئ، فكم من مصائب حَلَّتْ بسببه.
٤ ـ قراءة التاريخ سعادةٌ لما فيه من المواقف العاقلة، وأنَّ نتيجتها كانت طيبة، وأمَّا المواقف الطائشة فكانت نتيجتها سيئةً.
٥ ـ في دراسة التاريخ زيادة لخبرات الدارس، وبخاصة لو دَرَس تاريخَ أهل صنعته وسابقيه ـ فيستفيد السلاطين بدراسة تاريخ السلاطين، ويستفيد طالبُ العلم بدراسة سيرة السَّلف الصالح؛ ومعرفة هديهم في طلب العلم.
(راجع مقدمات كتب التاريخ، ومنها: «الكامل» لابن الأثير، و«تاريخ الطبري»، و«المنتظم» لابن الجوزي، وغير ذلك، وراجع «الإعلان بالتوبيخ»، ص: ٧ فما بعدها).

وبهذا يستطيع المحدِّثُ إذا قرأ إسناداً؛ أن يعرف اتصالَه، أو عدمَ اتصالِه.

فمثلاً: حينما ذكر الخطيبُ البغداديُّ (عبدَ الملك بن حبيب) في الرُّواة عن الإمام مالك؛ انتقده الأئمةُ؛ لمعرفتهم: أنَّ عبد الملك بن حبيب أندلسيٌّ قرطبيٌّ، ولم يرتحل إلاَّ بعد موت الإمام مالك بنحو من ثلاثين سنةً، فلقد وُلد بعد السبعين ومئة في حياة الإمام مالك، وارتحل في حُدود سنة عشر ومئتين، والإمام مالك تُوُفِّي سنة تسع وسبعين ومئة، فكيف يروي عبد الملك عن الإمام مالك؟!

٢ - بعلم التاريخ والطبقات استطاع المحدِّثون معرفةَ ضَبْطِ الرُّواة، أو عدمِ ضبطهم.

فبهذين العِلْمَين استطاع المحدِّثون معرفةَ متىٰ ضَبَط الراوي، وعرفوا متىٰ اخْتَلَط، ومن اخْتَلَط، وبالتالي عرفوا من سمع منه في زمن الضبط، ومن سمع منه في غير زمن الضبط.

إنَّ كتب الأخبار، والأحاديث فيها من ذلك الكثير، يعرفون الراوي فلاناً سمع من شيخه فلان وهو في سِنِّ الضبط، وفلاناً سمع منه بعد أن اختلط. إنها كلماتٌ يسيرةٌ إلاَّ أنَّ علماء الرُّواة جمعوها، واستفادوا بها في معرفة تاريخ الضبط، ومُدَّة ضبط كلِّ راوٍ.

فمثلاً: (خالد بن طَهْمان أبو العلاء الخَفَّاف الكُوفي)، قال عنه الإمام يحيىٰ بن مَعِين: «خلط قبل موته بعشر سنين، وكان قبل ذلك ثقةً»[1].

ولو راجعتَ ترجَمةَ (أبي إسحاق السَّبِيعي) لوجدتَ عجباً في معرفة

---

(١) تهذيب التهذيب: (٣/ ٩٩).

العلماء وقتَ ضبطِه، ووقتَ اختلاطِه، ومن روىٰ عنه قبل الاختلاط، ومن روىٰ عنه بعد الاختلاط.

ولسوف يَعْظُم قدرُ الشيخين ـ البخاري ومسلم ـ حينما تجدهما لم يخرِّجا عنه إلَّا عمن روىٰ عنه قبل الاختلاط.

يقول ابن الصَّلاح: «اختلط أبو إسحاق، ويقال: إنَّ سماع سفيان بن عُيَيْنَة منه بعدما اختلط، وتغيَّر حفظُه قبل موته».

وقال الأبناسي: قال: «بعضُ أهل العلم: كان قد اختلط، وإنما تركوه مع ابن عيينة؛ لاختلاطه، ولم يخرِّج له الشيخان من رواية ابن عيينة شيئاً، إنما أخرج له من طريقة التِّرمذي، والنَّسائي في «عمل اليوم والليلة»، وأنكر صاحب «الميزان» اختلاطَه، فقال: شَاخَ، ونسي، ولم يختلط، وقد سمع منه سفيانُ بن عُيَيْنَة، وقد تغيَّر قليلاً».

وقال أبو زُرْعَة: «زُهير بن معاوية ثقةٌ، إلَّا أنه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط».

وقال الإمام أحمد: «إذا سمعتَ الحديث عن زائدة، وزُهير؛ فلا تُبالِ ألا تسمعه من غيرهما؛ إلَّا حديث أبي إسحاق»[1].

٣ ـ بعلم التاريخ، والطبقات عَرَف المحدِّثون مَخْرَجَ كلِّ حديثٍ!!

فعرفوا أنَّ حديث كذا إنما يرويه فلانٌ عن شيخه فلانٍ، عن فلانٍ إلىٰ رسول الله ﷺ، يعرفون كلَّ طُرُقِه، ولفظِه من كلِّ طريقٍ.

يميِّزون بإتقانٍ بين الطريق المتصل، والمنقطع، ويعرفون اللفظةَ المحفوظةَ من الشَّاذة.

---

(١) تهذيب الكمال: (٢٢/ ١٠٢).

فمثلاً: يقول شعبة: أحاديثُ الحَكَم[1]، عن مِقْسَمٍ[2] كتاب إلاَّ خمسة أحاديث. قلت - عليّ بن المديني - ليحيىٰ - هو: يحيى بن سعيد القَطَّان -: عَدَّها شعبة؟ قال: نعم. قلتُ ليحيىٰ: ما هي؟ قال: حديثُ الوِتْرِ، وحديثُ القُنوت، وحديثُ عزيمة الطَّلاق، وجزاء مثل ما قتل من النَّعَمِ، والرجل يأتي امرأتَه وهي حائضٌ[3].

إنَّ شعبة يعرف ما تحمَّله الحَكَمُ عن مِقْسَم بالسَّماع، وما تحمَّله بالإجازة، وهو يعرف ذلك تفصيلاً، فيعرف هٰذه الأحاديثَ التي سَمِعَها، يعرفها بنَصِّها، وتأمَّل كيف لو أنَّ شعبة لم يعدها؛ لما كان لكلامه كثيرُ فائدةٍ.

وفي حديث أبي جهيم: «لو يعلم المارُّ بين يدي المُصَلِّي ماذا عليه؛ لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يَمُرَّ بين يديه»، قال أبو النَّضْر - سالم بن أبي أُمَيَّة التيمي، شيخُ الإمام مالك -: لا أدري أقال: أربعين يوماً، أو شهراً، أو سنةً، شَكَّ أبو النَّضر، فعرف الأئمةُ ذلك، ومعروفٌ لديهم: أنَّ الشَّكَّ من أبي النَّضر، فلمَّا رواه أحمد بن عبدة الضَّبِّيُّ، عن ابن عُيَيْنَة، عن أبي النضر، بلفظ: «لكان أن يقوم أربعين خريفاً» بدون شَكٍّ؛ اعترض الأئمةُ، وقالوا: لا وجه لرواية الجزم، ولم يشفع لرواية الجزم، ورودُ الحديثِ من رواية أبي هريرة بدون شَكٍّ.

إنهم يعلمون أنَّ أبا النَّضْر رواه علىٰ الشَّكِّ، أجمع علىٰ ذلك الرُّوَاةُ عنه، اللَّهم إلاَّ رواية الضَّبِّيِّ فجاءت بدُون شَكٍّ، فتوقَّفوا فيها.

---

(١) هو الحَكَمُ بن عُتَيْبَة، تابعيٌّ ثقةٌ، تُوفي عام ١١٣هـ.

(٢) هو مِقْسَمُ بن بُجْرَة، أبو القاسم، يقال له: مولىٰ ابن عبّاسٍ، للزُومه له، وهو تابعيٌّ ثقةٌ، تُوفّي عام ١٠١هـ.

(٣) انظر: «مسند الجعد»: (١/ ٣٤٧).

٤ ـ وبعلم التاريخ، والطبقات اكتشف المحدِّثون كذبَ الكذّابين، فلمَّا روىٰ سُهَيْلُ بن ذَكْوَان عن عائشة رضي الله عنها، وزعم: أنه لقيها بواسطٍ. عرف المحدِّثون كذبَه؛ لأن عائشة ـ رضي الله عنها ـ تُوفِّيت قبل أن يخط الحَجَّاجُ مدينةَ واسط بدَهْرٍ[1].

وفي «مقدمة مسلم»: إنَّ المُعَلَّىٰ بن عرفان، قال: حدَّثنا أبو وائل، قال: خرج علينا ابنُ مسعود بصِفِّين، فقال أبو نُعَيْم ـ الفَضْل بن دُكَيْن حاكيه عن المُعَلَّىٰ ـ: أتراهُ بُعِثَ بعد الموت! يعني: لأنَّ ابن مسعود تُوفِّي سنة اثنتين وثلاثين، أو ثلاث وثلاثين قبل انقضاء خلافة عثمان بثلاث سنين، وصِفِّين كان في خلافة عليٍّ بعد ذلك بسنتين، فلا يكون ابنُ مسعود خَرَج عليهم بصِفِّين»[2].

ولمَّا أظهر بعضُ اليهود كتاباً، وادَّعىٰ: أنه كتابُ رسول الله ﷺ بإسقاط الجِزْيَة عن أهل خَيْبَر، وفيه شهادةُ الصحابة، رضي الله عنهم، وذكروا: أنه خَطُّ عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ فيه، وحُمِلَ الكتابُ في سنة سبع وأربعين وأربعمئة إلىٰ أبي القاسم علي وزير القائم، فعَرَضه علىٰ الحافظ الحُجَّة أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، فتأمَّله، ثم قال: «هٰذا مُزَوَّرٌ»!! فقيل له: «مِن أين لك هٰذا»؟ قال:

ـ فيه شهادةُ معاوية، وهو إنما أَسْلَم عامَ الفتح[3]، وفتحُ خَيْبَر كان في سنة سبع[4].

ـ وفيه شهادةُ سعد بن مُعَاذ، وهو قد ماتَ يوم بني

---

(١) الإعلان بالتوبيخ: ص: ٩.

(٢) المصدر السابق: ص: ٩.

(٣) أي: فتح مكَّة، وكان ذلك سنة ثمان.

(٤) أي: أنَّ الكتاب مؤرَّخٌ بسنة سبع، وشهد عليه معاوية، بينما معاوية كان لم يُسْلِم بعد!

قُرَيْظَة[1]، قبل فتح خَيْبَرَ بسنتين.

فاستحسن أبو القاسم ذلك من الخطيب البغدادي، واعتمده، وأمضاه، ولم يجز اليهودَ علىٰ ما في الكتاب لظُهور تزويره[2].

اسْتَدَلَّ الخطيبُ البغداديُّ علىٰ ذلك بأمرين في غاية الوُضوح.

الأَول: إنَّ الكتاب مؤرَّخٌ بفتح خيبر سنة سبع، فكيف يشهد عليه معاويةُ، والذي كان في هـٰذا التاريخ ـ سنة سبع ـ لم يُسْلِم بعد، ولا هاجَرَ؟!

والثاني: وكيف يشهد عليه سعدُ بن معاذ الذي قد ماتَ سنة خمس؛ أي: قبل كتابة الكتاب بسنتين؟!

لقد أعانَ الخطيبَ علىٰ معرفة تزوير الكتاب علمُه بالتاريخ، فهو يعلم تاريخَ فتحِ خيبر، وتاريخَ إسلامِ معاوية، وتاريخَ وفاةِ سعد بن معاذ، وكلُّ ذلك أوضح تزويرَ الكتابِ.

٥ ـ وبعلم التاريخ، والطبقات يستفيد المحدِّثون الكثيرَ من أمور المَتْن!!

وهـٰذا مما يكاد يخفىٰ؛ إذ يَظُنُّ الكثيرون: أنَّ فائدة التاريخ إنما هي للرُّواة وللإسناد، ولا دَخْلَ لهما في المتن، إلاَّ أنَّ الأمر غير ذلك، فلتَّاريخ، والطبقات فائدةٌ كبيرةٌ في المتن، فلو وجدنا حديثَيْن متعارضَيْن لا يمكننا الجمعُ بينهما، فإنَّ علم التاريخ، والطبقات هنا يُفيد؛ إذ يحدِّد لنا أيَّ الحديثين هو الآخر من فعلِ رسول الله ﷺ، فنعلم: أنه الناسخُ، وأنه الذي عليه العملُ.

ومعرفةُ الآخر إمَّا بتأخُر إسلام راويه، أو بقرينةٍ فيه تَدُلُّ علىٰ ذلك، كقول

---

(١) أي: سنة خمس.

(٢) الإعلان بالتوبيخ: ص: ١٠.

الراوي: كان آخرَ الأمرين من النبيِّ ﷺ تَرْكُ الوضوء مما مَسَّت النارُ.

ويُعرَف المتقدِّمُ أيضاً بتقدُّمِ وفاة راويه، وبِتقدُّمِ لقائه برسول الله ﷺ إذا كان محدودَ اللِّقاء، وصَرَّح بالمشافهة.

وبعلم التاريخ يظهر الكثيرُ من معاني المتن، فإذا كان فيه حادثةٌ؛ فإنَّ التاريخ هو الذي يُبيِّنها، ويُعرِّف بها، وإذا كان في المتن أمرٌ حَدَث فقال ﷺ الحديثَ؛ فإنَّ التاريخ هو الذي يُبيِّن هٰذا الأمرَ.

وللتاريخ علاقةٌ قويةٌ في بيان معاني بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، يُدرِك ذلك من اشتغل بتفسير القرآن الكريم، أو شرحِ أحاديث رسول الله ﷺ، ومِن هنا اجتهد فيه الأئمةُ الأعلامُ، فألَّفوا المؤلَّفات النافعة فيه، ما بين مُطوَّلٍ ومُختصِرٍ... مُسْنِدٍ، ومُرْسِلٍ، وجعلوا الكثيرَ من مؤلَّفاتهم في تاريخ الرُّواة، وطبقاتهم، يرتِّبونهم علىٰ كيفياتٍ متعدِّدةٍ، مُعلِنين: أنه فَنٌّ من فنون الحديث، فالنَّوع الثالث والسِّتّون من أنواع علوم الحديث هو: «طبقات العلماء والرُّواة»[1]، والنَّوع السِّتّون من أنواع علوم الحديث: «التواريخ والوفيات»[2].

وعندهم أنواعٌ في معرفة الرُّواة، بل في التدقيق في معرفة الرُّواة، أكثر من هٰذين النوعين[3].

---

(١) انظر: «تدريب الراوي»: (٢/ ٣٨٠). و«التقييد والإيضاح»: ص: ٤٦٦.

(٢) انظر: المصدرين السابقين، و«علوم الحديث: ص: ٤٣٢.

(٣) انظر: «علم الجرح والتعديل: قواعده وأئمته»: للدكتور عبد المهدي: ص: ١١٤ - ١٢٤.

كتب طبقاتِ المحدّثين

قال العلاَّمة الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة»[1]: «وهي التي تشمل علىٰ ذِكْر الشيوخ، وأحوالهم، ورواياتهم طبقةً بعد طبقةٍ، وعصراً بعد عصر».

نذكر فيما يلي أشهر كتب الطبقات:

١ ـ **طبقات الفقهاء والمحدِّثين**: للهيثم بن عدي بن عبد الرحمـٰن الطَّائي الثُّعَلي الكوفي (المتوفىٰ سنة ٢٠٧ هـ).

هو أَقْدَمُ مصنَّفٍ في الطبقات، ولـٰكنه مفقودٌ، غير أنَّ الخطيب البغدادي، نَقَل منه (٢٣) نصّاً في «تاريخ بغداد»[2].

٢ ـ **الطبقاتُ**: لمحمد بن عُمَرَ بن واقدٍ الواقديِّ المدني (المتوفىٰ سنة ٢٠٧ هـ):

كان الواقديُّ من كبارِ العلماءِ بالمَغَازي والحديث، فألَّف عدداً من كتب الرجال، منها كتابٌ في الطبقات[3]، ولا شكَّ أن طبقاتِ الواقدي كان كتاباً مفيداً متميِّزاً في فنِّه؛ فقد استفادَ منهُ كثيرٌ من العلماء، وفي مقدِّمتهم كاتبُه ابنُ سعدٍ، الذي روىٰ الكتابَ عنه، ونسجَ علىٰ منوالِه.

---

(١) ص: ١٣٨.

(٢) انظر «موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد» للدكتور أكرم ضياء العمري، ص: ٣٨٦، و٣٨٧، و٥٧٣.

(٣) انظر المرجع السابق: ص: ٣٩٥.

وقد أخرج القاضي عبدُ الجبّار الخَولانيُّ في «تاريخ داريّا» بضعةَ نصوصٍ للواقديِّ في الوفيات[1]؛ يرويها من طريق بكرِ بنِ عبدِ الوهّاب - ابنِ أختِ الواقديِّ -.

٣ - **الطبقات الكبرىٰ**: لابن سَعْد، محمد بن سعد البَصْري (المتوفىٰ سنة ٢٣٠ هـ).

هو أشهَرُ، وأجلُّ كتابٍ صُنِّفَ في «الطبقات»؛ اكتسب أهميته من اتِّساع تراجمه، واشتماله على جملَةِ أخبارِ المترجَمين العائليةِ، والعلمية بتفصيلٍ يندُر في المصادر الحديثةِ الأخرى.

ومما يزيدُ من أهمية هذا الكتاب: أنَّ مصنِّفه ضَمَّ في أوّله سيرةَ رسولِ الله ﷺ، محرَّرةً متقنةً في مجلَّدٍ كبيرٍ، فيه نفائسُ، وفصولٌ قيمةٌ.

قد سبق تعريفه في: «كتب جمعت بين الثقات والضعفاء» انظر صفحة: (٩٩)، وفي «معرفة الصحابة» انظر صفحة: (١٥٢).

٤ - **الطبقات**: للإمام علي بن جعفر السعدي البصري المعروف: بـ: «ابن المَدِيني» (المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ).

٥ - **الطبقات**: لأبي عَمْرو خليفة بن خيّاط بن خليفة الشَّيْبَاني العُصْفُرِيّ البَصْري (المتوفىٰ سنة ٢٤٠ هـ):

هذا كتابٌ قيِّمٌ، يمتازُ باهتمامه الشَّديدِ بالأنساب، ودِقَّةِ مصنِّفِهِ، وشِدَّةِ اجتهادِهِ، مما جعله يبالِغُ في تقسمِ الطبقات. وقد حاول خليفةُ أن يستوعبَ في هٰذا الكتابِ الصحابَةَ جيمعاً؛ كما كان حريصاً علىٰ ذكرِ وفاةِ المترجَمين (أو تقديرها) ما أمكَنَه ذلك.

---

(١) انظر «تاريخ درايّا»: ص ٥٤ - ٦٦ - ٧٨ - ٨١.

وفي هٰذا الكتاب إشاراتٌ مهمّةٌ توضّحُ الأُسُسَ التي اعتمدها المؤلِّفُ في تقسيم الطبقات، والمبادئ التي سار عليها في تأليفِ كتابِه.

يقتصر خليفةُ في تراجمه علىٰ ذِكر نسب الرجل لأبيه، وأمِّه، ويرجع بالأنساب إلىٰ ما قبل الإسلام، ويذكر كنيتَه، ويحدِّد المكان الذي عاشَ فيه بصورةٍ دائمةٍ، أو مؤقّتةٍ، فيذكر رحلتَه في الأمصار، وكذلك يهتمّ بتسجيل سني الوفيات، وهو في تراجم الصحابة يذكر للصحابيِّ حديثاً مما رواه عن النبي ﷺ، وقلَّما يُسَمِّي شيوخَ، وتلاميذَ صاحب الترجَمة، ولا يذكر تفاصيلَ عن حياة الرجال، وأخبارهم، كذلك لا يستعمل عباراتِ الجرح، والتعديل[1].

٦ ـ **الطبقات: أو «طبقات رُواة الحديث»**: للإمام أبي الحسين، مسلم بن الحجّاج النّيسابوري (المتوفىٰ سنة ٢٦١ هـ):

هٰذا كتابٌ صغيرٌ، غيرَ أنَّهُ متميزٌ ذو مكانةٍ مذكورةٍ في هذا الفنِّ، وقد اعتنى العلماءُ قديماً بروايتِهِ، والاقتباس منه.

وقد قَصَرَ الإمامُ مسلمٌ هذا الكتابَ على طبقات الصحابةِ، والتابعين[2]، ولم يَذْكُرْ مَن تَلاَهم.

---

(١) طُبع بتحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري في مطبعة العاني ببغداد عام ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م. وطُبع بتحقيق الدكتور سهيل زكّار في وزارة الثقافة السورية بدمشق عام ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦ م.

(٢) أي: جَعَل الصحابةَ طبقةً واحدةً، وجَعَل التابعي في ثلاث طبقاتٍ، أو دُون ذلك.

وفَصَّلَ طبقاتِ الكتابِ تفصيلاً دقيقاً، وهذا ظاهرٌ في فصولِ الكتاب لِمَن راجعه.

وهو يَعتمِد في عَدَدِ طبقات التابعين في المصر الواحدِ على عددهم الكلِّي، فإنْ كثروا بالغَ في تقسيمهم. فقد جَعَل تابعي المدينة في أربعَ طبقات؛ وتابعي مكّةَ، والكوفةِ، والبصرةِ، والشامِ في ثلاث طبقات، وتابعي مصرَ طبقتين؛ وجعل تابعي اليمن طبقةً واحدةً، وكذلك تابعي اليَمَامةِ، والطائفِ، والجزيرةِ الفراتية . . .

قلَّما يرفعُ مسلمٌ في أنساب المُترجَمين، بل شأنه إثباتُ أسمائِهم التي اشتهروا بها دُون إطالةٍ. وربما ذكر كنيةَ بعض المُترجَمين دونَ استقصاءِ لكُناهم جميعاً، مع أنَّ له كتاباً مشهوراً في الكنى!

أغفل مسلمٌ ذِكْرَ مَن رأوا الصحابةَ دُون سماعٍ صحيحٍ، كأيوبَ السَّختيانيِّ، ويحيى بنِ أبي كثيرَ، وعبدِ الله بن عَوْنٍ. فإنَّهم رأَوا أنساً ولم يسمعوا منه؛ غير أنَّه ذكر إبراهيمَ بن يزيد النَّخَعيِّ ـ على الرَّغم من أنَّهُ لم يَسْمَعْ من أحدٍ من الصحابة ـ لتقدُّمِ زمانه؛ وذكر صاحبه الأعمش!

قد يبدو هٰذا الكتابُ لمن مَرَّ عليه مرورَ الكرام سَرْداً مُمِلاً لأسماءِ الرجال لا فائدةَ فيه، وليس كذلك، فإنَّ للكتابِ فوائدٌ، ومزايا عديدة[1].

٧ ـ **طبقات التَّابعين**: لأبي حاتم، محمد بن إدريس بن المُنْذر الرَّازي الحَنْظَلي (المتوفى سنة ٢٧٧ هـ).

---

(١) طُبع بتحقيق الأستاذ مشهور حسن سلمان، في دار الهجرة بالرياض، عام ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م، بعنوان: «طبقات رواة الحديث».

ذكره الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٣٩).

٨ ـ **طبقات الأسماء المُفْرَدة من الصَّحابة والتابعين وأصحاب الحديث**: لأبي بكر، أحمد بن هارون بن روح البَرْدِيجي (المتوفى سنة ٣٠١ هـ).

وهو مخطوطٌ.

٩ ـ **الطبقات**: للإمام أبي عبد الرحمٰن أحمد بن علي بن شُعيب النَّسائي (المتوفى سنة ٣٠٣ هـ).

ذكره الكَّتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٣٨).

١٠ ـ **المنتخب من ذيل المذيَّل من تاريخ الصحابة والتابعين**: لأبي جعفر محمد بن جرير الطَّبَري (المتوفى سنة ٣١٠هـ).

يبدأ الطَّبريُّ هٰذا الكتابَ بالصحابة، ويرتِّبهم في البدء على الوفيات، ولا يذكر سائرَ السِّنين، بل يختار بعضَها، ولعلَّ «المُنتخِب» هو الذي فعل ذلك، فاهتمَّ بحوادث بعض السِّنين، فثَبَّتها، وأهمل الأخرىٰ، وأحياناً يُطيل ذكرَ أخبارٍ تتعلَّق بالمُترجَم له كما فعل في ترجَمة (زيد الحب)، ويقدِّم ذكر بني هاشم على غيرهم، وآخر سنة ذكر الوفيات فيها هي سنة ثمانين (٨٠ هـ)، وبعد ذلك عقد عناوينَ متنوِّعةً فذكر من عاشَ من الصحابة بعد وفاة الرسول الله ﷺ وروى عنه العلمَ، فبدأ ببني هاشم، ثم مواليهم، وحلفائهم، ثم ذكر بني المُطَّلِب، واستمرَّ في الترتيب على القبائل، فلَّما انتهى من العدنانية؛ ذكر قبائل قحطان، ثم ذكر النساءَ مبتدئاً بالترتيب على الوفيات (من هلك منهم قبل الهجرة.. بعد الهجرة.. على عهده ﷺ.. بعد وفاته)، ويقدِّم ذِكرَ قريبات

النبيِّ ﷺ المهاجرات، ثم الأنصاريات، ثم ذكر الصحابيات الراويات من بني هاشم، ثم غرائب نساء العرب. فلمَّا انتهى مما يتعلَّق بالصحابة؛ ذَكَر التابعين ومن بعدهم من العلماء، والرُّواة، ورَتَّبهم على سني الوفيات، ثم ذكر كُنَى الرجال، ثم كَنى النساء، ورَتَّب ذلك على الطبقات بتقديم ذكر الصحابة على التابعين[1].

١١ ـ **الطبقات**: لأبي عَرُوبة الحسين بن محمد بن أبي معشر مودود الحَرَّاني السُّلَمي (المتوفى سنة ٣١٨ هـ).

وَصَل إلينا الجُزء الثاني منه فقط، وهو يحتوي على تراجم بعض الصحابة، ويبدأ بترجَمة (أم سنبلة الأسلمية)، ولعلَّه قد خلط تراجم النساء والرجال في طبقاته، أو أنَّ الذي انتقاه فعل ذلك. وتختلف تراجمُه في الطُّول، فبعضها طويلةٌ مسهبةٌ كترجَمة (خالد بن الوليد) و (أبي سفيان صخر بن حرب)، وبعضُها مقتضبةٌ تقتصر على اسم الصحابي، واسم أبيه، والبلد الذي نزله، ولا يؤكِّد في تراجمه على النسب، ولا سني الوفيات، وإنما يهتم بذكر بعض أخبار صاحب الترجَمة مما يَدُلُّ على مكانته في العلم، أو فضله. والكتاب ما زال مخطوطاً[2].

١٢ ـ **طبقات علماء إفريقيا وتونس**: لأبي العرب، محمد بن أحمد بن تميم القَيْرَواني (المتوفى سنة ٣٣٣ هـ)[3].

١٣ ـ **طبقات المحدِّثين**: لأبي القاسم، مسلمة بن القاسم الأندلسي (المتوفى سنة ٣٥٣ هـ).

---

(١) انظر: «بحوث في تاريخ السنة المشرفة»: ص: ٨٩.

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١٠٦٤).

(٣) طُبع بتحقيق الأستاذ محمد بن أبي شنب في الجزائر، عام ١٣٢١ هـ ـ ١٩١٤ م.

ذكرها حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١١٠٦).

١٤ ـ **طبقات علماء إفريقيا**: لمحمد بن الحارث بن أسد الخشني (المتوفى سنة بعد ٣٦٦ هـ)[١].

١٥ ـ **مشاهير علماء الأمصار**: لأبي حاتم، محمد بن حِبَّانَ البُسْتي التَّميمي (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ).

هو منتزعٌ من كتابه «الثقات»، فقد جَمَع فيه ابنُ حبان تراجمَ مَن اعتبرهم أشهرَ أهل العلم ببلدانهم، وطبقاتِهم، فرتَّبهم على الطبقات.

قَسَّمَ ابنُ حِبّانَ في هٰذا الكتاب رواةَ الأحاديثِ إلى أربعِ طبقاتٍ: صحابةٍ، وتابعين، وتابعي تابعين، وأتباعِ تابعي التابعين. ولم يرتِّب الرواةَ داخلَ الطبقة الواحد ترتيباً دقيقاً، بل أكثرُ ترتيبه للرواةِ منتقَدٌ، فأكثرهم مذكورٌ في غير محلِّه[٢].

١٦ ـ **طبقات المحدِّثين بأصبهان والواردين عليها**: لأبي الشيخ ابن حَيّان، أبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر الأنصاري الأصفهاني (المتوفى سنة ٣٦٩ هـ).

وقد سبق تعريفه في «كتب تواريخ الرجال المحلية»، انظر صفحة: (١٢٨).

١٧ ـ **طبقات الهَمْدَانيين**: لأبي الفضل صالح بن أحمد بن محمد

---

(١) طُبع مع «طبقات علماء إفريقيا وتونس» لأبي العرب، المتقدِّم.

(٢) طُبع بتحقيق المستشرق مانغر فلايشهامر، في لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة، عام ١٣٧٩ هـ ـ ١٩٥٩ م، وله طبعات أخرىٰ.

السِّمْسار الحافظ المُعَمَّر الهمداني (المتوفى سنة ٣٨٤ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٣٩).

١٨ ـ **المُسْتَخْرَج مِن كتب الناس للتذكرة والمستطرَف من أحوال الرجال للمعرفة، أو (الطبقات)**: لابن مَنْدَه أبي القاسم، عبد الرحمٰن بن محمد بن إسحاق العَبْدِي الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٧٠ هـ).

وهو مخطوطٌ[١].

١٩ ـ **الحَثّ على حفظ العلم وذكر كبار الحُفَّاظ**: للحافظ أبي الفرج عبد الرحمٰن بن علي، المعروف بـ: «ابن الجوزي» (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ)[٢].

٢٠ ـ **التقييد لمعرفة رواة السُّنَن والمسانيد**: لابن نُقْطَة أبي بكر محمد بن عبد البغدادي الحنبلي (المتوفى سنة ٦٢٩ هـ)[٣].

٢١ ـ **تحفة الناظرين في طبقات التابعين**: لابن النَّجَّار محبّ الدين أبي عبد الله محمد بن محمود بن الحسن البغدادي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٠٩٦).

٢٢ ـ **السُّلوك في طبقات العلماء والملوك، أو «طبقات الجَنَدي»**: لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن يعقوب الجَنَدي اليَمَني (المتوفى سنة ٧٣٢ هـ).

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٣/ ١٤٣٦).

(٢) طُبع في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٠٦ هـ.

(٣) طُبع في مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدَّكَن) الهند، عام ١٤٠٣ هـ.

وهو مخطوطٌ في اليمن، وفي دار الكتب المصرية بالقاهرة.

٢٣ ـ **طبقات عُلماء الحديث**: لابن عبد الهادي شمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الهادي (المتوفى سنة ٧٤٤ هـ).

اتَّبع ابنُ عبد الهادي في هٰذا الكتاب منهجاً قريباً مما وَصَل إليه عصرُه في فنِّ الترجَمة، فهو يذكر اسمَ شهرة المترجَم له، ويجعلها عنواناً للترجمة، ويذكر كنيتَه، أو لقبَه، ثم اسمَ المترجَم له، فأسماء آبائه. وفي بعض الأحيان يَسْرُدُ نسبَه مطوَّلاً، ثم يذكر نسَب المترجَم له إلى القبيلة، ثم المدينة، أو البلد، ثم مذهبَه الفقهي، وحرفته، ثم يعرِّفه بكتابٍ له مشهورٌ، ويذكر إذا كان من المعدَّلين.

ويذكر تاريخَ مَوْلده، وقد بَذَل في ذكره عنايةً فائقةً لما له من أهمية بالنسبة للمحدِّثين، وأحياناً كان يذكره في آخر الترجَمة قبل ذكر سنة الوفاة، ويذكر سنةَ طلبه للعلم، ومتى بدأ بالسَّماع. ويذكر مشايخَ المترجَم له بتوسُّعٍ أحياناً، وباقتضاب في أحايين كثيرة، ويذكر البلدَ التي سمع بها، كما يعنى بذكر صِيَغ التحمُّل، ويذكر مشاهيرَ تلامذته، ومن روى عنه[1].

٢٤ ـ **تذكرة الحُفَّاظ، أو «طبقات الحفّاظ»**: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذَّهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

هو من أجلِّ كتب المتأخّرين في طبقات المحدِّثين، وهو ـ كما يَدُلُّ عنوانه ـ يتناول الحُفَّاظَ فقط، وليس سائر المحدِّثين، وقد رَتَّبه

---

(١) طُبع بتحقيق الأستاذ أكرم البوشي، في مؤسسة الرسالة ببيروت، عام ١٤٠٩ هـ.

الذهبيُّ على الطبقات، فجعله إحدىٰ وعشرين طبقة مبتدئاً بالصحابة، ومنتهياً بشيوخه، ويَضُمُّ (١١٧٦) ترجمةً، ويذكر من تُوفِّي من المشهورين في سنة وفاة المُترجَم له، لا سِيّما في الطبقات المتوسّطة، والأخيرة، وفي نهاية كثيرٍ من الطبقات أوجز الذهبيُّ بعبارةٍ قصيرةٍ الأوضاعَ السياسةَ، والعلميةَ للعالم الإسلامي في الفترة التي تناولت تلك الطبقة.

لم يحاول الذهبيُّ الاستيعابَ لجميع الحفاظ، بل اقتصر على الأعلام، ونظراً لصعوبة الانتقاء، والتقويم الشامل لكل عالمٍ، فإنه اعتذر عن عدم استيعابهم بقوله: «ولعلَّ فيمن تركناهم مَن هو أجَلُّ وأعلم»[(١)][(٢)].

وصَنَّف تلميذُ الحافظِ الذهبيِّ: الحافظُ أبو المحاسن محمد بن علي الحسيني الدمشقي (المتوفىٰ سنة ٧٦٥ هـ) «ذيلَ طبقات الحفاظ للذهبي»، واستدرك الحافظُ تقي الدين أبو الفضل محمد بن محمد بن فهد الهاشمي المكي (المتوفىٰ سنة ٨٧١ هـ) علىٰ الذَّهبيِّ، والحسينيِّ في كتابه «لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفَّاظ»، كما ذَيَّل الحافظُ جلال الدين السيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ) علىٰ «التذكرة بذيل طبقات الحفاظ للذهبي»[(٣)].

٢٥ ـ المُعِين في طبقات المحدِّثين: للذهبي أيضاً.

---

(١) انظر: «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام»: ص: ١٦١ ـ ١٦٥.

(٢) طُبع في دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدَّكَن) بالهند، عام ١٣٧٦ هـ، وصُوِّر أخيراً في بيروت.

(٣) طُبعت الذيول الثلاثة في مجلَّدٍ واحدٍ كبيرٍ بعناية الأستاذ حسام الدين القُدسي بدمشق، عام ١٣٤٧ هـ.

احتوى هـٰذا الكتابُ أسماءَ حُفَّاظ الحديث، ومن يليهم من مشاهير المحدِّثين، والمُسنِدين.
ذكر الذهبي في هذا الكتاب نيفاً وألفين ومئتي رجلٍ، وامرأةٍ، قَسَّمهم إلى (٨٢) طبقةً متميزةً.
ورَتَّب المُترجَمين لهم داخل الطبقات العشر الأولى على الحروف الأبجدية، ثم تخلَّص من هـذا القيد العجيب في الطبقات المتأخرة، فصار ترتيبُ المُترجَمين لهم أدقَّ وأصحَّ متمشّياً مع أسلوب الطبقات المعهود.
وهو لا يُطيل في تسمية المتقدّمين اعتماداً على شهرتهم، كقوله: «الحسن البصري، أحدُ الأعلام»؛ لكنه يرفع في أنساب المتأخِّرين، ويجوِّد تسميتهم.
لم يذكر الذهبيُّ وفاةَ أحدٍ من المُترجَمين لهم البتَّة؛ ولم يتعرضَّ لجرحهم، أو تعديلهم إلا قليلاً.
ينسب الطبقةَ لأشهر أعضائِها، لا سِيّما الطبقاتُ الأولى، كقوله: «الطبقة الثالثة من التابعين، وهم طبقة الزُهري، وقتادة، وأبي الزُبير».
ربما ذكر المدى الزَّمني للطبقة، لا سِيّما في الطبقات المتأخّرة؛ كقوله: «طبقةٌ من السِّتَّمئة إلى قريبِ الخمسِ والعشرينَ وستِّمئةٍ».
لو أنَّه ـ رحمه الله تعالىٰ ـ ذكر وفيات المُترجَمين لهم، ورَفَع في أنسابهم جميعاً، وتكلَّم في من تستدعي حالُهُ التنبيهَ عليه؛ لكان هـٰذا الكتابُ كتابَ الجيب الذي يحمله طالبُ الحديث معه أينما حَلَّ، أو رَحَل![1]

---

(١) طُبع بتحقيق الأستاذ همام عبد الرحيم سعيد، في دار الفرقان، بعمّان عام ١٤٠٤ هـ.

٢٦ ـ **ذيل تذكرة الحفّاظ**: لأبي المحاسن محمد بن علي بن الحسن الحسيني (المتوفى سنة ٧٦٥ هـ).

ذيَّل به على كتاب: «تذكرة الحفاظ» للذهبي من سنة ٧٤٢ إلى سنة ٧٦٥ هـ[١].

٢٧ ـ **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، أو «طبقات المدلِّسين»**: للحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

استمدَّه الحافظُ من: «جامع التحصيل» للحافظ العَلاَئي، وزاد عليه كثيراً، وصَنَّفهم على خمس مراتب. وجملة ما عند العلائي من الأسماء (٦٨) شخصاً، وزاد عليهم وليُّ الدين العراقي (١٣) شخصاً، وزاد عليهم برهان الدين الحَلَبي (٣٢) شخصاً، ثم زاد عليهم الحافظُ ابن حجر (٣٩) شخصاً، فجملة ما فيه كتابه هذا (١٥٢) شخصاً. والكتابُ يقع في جزءٍ لطيفٍ، قال في مؤلِّفُه: «علَّقتُ هذه النُّبذةَ في شهور سنة خمس عشرة وثمانمئة، وعلَّقها عني بعضُ الطلبة سنة ست عشرة، ثم زدتُ فيها بعد ذلك أسماءَ مختصرةً»[٢].

٢٨ ـ **لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ**: لابن فَهْد المَكِّي تقي الدين

---

(١) طُبع بتحقيق الشيخ محمَّد زاهد الكوثري، في دمشق، عام ١٣٤٧ هـ، ومعه: «لحظ الألحاظ» للتقي ابن فهد، و«ذيل طبقات الحفاظ» للسيوطي.

(٢) طُبع بالمطبعة الحسينية في القاهرة عام ١٣٢٢ هـ، ثم صدرت له طبعاتٌ محقَّقةٌ منها، تحقيق الدكتور عبد الغفار سليمان البُنداري، طُبعت في دار الكتب العلمية ببيروت، عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م

محمد بن فهد (المتوفى سنة ٨٧١ هـ).

ذيَّل به على «تذكرة الحفاظ» للذهبي[١].

٢٩ ـ **رونق الألفاظ بمعجم الحُفَّاظ**: لسِبْط ابن حجر يوسف بن شاهين (المتوفى سنة ٨٩٩ هـ).

وهو مخطوطٌ في المكتبة الخالدية بالقُدْس بخط ابن قُطْلُوبُغا في مجلَّدين.

٣٠ ـ **طبقات الحُفَّاظ**: للحافظ أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

هذا الكتابُ تلخيصٌ، واختصارٌ، وتذييلٌ على كتاب «تذكرة الحُفَّاظ» للحافظ الذهبي.

بلغ عددُ طبقات هذا الكتابِ (٢٤) طبقةً، منها الطبقات الثلاث الأخيرة؛ التي تُمثِّل ذيلَ السيوطي على تذكرة الذهبي، وأما بقية الطبقات فهي تلخيصُ التذكرة[٢].

٣١ ـ **ذيل طبقات الحُفَّاظ**: للسُّيوطي أيضاً.

ذَيَّل به على «تذكرة الحفّاظ» للذهبي، من سنة ٧٤٠ إلى سنة ٩١١ هـ[٣].

---

(١) طُبع بتحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري في دمشق عام ١٣٤٧ هـ، ومعه: «ذيل تذكرة الحفاظ» للحسيني، و«ذيل طبقات الحفاظ» للسيوطي.

(٢) طُبع بتحقيق المستشرق وِسْتِنْفِلِد غوننجي عام ١٢٧٧ هـ، وله طبعات أخرى.

(٣) طُبع بتحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري في دمشق عام ١٣٤٧ هـ، ومعه: «ذيل تذكرة الحفاظ» للحسيني، و«ذيل» لابن فهد. =

٣٢ ـ **إنجاز الوَعْد، المُنْتَقَى من طبقات ابن سَعْد**: للسُّيوطي أيضاً.

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ١٠٩٩).

٣٣ ـ **تاريخ طبقات العلماء**: للشيخ أحمد زيني دَحْلان، مفتي الشافعية بمكَّة (المتوفى سنة ١٣٠٤ هـ).[1]

❐ ○ ○ ❐

(١) ذكره الأستاذ زكي مجاهد في «الأعلام الشرقية» (١/ ٢٥٦).



٤ ـ معرفةُ الإِخْوَة والأَخَوات

هٰذا العلمُ هو إحدىٰ معارفِ أهل الحديث؛ التي اعتنوا بها، وأفردوها بالتَّصنيف، وهو معرفةُ الإخْوَة، والأخوات من الرُّواة في كلِّ طبقةٍ.

فائدتها:

مِن فوائد هٰذا العِلم؛ ألا يُظَنَّ مَن ليس بأخٍ أخاً عند الاشتراك في اسم الأب.

مثل: (عبد الله بن دِيْنار) و(عَمْرو بن دِيْنار) فالذي لا يَدْري يَظُنُّ: أنَّهما أَخَوان! مع أنَّهما ليسا بأخَوَيْن، وإنْ كان اسمُ أبيهما واحداً[(١)].

أمثِلتها:

١ ـ **مثالٌ للاثنين الأخوين في الصَّحابة:** عُمَرُ، وزَيْد: ابنا الخطَّاب، رضي الله عنهما.

٢ ـ **مثالٌ للإخوة الثلاث في الصحابة:** عَلِيّ، وجَعْفر، وعَقِيْل: بنو أبي طالب، رضي الله عنهم.

---

(١) علوم الحديث: ص: ٣٢٠.

٣ ـ **مثالٌ للإخوة الأربع في أتباع التابعين**: سُهَيْل، وعبد الله، ومحمَّد، وصالح: بنو أبي صالح، رضي الله عنهم.

٤ ـ **مثالٌ للأخوة الخمسة في أتباع التابعين**: سفيان، وآدم، وعِمْرَان، ومحمَّد، وإبراهيم: بنو عُيَيْنَة.

٥ ـ **مثالٌ للإخوة السِّتَّة في التابعين**: محمَّد، وأنَس، ويحيىٰ، ومَعْبَد، وحَفْصَة، وكَرِيْمَة: بنو سِيْرِين.

٦ ـ **ومثالٌ للإخوة السَّبْعة في الصحابة**: النُّعْمان، ومَعْقِل، وعَقِيْل، وسُوَيْد، وسِنَان، وعبد الرحمن، وعبد الله: بنو مُقَرِّن.

وهؤلاء السَّبعةُ كلُّهم صحابةٌ مهاجرون، لم يُشارِكهم في هٰذه المَكْرُمةِ أحدٌ.

أشهر الكتب فيها:

١ ـ **تسمية من رُوي عنه من أولاد العشرة**: للإمام علي بن المديني (المتوفى سنة ٢٣٤هـ)[١].

٢ ـ **تسمية الأخوة الذين روى عنهم الحديث**: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجستاني (المتوفى سنة ٢٧٥هـ)[٢].

٣ ـ **كتاب الإخوة**: لأبي العبَّاس محمد بن إسحاق بن إبراهيم الثَّقفي المعروف بـ: «السَّرَّاج» (المتوفىٰ سنة ٣١٣ هـ).

٤ ـ **كتاب الإخوة**: لأبي المُطَرِّف عبد الرحمٰن بن محمد بن عيسىٰ بن

(١) طُبع الكتاب بتحقيق الدكتور باسم فيصل الجوابرة، في دار الراية، عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

(٢) طُبع الكتاب بتحقيق الدكتور باسم فيصل الجوابرة، في دار الراية، عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

فُطَيْس الأندلسي (المتوفى سنة ٤٠٢ هـ).

وقد صنَّف في هٰذا النوع جماعةٌ من الأئمَّة، والمحدِّثين، والحُفَّاظ، منهم:

١ - الإمام مسلم بن الحجَّاج القُشَيْري (المتوفى سنة ٢٦١ هـ).

٢ - والإمام أحمد بن شُعيب النَّسَائي (المتوفى سنة ٣٠٣ هـ) وغيرهم.

❐ ○ ○ ❐

٥ ـ معرفةُ روايةِ المُدبَّـج

تعريف «المُدَبَّجِ» لغةً واصطلاحاً:

لغةً: (المُدَبَّجُ) اسمُ مفعولٍ من «التَّدْبِيج» بمعنى: التزيين، و(التدبيجُ) مُشْتَقٌّ من دِيْبَاجَتي الوجه، أي: الخَدَّين، وكأنَّ المُدَبَّج سُمِّيَ بذلك لتساوي الراوي، والمروي عنه، كما يتساوىٰ الخَدَّان.

واصطلاحاً: أن يروي القرينان، كلٌّ واحدٍ منهما عن الآخر.

أمثلة المُدَبَّج:

١ ـ **في الصَّحابة**: روايةُ عائشةَ عن أبي هريرة، وروايةُ أبي هريرة عن عائشة، رضي الله عنهما.

٢ ـ **في التَّابعين**: روايةُ الزُّهريِّ عن عُمَرَ بن عبد العزيز، وروايةُ عُمَرَ بن عبد العزيز عن الزُّهريِّ.

٣ ـ **في أتباع التَّابعين**: روايةُ مالكٍ عن الأوزاعيِّ، وروايةُ الأوزاعيِّ عن مالكٍ.

فوائد معرفة المدبَّج:

١ ـ ألا يُظَنَّ الزيادة في الإسناد؛ لأن الأصل أن يروي التلميذُ عن

شيخه، فإذا روىٰ عن قرينه؛ ربما ظَنَّ مَن لم يدرس هٰذا النوعَ: أنَّ ذِكر القرين المروي عنه زيادةٌ من الناسخ.

٢ ـ ألا يُظَنَّ إبْدَال «عن» بـ: «الواو» أي: لا يتوهَّم السَّامع، أو القارئ لهٰذا الإسناد: أنَّ أصل الرواية: حدَّثنا فلان (و) فلانٌ، فأخطأ فقال: حَدَّثَنا فلانٌ «عن» فلانٍ[1].

أشهر الكتب فيه:

١ ـ **المُدَبَّجُ**: للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدَّارَقُطْنِي (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ).

٢ ـ **رواية الأقران**: لأبي الشَّيخ بن عبد الله بن محمدْ بن جعفر بن حَيَّان الأَصْبَهاني الأنصاري (المتوفىٰ سنة ٣٦٩ هـ).

❐ ❍ ❍ ❐

---

(١) انظر: «منهج النقد في علوم الحديث»: ص: ١٥٤، و«المنهج الحديث في علوم الحديث»: ص: ٢٣٦.

٦ ـ معرفةُ رواية الأَقْرَان

تعريفُ «الأقران» لغةً واصطلاحاً:

لغةً: (الأقران): جمع «قَرِيْن»: وهو المُقَارِنُ، والمُصَاحِبُ.

واصطلاحاً: (الأقران) هم الرُّوَاةُ المُتَقَارِبُوْنَ في السِّنِّ، والإسناد.

وقال ابنُ دقيق العِيد: «هم المُتقارِبون في السِّنِّ، والطبقة»[1]، وهو يَقْصُد بالطبقة: الإسنادَ.

واكتفى الحاكمُ النَّيسَابُوري فيه بالتَّقارُب في الإسناد؛ وإنْ لم يُوْجَد التَّقارُبُ في السِّنِّ[2].

تعريف رواية الأقران:

أن يرويَ أحدُ القَرِيْنَيْن عن الآخر.

---

(١) انظر: «الاقتراح»: ص: ٢٦١.

(٢) انظر: «معرفة علوم الحديث»: ص: ٢٢٠.

مثالها:

روايةُ سليمان التَّيْمي عن مِسْعَرِ بن كِدَام، فهما قرينانِ، لكن لا نَعْلَم لِمسْعَرٍ روايةً عن التَّيْمي.

وكذلك روايةُ سفيان الثَّوْري عن شعبة بن الحجَّاج، وروايةُ شعبة عن الثَّوري.

قال النَّسائي: «أخبرنا أحمدُ بن نَصْر، قال: حَدَّثنا عبد الله بن الوليد، قال: أَخْبَرَنا سفيانُ عن شعبة، عن قتادة، عن أنسٍ، قال: قَطَعَ أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ في مِجَنٍّ قِيمتُه خمسة دراهم»[1].

فسفيانُ هٰذا هو الثَّوريُّ، روى عن قرينه (شعبة).

ولو سألتَ: كيف تميَّز لك سفيانُ هنا بكَوْنه الثَّوريَّ؟

قلتُ: عن طريق تلميذه (عبد الله بن الوليد)، فهو معروفٌ به، وحديثه، وأخذُه عنه مشهورٌ، بل هو راوي «الجامع» للثَّوري.

وقال الطَّبراني: حَدَّثنا عبدُ الله بن أحمد بن حنبل، حَدَّثني عمرو بن محمد النَّاقد، قال: حَدَّثنا يعقوبُ بن إسحاق الحَضْرَمي، حَدَّثَنا شعبةُ، أَخبرني سفيانُ عن عليٍّ بن الأَقْمَر، عن أبي جُحَيْفَة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا آكُلُ مُتَّكِئاً»[2].

وهٰذه روايةُ شعبةَ عن قرينه سفيانَ.

هٰذه الصُّورة من رواية الأقران، إذا روى القرينان أحدُهما عن الآخر،

---

(١) أخرجه النسائيُّ في كتاب: قطع السارق، باب: القدر الذي إذاسرقه السارق؛ قُطعت يده، برقم: (٤٩١٦).

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/ ١٣١) برقم: (٢٤٤٧).

يُسَمّونها (المُدَبَّج)، والذي سَبَقَ تعريفه آنفاً، وتجد كذلك روايةَ القرين عن قرينه دُون رواية الآخر عنه، ووُقوعُه أولى، لكنَّ «المدبَّج» ألطَفُ الصُّورتَين[1].

من أشهر الكتب فيها:

١ ـ **رواية الأقران**: لأبي الشيخ بن عبد الله بن محمد بن جعفر بن حَيَّان الأنصاري الأصْبَهاني (المتوفى سنة ٣٦٩ هـ).

❐ ○ ○ ❐

(١) انظر: «تحرير علوم الحديث»: (١/ ٩١ ـ ٩٢).



٧ ـ معرفةُ رواية الأكابر عن الأصاغر

تعريفها:

هو أن يَرْوِيَ كبيرُ القدرِ، أو السِّنِّ، أو هما عمَّن هو دُونه في كلٍّ منهما، أو فيهما ـ أي: القدر، أو السِّنِّ[1] ـ.

فائدة معرفتها:

١ ـ أنْ لا يُتَـوَهَّمَ كونُ المرويِّ عنه أكبرَ، أو أفضلَ من الرَّاوي، نظراً إلىٰ أنَّ الأغلب كَوْن المرويِّ عنه كذلك، فيجهل منزلتهما.

٢ ـ ألا يُظَنَّ أنَّ في السَّند انقلاباً.

٣ ـ التَّنويهُ من الكبير بذكر الصَّغير، وإلفاتُ النَّاسِ إليه في الأخذ عنه، كما قيل: «لا يَنْبُلُ الرجلُ حتى يأخذ عمَّن هو فوقه، وعمَّن هو مثله، وعمَّن هو دُونه».

مثالها:

١ ـ أن يكون الراوي أَقْدَمَ طبقةً وأكبر سِنّاً من المرويِّ عنه، كرواية

(١) الباعث الحثيث: ص: ١٨٤.

الزُّهْرِيِّ عن مالك بن أنس.

٢ ـ أن يكون الراوي أكبرَ قدراً من المرويِّ عنه لِعلْمِه، وحِفْظِه، كرواية مالكٍ عن عبد الله بن دينار.

٣ ـ أن يكون الراوي أكبر من الوجهين معاً، كرواية عبد الغني بن سعيد عن محمد بن علي الصُّوْري، وكرواية الصحابة عن التابعين[1].

ومِن «رواية الأكابر عن الأصاغر» نوعٌ طريفٌ؛ هو روايةُ صحابيٍّ عن تابعيٍّ، وإنْ كان نادراً، مثل حديث السَّائب بن يزيد (الصَّحابي)، عن عبد الرحمن بن عبدٍ القاريِّ (التَّابعي)، قال: سمعتُ عُمَرَ بن الخطَّاب يقول: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ نامَ عَنْ حِزْبِه، أو عن شَيْءٍ منه، فقَرَأهُ فيما بَيْن صَلاة الفَجْر، وصلاة الظُّهْر؛ كُتِبَ له كأنَّما قرأه مِن اللَّيْل..»[2].

أشهر الكتب فيها:

١ ـ **كتاب ما رَواه الكبارُ عن الصِّغار، والآباءُ عن الأبناء**: للحافظ أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن يونس بن المِنْجَنِيْقِيِّ البغدادي الوَرَّاق (المتوفى سنة ٣٠٤ هـ).

❐ ○ ○ ❐

(١) انظر: «التذكرة والتبصرة»: (٣/ ٦٤ ـ ٦٦).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين، باب: جامع صلاة الليل، برقم: (٧٤٧).

٨ ـ معرفةُ رواية الآباء (الرُّواة) عن الأبناء

تعريفها:

هو أن يكون في سند الحديثِ أَبٌ يَرْوِي الحديثَ عن ابنه.

فائدتها:

أمنُ الخطأ الّذي ينشأ عن توهُّمِ الابن أباً، أو توهُّمِ انقلاب السَّند؛ لأنَّ الأَصْل أن يرويَ الابنُ عن أبيه.

يَدُلُّ هٰذا النوعُ علىٰ تواضُع العلماء، وأَخْذِهم العِلْمَ من أيِّ شخصٍ، وإنْ كان دُوْنَهم في القَدْر، والسِّنِّ[1].

أمثلة ذلك:

١ ـ **مثاله في الصحابة:** حديثٌ رواه العَبَّاس بن عبد المُطَّلب عن ابنهِ

(١) انظر: «منهج النقد في علوم الحديث»: ص: ٥٨، و«تيسير مصطلح الحديث» ص: ١٩١.

الفَضْل بن عبَّاس ـ رضي الله عنهما ـ: «أنَّ النبيَّ ﷺ جَمَع بين الصَّلاتَين بالمُزْدَلِفَة»[1].

٢ ـ **وفي التابعين**: روايةُ وائلٍ عن ابنه بَكْر بن وائل عن الزُّهْري، عن أنس ـ رضي الله عنه ـ: «أنَّ النبيَّ ﷺ أَوْلَمَ عَلَى صَفِيَّة بسَوِيْقٍ، وتَمْرٍ»[2].

أشهر الكتب فيها:

١ ـ **رواية الآباء عن الأبناء**: للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت، المعروف: بـ: «الخطيب البغدادي» (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

٢ ـ **كتاب ما رواه الكبارُ عن الصِّغار، والآباءُ عن الأبناء**: للحافظ أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن يونس المِنْجَنِيقِّي البغدادي الوَرَّاق (المتوفى سنة ٣٠٤ هـ).

❐ ○ ○ ❐

(١) الحديث رواه هكذا الخطيب البغدادي في كتابه: «رواية الآباء عن الأبناء»، وأصلُه في الصحيحين، وغيرهما.

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب: الأطعمة، باب: في استحباب الوليمة، برقم: (٣٧٤٤).

٩ ـ معرفةُ رواية الأبناء (الرُّواة) عن الآباء

تعريفها:

هو أن يكون في سند الحديث ابنٌ يروي الحديثَ عن أبيه فقط، أو عن أبيه عن جدِّه.

أقسام هٰذا النوع:

لهٰذا النَّوع قِسمان:

القسم الأول: روايةُ الابن عن أبيه فقط، وذلك كثيرٌ جدّاً في كُتب الحديث.

مثاله:

روايةُ أبي العُشَرَاء عن أبيه: «سألتُ رسول الله ﷺ أَمَا تكونُ الذَّكَاةُ إلاَّ في الحَلْقِ، واللَّبَّة؟»[١].

(أبو العُشَرَاء) هٰذا، لم يأتِ في الأسانيد إلاَّ مَكْنِيّاً، ووالدُه لم يُسَمَّ في

(١) أخرجه الترمذي في أبوب الذبائح، باب: في الذكاة، في الحلق واللبة، برقم: (١٤٨١).

شيءٍ مِن طُرُق الحديث، والأشهر: أنَّ أبا العُشَراء هو: أُسَامَة بن مالك بن قِهْطِم[1].

القسم الثاني: روايةُ الابن، عن أبيه، عن جَدِّه، وهي أيضاً كثيرةٌ لكن دُون كثرةِ الأول.

مثاله:

١ ـ عَمْرو بن شُعَيْب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن أبيه، عن جَدِّه.

يُرْوَىٰ بهـٰذا السَّند نسخةٌ كبيرةٌ حَسَنةُ الحديث، أكثرها فقهياتٌ جِيادٌ في «مسند الإمام أحمد» وفي «السُّنن الأربعة».

٢ ـ بَهْزُ بن حكيم بن معاوية بن حَيْدَة القُشَيْرِيُّ عن أبيه، عن جدِّه.

رُوي بهـٰذا السَّندِ نسخةٌ كبيرةٌ حسنةٌ في «مسند الإمام أحمد»، وبعض حديثه في السُّنن الأربعة، وروىٰ له الإمام البخاري معلَّقاً؛ لأنه ليس علىٰ شرطه.

٣ ـ طلحة بن مُصَرِّف بن عَمْرو بن كَعْب اليامي عن أبيه، عن جَدِّه.

طلحة: ثقةٌ فاضلٌ، وجَدُّهُ (عمرو بن كعب): صحابيٌّ، لكنَّ أباه (أي: أبا طلحة) مصرِّفاً مجهولٌ، روىٰ له الإمامُ أبو داود في سُننه.

٤ ـ كثيرُ بن عبد الله بن عَمْرو بن عَوْف المُزَنيّ، عن أبيه عبد الله، عن جَدِّه عَمْرو.

روى له الإمامُ التِّرمذي خمسةَ أحاديث، حَكَم لها بالحَسَن لتعضُدها

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث: ص: ١٥٩.

بالرواية من طُرُقٍ أخرىٰ، لكن «كثيراً» ضَعَّفه الأكثرون، ومنهم من تَرَكه، ورَماه، ومَشَّاه الباقون[1].

فائدة معرفة رواية الأبناء :

١ ـ البحثُ لمعرفة اسم الأب، أو الجَدِّ؛ إذا لم يُصَرَّحْ باسمه.

٢ ـ بيانُ المُراد مِن الجَدِّ، هل هو جَدُّ الابن، أو جَدُّ الأب.

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث: ص: ١٦١، وانظر «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين» للدكتور عِتْر، ص: (٢٤٤ ـ ٢٤٥)، فيه إزالةُ الشُّبهة عن طعن بعض المحدِّثين علىٰ تحسين الترمذي أحاديثَ: «كثير بن عبد الله».

أشهر الكتب فيه

١ ـ **جزء مَن روىٰ عن أبيه عن جَدِّه**: لأحمد بن زُهَير بن حَرْب، المعروف بـ: «ابن خَيْثَمَة» (المتوفىٰ سنة ٢٧٩ هـ). وهو أوَّلُ مَن صَنَّفَ في ذلك.

٢ ـ **كتاب من روى عن أبيه من الصحابة والتابعين**: لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين الواعظ (المتوفى سنة ٣٨٥هـ).

٣ ـ **رواية الأبناء عن آبائهم**: لأبي نَصْر عبيد الله بن سعيد الوائلي السِّجزي (المتوفىٰ سنة ٤٤٤هـ).

٤ ـ **كتاب الوَشي المُعْلَم في من روىٰ عن أبيه عن جَدِّه عن النبي ﷺ**: للحافظ أبي سعيد صلاح الدين خليل بن كَيْكَلْدي المَقْدِسي، المعروف بـ: «العَلَائي» (المتوفىٰ سنة ٧٦١ هـ).

هٰذا أجمَعُ مصنَّفٍ في هٰذا النَّوع، لٰكنَّه غيرُ مطبوع.

٥ ـ **كتاب علم الوشي اختصار كتاب الوشي المُعْلَم في معرفة مَن روىٰ عن أبيه، عن جدِّه، عن النبي ﷺ**: للحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ).

اختصر فيه ابنُ حجر كتابَ: «الوشي المعلم...» للعَلائيِّ.

يتكوَّن هٰذا الكتابُ من ورقاتٍ غيرُ مرتَّبةٍ، تبتدئُ الصفحةُ الأولىٰ

بمقدِّمة الكتاب، ثم يتلوها في الصفحة المقابلة تتمة لترجمة: (خَطَّاب بن محمد)، وبيَّن المؤلِّفُ بعد المقدمة عمله، وتلخيصه للكتاب، ثم انتقل الكلام في الصفحة المقابلة لذكر تتمة ترجمة: «خطاب بن محمد»، وبعد انتهائها ذكر اسم: «خوات».

عددُ ومجموعُ التراجم في هٰذا القسم عشرون ومئة ترجَمةً، والتراجم في هٰذا القسم مرتَّبةٌ علىٰ حروف المعجم، وتنتهي هٰذه الأوراق بترجمة مَن اسمه: «عبد الحميد»، وهي متسلسلةٌ من (خطاب بن محمد) إلىٰ (عبد الحميد)، وطريقته فيه: أنه يذكر الترجمة، والكتاب الذي ورد فيه باختصار.

والكتابُ ما زال مخطوطاً.

٦ ـ **كتابُ مَن روىٰ عن أبيه عن جَدِّه**: للحافظ الشيخ قاسم بن قُطْلُوبغا (المتوفىٰ سنة ٨٧٩ هـ).

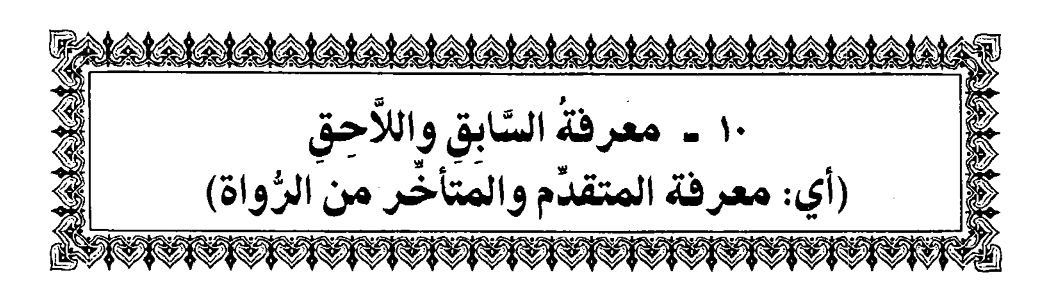
قَسَّمَ المؤلِّفُ هذا الكتابَ إلىٰ بابين، ووضع تحت كل بابٍ أربعةَ فصول، والقسمُ الهامُّ من هٰذا الكتاب هو فصله الأوّل؛ الذي سَمَّاه: «ما يعود الضميرُ في قوله عن أبيه، عن جدِّه على الراوي الأول، ويدخل فيه عن أمِّه، عن أبيها...» وعليه يقوم الهيكل العام للكتاب، ولٰكن مع الأسف لم يصلنا كاملاً، فقد وَصَل منه ستون ومئتا ترجمةٍ، فهو يبتدئ بحرف الهمزة بمَن اسمه: «إبراهيم»، ثم يذكر بقيةَ التراجم بالترتيب الهجائي، وقد التزم الترتيب الهجائي بالنسبة للآباء، والأجداد أيضاً، فنراه يذكر: «إبراهيمَ بن إسماعيل» قبل: «إبراهيم بن جعفر»، ونراه يذكر:

«إبراهيمَ بن محمد بن أسلم» قبل: «إبراهيم بن محمد بن جُبَير»، وهٰكذا فعل في بقية الأسماء. وقد وصل في هٰذا الفصل إلىٰ ترجمة: «عبد الملك» من حرف العين، وكتب في الصفحة: «تمَّ بالخير بعونه تعالىٰ».

فاته بعضُ التراجم، فاستدركها المحقِّقُ الفاضلُ في ملحقٍ أثبته في آخر الكتاب مع تراجم لبقية الحروف؛ التي استدركها أيضاً، وألحقها بنفس المستدرك من الباب الأول[1].

❐ ○ ○ ❐

(١) طُبع الكتابُ بتحقيق الأستاذ باسم فيصل الجوابره في مكتبة المعلاَّ بالكويت عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٨ م.



١٠ ـ معرفةُ السَّابِقِ واللاَّحِقِ
(أي: معرفة المتقدّم والمتأخّر من الرُّواة)

تعريف «السَّابق واللأَّحق» لغةً واصطلاحاً:

لغةً: (السَّابق): اسمُ فاعلٍ من السَّبْق، بمعنى: المُتقدِّم، يقالُ: سَبَقَه إلىٰ الشَّيء سَبْقاً، أي: تقدَّمه.

واصطلاحاً: لم أَقِفْ علىٰ مَن عَرَّف بـ: «السَّابق واللأَّحق» قبل الحافظ الخطيب البغدادي (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ) فيما عثرتُ عليه من كتب المصطلح.

قال الخطيب: «ضَمَّنْتُه ذِكْرَ من اشترك في الرواية عنه مَنْ تَبايَنَ وقتُ وفاتيهما تبايُناً شديداً، وتأخّر موتُ أحدِهما عن الآخر تأخُراً بعيداً، وسمَّيتُه بـ: (السَّابق واللأَّحق)».

يعني: هو أن يشترك في الرواية عن الراوي راويان: أحدُهما متقدِّمُ الوفاة، والآخرُ متأخِّرٌ في الوفاة، بينهما أَمَدٌ بعيدٌ، ثم يعيش ذلك الراوي بعد ذلك الرجل (متقدِّم الوفاة) زماناً إلىٰ أن يُدْرِكه بعضُ أصاغر الرواة فيحدِّثون عنه.

فوائد معرفته :

هٰذا ؛ وقد نصّوا علىٰ أنَّ مِن فوائد ضبطه ما يلي :

١ ـ الأمنُ من ظنِّ سقوط شيءٍ في إسناد المتأخِّر .

٢ ـ تفقُّهُ الطالب في معرفة العالي ، والنازل .

٣ ـ معرفةُ الأقدم من الرُّواة عن الشيخ ، ومَن به ختم حديثَه .

٤ ـ تقريرُ حلاوة عُلُوِّ الإسناد في القلوب[1] .

أمّا صلةُ هٰذ الفَنِّ بكُتب الوفيات ، فواضحةٌ ، وبيِّنةٌ ؛ إذْ إنَّ هٰذا الفنَّ موضوعه البحثُ في وفاة الراويين عن هٰذا الشيخ ، ويزيد علىٰ ذلك بتأكيد كَوْنِهما رَوَيا عنه ، وهٰذا الأخيرُ هو الذي من أجله يبحث عن وفاة الراوي ، ومعرفة ما إذا كان أدرك هـذا الشيخَ الذي يروي عنه ، وسمع منه ، أو لا .

ولذا نرىٰ الخطيبَ البغداديَّ يعتمد في كتابه «السَّابق واللاَّحق» علىٰ كُتب التاريخ ، والتراجم ؛ التي تعتني بالوفيات اعتماداً كبيراً ، فقد نَقَل عن وفيات ابن قانِعٍ وحدَه أكثر من (٤٨) نَصّاً .

وإنمّا كان هٰذا الفنُّ نَمَطُ خاصٌّ من الوفيات ، ولم يُسْبَقْ الخطيبُ ـ فيما أعلم ـ إلىٰ هٰذا الفنِّ من التأليف ، وإنَّما كان مَنْ قبله يُؤلِّف في الوفيات علىٰ ترتيب السِّنين ، أو المعاجم ، أو التاريخ العام ، ونحو ذلك . أمَّا الخطيبُ ؛ فقد اعتنى بهٰذا الفنِّ من فنون المصطلح ، وأفرده في كتابٍ خاصٍّ ، وجمعه علىٰ نمطٍ خاصٍّ[2] .

---

(١) انظر «فتح المغيث» للسَّخاوي : (٣/ ١٨٣) .

(٢) انظر مقدمة المحقِّق للكتاب : ص : ١٥ ـ ١٦ .

مثاله:

إنَّك ربَّما تسأل: كيف اتَّفَقَ فلانٌ، وفلانٌ في الرِّواية عن ذلك الشيخِ، وبين وفاتيهما زمانٌ بعيدٌ؟

فهـٰذا يتَّضح لك بالأمثلة التَّالية:

١ ـ قال أبو داود: حَدَّثنا محمَّدُ بن يحيىٰ بن فارس، حَدَّثنا محمَّدُ بن عبد الله بن المُثَنَّى، حَدَّثني أَشْعَثُ عن محمَّدِ بن سِيْرين، عن خالدٍ (يعني: الحَذَّاء)، عن أبي قِلَابَةَ، عن أبي المُهَلَّبِ، عن عِمْرانَ بن حُصَيْنٍ: أنَّ النبيَّ ﷺ صَلَّى بهم، فَسَهَا فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثم تَشَهَّدَ، ثم سَلَّمَ[1].

قال ابنُ حِبَّان: «ما رَوَى ابنُ سِيْرين عن خالدٍ غيرَ هـٰذا الحديثِ، وخالدٌ تلميذُه»[2].

ومحمَّد بن سِيْرين تُوُفِّيَ سنة (١١٠ هـ)، وبقي بعدَه شيخُه في هـٰذا الحديثِ خالدٌ الحَذَّاءُ إلىٰ أنْ تُوُفِّيَ سنة (١٤١ هـ)، فكان ممَّن أدركه، وحَدَّث عنه: عبدُ الوهَّاب بن عطاءٍ الخَفَّافُ، والذي تُوُفِّيَ سنة (٢٠٤ هـ).

٢ ـ قال الإمامُ أحمد: حَدَّثنا عبدُ الوهَّاب الخَفَّافُ، حَدَّثنا خالدٌ عن أبي قِلَابَةَ، عن أبي أسماءَ، عن ثَوْبانَ، عن النبيِّ ﷺ: أنَّه قال: «إنَّ المسلمَ إذا عادَ أخاهُ؛ لم يَزَلْ في خُرْفَة الجَنَّةِ؛ حتىٰ يَرْجِعَ»[3].

---

(١) أخرجه أبو داود، في كتاب: الصلاة، باب: سجدتي السهو، برقم: (١٠٣٩).

(٢) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: (٦/ ٣٩٣).

(٣) المسند: (٥/ ٢٨٣).

فهٰذانِ راويانِ اتَّفَقا في التَّحديث عن خالدِ الحَذَّاء، وبَيْن وفاتَيْهِما (٩٤) سنةً.

٣ ـ الإمام مالك بن أنسٍ ـ رضي الله عنه ـ روىٰ عنه ابنُ شهاب الزُّهْرِيُّ، وأحمدُ بن إسماعيل السَّهْمِيُّ، وقد كانت وفاةُ ابن شهاب (سنة ١٢٤ هـ)، ووفاةُ السَّهمي (سنة ٢٥٩ هـ) فبينهما خمسٌ وثلاثون ومئة سنةً.

٤ ـ الحافظ السِّلَفي، سمع منه أبو علي البَرْدَاني ـ أحدُ مشايخه ـ حديثاً رواه عنه، وماتَ أبو عليٍّ علىٰ رأس الخمسمئة، ثم كان آخرَ أصحابِ السِّلفي بالسَّماع سِبْطُه: أبو القاسم عبد الرحمٰن بن مكِّي، وكانت وفاته (سنة ٦٠٥ هـ).

وغالبُ ما يقع منه ذلك أنَّ المسموع منه قد يتأخَّر بعد موت أحد الرَّاوِيَيْن عنه زماناً حتىٰ يسمع منه بعضَ الأحداث، ويعيش بعد السَّمَاع منه دهراً طويلاً، فيحصل من مجموع ذلك هٰذه المدة[1].

---

(١) انظر: «نزهة النظر» ص: ٦٠.

أشهر الكتب فيه

وقد صَنَّف الحافظُ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، المعروف بالخطيب البغدادي (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ)، في هذا النَّوع كتاباً قيِّماً نفيساً سَمَّاه: «السابق واللَّاحق في تباعُدِ ما بين وفاة راوِيَيْنِ عن شيخٍ واحدٍ»، وهو أوَّلُ من أَطْلَق هذه التسميةَ على هذا النوع. وقد أشار في المقدِّمة إلى أنه ضمنه ذِكْرَ من اشترك في الرواية عنه مَنْ تبايَنَ وقتُ وفاتيهما تبايناً شديداً، وتأخَّر أحدُهما عن الآخر تأخُّراً شديداً.

وقد جعل الخطيبُ في هذا الكتابِ اعتبارَ أقلّ فَرْقٍ بين وفاة الراويين مُدّةَ ستين سنة، فإن قَلَّ الفرقُ عن ذلك أهمله، وهذا هو شرطُه، ورَتَّب أسماء المذكورين على حُروف المعجم من أوائل أسمائهم، وأورد لكلٍّ من الشيخين الراويين عن شيخٍ واحدٍ روايةً، ثم يذكر سنتي وفاتيهما والمُدَّةَ بينهما، لكنه عَدَل عن طريقته في منتصف الكتاب تقريباً، فلم يعد يستعمل الأسانيدَ عن ذكر تواريخ الوفيات، ولا الاستشهاد بروايات الراويين عن شيخٍ واحدٍ إلا نادراً، بل اكتفى بذكر اسميهما، ومُدَّةِ ما بين وفاتيهما. ثم يقول: تُوفِّي فلان سنة كذا، وكذا، أو بلَغَني أنَّ فلاناً تُوُفِّي سنة كذا، وكذا بدُون ذكرٍ للإسناد.

وفي آخر الكتاب أكْثَر من الإحالات علىٰ ما سَبَق في ذكر وفاة الرواة، وأحياناً يبيِّن الباب الذي تقدَّم فيه، والترجَمة، وأحياناً يقتصر علىٰ قوله: تقدَّم ذكر وفاة فلان[1].

❐ ❍ ❍ ❐

---

(١) وقد طُبع هـٰذا الكتاب بتحقيق الدكتور محمد بن مطر الزُّهراني في دار طيبة بالرياض عام ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.




الفصل الرابع

عُلوم أسماءِ الرُّواة

١ - معرفة المُبْهَمات.

٢ - معرفة الأسماء المُفْرَدَة من الرُّواة.

٣ - معرفة الأسماء والكُنى.

٤ - معرفة مَن ذُكر بأسماءٍ مختلفةٍ أو نُعوتٍ متعدِّدةٍ.

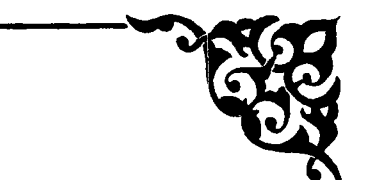
٥ - معرفة الألقاب.

٦ - معرفة الأنساب.

٧ - معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم.

٨ - معرفة المنسوبين إلى خِلاف الظَّاهر.





٩ - معرفة المَوَالي من الرُّواة والعلماء.

١٠ - معرفة أوطان الرُّواة وبُلدانهم.

١١ - معرفة المُختلِف والمُؤتلِف.

١٢ - معرفة المُتَّفِق والمُفترِق.

١٣ - معرفة المُتشابِه.

١٤ - معرفة المُتشابِه المقلوب.

١ ـ معرفةُ المُبْهَمات

تعريف «المُبْهَم» لغةً واصطلاحاً:

لغـةً: وهـي جمـعُ (المُبْهَـم)، وهـو مفعـولٌ مِـن «أَبْهَـمَ» أي: أخفـىٰ، وأغمَضَ.

واصطلاحاً: هي معرفةُ اسمِ مَن أُغْفِلَ ذكرُ اسمِه في الحديث من الرجال والنساء.

ويُعرَف ذلك بوُروده مُسَمًّى في بعض الروايات، وبتنصيص أهل السِّير علىٰ كثيرٍ منهم، وبغير ذلك، وكثيرٌ منهم لم يُوقَف علىٰ أسمائهم.

وقد قَسَّمه ابنُ الصَّلاح أقساماً بحسب نوع الإبهام، وذكر منها:

١ ـ ما قيل فيه: (رجلٌ) أو (امرأةٌ)، وهو مِن أَبْهَمِهَا.

٢ ـ ما أُبْهِمَ بأن قيل: (ابنُ، أو ابنةُ فُلانٍ) أو (ابنُ الفُلانيِّ).

٣ ـ عَمُّ فلانٍ أو، عمَّتُه.

٤ ـ زوجُ فلانةٍ، أو زوجةُ فلانٍ. لا خلافَ بين المحدِّثين في تسمية هـٰذه

الأقسام بـ: (المُبْهَم)، وكُتبهم في المُبْهَمات ناطقةٌ بذلك، فليُحَرَّر قولُ بعض الكاتبين: «إنَّ الحافظ ابن حجر يفرِّق بين (المجهول عيناً) وبين (المُبْهَم) من حيث الاصطلاح. . وأمَّا غيرُ ابن حجر فقد اعتبر (مجهولَ العين) المُبْهَمَ الذي لم يُسَمَّ، ومن سُمِّي، وانفرد راوٍ واحدٌ بالرواية عنه». ففي النفس منه شيءٌ[1].

أقسام الإبهام:

وأرىٰ أن نقسِّم الإبهامَ بحسب موضعه إلىٰ قسمين:

١ ـ الإبهامُ في السند.

٢ ـ الإبهام في المَتْن.

القسم الأول: الإبهامُ في السَّند:

كأن يروي عن رجلٍ، أو شيخٍ، أو عن أبيه، أو أخيه، أو عمِّه، أو أُمِّه، أو امرأتِه، أو أختِه، أو صاحبٍ له، ونحو ذلك.

حُكم مُبْهَم الإسناد:

إذا كان الإبهامُ في متن الحديث لا يؤثِّر في الحكم بالصِّحة، والضَّعف، فإنَّ الأمر في مُبْهَم الإسناد علىٰ غير ذلك.

و(المُبْهَمُ) في الإسناد إمَّا أن يكون صحابياً، أو غيرَ صحابيٍّ:

١ ـ فإن كان (المُبْهَمُ) صحابياً؛ لم يَضُرَّ إبهامه؛ لأن الصحابة كلهم عُدُوْلٌ، فالجهالة بهم غيرُ قادحةٍ.

٢ ـ وإن كان (المُبْهَمُ) غيرَ صحابيٍّ، فإنه يكون مجهولَ العين، والحال، وهـٰذه الجهالةُ مدعاةٌ للحُكم بضعف الإسناد، مما يلزم معه كشف الإبهام. لمعرفة عدالة الراوي، وتمييز ضبطه، والحكم علىٰ الإسناد بما يليق به.

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث: ص: ١٦٣.

قال ابنُ كثير: «ولكنه إذا كان في عصر التابعين، والقُرون المشهود لهم بالخير؛ فإنه يُستأنَس بروايته، ويُستضاء بها في مواطن، وقد وقع في مسند أحمد، وغيره من هـٰذا القبيل كثيرٌ»[١].

المسائل المتعلقة بـ: «الإبهام»:

ويلزم هنا أن نُورِد بعضَ المسائل الاصطلاحية المناسبة للمقام.

المسألة الأولىٰ: في أيِّ نوعٍ من أنواع علوم الحديث يقع الحديثُ الذي في إسناده مُبْهَمٌ؟

أُخْتُلِفَ في ذلك، فأكثر العلماء يَعُدُّهُ من المتَّصِل[٢] الذي في سنده مجهولٌ؛ إذ الراوي ـ مع إبهامه ـ مذكورٌ في الإسناد، فلم يسقط من الإسناد شيءٌ.

وبعضُهم يَعُدُّه من المُرْسَل[٣]، علىٰ المعنى العام للمُرْسَل، وهو الذي لم يتَّصل إسنادُه علىٰ أيِّ وجهٍ كان.

وبعضُهم يَعُدُّه من المنقطع[٤] علىٰ اعتبار: أنَّ الساقط قبلَ الصحابيِّ، وعليه فيمكن أن يكون مُعْضَلاً[٥] إذا تكرَّر الإبهامُ في موضعٍ واحدٍ.

---

(١) الباعث الحثيث: ص: ٩٧.

(٢) **المُتَّصِل**: هو الحديثُ الذي لم يَسْقُط أحدٌ من رواة سنده، مرفوعاً كان، أو موقوفاً، أو مقطوعاً.

(٣) **المُرْسَل**: هو الحديثُ الذي سَقَط مِن آخر إسناده مِن بعد التابعيِّ.

(٤) **المُنْقَطِع**: هو الحديثُ الذي سَقَط من أثناء سنده راوٍ واحدٌ، أو اثنان فأكثر علىٰ غير التوالي.

(٥) **المُعْضَل**: هو الحديثُ الذي سَقَط من إسناده اثنان أو مِن الرُّواة علىٰ التوالي، سواء أكان ذلك السَّقطُ في أول السَّند، أو في آخره، أو في أثنائه.

والرأيان الأخيران مبنيان على أنَّ عدم تسمية الراوي كعدم ذكره سواء.

وإليك أقوالَ العلماء في ذلك:

قال ابنُ الصَّلاح في صُور المُرْسَل المُختَلَف فيها، أهي من المُرْسَل، أم لا؟

«... الثالثة: إذا قيل في الإسناد: فلانٌ، عن رجلٍ أو شيخٍ، عن فلانٍ، أو نحو ذلك، فالذي ذكره الحاكمُ في (معرفة علوم الحديث) أنه لا يُسَمّى مُرْسَلاً، بل منقطعاً، وهو في بعض المصنَّفات المعتبرة في أصول الفقه معدودٌ من أنواع المُرْسَل. والله أعلم»[1].

وتعقَّبه الحافظُ العراقي، فقال: «اقتصر المصنِّفُ من الخلاف على هذين القولين، وكُلٌّ من القولين خلافُ ما عليه الأكثرون، فإنَّ الأكثرين ذهبوا إلى أنَّ هذا متصلٌ في إسناده مجهولٌ. وقد حكاه عن الأكثرين الحافظُ رشيد الدين العَطَّار في: (الغُرَر المجموعة)، واختاره شيخُنا الحافظ صلاح الدين العَلائي في كتاب: (جامع التحصيل)».

ثم قال العراقي: «وما ذكره المصنِّف عن بعض كتب الأصول؛ قد فعله أبو داود في كتاب (المراسيل) فيروي في بعضها ما أُبْهِمَ فيه الرجلُ، ويجعله مُرْسَلاً، بل زاد البيهقيُّ على هذا في (سُنَنه) فجعل ما رواه التابعيُّ عن رجلٍ من الصحابة لم يُسَمَّ مُرْسَلاً، وهذا ليس منه بجيِّدٍ، اللهم إلا إنْ كان يسمِّيه مرسلاً، ويجعله حُجّةً كمراسيل الصحابة، فهو أقرب»[2].

قال الحافظُ السَّخاوي: «لكن ليس ذلك (يعني: الحُكمَ باتصال الإسناد)

---

(١) علوم الحديث: ص: ١٣٥ ـ ١٣٦.

(٢) التقييد والإيضاح: ص: ٧٣ ـ ٧٤.

علىٰ إطلاقه، بل هو مُقَيَّدٌ بأن يكون المُبْهَمُ صَرَّح بالتحديث، ونحوه، لاحتمال أن يكون مدلِّساً، وهو ظاهرٌ. وكـذا قيَّد القولَ بإطلاق الجهالة بما إذا لم يجيء مُسَمَّىً في روايةٍ أخرىٰ، وإذا كان كذلك؛ فلا ينبغي المبادرةُ إلىٰ الحكم عليه بالجهالة إلا بعد التفتيش، لِمَا ينشأ عنه من توقُّفِ الفقيه عن الاستدلال به للحكم؛ مع كونه مُسَمَّىً في روايةٍ أخرى، وليس بإسناده، ولا متنه ما يمنع كَوْنه حُجَّةً».

ثم قال: «وكلام الحاكم في المنقطع يُشير إليه، فإنه قال: وقد يُروى الحديثُ؛ وفي إسناده رجلٌ غيرُ مُسَمَّىً، وليس بمنقطعٍ، ثم ذكر مثالاً من وجهين، يُسَمَّى الراوي في أحدهما، وأُبهِمَ في الآخر»[1].

المسألة الثانية: إذا كان الراوي عن (المُبْهَم) ثقةً؛ فهل تُعَدُّ روايتُه عنه ـ مع الإبهام ـ توثيقاً له؟

أُخْتُلِفَ في هٰذه المسألة، فقيل: يُعتَبر ذلك تعديلاً له؛ إذ لو عَلم العَدْلُ فيه جرحاً؛ لذكره. وقيل: لا يُعتبر ذلك تعديلاً؛ لاحتمال أن يكون العدلُ يعرفه.

وممَّن اعتبر ذلك تعديلاً الحُمَيْدِيُّ، فقد روىٰ الخطيبُ البغداديُّ بسنده إليه؛ قال: «فإن قال قائلٌ: فما الحديثُ الذي يثبت عن رسول الله ﷺ، ويلزمنا الحجّةُ به؟

قلتُ: هو أن يكون الحديثُ ثابتاً عن رسول الله ﷺ مُتَّصِلاً غير مقطوعٍ، معروفَ الرجال، أو يكون حديثاً متصلاً حدَّثنيه ثقةٌ معروفٌ، عن رجلٍ جهلتُه،

---

(١) فتح المغيث: (١/ ١٤٤ ـ ١٤٥).

وعرفه الذي حَدَّثني عنه، فيكون ثابتاً يعرفه مَن حدَّثنيه عنه، حتى يصل إلىٰ النبي ﷺ، وإن لم يَقُلْ كلُّ واحدٍ ممن حَدَّثه: (سمعتُ)، أو (حدَّثنا)، حتى ينتهي ذلك إلىٰ النبي ﷺ، وإن أمكن أن يكون بين المحدِّث، والمحدَّث عنه واحدٌ، أو أكثر؛ لأن ذلك عندي علىٰ السَّماع، لإدراك المحدِّث من حَدَّث عنه؛ حتى ينتهي ذلك إلىٰ النبي ﷺ، ولازمٌ صحيحٌ، يلزمنا قبوله ممن حَمَلَه إلينا إذا كان صادقاً مدركاً لمن روى ذلك عنه. . .»[1].

وهٰذا الرأيُ قد رَدَّه أكثر العلماء[2].

قال الخطيب: «احْتَجَّ من زَعَمَ: أنَّ رواية العَدْلِ عن غيره تعديلٌ له بأنَّ العدل لو كان يعلم فيه جرحاً؛ لذكره. وهٰذا باطلٌ؛ لأنه يجوز أن يكون العدلُ لا يعرف عدالته، فلا تكون روايتُه عنه تعديلاً، ولا خبراً عن صِدقه، بل يروي عنه لأغراضٍ يقصدها. كيف وقد وُجد جماعةٌ من العُدُول الثقات رووا عن أقوامٍ أحاديثَ أمسكوا في بعضها عن ذِكر أحوالهم، مع عِلمهم بأنها غيرُ مرضيةٍ، وفي بعضها شهدوا عليهم بالكذبِ في الرواية، وبفساد الآراء، والمذاهب؟!»[3]. ثم ذكر الخطيبُ أمثلةً لذلك.

وقال الخطيب أيضاً: «بابٌ في قول الراوي: (حُدِّثْتُ عن فلانٍ)، وقوله: (حَدَّثنا شيخٌ لنا): لا يَصِحُّ الاحتجاجُ بما كان علىٰ هٰذه الصِّفة؛ لأن الذي يحدِّث عنه مجهولٌ عند السامع. وقد ذكرنا: أنه لو قال: (حَدَّثنا الثقةُ) ولم يُسَمِّه لم يلزم السامعَ قبولُ ذلك الخبر، مع تزكية الراوي، وتوثيقه لمن روىٰ

---

(١) الكفاية: ص: ٢٤، ٢٥.

(٢) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» ص: ٢٢٥، و«التقييد والإيضاح» ص: ١٤٣، و«الباعث الحثيث» ص: ٩٦، و«تدريب الراوي» (١/ ٣١٤، ٣١٥).

(٣) الكفاية: ص: ٨٩.

عنه، فبأنْ لا يلزم الخبرُ عن المجهول الذي لم يزكِّه الراوي أولىٰ»[1].

المسألة الثالثة: إذا عَدَّل الراوي مَن روىٰ عنه بالإبهام، فهل يُقْبَل هٰذا التعديلُ؟

قال ابن الصَّلاح: «لا يجزئ التعديلُ علىٰ الإبهام من غير تسمية المُعَدَّل، فإذا قال: (حَدَّثني الثقة)، أو نحو ذلك مقتصراً عليه؛ لم يُكْتَفَ به فيما ذكره الخطيبُ الحافظُ، والصَّيرفيُّ الفقيهُ، وغيرُهما خلافاً لمن اكتفىٰ بذلك، وذلك؛ لأنه قد يكون ثقةً عنده، وغيره قد اطَّلع علىٰ جرحه بما هو جارحٌ عنده، أو بالإجماع، فيحتاج إلىٰ أن يُسَمِّيه؛ حتى يُعرَف، بل إضرابه عن تسميته مُرِيبٌ، يوقع في القلوب تردُّداً، فإن كان القائلُ لذلك عالماً؛ أجزأ ذلك في حقِّ من يُوافِقه في المذهب علىٰ ما اختاره بعضُ المحقِّقين»[2].

وممَّن أكثر من قولِ: «حدَّثني الثقةُ» أو «حَدَّثني من لا أَتَّهم»: الإمامُ مالكٌ، والشافعيُّ، وابنُ إسحاق. وذلك واضحٌ في مصنَّفاتهم.

وقد ذكر الحافظُ ابن حجر قولَ الشافعي: «حَدَّثني الثقةُ»، مبيِّناً أسماءَهم باعتبار شيوخهم[3].

كما نَقَل السيوطيُّ في «تدريب الراوي»[4] قولَ ابن عبد البَرِّ، والنَّسائيِّ، وبعضِ أهل العلم في تسمية من قال فيهم مالكٌ: «حَدَّثني الثقةُ».

---

(١) الكفاية: ص: ٣٧٤.

(٢) مقدمة ابن الصلاح: ص: ٢٢٤. وانظر كلام الخطيب في ذلك في «الكفاية» ص: ٩٢، و: ٣٧٣ و٣٧٤، وانظر كذلك في هٰذه المسألة: «الباعث الحثيث» ص: ٩٦، و«التقييد والإيضاح» ص: ١٤٣، و«تدريب الراوي» (١/ ٣١١).

(٣) تعجيل المنفعة: ص: ٥٤٨ (١٥٧٠)، وانظر: «تدريب الراوي»: (١/ ٣١٣).

(٤) ١/ ٣١٢.

تنبيه:

ممَّا ينبغي التنبيهُ إليه: أنَّ الراوي إذا كَنَى عن المُبْهَم في الإسناد، أو في المتن بقوله: «فلانٌ» فإنه يكون معروفاً بالنسبة للراوي، ومن يحدِّثه، وانبهامه إنما هو بالنسبة لنا، علىٰ أنَّ معرفة المُحَدِّث والمُحَدَّث له لا تعني الحكمَ بعدالته؛ إذ أنه بالنسبة لنا غير مُسَمَّىٍ، فصار في حكم المجهول. والله أعلم.

المسألة الرابعة: ما الفَرْقُ بين «المُبْهَمِ» و«المُهْمَلِ»؟

(المُهْمَل) هو: مَن ذُكر اسمُه دون تمييزٍ، كأن يقول الراوي: حَدَّثنا محمَّدٌ، دون تمييزِ محمدٍ هـٰذا عن غيره، وهـٰذا كثيرٌ جدّاً في تصانيف المحدِّثين.

وهو يختِلف عن (المُبْهَم)، في أنَّ (المبهم) غيرُ مذكورِ الاسم أصلاً، بخلافه، وبالتَّالي فالمبهمُ يكون مجهولَ العين، والعدالة، أمَّا (المُهْمَلُ) فهو معلومٌ للمحدِّث، والمحدَّث معاً.

ومما ينبغي التنبُّهُ له: أنَّ بعض المحدِّثين لهم في ذلك اصطلاحاتٌ خاصَّةٌ. فالإمام البخاري ـ مثلاً ـ إذا قالَ: «عبدُ الله» من غير تمييزٍ؛ فالمراد: «عبد الله بن محمد الأسدي».

وعبد الرزَّاق إذا قال: «حَدَّثنا سفيانُ»، من غير تمييزٍ؛ فالمراد: «الثَّوري»، فإن أراد «ابنَ عيينة» ميَّزه.

والحُمَيْدِيُّ، والشافعيُّ إذا قالا: «سفيان» فالمراد: ابنُ عيينة.

ومعرفةُ ذلك إحدىٰ طرائق تمييز المهمل.

وكذلك من طريق تمييز (المهمل) ما يلي:

١ ـ جمع طُرُقِ الحديث، فقد يكون مميَّزاً في بعضها.

٢ ـ النظرُ في شيوخ، وتلاميذِ الراوي (المُهْمَل) وطبقته.

٣ ـ النظرُ في الشُّروح، والتفاسير.

٤ ـ النظرُ في أقوال الأئمة في ذلك.

القسم الثاني: الإبهام في المَتْن:

ومن فوائد رفع الإبهام في المَتْن: تعيين من نُسبت إليه فضيلةٌ، أو ضِدُّها، أو أن يكون الحديثُ وارداً بسببه؛ وقد عارضه حديثٌ آخر، فيُعرَفُ بالتاريخ إنْ عُرِفَ زمنُ إسلامه، فيتبيَّن الناسخُ من المنسوخ.

أمثلة ذلك:

وهٰذه أمثلةٌ حَيَوِيَّةٌ لهٰذا النوع: روىٰ أبو داود[1]؛ قال: حدَّثنا مُسَدَّدٌ، حَدَّثنا أبو عَوَانَة، عن منصورٍ، عن رِبْعيٍّ بن حِرَاشٍ، عن امرأتهِ، عن أختٍ لحذيفة: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «يا معشرَ النِّساءِ! أمَا لكُنَّ في الفِضَّة ما تَحَلَّيْنَ به؟! أمَا إنه ليس منكنَّ امرأةٌ تَحَلَّىٰ ذهباً تُظْهِرُه؛ إلا عُذِّبَتْ به!».

«أختُ حذيفة بن اليمَان» اسمها: فاطمة، وقيل: خَوْلَة.

و«امْرَأَتِه» أي: امرأةُ رِبْعِيٍّ، وهي لم تُعْرَف، مما يُضَعِّف الحديثَ.

وأخرج الخطيبُ البغداديُّ[2] بسنده: عن مَعْن بن عيسىٰ، حَدَّثنا معاويةُ بن صالح، عن ربيعة بن يزيد؛ قال: سمعتُ ابنَ الدَّيْلَمِيَّ يقول: بَلَغني حديثٌ عن عبد الله بن عمرو بن العاص، فركبتُ إليه إلىٰ الطائف أسأله عنه...».

---

(١) في سننه، في كتاب: الخاتم، باب: ما جاء في الذهب للنساء، برقم: (٤٢٣٧).

(٢) في كتابه: «الرحلة في طلب الحديث»: ص: ١٣٦ ـ ١٣٧.

«ابنُ الدَّيلمي» هو: عبد الله بن فَيْرُوز، وهو ثقةٌ.

ونسوق إليك هـٰذا المثالَ من حديث ابن عبّاس ـ رضي الله عنهما ـ قال: جاء رجلٌ إلىٰ النبيِّ ﷺ فقال: إنَّ أختي حَلَفَتْ أن تمشي إلىٰ البيت...

«رجلٌ»: هو عُقْبَةُ بن عامر الجُهَنِيُّ[1].

أخرج البخاريُّ عن عُقْبَة بن عامرٍ ـ رضي الله عنه ـ قال: نَذَرَتْ أختي أن تمشي إلىٰ بيت الله، وأمرتني أن أستفتي النبيَّ ﷺ، فاستفتيتُ النبيَّ ﷺ فقال ﷺ: «لِتَمْشِ، وَلْتَرْكَب»[2].

و«أختُ عقبة» من المُبْهَم أيضاً، فقال العِراقي، وقطب الدين القَسْطَلاَّنِيُّ: «هي أمُّ حِبَّان بنت عامر»، وهـٰذا وَهْمٌ منه، تعقَّبه الحافظُ أبو ذَرٍّ الحلبي، ثم قال: «إنما هي أمُّ حِبَال...»[3].

أسبابُ الإبهام في المتن:

تتعدَّد أسبابُ الإبهام في المتن، فمنها:

١ ـ عدمُ معرفة الراوي لاسم الرجل، فيروي الحديثَ بالإبهام، بينما يعرفه راوٍ آخر، فيرويه بالبيان.

مثاله:

حديثُ جابر ـ رضي الله عنه ـ قال: جاء رجلٌ إلىٰ النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! أيُّ المسلمين أفضَلُ؟ فقال: «من سَلِمَ المسلمون من لسانه، ويده».

---

(١) المبهمات: للنووي: (٥/ ١٢أ)

(٢) أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: من نذر المشي إلىٰ الكعبة، برقم: (١٨٦٦).

(٣) منهج النقد في علوم الحديث: ص: ١٦٤ ـ ١٦٥.

السَّائل: أبو موسىٰ الأشعري[1].

٢ ـ شَكُّ الراوي أو وَهْمُه في اسمِ المُبْهَم، فيرويه بالشَّكِّ، أو الإبهام، بينما يجزم غيرُه بالبيان.

مثاله:

كما في قصة ابن مُكْمِل الذي طَلَّق نساءه؛ وهو مريضٌ، فقد رواه عبد الله بن الفضل عن الأَعْرَج، فقال: «ابن مُكْمِل». ورواه عمرو بن دينار، فسمَّاه: «عبد الرحمن بن مُكْمِل». وروىٰ ابن شهاب القصةَ، فقال: «عبد الله بن مُكْمِل».

٣ ـ الاختصار، والاجتزاء، فيسوق الراوي الحديثَ للاستدلال علىٰ شيءٍ معيَّنٍ، فيروي من الحديث ما يفي بغرضه فقط؛ إذ لا يتعلَّق ببيانه كبيرُ غرضٍ.

مثاله:

حديثُ ابن عبَّاس ـ رضي الله عنهما ـ: أن النبي ﷺ قال: «لأَشَجِّ عبد القَيْس: إنَّ فِيْكَ خَصْلَتَيْن يُحِبُّهُما اللهُ: الحِلْمُ والأَنَاةُ»[2].

و«أَشَجُّ عبد القَيْس» هو: المُنْذِرُ بن عُمَر.

٤ ـ السَّتر علىٰ المسلم[3]؛ إذ يكون الحديثُ عن شيءٍ غير طيِّبٍ، كوصفه بالنِّفاق، أو رميه بالزِّنى، أو نحو ذلك.

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: بيان تفاضيل الإسلام، برقم: (٤١).

(٢) أخرجه الترمذي في أبواب البر والصلة، باب: ما جاء في التأني والعجلة برقم: (٢٠١١).

(٣) وليس معنىٰ هـٰذا: أن البيان يقصد به كشف العورات؛ إذ أن الستر علىٰ المسلمين مقصدٌ شرعيٌّ، والبيان في مثل هـٰذا إنما يقصد به تحديد الشخص؛ حتىٰ لا يجول الظن في غيره من أفاضل الناس، فالذي أبهم قصدَ الستر، والذي أبان قصد عدم شيوع التهمة.

مثاله:

حديثُ جابرٍ ـ رضي الله عنه ـ قال: «رَجَم رسولُ الله ﷺ رجلاً مِن أَسْلَم»[1].

«رجلاً» هو: ماعِزٌ، والمرأةُ التي زَنى بها: أَمَةٌ لهَزَالٍ: اسمها: فاطمة، وقيل: مُنيرة.

٥ ـ التعظيم، والتفخيم، والإجلال[2]:

مثاله:

قولُ عمران بن حصين: «أُنزلت آيةُ المُتعة في كتاب الله، وفعلناها مع رسول الله ﷺ، ولم ينزل قرآن يحرمه، ولم يُنْهَ عنها، حتىٰ ماتَ، وقال رجلٌ برأيه ما شاء».

وقصد عمرانُ بـ: «رجلٌ»: عمر بن الخطّاب، رضي الله عنه.

٦ ـ وقد يكون الإبهامُ لغرضٍ في نفس الراوي:

مثاله:

قولُ سَعْد بن أبي وقّاص ـ رضي الله عنه ـ في سبب نزول قوله تعالىٰ: «﴿وَٱصۡبِرۡ نَفۡسَكَ﴾[الكهف: ٢٨]: الآية فِيَّ نَزَلَتْ، كنتُ أنا، وابن مسعود، وبلال، ورجلان لستُ أسمِّيهما...»[3].

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب: الحدود، باب: رجم اليهود أهل الذمة في الزنى، برقم: (١٧٠١).

(٢) وليس معنىٰ ذلك أيضاً: أن البيان سينفي هـٰذا المقصود، بل ربما كان في البيان زيادة تعظيم، وتفخيم، ومدار الأمر في الإبهام، والبيان علىٰ مراعاة مقتضىٰ الحال.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب: فضائل الصحابة، باب: في فضل سعد بن أبي وقّاص رضي الله=

وتسميةُ عائشة ـ رضي الله عنها ـ لأحدِ الرجلين اللذين خرج بينهما النبيُّ ﷺ للصلاة وتَرْكُها تسمية الآخر، حتى سَمَّاه ابنُ عباس، فبيَّن: أنه عليُّ بن أبي طالب، رضي الله عنه.

٧ ـ تحقير المُبْهَم، وعدم الاهتمام له، كما في أحاديث المنافقين.

٨ ـ وضوحُ المُبْهَمَ بحيث يُظَنُّ: أنه لا يحتاج إلىٰ بيانٍ.

مثاله:

حديثُ جابرٍ ـ رضي الله عنه ـ: «أوصىٰ رأسُ المُنافِقين أن يُصَلِّي عليه رسولُ الله ﷺ، وأن يُكَفِّنه في قميصه، فلمَّا ماتَ؛ فُعِلَ به»[(١)].

مرادُه بـ: «رأس المنافقين»: عبد الله بن أُبَيٍّ بن سَلُوْلٍ.

٩ ـ دفعُ الهِمَمِ إلىٰ الاجتهاد، والتقصِّي، والبحث، فإنَّ النفس إذا تشوَّقت إلىٰ شيء؛ جدَّت في تحصيله، وسعت في نواله.

أسباب الإبهام في الإسناد:

وأما أسباب الإبهام في الإسناد؛ فمنها:

١ ـ عَدَمُ معرفة الراوي لاسم مَن روىٰ عنه.

مثاله:

حديثُ إسماعيل بن أُمَيَّة عن أعرابيٍّ، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ في القول عند الانتهاء إلىٰ آخر سورة ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾[(٢)].

= عنه، برقم: (٢٤١٣).

(١) أخرجه ابن ماجه، في كتاب: الجنائز، باب: في الصلاة علىٰ أهل القبلة، برقم: (١٥٢٤).

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: مقدار الركوع والسجود، برقم: (٨٨٧).

و«الأعرابيُّ» يقال له: أبو اليَسَع.

٢ ـ ضعفُ الراوي المُبْهَم عند مَن روىٰ عنه، أو ضعفه عند غيره، فيخشىٰ الراوي أن يُرَدَّ حديثه، فيبهمه. وهٰذا ضربٌ من التدليس.

وقد أخرج النَّسائي أحاديثَ متعدِّدةً من طريق عبد الله بن وَهْب عن عمرو ابن الحارث، وذكر آخر[1].

فهٰذا «الآخر» هو: (ابنُ لَهِيْعَة) كما يظهر في رواية غير النَّسائي.

كيفية معرفة المُبْهَم:

يُعرَف (المُبْهَمُ) بإحدى الطُّرق التَّالية:

١ ـ بوُروده مُسَمًّى في بعض الروايات[2].

مثاله:

حديثُ عبد الله بن عبَّاس ـ رضي الله عنهما ـ في الرجل الذي قال: الحَجُّ كُلَّ عامٍ؟

فهٰذا الرجل بَيَّن ابنُ عباس في روايةٍ أخرىٰ أنه: (الأقرع بن حابس).

٢ ـ بالتنصيص من أهل السِّيَر، وغيرهم؛ إن اتَّفقت الطُّرُقُ علىٰ الإبهام[3].

مثاله

حديثُ أبي هريرة رضي الله عنه: «كنتُ أدعو أُمّي إلىٰ الإسلام، وهي مُشْرِكةٌ».

---

(١) انظر: «تهذيب التهذيب»: (٥/ ٣٣٠).

(٢) انظر: «علوم الحديث»: ص: ٥٧٣، و«التقييد والإيضاح» (٢/ ٤٢٧)، و«فتح المغيث» (٣/ ٢٧٥)، و«الباعث الحثيث» ص: ٢٣٦، و«تدريب الراوي» (٢/ ٣٤٣).

(٣) فتح المغيث: (٣/ ٢٧٥).

اسمُها: أُمَيْمَةُ بِنْتُ صُفَيْح بن الحارث بن دَوْسٍ[1].

٣ ـ قال السَّخاوي: «وربما استدلَّ بوُرود تلك القصةَ المُبْهَم صاحبها لمُعَيَّن، مع احتمال تعددها»[2].

وقال السُّيوطي: «وربما استدلّوا بوُرود حديثٍ آخر أسند لذلك الراوي المُبْهَم في ذلك. قال العراقي: وفيه نظرٌ؛ لجواز وُقوع تلك الواقعة لاثنين»[3].

مثاله:

حديثُ ابن مسعودٍ ـ رضي الله عنه ـ: «لا يَدْخُل الجَنَّةَ مَن كان في قلبه مِثْقَالُ ذَرَّةٍ من كِبْرٍ».

فقال رجلٌ: إنَّ الرجل يُحِبُّ أن يكون ثوبُه حَسَناً»[4].

«رَجُلٌ» هو: مالكُ بن مُرَارة.

وقيل: سَوَادُ بن عَمْروٍ.

وقيل: أبو رَيْحانة.

وقيل: عُقْبَةُ بن عامرٍ الجُهَنِيُّ.

---

(١) أسد الغابة: (٥/ ٤٠٥).
(٢) فتح المغيث: (٣/ ٢٧٥).
(٣) تدريب الراوي: (٢/ ٣٤٣).
(٤) أخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: تحريم الكبر وبيانه، برقم: (٩١).

فوائد معرفة المُبْهَم في المتن والإسناد:

أمَّا (مُبْهَم المتن)، فقال الحافظ ابن كثير: «هو فنٌّ قليلُ الجدوىٰ بالنسبة إلىٰ معرفة الحُكم من الحديث، ولكنه شيءٌ يتحلَّى به كثيرٌ من المحدِّثين، وغيرهم»(١).

وتعقَّبه الحافظُ السَّخاوي، فقال: «بل من فوائده: أن يكون المُبْهَمُ سائلاً عن حُكْمٍ عارَضَه حديثٌ آخر، فيُستفاد بمعرفته النَّسخ، وعدمه؛ إنْ عرف زمنَ إسلام ذلك الصحابي، وكان قد أخبر عن قصة شاهدها؛ وهو مسلمٌ»(٢).

وزاد الحافظُ أبو زُرْعَة وليُّ الدين العِراقي من فوائده:

١ ـ تحقيقُ الشَّيء علىٰ ما هو عليه، فإن النَّفس متشوِّقةٌ إليه.

٢ ـ أن يكون في الحديث منقبةٌ لذلك المُبْهَمِ، فيستفاد بمعرفته فضيلته، فينزل منزلته، ويحصل الامتثالُ لقوله ﷺ: «أنزلوا الناسَ منازلهم».

٣ ـ أن يشتمل علىٰ نسبة فعلٍ غير مناسبٍ إليه، فيحصل بتعيينه السَّلامة من جولان الظَّنِّ في غيره من أفاضل الصحابة»(٣).

وأمَّا (مُبْهَم الإسناد) فقال عنه ابنُ كثير: «وأَهَمُّ ما فيه: ما رفع إبهاماً في إسنادٍ، كما إذا وَرَدَ في سندٍ: عن فلان بن فلانٍ، أو عن أبيه، أو عمِّه، أو أُمّه، فوردت تسميةُ هٰذا المُبْهَمِ من طريقٍ أخرىٰ، فإذا هو ثقةٌ، أو ضعيفٌ، أو ممَّن يُنظَر في أمره. فهٰذا أنفع ما في هٰذا»(٤).

---

(١) الباعث الحثيث: ص: ٢٣٦.

(٢) فتح المغيث: (٣/ ٢٧٤).

(٣) المستفاد: ص: ٩٣.

(٤) الباعث الحثيث: ص: ٢٣٧.

وأوضح ذلك السَّخاوي، فقال: «لأنَّ شرط قبول الخبر ـ كما علم ـ عدالة راويه، ومن أُبهم اسمُه؛ لا تُعْرَف عينُه، فكيف عدالته؟! بل لو فرض تعديل الراوي عنه له مع إبهامه إيَّاه؛ لا يكفي على الأصحِّ، كما تقرَّر في بابه»[1][2].

(١) فتح المغيث: (٣/ ٢٧٤).

(٢) استفدنا في هذا البحث من مقدمة الدكتور عبد الرحمن عبد الحميد البرّ لتحقيقه لـ: «كتاب المستفاد من مبهمات المتن والإسناد» لأبي زرعة العراقي، ص: ١٥ـ٣٠.

كُتب المبهمات

ومن الكتب المصنَّفة فيه:

١ ـ **الغوامض والمُبْهمات في الحديث**: لعبد الغني بن سعيد المصري (المتوفى سنة ٤٠٩ هـ).

ذكره النَّووي في «التقريب»[١].

٢ ـ **الأسماء المُبْهَمة في الأنباء المُحْكَمة**: للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت، المعروف بـ: «الخطيب البغدادي» (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

وقال في أوَّله: «هـٰذا كتابٌ أوردتُ فيه أحاديثَ تشتمل علىٰ قصصٍ متضمَّنةٍ ذكر جماعة من الرجال، والنساء أُبْهِمَت أسماؤهم، وكُنَىٰ عنها، وجاءت في أحاديث أُخَرَ مُحْكَمةٍ، فجمعتُ بينهما، وجعلتُ إِثْرَ كلِّ حديثٍ فيه اسمٌ مبهمٌ حديثاً فيه بيانه، ورتَّبتُ ذلك علىٰ نسق حروف المعجم».

يعني: رَتَّب أسماءَ المُبْهَمين علىٰ حروف المعجم.

قال السُّيوطي: «ذكر في كتابه مئة وأحداً وسبعين حديثاً، ورتَّب

---

(١) تدريب الراوي: (٢/ ٣٤٢).

كتابَه على الحُروف في الشَّخص المُبْهَم، وفي تحصيل الفائدة منه عُسْرٌ؛ فإنَّ العارف باسم المُبهَم لا يحتاج إلى الكشف عنه، والجاهل به لا يدري مظنَّته»[1][2].

٣ - **إيضاح الإشكال فيما أُبهم اسمُه من النِّساء والرجال**: للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي (المتوفى سنة ٥٠٧هـ).

قال في مقدِّمته: «هـٰذه أسامي أقوامٍ من الصحابة يروي عنهم أولادُهم، ولا يُسَمَّوْن في الرواية، فيَعْسرُ على من ليس الحديثُ من بضاعته معرفةُ اسم ذلك الرجل، أفردنا لهم هـٰذه الأجزاءَ على الاختصار، دون ذكر أحاديثهم والاستدلال؛ إذا الحاجة تحصل بهـٰذا القدر، والله الموفق للصواب».

ثم فَصَّل ذلك في أبواب: باب الجَدِّ، باب الجَدَّة، باب الأب، باب الأُمّ، ثم أردف أبواب الإبهام في الإسناد بأبواب المبهمات في المتون على الإيجاز الكافي في الدلالة.

قال السيوطي: «ولـٰكنَّه جمع فيه ماليس من شرط المبهمات»[3].

٤ - **تقييد المُهْمَل وتمييز المُشْكِل**: لأبي علي، الحسين بن محمد بن أحمد الغَسَّاني الجَيَّاني الأندلسي (المتوفى سنة ٤٩٨ هـ).

وهو في رجال الصَّحيحين[4].

---

(١) تدريب الراوي: (٢/ ٣٤٢).

(٢) طُبع بتحقيق عزِّ الدين علي السيّد، بمكتبة الخانجي في القاهرة، عام ١٤٠٥ هـ.

(٣) تدريب الراوي: (٢/ ٣٤٢).

(٤) حقَّقه مجموعةٌ من طلاب الدراسات العليا كرسائل ماجستير من جامعتي الملك سعود، =

٥ ـ **غوامض الأسماء المُبْهَمة الواقعة في متون الأحاديث المحكمة**:
لأبي القاسم، خلف بن عبد الملك بن سعود الخَزْرَجي الأنصاري الأندلسي، المعروف بـ: «ابن بَشْكُوَال» (المتوفى سنة ٥٧٨ هـ).
قال السُّيوطي: «وهو أكبر كتابٍ في هذا النوع وأنفسَهُ، جمع فيه ثلاثمئة وأحداً وعشرين حديثاً، لكنه غيرُ مرتَّبٍ»[١].
أي: لم يَلْتَزِمْ في كتابه ترتيباً مُعَيَّناً، لا على أبواب الفقه، أو الحديث، ولا على حُروفِ المُعْجَم للرُّواة أو الأسماء المبيَّنَة.
وقد اختلفت تسميةُ العلماء لهذا الكتاب، فأكثرهم يسمِّيه: «الغوامض والمبهمات»، وقد قال كاتبُه في آخره: «آخر الجزء الثالث عشر من كتاب الغوامض والمبهمات».
وبعضُهم يسمِّيه: «الغوامض من الأسماء المبهمة»، وبعضُهم يسمِّيه: «المبهمات من الأسماء»[٢].
٦ ـ **الإشارات إلى بيان أسماء المُبْهَمات أو (المُبْهم على حروف المعجم)**: للإمام أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النَّووي (المتوفى سنة ٦٧٦ هـ).
قال في كتابه التقريب: «النوع التاسع والخمسون: المبهمات، صَنَّف فيه عبد الغني، ثم الخطيبُ، ثم غيرُهما، وقد اختصرتُ أنا كتاب الخطيب، وهذَّبتُه، ورتَّبتُه ترتيباً حسناً، وضَمَمْتُ إليه نفائس».

= والإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، عام ١٤٠١ ـ ١٤١٠ هـ.
(١) تدريب الراوي: (٢/ ٣٤٢).
(٢) طُبع بتحقيق الأستاذ عزّ الدين السيد، ومحمد كمال عز الدين، في عالمَ الكتب ببيروت، عام ١٤٠٧ هـ.

قال السيوطي: «ومع ذلك فالكشفُ منه قد يَصْعُب لعَدَم اختصار اسم صحابيٍّ ذلك الحديثِ، وفاته أيضاً الجَمُّ الغفيرُ»[1][2].

٧ ـ **الإفصاح عن المُعْجَم من الغامض والمُبْهَم أو (المبهمات)**: لأبي بكر قُطب الدين محمد بن أحمد بن علي القَسْطَلاَّني المصري (المتوفى سنة ٦٨٦ هـ).

قال الكتَّاني: «رتَّبهُ على الحروف»[3].

وهو مخطوطٌ.

٨ ـ **الإفهام بما وَقَع في البخاري من الإبهام**: للقاضي أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن سراج الدين أبي حفص عمر البُلْقِيني (المتوفى سنة ٨٢٤ هـ).

قال الكتَّاني: «كان مُعَوَّلُه على كتاب الحافظ ابن حجر في ذلك»[4].

وهو مخطوطٌ.

٩ ـ **المستفاد من مُبْهَمات المتن والإسناد**: للحافظ أبي زُرْعَة ولي الدين ابن العراقي أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العِراقي (المتوفى سنة ٨٢٦ هـ).

قال السُّيوطي: «جَمَعَ فيه كتابَ الخطيب، وابن بَشْكُوال،

---

(١) تدريب الراوي: (٢/ ٣٤٢).

(٢) طُبع قديماً في الهند، عام ١٣٤٠ هـ، وطُبع بتحقيق الأستاذ عز الدين السيد علي، في مكتبة الخانجي بالقاهرة، عام ١٤٠٥ هـ.

(٣) الرسالة المستطرفة: ص: ٢٢.

(٤) المرجع السابق: ص: ١٢٤.

والنَّووي، مع زياداتٍ أُخر، ورتَّبه على الأبواب، وهو أحسن ما صُنِّف في هٰذا النوع»[1][2].

١٠ ـ **مختصر غوامض الأسماء المُبْهَمة لابن بَشْكُوال: لأبي الحسن، علي بن عمر بن علي ابن الملقِّن الأنصاري الأندلسي المصري ؟**

ذكره الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» وقال: «أتى فيه بزيادات»[3].

١١ ـ **مختصر الغوامض والمُبْهَمات في الأسماء الواقعة في الأحاديث: لابن بَشْكُوال: لأبي الوفا، إبراهيم بن محمد بن خليل الطَّرابُلسي الحلبي الشافعي، المعروف بـ: «سِبط ابن العَجَمي» (المتوفى سنة ٨٤١ هـ).**

ذكره الحافظُ ابنُ حجر في ترجمته في «المجمع المؤسِّس»[4] ضِمن مؤلَّفاته فقال: «وتلخيص مبهمات ابن بشكوال».

وهو مخطوطٌ.

المؤلِّفون الذين أفردوا المبهمات في كُتبهم:

وهٰذه التصانيف مَن أفرد مبهماتِ كُتبٍ معيَّنةٍ أو كتابٍ مخصوصٍ، ومنهم:

---

(١) تدريب الراوي: (٢/ ٣٤٢).

(٢) طُبع بتحقيق الشيخ حمّاد الأنصاري في الرياض، ثم طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الستار مهتاب الدين أحمد، في مركز الدراساتِ الإسلامية بإسلام آباد (باكستان)، عام ١٤٠٣ هـ.

(٣) الرسالة المستطرفة: ص: ١٢٢.

(٤) ٣/ ١٣.

١ ـ العلامةُ مَجد الدين أبو السَّعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشَّيباني، المعروف بـ: «ابن الأثير» (المتوفى سنة ٦٠٦ هـ).

فقد اعتنى في آخر كتابه: «جامع الأصول في أحاديث الرسول» بتحرير مبهمات الكتب التي جمعها فيه.

٢ ـ الإمامُ الحافظُ أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

فقد عقد فصلاً في كتابه: «هدي الساري»، ذكر فيه المبهمات في «صحيح البخاري» على ترتيب البخاري في الأبواب.

قال السَّخاوي: «اعتنى شيخُنا بذلك، لكن بالنسبة لصحيح البخاري، فأربى فيه على من سَبَقه، بحيث كان معوَّل القاضي جلال الدين البُلقيني في تصنيفه المفرد عليه»[1].

وقد اعتنى ابنُ حجر بذلك في: «فتح الباري» في مواضعه، وفي «تلخيص الحبير» و«الإصابة».

٣ ـ وتلاه الحافظُ أبو الفضل، جلال الدين عبد الرحمن بن سراج الدين أبي حفص عمر البُلْقِيني (المتوفى سنة ٨٢٤هـ) فألّف كتابه: «الإفهام بما وقع في البخاري من الإبهام»، وقد اعتمد فيه على ما ذكره ابنُ حجر في «هدي الساري».

٤ ـ كما أنَّ العلامة أبا الحسن عزّ الدين علي بن محمد ابن الأثير، شقيق السَّابق (المتوفى سنة ٦٣٠ هـ) قد ذكر في آخر كتابه: «أُسُد الغابة

---

(١) فتح المغيث: (٣/ ٢٧٥).

في معرفة الصحابة» فصلاً في مبهمي الرجال من الصحابة، وآخر في المبهمات من النسوة، إلاَّ أنَّه لم يَعْتَنِ ببيان المبهم فيها، وغالبها ممَّن لا يُعْرَف.

٥ ـ كما أورد الحافظ أبو الفَرَج، عبد الرحمٰن بن علي بن الجوزي في: «تلقيح فهوم أهل الأثر» جملةً منها.

❐ ○ ○ ❐

٢ ـ معرفةُ المفردات من الأسماء والكُنى والألقاب

أهمية هـٰذا النَّوع:

قال الحافظ ابنُ الصَّلاح في أهمية هـٰذا النَّوع:

«هـٰذا نوعٌ مليحٌ عزيزٌ. . . والحَقُّ: أنَّ هـٰذا فنٌّ يصعب الحكمُ فيه، والحاكم فيه علىٰ خطرٍ من الخطأ، والانتقاص، فإنه حصر في بابٍ واسعٍ شديد الانتشار»[١].

وقال السَّخاوي: «فهو نوعٌ مليحٌ عزيزٌ بل مُهِمٌّ؛ لتضمُّنه ضبطها، فإنَّ جُلَّه مما يُشكِل لعِلَّة دورانه علىٰ الألسنة مع كَوْنِهِ لا دخلَ له في المؤتلف. . .»[٢].

أمثلة هـٰذا النَّوع:

أُقدِّم ما يلي بعضَ الأمثلة لكلٍّ من الأسماء، والكُنىٰ المفردة، والألقاب:

---

(١) علوم الحديث: ص: ٣٢٥.

(٢) فتح المغيث: (٤/ ٢٠٧ـ٢٠٨).

١ - في الأسماء المُفرَدة:

أمثلةٌ في ذلك:

(أجمد - بالجيم - بن عُجْيَان الهَمَداني) صحابيٌّ، ذكره ابنُ يونس.

قال ابن الصَّلاح: «(عُجَيَّان) كنا نعرفه بالتشديد على وزن (عُلَيَّان)، ثم وجدتُه بخطٍّ ابن الفُرَات - وهو حُجَّةٌ - عُجْيَان بالتخفيف على وزن (سُفْيَان)...»[1].

و(تَدُوْم بن صُبح الكَلاَعي)، ويقال فيه: (يَدُوْم) بالياء التحتية، وصوابُه كما قال ابن الصلاح: بالتَّاء المُثَنَّاة من فوق.

و(جُبَيْب بن الحارث) صحابيٌّ، بالجيم وبالباء الموحَّدة المكرَّرة، وغير ذلك[2].

٢ - ومن الكُنَىٰ المُفْرَدة:

أمثلةٌ في ذلك:

(أبو العُبَيْدَين) - مُصَغَّرٌ مُثَنَّىٰ - واسمه: معاوية بن سَبْرَة، من أصحاب ابن مسعود، رضي الله عنهما.

و(أبو مُعَيْد) - مُصَغَّرٌ مخفَّفُ الياء التحتية - واسمُه: حفصُ بن غَيْلَان الهمداني... وغيرهما.

و(أبو مُرَاية العِجْلِيُّ): واسمُه: عبد الله بن عَمْرو، تابعيٌّ.

٣ - ومن الألقاب المُفْرَدَة:

أمثلةٌ في ذلك:

(سَفِينة): مولىٰ رسولِ الله ﷺ، واسمه: مِهْران، علىٰ خلافٍ فيه.

---

(١) علوم الحديث: ص: ٣٢٥.

(٢) المصدر السابق: ص: ٣٢٦.

و(مِنْدَل بن علي): بكسر الميم، وقيل بفتحها، واسمه: عَمْرو.

و(مُطَيَّن): هو: محمد بن عبد الله الحَضْرَمي.

و(مُشْكَدَانة): هو: عبد الله بن محمد بن محمد الجُعْفِيّ. . . وغيرهم[1].

---

(١) علوم الحديث: ص: ٣٢٦.

أشهر الكتب فيه

هٰذا النوع ـ كما قال ابن الصلاح ـ مجموعٌ مفرَّقٌ في أواخر أبواب كتب الحُفَّاظ المصنَّفة في الرجال، مثل:

١ ـ **التاريخ الكبير**: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ).

٢ ـ **الكنى والأسماء**: للإمام أبي الحسين، مسلم بن الحجاج القُشيري (المتوفى سنة ٢٦١هـ)[١].

٣ ـ **الكنى والأسماء**: لأبي بشر محمد بن حمَّاد الدَّولابي (المتوفى سنة ٣١٠هـ)[٢].

٤ ـ **والجرح والتعديل**: للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، المعروف بـ: «ابن أبي حاتم الرَّازي» (المتوفى سنة ٣٢٧ هـ).

---

(١) طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الرحيم بن أحمد القشقري في المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٠٤هـ.

(٢) طُبع في مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد (الدَّكَن) بالهند عام ١٣٢٢هـ.

٥ ـ والإكليل: لعليّ بن هبة الله البغدادي، المعروف بـ: «ابن ماكولا» (المتوفىٰ سنة ٤٧٥ هـ).

ولـٰكن أفرده بالتصنيف: أبو بكر أحمد بن هارون البَرْدِيجي البَرْدَعي (المتوفىٰ سنة ٣٠١ هـ) بعنوان: «الأسماء المفردة»، وهو أشهر كتاب في ذلك.

قَسَّمه المؤلِّفُ إلىٰ خمس طبقاتٍ، راعىٰ في عرضها الترتيبَ الزمنيَّ، بدأ بالصحابة، ثم التابعين، ثم الذين يلونهم، وهـٰكذا، وذكر فيه خمسةً وعشرين وأربعمئة اسم من الأسماء التي رأىٰ: أنها مفردةً.

وقد عرض رجالَه ضِمن الطبقة الواحدة عرضاً مشعَّثاً، فليس هناك نظامٌ، أو منهجٌ يمكن أن يهتدي به القارئُ من أجل الوصول إلىٰ الاسم؛ الذي يبحث عنه.

ولم يكن التفرُّدُ الذي يقصده في الأسماء تفرُّداً في الطبقة؛ ولـٰكنه عدمُ وجودِ النظير في أسماء الصحابة، والمحدِّثين؛ فإذا كنا نجد «جرثومة» في أسماء الصحابة فإننا لن نجد جرثومة في التابعين ولا في غير التابعين من طبقات الكتاب، فهو فردٌ في طبقته، ولا نظيرَ له في غيرها من الطبقات.

ومهما يكن من أمرٍ فإنَّ هـٰذا الكتاب جَمُّ النفع، عظيمُ الفائدة، قريبُ المأخذ، يُغني المُراجِعَ عن تقليب المجلَّدات، والبحث في الفهارس من أجل اسمٍ غريبٍ نادرٍ، وربما عثر عليه بعد طول عناءٍ، ولـٰكنه لن يجده بهـٰذا الضبط الدقيق السليم، وقد لا يهتدي إليه إلىٰ طبقته؛ إن كان من المجاهيل خاصةً.

وهو يَضُمُّ خمسةً وعشرين وأربعمئة اسم من الأسماء الغريبة؛ التي تَهُمُّ

أصحابَ الحديث، والأخبار، جاءت مضبوطةً ضبطاً سليماً مُتقَناً بأقلام محدِّثين ثقات من محدِّثي القرن السادس، وكفى بذلك دلالةً على مكانته الهامة بين كتب الرجال[1]!.

□ ○ ○ □

---

(١) طُبع بتحقيق السيدة سُكَينة الشِّهابي في مجمع اللغة العربية بدمشق.

٣ ـ معرفةُ الأسماء والكُنىٰ

تعريف «الأسماء والكُنىٰ» لغةً واصطلاحاً:

أولاً: تعريف «الأسماء»:

لغةً: (الأسماء): جمعُ: (اسمٍ)، واسمُ الشيء، أي: علامته، واللَّفظُ الموضوعُ علىٰ الجوهر، والعرض للتمييز[١].

وإذا كان الناس قد تعارفوا علىٰ إطلاق لفظٍ خاصٍّ (أي: الاسم) علىٰ كلّ أحدٍ من الناس للتمييز؛ فإنَّ تمييز أعيان المُسَمَّيين باسمٍ واحدٍ من الرُّواة أكثرُ ضرورةً.

والتسمية: النسب أيضاً، وهٰذا يعني: أنَّ الاسم يشترك بين السَّمِيِّيْن، وفي الأنساب، وفي تمييز الأعيان.

وثانياً: تعريف «الكُنَىٰ»:

جاء في «لسان العرب»[٢]: «الكُنية علىٰ ثلاثة أَوْجُهٍ، أحدها: أن يُكْنىٰ الشيءُ الذي يُسْتَفْحَش ذِكْرُه».

---

(١) القاموس المحيط.

(٢) ١٥/٢٣٣.

زاد ابن الأثير في النِّهاية: «الكُنَىٰ: جمعُ كنيةٍ، كنيتُ عن الأمر، وكنوتُ عنه: إذا وَرَّيتُ عنه بغيره»[1].

وفي حديث بعضهم: رأيتُ عِلْجاً يوم القادسية، وقد تَكَنَّىٰ، وتَحَجَّىٰ، أي: تَسَتَّر، من: كنىٰ عنه: إذا وَرَّىٰ، أو من الكُنية، كأنه ذكر كنيته عند الحرب؛ ليعرف، وهو من شعار المبارزين في الحرب. يقول أحدهم: أنا فلانٌ، وأنا أبو فلانٍ.

ومنه الحديثُ ـ الموقوف ـ: «خُذْهَا مِنّي، وأنا الغلامُ الغِفَارِيّ»، وقولُ عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ: «أنا أبو حَسَنِ القَرْم». وهٰذا المعنىٰ الثاني هو الذي قال عنه ابنُ منظور: «الثاني ـ من المعاني ـ: أن يكنىٰ الرجل باسمٍ توقيراً، أو تعظيماً».

يعني: ينادىٰ أبٌ بأحد أولاده، إما أكبرهم سِنّاً، أو أحبُّهم إليه.

والثالث: «أن تقوم الكنية مقامَ الاسم، فيُعْرَف صاحبُها بها، كما يُعْرَف باسمه. . .، ويقال: كَنيتُه، وكنوتُه، وأكنيتُه، وكنَّيتُه»[2].

الكُنية تعبيرٌ ينادىٰ به الرجل عِوَضاً عن اسمه العَلَم؛ الذي يُعرَف به، فهي عَدُوْلٌ عن الاسم بالتورية، لغرض التعظيم والتوقير، أو لغرض التدليس، وإخفاء شخصية المُكْنَىٰ[3].

أهمية معرفة الكنىٰ:

تبرز أهميةُ كُلِّ علمٍ في آثاره الطيبة؛ التي يتركها من جلب منفعةٍ، أو دفع مضرَّةٍ.

---

(١) النهاية في غريب الحديث: (٤/ ٢٠٧).

(٢) المصدر السابق: (٤/ ٢٠٧).

(٣) الإمام الترمذي ومنهجه في جامعه: (١/ ٢٤٠ ـ ٢٤١).

قال الحافظ ابن عبد البَرّ: «ونذكر في هٰذا الكتاب من التابعين، ومَن بعدهم من اشتهر بكُنيته، أو عُرِفَ بها، ممن قد وقف العلماء علىٰ اسمه، ولٰكنه لم يُعْرَف به، وإنما عُرِفَ، واشتهر بكنيته. أذكرهم بعون الله ذكراً يوقَف به علىٰ منازلهم، ومعرفة أحوالهم، وأزمانهم، وعمن أخذوا عنه، ومن أخذ عنهم.

وهو بابٌ من فَنِّه طريفٌ مستحسنٌ، لم يزل أهلُ العلم بالسُّنَن يُعْنَون به، ويحفظونه، ويرسمونه في كتبهم، ويتطارحونه رغبةً في الوُقوف عليه، والمعرفة به»[1].

وقال الحافظ العراقي: «معرفة الأسماء لذوي الكُنَىٰ، ومعرفة الكنىٰ لذوي الأسماء، نوعٌ مُهِمٌّ، ومن فوائده: الأمنُ من ظَنِّ تعدُّدِ الراوي الواحد، المُسَمّىٰ في موضعٍ، والمُكَنَّىٰ في آخر»[2].

فائدةُ معرفتها:

تسهيلُ معرفة اسم الرَّاوي المشهور بكُنْيَتِهِ؛ ليكشف عن حاله.

والاحترازُ عن ذِكر الراوي مرَّةً باسمه، ومرَّةً بكنيتهِ، فيَظُنُّها من لم يتنبَّه لذلك رَجُلَين، أو ربَّما ذَكَرَهما معاً فيتوهَّم رَجُلَين سَقَط بينهما حرفُ: «عن» أو غيرهُ. وفي ذلك أمثلةٌ كثيرةٌ، منها:

أمثلة ذلك:

فقد روىٰ الحاكمُ من حديث أبي يوسف عن أبي حنيفة، عن موسىٰ بن أبي عائشة، وعن عبد الله بن شَدَّاد، عن أبي الوليد، عن جابر بن عبد الله ـ رضي الله

---

(١) الكنىٰ: لابن عبد البر: (١/ ١٢ ـ ١٥).

(٢) التقييد والإيضاح: ص: ٣٢٢.

عنه ـ مرفوعاً: «مَنْ صَلَّىٰ خَلْفَ الإمام، فإنَّ قراءتَه له قراءةٌ».

وفي سند هٰذا الحديث وَهْمٌ؛ عبد الله بن شَدَّاد هو: (أبو الوليد) نفسُه.

أي: إنَّ عبد الله بن شدَّاد، هو: (أبو الوليد)، فجاء راوٍ غيرُ ضابطٍ إلىٰ إسنادٍ فيه: (عبد الله بن شَدَّاد أبي الوليد عن جابرٍ)، فجعله وَهْماً: (عبد الله بن شَدَّاد، عن أبي الوليد، عن جابرٍ)، فغدا الإسنادُ موصولاً ظاهراً بعد أن كان منقطعاً.

وعكسُ ذلك أن يسقط «عَنْ» كما وقع للإمام النَّسائي ـ مع جلالته ـ حيثُ قال: «عن أبي أُسَامة حَمَّاد بن السَّائب».

والصَّواب: «عن أبي أسامة عن حمَّاد»[1].

ومَن تَهاوَنَ بمعرفة الأسماء؛ أورثه مثل هٰذه الوَهْمِ.

لأنَّ (أبا أسامة) هو: (حَمَّاد بن أسامة)، وشيخ حَمَّاد، هو: (محمد بن السَّائب، أبو النَّضر الكَلْبِي)[2].

(أ) تمييزُ الأسماءِ

الرَّاوي يأتي في الإسنادِ مُسَمًّى علىٰ صِفَتينِ.

الصفة الأولىٰ: يأتي مُهْمَلاً من القَيدِ، كقولِ المُحدِّثِ: (حدَّثنا يونُس) دُون أن يُذْكَرَ معه نسبةٌ إلىٰ أَبٍ أو غيرِهِ، وهٰذا يَقَعُ عادةً لمَن قد عُرِفَ مِن الرُّواةِ وتَميَّزَ إلىٰ حَدٍّ أغنىٰ عن ذِكر علاماتٍ زائدةٍ يُمَيَّزُ بها، فتركوا ذِكرَ العلاماتِ اختصاراً، ولم يَكُنْ يَشُقُّ عليهم معرفتُه، فإنَّهُم إذا رأوا مَرْوَزِيّاً قال في روايته:

---

(١) انظر: «موضح الأوهام»: (٢/ ٣٥٨).

(٢) فتح المغيث: (٣/ ٢١٣).

(حَدَّثنا عَبْدُ الله) فلا يخفى على ماهرٍ بالصَّنْعَةِ: أنَّه (عَبْدُ الله بن المُبارَك)، مع كثرةِ مَن اسمه: (عبد الله) في الرُّواةِ، وكذا يقولُ القائلُ: (حدَّثنا شُعبَةُ) أو (مالكٌ) فمع وُرود طائفةٍ في الرُّواةِ ممَّن يُسَمَّى: (شعبة) وطوائف ممَّن يُسَمَّى: (مالكاً) لكنَّه يُدرِك ابتداءً: أنَّ شعبةَ هو ابنُ الحجَّاج، ومالكاً هو ابنُ أَنَسٍ، والعلامةُ الَّتي يحتاجُها العارفُ لتمييزِ ذلك هي تصوُّرُ طَبَقَةِ الرَّاوي الَّذي جاءَ اسمُه مُهْمَلاً مِنَ القيدِ.

نعم؛ يُشكِلُ مِنها الأسماءُ الَّتي تأتي مُهْمَلَةً، وتَشتَرِك، ولا تُساعِد معرفةُ الطَّبَقَةِ على تمييزها، إنَّما تَستَلْزِمُ معرفةً زائدةً بقرائنَ مُعيَّنَةٍ تَفصِلُ الاشتِراكَ، كقولِ المُحدِّثِ: (حَدَّثني سُفيان) فجائزٌ أن يكون هو: الثَّوريَّ، وجائزٌ أن يكون هو: ابنَ عُيَيْنَةَ. أو: (حَدَّثنا حَمَّادٌ) فجائزٌ أن يكون هو: ابنَ زيد، وجائزٌ أن يكونَ هو: ابنَ سَلَمَةَ.

فإن قلت: فما يَصنَع المُبْتَدي في ذلك؟.

قلتُ: ما كان من هٰذا النَّمَطِ من الرُّواةِ؛ فبصيرَتُكَ فيهِ تُستَفَادُ مِنَ العلوم السابقة؛ كـ: «طبقات الرُّواة»[1]، و«رواية الآباء عن الأبناء»[2]، و«رواية الأكابر عن الأصاغر»[3]، و«رواية الأقران»[4]، و«رواية السَّابق واللَّاحق»[5].

الصفة الثانية: يأتي الراوي في الإسناد مقيَّداً باسم الأبِ، أو غيرِهِ، مثلُ قولِ المحدِّثِ: (حَدَّثنا قُتَيْبَةُ بنُ سعيدٍ).

فما وَرَدَ على هٰذه الصِّفَةِ فإنَّ الوُقوفَ عليه على كُتُبِ التَّراجِم المرتَّبَةِ

---

(١) انظر صفحة: (٢٧٣).
(٢) انظر صفحة: (٣١١).
(٣) انظر صفحة: (٣٠٩).
(٤) انظر صفحة: (٣٠٥).
(٥) انظر صفحة: (٣١٩).

ميسورٌ، لكن عليكَ أن تلاحِظَ أمرَيْنِ:

الأول: طَبَقَةَ الرَّاوي، والَّتي سبق تعريفها في موضعه[1].

والثَّاني: المَرْجِعَ الَّذي يكونُ مَظِنَّةً للوُقوفِ على التَّرجَمةِ فيه.

فلو أردتَ البحثَ عن (قُتَيْبَةَ بن سَعيدٍ) فلاحِظْ موضعَ وجودِه في الإسناد: أهو مُتَقَدِّمٌ في الرُّواةِ، أو مُتأخِّرٌ؟

فلو وجدتَه في إسنادٍ يُقارِب في الزَّمَنِ زمانَ شيوخِ البخاريِّ، ومسلمٍ، كأن تراهُ في إسنادٍ لأبي داودَ السِّجِسْتاني صاحِبِ «السُّنَن» (المتوفى سنة ٢٧٥ هـ)، أو فوقَ هٰذا الزَّمَنِ إلى الزَّمَنِ النَّبويِّ، فالمَظِنَّةُ في الوُقوفِ عليه: «التاريخ الكبير» للإمام البُخاريِّ (المتوفى سنة ٢٥٦هـ)، وكتابُ «الجرح والتعديل» لابنِ أبي حاتِم الرَّازي (المتوفى سنة ٣٢٧هـ)، و«تهذيب الكمال» للحافظ المِزِّيِّ (المتوفى سنة ٧٤٢هـ).

لٰكنَّك لو كُنْتَ تبحث مَثَلاً عن أحد شُيوخِ الحافظ أبي القاسِم الطَّبَرانيِّ (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ)، فليس «التاريخ الكبير» للبُخاريِّ مظنَّةَ الوقوف على اسمه فيه، وكتاب «الجرح والتَّعديل» مَظِنَّةٌ ضعيفةٌ، و«التَّهذيب» مَظِنَّةٌ مُحتَمَلَةٌ بتوسُّطٍ، فيُوجَد فيه تراجم جماعةٍ من شُيوخ الطَّبَرانيِّ؛ والسَّبَبُ في ذلك تأخُّرُ هؤلاءِ الشُّيوخِ في الطَّبَقَةِ في زمنٍ بُعَيْدَ البُخاريِّ، أو في طبقته، وقد وُلِدَ الطَّبَرانيُّ بعدَ موتِ البُخاريِّ بأرْبَعِ سِنينَ، وابنُ أبي حاتم مِن طبقةِ شُيوخِ الطَّبراني، فمن كان منهم قديماً، فربَّما وجدتَه في «الجرح والتَّعديل»، ومَن تأخَّرَ منهم؛ ضَعُفَ الوقوفُ عليه فيه، و«التَّهذيبُ» في تراجم رِجالِ الكُتُبِ السِّتَّةِ الأمَّهاتِ، وقد أدرَكَ الطَّبرانيُّ السَّماعَ مِن طائفةٍ مِن شُيوخِ بعضِ الأئمَّةِ السِّتَّةِ.

أمَّا إذا جئتَ للبحث عن أحدِ شُيوخ الحاكِم أبي عبد الله النَّيسابوريِّ

(١) انظر صفحة: (٢٧٣).

(المتوفى سنة ٤٠٥ هـ) فلستَ تقِفُ عليه في شيءٍ مِن المراجعِ الثَّلاثَةِ المذكورةِ آنفاً، وطريقُ البحث عنه شاقٌّ، خُصوصاً: أنَّه لا يُوجَد مُصَنَّفٌ خاصٌّ في تراجم شُيوخِ الحاكم، وهو مِمَّن روى عن خَلْقٍ كثيرين من بلادٍ شتَّى، فالوُقوف على ترجمةِ شيخٍ مِن شيوخِه يَقْتَضي منك بحثاً قد يطولُ، وقد يَقْصُر بحَسَب ظُهورِ أمرِ ذلك الشَّيخِ:

فجائزٌ أن يكون مِن الموصوفين بالحِفظ، والإتقان، والثِّقةِ، والضَّبط، وجائِزٌ ألَّا يكونَ كذلك؛ فاحْتَمِلْه حافظاً، أو مشهوراً، وانظُرْ مِن المُصنَّفاتِ الَّتي تكون مَظِنَّةً لمثلِه، مثلُ: «تذكرةِ الحفَّاظِ» للحافظ الذَّهبي، و«سير أعلام النُّبلاء» له. فإن لم تجدْهُ؛ فاحتمله مجروحاً، وانْظُر أجمَعَ ما أُلِّفَ في المجروحين ممَّن لم يُترْجَم منهم في «تهذيب الكمال»، ذلك هو كتابُ «لسانِ الميزانِ» للحافظ ابن حجر، فإنَّه حوى أسماءَ أغلَبِ مَن يُذْكَر بالجرح إلى العُصور المتأخِّرة.

فإن تَعَذَّر عليك الوقوفُ على ترجَمته؛ فجُهْدَكَ في سائرِ المصنَّفات في تراجم الرُّواة، فإن جاء في الإسناد منسوباً إلى بلدٍ؛ فانْظُر إن كان لذلك البلدِ تاريخٌ للرِّجالِ مِمَّا بأيدي النَّاسِ اليوم، فإن نُسِبَ (بغداديَّاً) فارجِعْ إلى «تاريخ بغداد» للخطيبِ البغدادي (المتوفَّى سنة ٤٦٣ هـ)، وإن نُسِبَ (دِمَشْقيَّاً) أو (شاميَّاً) فارْجِعْ إلى «تاريخ دمشق» لابن عساكر (المتوفَّى سنة ٥٧١ هـ)، كلُّ ذلك بشَرطِ مُلاَحَظَةِ أن يكون ذلك الكتابُ في التَّاريخ صُنِّفَ بعدَ شيخِ الحاكِمِ في الزَّمَنِ، فإنَّهُ لو نُسِبَ (واسِطيّاً) مثلاً، فلا تَذْهَب إلى «تاريخ واسِط» للحافظ بَحْشَل الواسطيِّ؛ وذلك لتقدُّمِهِ، فإنَّ بَحْشَلاً هذا تُوُفِّي سنةَ (٢٩٢ هـ).

على أنَّك ينبغي أن تُلاحِظَ إمكانَ وقوعِ نسبَةِ الرَّاوي إلى (بغداد) مثلاً، ومن شرطِ الخطيبِ أن يكون مذكوراً في كتابه، لكنَّك لا تراه فيه.

وإن وَقَع الرَّاوي غيرَ منسوبٍ إلى بَلَدٍ؛ فشأنَكَ في البحثِ، فانْظُرْ في

جميع ما تهيَّأَ لك من كُتبِ الرُّواةِ الَّتي تَظُنُّ أن يكون الرَّاوي مُترْجَماً فيها، وذلك كـ: «تاريخ بغداد»، و: «تاريخ دمشق»، ومعاجِم الشُّيوخ، والمَشْيَخَاتِ، والسُّؤالاتِ، والأجزاءِ، وبعضِ التَّواريخِ العامَّةِ للرُّواةِ، كـ: «الإرشاد» للخليليِّ (المتوفَّىٰ سنة ٤٤٦ هـ)، والتَّاريخ الشَّاملِ، كـ: «تاريخ الإسلام» للذَّهبيِّ.

كما يجوزُ أن يكون مُترجَماً في الكُتب الَّتي اعْتَنَتْ بذِكر (المُشْتَبهِ) مِن أسماء الرُّواةِ، خُصوصاً إذا ظَنَنْتَ: أنَّ الرَّاوي ممَّن يتداخَلُ اسمُه مع آخَرَ يُقارِبُه في رسمه، أو يوافِقُهُ فيه؛ لكن يُخالِفُه في شَكْلِهِ، وضَبْطِه، ومِن أجْمَعِ تلك الكُتُبِ: «الإكمال» للحافِظِ أبي نَصْرِ ابنِ ماكولا (المتوفَّىٰ سنة ٤٨٧ هـ)، و«تكملة الإكمال» للحافظ أبي بكر ابنِ نُقْطَة (المتوفَّىٰ سنة ٦٢٩ هـ)، و«توضيح المشتبه» للحافظ ابن ناصر الدِّين الدِّمشقيِّ (المتوفَّىٰ سنة ٨٤٢ هـ).

تعذُّر الوُقوفِ علىٰ ترجمةٍ للرَّاوي معَ مجيئِهِ مُسَمًّى:

ربَّما تعذَّرَ عليك الوقوفُ علىٰ ترجَمَةٍ للرَّاوي مع اهتدائك بما تقدَّمَ، وهـٰذا جائزٌ، فإن حَصَلَ فلواحدٍ مِن أسبابٍ أربعةٍ:

السَّبَبُ الأوَّل: أن يكون الرَّاوي وَقَع منسوباً إلىٰ أبيهِ نسبَةً غيرَ صريحةٍ، أو إلىٰ أحدِ أجدادِهِ.

وهـٰذا واقِعٌ في الرُّواةِ علىٰ وُجوهٍ، إليكها بأمْثِلَتِها:

١ ـ مَن نُسِبَ إلىٰ أبيهِ، لكن بكُنْيَةِ الأبِ.

مِثالُهُ:

(أَشْعَثُ بنُ أبي الشَّعْثاءِ)، وهُوَ: أَشْعَثُ بنُ سُلَيْم، (أبو الشَّعثاء) كُنيَةُ والِدِهِ: سُلَيْم بنِ أسْوَدَ.

وفي الرُّواةِ: (كَثيرُ بنُ مَعدانَ) هكـذا ينسُبُه بعضُهم إلىٰ اسم أبيهِ،

لكن قالَ أبو حاتم الرَّازيُّ كذلكَ: «وَيُقالُ له: كَثيرُ بن أبي كَثيرٍ، وكَثيرُ بنُ أبي أَعْيُن، وكَثيرٌ أبو مُحمَّدٍ، وكُلٌّ صحيحٌ»[1].

٢ ـ مَنْ نُسِبَ إلى أبيهِ، لكن بنَسَبِ الأبِ.

مِثالُهُ:

(عَبد الرَّحمٰن بنُ الأصْبَهانيِّ)، وهُوَ: عَبْدُ الرَّحمٰن بنُ عَبْدِ الله، و(الأصْبَهانيُّ) نَسَبُ عَبْدِ اللهِ.

٣ ـ مَن نُسِبَ إلىٰ أبيهِ، لكن بلَقَبِ الأبِ.

مِثالُه:

(إسحاق بن راهُوْيَهْ)، وهُوَ: إسحاق بن إبراهيم الحَنظَليُّ، و(راهُوْيَهْ) لَقَبٌ لأبيهِ.

٤ ـ مَن نُسِبَ إلىٰ جَدِّه مِنْ جِهَةِ أبيهِ.

مثاله:

(أحمَدُ بنُ يونُسَ)، وهو: أحمدُ بنُ عبدِ الله بن يونس.

٥ ـ مَن نُسِبَ إلى جَدِّهِ مِن جِهَةِ أُمِّهِ.

مثاله:

(سُلَيْمان بنُ شُرَحْبِيل)، وهو: سُلَيْمانُ بن عبدِ الرَّحمٰن الدِّمَشْقِيُّ، و(شُرَحْبِيل) هو: ابنُ مُسْلِمٍ جَدُّهُ مِن قِبَلِ أُمِّهِ.

و«تهذيب الكمال» وفُروعه تُسْعِفُ في تمييزِ كثيرٍ مِن هؤلاء، وذلك

---

(١) الجرح والتعديل: (٣/ ٢/ ١٥٧)، وانظر: «التاريخ الكبير» للبخاري: (٤/ ١/ ٢١١ ـ ٢١٢).

بالرُّجوعِ إلىٰ اسم الرَّاوي علىٰ ما ترى مِن نسبتِه في الإسنادِ كـ: (أحمد بن يونُس) فتراه أحالك علىٰ: (أحمد بن عبد الله بن يونُس).

والسَّبَبُ الثَّاني: أن يكون الرَّاوي يُسمَّى بأكثَرَ من اسمٍ:

وذلك علىٰ سبيلِ التَّدليسِ إخفاءً لحقيقتِهِ، وهٰذا مِمَّا يَشُقُّ الكَشْفُ عنه، ويقتضي بحثاً، واحتِياطاً شديدَينِ.

والسبب الثَّالث: وُقوع تصحيفٍ أو تحريفٍ.

مثاله:

(حُضَين) بالضَّادِ المنقوطَةِ تصحَّفَ إلىٰ (حُصَين) بالصَّادِ المُهْمَلَة، و(حِبَّان) بالباءِ الموحَّدةِ إلىٰ (حَيَّان) بالياءِ المثنَّاةِ مِن تحت، أو (مِسْعَر) تحرَّفَ إلىٰ (مسعود)، و(عَبْدَة) إلىٰ (عُبَيْدَة).

وَلْيَقْوَ في ظَنِّك احتِمالُ وُقوعِ التَّصحيفِ، أو التَّحريفِ إذا كان الرَّاوي مِن شرطِ البُخاريِّ، وابنِ أبي حاتم، أي: كان متقدِّماً؛ لأنَّه لا يكاد يخرج عن كِتابَيْهِما راوٍ لشيءٍ مِن العِلمِ تقدَّمَ زمانُهُما.

ويكون طريقُ كشفهِ بمعرفة الطبقات، التي سبق تعريفُها[1].

والسَّبب الرَّابع: لا ذِكْرَ له في كُتُبِ التَّراجم.

وهٰذا واردٌ علىٰ مَنْ تأخَّرَ مِنَ الرُّواةِ عن درجَةِ رجالِ الكُتُبِ السِّتَّةِ الأُمَّاتِ، فإنَّه لم يَلْتَزِمْ أحَدٌ أن يتتبَّعَ مَن روى العِلْمَ بعدهم مِن جميعِ أصنافِ الرُّواةِ، فجائزٌ أن يكونَ الرَّجُلُ مِن شُيوخِ الطَّبَراني، أو الدَّارَقُطْنِيِّ، أو الحاكِمِ، أو البَيْهَقِيِّ، أو الخَطيبِ، أو ابنِ عساكر، ومَن في طَبقاتِهم ويَقرُبُ منهم مِنَ الأئمَّةِ المصنِّفين في الحديثِ، لا تَجِدُ لَهُ ترجَمةً في شيءٍ مِن الكُتُبِ[2].

---

(١) انظر صفحة (٢٧٣).

(٢) انظر «تحرير علوم الحديث»: (١/ ٧١ ـ ٧٦).

ومَن كان بهـٰذه المثابة؛ فانظُرْ حُكْمَه في «حُكم رواية المجهول» من هـٰذا الكتاب[1].

(ب) تمييزُ أسماء الأبناءِ الرُّواةِ

المُرادُ بهـٰذا مَن يأتي مِن الرُّواةِ في الأسانيدِ بصيغةِ: (ابن كَذا).

وهو واقعٌ في رجال الحديث بإضافةِ (ابن) إلىٰ:

١ ـ الأبِ، كقولِ المحدِّث: (حدَّثني ابنُ إسحاق) يعني: محمَّداً صاحبَ «السِّيْرَة».

و(عن ابنِ أبي لَيْلَى) يعني: عبدَ الرَّحمٰن، أُضيفَ إلىٰ أبيه بكنيةِ الأبِ، وكذلك هو: مُحمَّدُ بن عبد الرَّحمـٰنِ بن أبي لَيلى، أُضيفَ إلىٰ جَدِّه.

٢ ـ وإلىٰ الجَدِّ، كقولِ المحدِّثِ: (عن ابنِ جُرَيْجٍ) يعني: عبدَ الملك بنَ عبدِ العَزيزِ بن جُرَيْجٍ، أُضيفَ إلىٰ جَدِّه.

و(عن ابْنِ شِهابٍ) يعني: محمَّدَ بنَ مُسْلِم بن عُبَيْدِ الله بنِ عبدِ الله بنِ شِهابٍ الزُّهْرِيَّ، أُضِيفَ إلىٰ جَدٍّ أعلىٰ[2].

و(حَدَّثنا ابنُ مَنيع) يَتَبادَرُ إلى الذِّهن: أنَّه نِسْبَةٌ للأبِ، وهو كذلك في الحافظ (أحمدَ بن مَنيع)، ولا يُشْكِلُ هـذا، لكنَّه يُشكِل في ابن ابنتِه (أبي القاسِم عبدِ الله بن محمَّدِ بنِ عبدِ العزيزِ البَغَويِّ)، فإنَّ كثيراً مِن المُحدِّثين يقولُ فيه: (ابنُ مَنيع) يَنْسُبه إلىٰ جدِّهِ مِن قِبَلِ أُمِّهِ.

---

(١) انظر: صفحة: (٦٦، و٦٨).

(٢) مسائل الإمام أحمد: رواية أبي داود: ص: ٢٨٣.

٣ ـ وإلىٰ الأمِّ، كقولِ المُحدِّثِ: (حَدَّثنا ابنُ عُلَيَّةَ) يعني: إسماعيلَ بنَ إبراهيمَ الأسَدِيَّ، أُضيفَ إلىٰ أُمِّه.

٤ ـ وإلىٰ العَمِّ، كقولِ المحدِّثِ: (حَدَّثنا ابنُ أخي ابن وَهْبٍ) يعني: أحمدَ بن عبدِ الرَّحمٰنِ بنِ وَهْبٍ، أُضِيفَ إلىٰ عَمِّهِ عبدِ الله بنِ وَهْبٍ[١].

الطريق إلىٰ تمييزِ ذلك:

ليس بين أيدينا مصنَّفٌ خاصٌّ في تمييزِ مَن يأتي علىٰ هٰذه الصِّفةِ مِن الرُّواة، سِوىٰ فصلٍ تراهُ آخِرَ «تهذيب الكمال» للحافظ المِزِّي فانظره وفروعَه؛ فإنه نافعٌ، ومَن لا يُعْرَفُ اسمُه مِنَ الرُّواةِ؛ فربَّما وجدتَه في آخرِ «الجرحِ والتَّعديل» لابن أبي حاتم.

(ج) تمييز أسماء النِّساء الرَّاويات

الرَّاوياتُ مِن النِّساءِ قليلاتٌ، وكثيرٌ منهنَّ لا تَقِفُ لهنَّ في تراجمهنَّ علىٰ أكْثَر مِن ذِكر أسمائهنَّ.

وأسماءُ النِّساءِ ظاهرةٌ في الغالبِ[٢]، فإذا وافَقَك ذِكْرُ امرأةٍ في الإسناد؛

---

(١) انظر: «تحرير علوم الحديث»: (١/ ٨٥ ـ ٨٦).

(٢) وقولي (أسماء النِّساءِ ظاهرةٌ في الغالب) أشيرُ إلىٰ وُقوعِ اللَّبْسِ في بعضٍ ذلك نادراً، فـ: (أسماءُ) و(جُوَيْرِيةُ) مِنْ أسماءِ النِّساءِ عادةً، و(طلحةُ) مِنْ أسماءِ الرِّجَالِ عادةً، لكنَّكَ تَجِدُ في الرِّجَالِ (أَسماءَ بنَ الحَكَمِ) وغيرَهُ، و(جُويريةَ بن أسماءَ) وغيرَهُ، وفي النِّساءِ (طلحةَ أمَّ غُرابٍ)، وهكذا، ولا يقع الإشكالُ في وُرود الاسمِ منسوباً إلىٰ الأبِ أو بعلامةٍ تُزيل الاشتباهَ، وإنَّما يقعُ فيما يأتي مُهْمَلاً مِنْ الأسماءِ، مثلُ (جُوَيْرِيَةَ) المذكورِ آنفاً. =

فطريقُ الوُقوفِ علىٰ ترجَمتها بالرُّجوع إلىٰ:

١ - فصلِ (النِّساء) من «تهذيب الكمال» للحافظ المِزِّي، وفروعِه في آخر الكتابِ.

٢ - أو إلىٰ جُزء خاصٍّ في «الطبقات الكبرى» للحافظ محمَّد بن سَعْد (المتوفىٰ سنة ٢٣٠ هـ) وهو آخِرُ الكتابِ، عُقِدَ للنِّساءِ.

٣ - أو إلىٰ «الثقات» لابن حِبَّان (المتوفىٰ سنة ٣٥٤ هـ)، وطريقتُه: ذِكْرُ أسماءِ الرِّجالِ في كُلِّ طبقةٍ علىٰ الحُروف، ثُمَّ يُتبِعها أسماءَ النِّساءِ مِن ذلك الحرف.

٤ - وللصَّحابيَّاتِ انْظُر: آخِرَ: «الإصابة» للحافظ ابن حجرٍ. وانظر لغيرهنَّ فصلاً في (النِّسْوَة المجهولاتِ) في آخِرِ: «ميزان الاعتدال» للحافظ الذَّهبيِّ.

٥ - وفي بعض كُتب البُلدانِ، مثلُ: «تاريخ دِمَشْقَ» لابن عَساكِر في آخِره.

٦ - وأجمَعُ ما كُتِبَ في ذِكْرِ أسمائهنَّ - لكنَّه لم يَقْتصِر منهُنَّ علىٰ المحدِّثات - كتابُ «أعلام النِّساء» للعلاَّمة المؤرِّخ عُمر رَضا كَحَّالة (المتوفىٰ سنة ١٤٠٨ هـ)، وفيه فوائدُ جَمَّة.

٧ - وكذلك من أنفع الكُتب في هذا الموضوع كتابُ: «الوفاء بأسماء النساء» للباحث الحصيف الدكتور محمد أكرم النَّدْوي، والذي قامَ في هذا الكتاب بتقديم ترجمة كلِّ محدِّثةٍ مع ذكر اسمها، ونسبها،

= ورُبَّما بحثتَ عن المحدِّثة، فلم تَجِدْ لها ترجَمةً، ولا ذِكْراً في غير الإسنادِ الَّذي وجدتَها فيه، فانتَبِه لذلك. (انظر «تحرير علوم الحديث»: ١/ ٨٧).

ومولدها، وشيوخها، ورحلاتها، وتفاصيل مروياتها، ووفاتها.
وقد بَلَغَ الكتابُ خمسةَ عشر مجلَّداً، كلُّ مجلَّدٍ يشمل خمسمئة صفحة، والمؤلِّفُ مشتغلٌ الآن بإعادة النظر فيها، يَسَّر اللهُ له إخراجه!

(د) تَمييزُ الكُنىٰ

مجيءُ الرَّاوي بكنيتِهِ في الإسناد كثيرٌ جِدًّا، ولا يقالُ: (كنيَةٌ) إلاَّ لِما جاءَ مِن الأسماءِ مُضافاً إلىٰ (أبو) أو (أمّ)، ومجيئُهُ في الأسانيدِ علىٰ صورتين:

الأولى: بلفظ الكنيةِ مُجرَّداً مِن قيدٍ زائدٍ، كقولِ المُحدِّثِ: (عن أبي الأحوَصِ).

والثَّانية: بلفظِ الكنيةِ مع قيدٍ زائدٍ في التعريفِ، كقول المُحدِّثِ: «حدَّثنا أبو كُرَيْبٍ محمَّدُ بن العَلاءِ»، أو: «حدَّثنا أبو بَكْرِ بنُ خَلاَّدٍ»، أو: «حَدَّثنا أبو الطَّاهِرِ بن السَّرْحِ»، أو: «عَنْ أَبي إِسحاق الهَمْدانيِّ»، أو: «عن أَبي حَمْزَةَ القَصَّاب»، أو: «حَدَّثنا أبو سعيدٍ مولىٰ بني هاشمٍ».

والصُّورةُ الثَّانيةُ أَسْهَلُ في الوُقوفِ عليها مِن الصُّورةِ الأولىٰ، لِمَا في القيدِ مِن فائدة التَّمييزِ، ومَن ذُكِرَ منها باسمه مع كنيته كـ: (أبي كُرَيْبٍ) فلا يُشْكِلُ ذكرُ كنيتِهِ في شيءٍ.

الطريقُ إلى تمييزِهم:

يَقَعُ بالرُّجُوعِ إلىٰ نوعين مِن التَّصانيفِ.

النَّوع الأوَّل: كُتب تراجِم الرِّجالِ المتقدِّم ذكرُها، وذلك في فَصلٍ خاصٍّ عُقِدَ في أواخِرِها في الكُنىٰ، وهي مُرتَّبةٌ علىٰ حروفِ المعجَمِ، وكُنى النِّساءِ بعدَ أسمائهنَّ في «تهذيب الكمال» وبعد كُنى الرِّجالِ في «الجرح والتَّعديل».

والنَّوع الثَّاني: كتبٌ خاصَّةٌ أُلِّفَتْ في (الكُنىٰ)، ككتاب: «الكُنىٰ والأسماء» للإمام مسلم بن الحجَّاجِ القُشَيْرِيّ (المتوفَّى سنة ٢٦١ هـ)، و«الكُنىٰ والأسماء» للحافظ أَبي بِشْرٍ الدُّوْلابيِّ (المتوفَّى سنة ٣١٠ هـ)، و«الاستغناء في معرفة المشهورين مِن حَمَلَةِ العِلم بالكُنى» للحافظِ أبي عُمَرَ بنِ عبدِ البَرِّ (المتوفَّى سنة ٤٦٣ هـ).

أقسام الرُّواة المذكورين بالكُنىٰ:

واعلمْ: أنَّ الَّذين يُذْكَرون مِن الرُّواةِ بالكُنى علىٰ أقسامٍ:

١ ـ مَن تكونُ كنيتُه اسمَه:

مثالُه:

ـ أبو بَكْرِ بنُ عبدِ الرَّحمنِ بن الحارث بن هشامٍ المَخْزوميُّ: أحدُ فقهاءِ المدينةِ السَّبعةِ.

ـ وأَبو حَصِين بن يحيى بن سُليمان الرَّازيُّ: قال أبو حاتم الرَّازيُّ: «قلتُ له: هَل لكَ اسمٌ؟ قالَ: لا، اسمي، وكنيتي واحدٌ. فقلتُ: فأنا قد سَمَّيْتُكَ عبدَ اللهِ، فتبسَّمَ»[١].

٢ ـ مَن اشْتَهَرَ بكنيته، ولا يُدْرَى إن كان له اسمٌ غيرُها أم لا:

مثالُه:

ـ أبو بَكْر بن نافع مولىٰ ابن عُمَرَ.

ـ وأبو بَكْر بن عَيَّاش.

هـٰذا القسمُ، والَّذي قبلَهُ إن بَحَثْتَ عنهم في النَّوعينِ السَّابقينِ مِن كُتب

---

(١) الجرح والتعديل: (٤/ ٢/ ٣٦٤).

التَّراجمِ؛ وقفتَ علىٰ أمرهم فيها، جميعها، أو في بعضها.

علىٰ أنَّكَ تحتاجُ إلىٰ استحضارِ الأمرَين اللذينِ نبَّهتُكَ عليهما في: (تمييز الأسماء) وهما مراعاةُ طبقةِ الرَّاوي من خلال موضعه في الإسنادِ، والكتابِ الَّذي هو مظِنَّةٌ لوجوده فيه.

٣ ـ مَن اشْتَهَرَ بكنيته واخْتُلِف في اسمه:

مثالُه:

ـ أبو بَكْرِ بنُ عبدِ الله بن أبي مَرْيَمَ: فقيل في اسمه: (بُكَير) وقيل غيرُ ذلك.

فهٰذا إذا بحثتَ عنه في «التاريخ الكبير» للبُخاري؛ وجدتَه في «الكنىٰ»، بينما ذَكَرَه ابنُ أبي حاتِم في: «الجرح والتعديل» فيمَن اسمُه: (بُكَير) مِن حرف الباء، وذكره المِزِّيُّ في: «تهذيب الكمال» في (الكُنىٰ)، فتفطَّنْ لمثلِ هٰذا، فليس له قاعدةٌ.

٤ ـ من اشْتَهَرَ بكنيةٍ وله اسمٌ معروفٌ:

مثالُه:

ـ أبو عاصِم النَّبيل.

ـ وأبو العاليةَ الرِّياحيُّ.

ـ وأبو إدريسَ الخَوْلانيُّ.

وهٰذا أكثَرُ الأقْسامِ وروداً في الأسانيدِ، وهو لا يُذْكَرُ في فصلِ (الكنى) في كتابَي البخاريِّ وابنِ أبي حاتم، إنَّما مَن كان منهم من شرطِ «تهذيب الكمال» وجدتَه فيه، ومَن لم يكن مِن شرطِه؛ فربَّما وجدتَه في كُتب الكُنىٰ المستقلَّة، وربَّما لم تَجِدْهُ؛ لأنَّها لم تستوعب جميعَ ذلك.

علىٰ أنَّك إذا جئتَ إلىٰ مَن يُذْكَرُ بالكُنىٰ مِمَّن بعدَ مُسلمٍ، والدُّوْلابيِّ، ومَن قَرُبَ مِن طبقتهما مِمَّن أَلَّفَ في ذلك، فإنَّه يَشُقُّ الوُقوفُ عليه، وبخاصَّةٍ مَن كان مِن هٰذا القسم منهم، وابنُ عبدِ البَرِّ مع تأخُّرِ زمانه إلاَّ أنَّه اقْتَصَرَ علىٰ أصحاب الكُنى قبلَ شُيوعِ التَّصانيفِ في الحديثِ، إلىٰ نحوِ أواسطِ المئةِ الثَّالثةِ.

فالطَّريقُ الأقربُ لاكتشافهم بعلامةٍ أخرىٰ في الإسنادِ، هو بمعرفة الطبقات الَّتي سَبَق تعريفُنا بها[1].

٥ ـ مَن ذُكِرَ بكنيةٍ، وهو مشهورٌ باسمه:

مثالُه:

ـ أبو حفص عُمَر بن الخطَّاب.

ـ وأبو الحَسَنِ عليُّ بن أبي طالبٍ.

ـ وأبو عبدِ الله مالكُ بن أنَسٍ.

ـ وأبو بِسْطام شُعْبَةُ بنُ الحجَّاجِ.

وهٰذا الصِّنْفُ ذِكْرُه علىٰ سبيلِ التَّتِمَّةِ للأقسامِ، وإلاَّ فإنَّهم لا يُذْكَرون في الأسانيدِ بكُناهم دون أسمائهم[2].

ومِمَّا عليك أن تُلاحظه:

أنَّ مِن الرُّواةِ مَن يُذْكَرُ بكنيتِه منسوباً إلىٰ أبيه أو جَدِّهِ بكُنْيَةِ الأبِ أو الجَدِّ.

مِثالُهُ:

ـ أبو القاسم بنُ أبي الزِّنادِ: اسمُ أبيه: عبدُ الله بن ذَكْوان.

---

(١) انظر صفحة: (٢٧٣).

(٢) انظر: «تحرير علوم الحديث: (١/ ٧٦ ـ ٧٩).

ـ أبو بَكْرِ بنُ أبي شَيْبَةَ: هو: عبدُ الله بنُ محمَّدِ بن إبراهيم بن عثمان، و(أبو شَيْبَةَ) كُنْيَةُ جَدِّهِ: إبراهيم.

ـ أبو عُبَيْدة بن أبي السَّفَرِ، هو: أحمَدُ بنَ عبدِ الله بنِ محمَّد بنِ عبدِ الله بنِ أبي السَّفَرِ، واسمُ (أبي السَّفَرِ): سعيدُ بن يُحْمِد.

كما ينبغي أن تُلاحِظَ: أنَّ من الألقاب ما أتى على لفظِ الكنيةِ، كما سيأتي في معرفة الألقاب[1].

(١) انظر: صفحة: (٣٨٩).

كُتُب كُنَى المُحَدِّثين

لقد أكثر العلماءُ التصنيفَ في الكُنىٰ أكثَرَ من غيره، وأذكر فيما يلي المطبوعَ منها والمخطوطَ:

١ ـ **الكُنَى**: لابن الكلبي أبي المنذر هشام بن محمد بن السَّائب الكوفي (المتوفىٰ سنة ٢٠٤ هـ)[١].

٢ ـ **الكُنَى**: لابن المَدِيني أبي الحسن علي بن عبد الله بن جعفر السَعْدِي البصري (المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ)[٢].

٣ ـ **الأسامي والكُنَى**: للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشَّيباني (المتوفىٰ سنة ٢٤١ هـ).

وهو رواية ابنه صالح (المتوفىٰ سنة ٢٦٥ هـ) عنه[٣].

٤ ـ **الكُنىٰ**: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ) صاحب «الصحيح».

استفاد منه الإمامُ مسلمٌ في كتابه «الكُنىٰ» حتىٰ كأنَّه نَسَخه، وأبو

---

(١) ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ١٠٢) في ضِمْن مؤلَّفاته.

(٢) ذكره النووي في «التقريب»، انظر «تدريب الراوي» (٢/ ٢٧٩).

(٣) طُبع بتحقيق الشيخ عبد الله يوسف الجُدَيع بمكتبة الأقصىٰ في الكويت عام ١٤٠٦ هـ.

أحمد الحاكم في كتابه الكبير في الكُنىٰ، وكذلك ابنُ أبي حاتم في الكُنَىٰ من الجرح.

قيل: إنَّه جزءٌ من «التاريخ الكبير»، وهٰذا ليس بصحيحٍ؛ لأن راوي هٰذا الجزء هو محمد بن إبراهيم بن شُعَيْب، المعروف بالغازي، وراويُ التاريخ غيرُه. وإفرادُ الكُنىٰ في كتابٍ معروفٌ عند المحدِّثين[1].

٥ ـ **الكنى والأسماء**: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجّاج القُشَيري النَّيسابوري (المتوفىٰ سنة ٢٦١ هـ) صاحب «الصحيح».

استفاد فيه من «الكنىٰ» للإمام البخاري؛ حتىٰ كأنه نسخه[2].

٦ ـ **الكُنى**: لأبي علي الحسين بن محمد بن زياد القَبّاني النَّيسابوري (المتوفىٰ سنة ٢٨٩ هـ)[3].

٧ ـ **أسماء المحدِّثين وكُناهم**: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد المُقَدَّمي (المتوفىٰ سنة ٣٠١ هـ).

وهو مخطوطٌ[4].

٨ ـ **الكُنى**: للإمام أبي عبد الرحمٰن أحمد بن علي بن شعيب النَّسائي (المتوفىٰ سنة ٣٠٣ هـ) صاحب «السنن»[5].

---

(١) طُبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية في حيدرآباد (الدَّكَنْ) عام ١٣٦٠ هـ.

(٢) طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الرحيم بن أحمد القشقري في المجلس العلمي في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٠٤ هـ.

(٣) ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٥٠٠) ضمن مؤلَّفاته.

(٤) انظر: الفهرس الشامل: الحديث: (١/ ١٩١).

(٥) ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٧).

٩ ـ **الكُنى**: لابن الجارود أبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النَّيسابوري (المتوفى سنة ٣٠٧ هـ)[١].

١٠ ـ **الكُنى والأسماء**: لأبي بِشْر محمد بن أحمد بن حَمَّاد الدُّولابي (المتوفى سنة ٣١٠ هـ)[٢].

١١ ـ **الكنى**: لابن أبي حاتم عبد الرحمٰن بن محمد بن إدريس الحَنْظَلي الرَّازي (المتوفى سنة ٣٢٧ هـ)[٣].

١٢ ـ **كنى من يُعْرَف بالأسامي**: لابن حِبَّان محمد بن حِبَّان بن أحمد البُسْتِي (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ)[٤].

١٣ ـ **أسامي من يُعْرَف بالكنى**: لابن حِبَّان أيضاً[٥].

١٤ ـ **من وافقت كُنيَتُه كُنيَةَ زوجه من الصحابة**: لابن حَيُّوْيَه محمد بن عبد الله (المتوفى سنة ٣٦٦ هـ)[٦].

١٥ ـ **مَن وافق اسمُه اسمَ أبيه، ومن وافق اسمُه كُنيَةَ أبيه**: لأبي الفتح محمد بن الحسين الأزدي الموصلي (المتوفى سنة ٣٦٧ هـ)[٧].

١٦ ـ **مَن يُعرَف، بكنيته، ولا يُعْلَم اسمُه، ولا دليل دلَّ على اسمه**: لأبي الفتح الأزدي أيضاً[٨].

---

(١) ذكره الحافظ ابن حجر في «المعجم المفهرس» (ص: ١٧٤).

(٢) طُبع في مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد (الدَّكَن) بالهند عام ١٣٢٢ هـ.

(٣) ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٦٣) ضمن مؤلّفاته.

(٤) ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٦٥) في ترجمته.

(٥) ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» ص: ١٢١.

(٦) طُبع بتحقيق الأستاذ محمد حسن آل ياسين في دار البصائر بدمشق عام ١٤٠٣ هـ.

(٧) طُبع بتحقيق الأستاذ باسم فيصل أحمد الجوابرة بجمعية إحياء التراث الإسلامي، مركز المخطوطات والتراث في الكويت عام ١٤٠٨ هـ.

(٨) طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله مرحول السوالمة بمركز البحوث التربوية بكليّة التربية في =

١٧ ـ الكُنى لمن لا يُعْرَفُ له اسْمٌ مِن أصحاب رسول الله ﷺ: لأبي الفتح الأزدي أيضاً.

وهو مرتَّبٌ على حروف المعجم، وطريقته أن يذكر الكنيةَ، ثم يتبعها باسم. بلغ عددُ التراجم فيه (٢٠٠) صحابيٍّ[(١)].

١٨ ـ الكُنى والأسماء: لأبي أحمد الحاكم الكبير محمد بن محمد بن أحمد الكَرَابِيسي (المتوفى سنة ٣٧٨ هـ).

قال العراقي: «وكتاب أبي أحمد أجَلُّ تصنيفٍ في هذا النوع، فإنه يذكر فيه مَنْ عُرف اسمُه، ومَن لم يُعرَف، وكتاب مسلم، والنَّسائي لم يذكر فيه إلاَّ من عُرف اسمه». وقال الكتَّاني: «حرَّر فيه، وأجادَ، وزاد على غيره، وأفاد، ولم يرتِّبه على المعجم، فرتَّبه الذهبي، واختصره، وزاد عليه، وسَمَّاه: «المقتنى في سرد الكنى»[(٢)][(٣)].

وقد اختصره أيضاً تقي الدين المَقْدِسيّ (المتوفى سنة ٦٠٠ هـ).

١٩ ـ كُنى الصحابة: لابن الدَّبَّاغ أبي القاسم خلف بن القاسم بن سهل الأزدي القُرطبي (المتوفى سنة ٣٩٣ هـ)[(٤)].

= جامعة الملك سعود، بالرياض عام ١٤٠٩ هـ.

(١) طُبع بتحقيق الأستاذ أبي عبد الرحمن إقبال بن محمد بسكوهري في الدار السلفية ببومبائي (الهند) عام ١٤١٠ هـ، بعنوان: «أسماء من يعرف بكنيته من أصحاب رسول الله ﷺ».

(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ١٢١.

(٣) طُبع القسم الموجود منه بتحقيق الأستاذ يوسف محمد الدَّخيل بدار الغرباء في المدينة المنوَّرة عام ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧ م.

(٤) ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء»: (١٧/ ١١٣) ضِمن مؤلَّفاته.

٢٠ ـ **فتح الباب في الكنىٰ والألقاب**: لابن مَنْدَه أبي عبد الله، محمد بن إسحاق بن محمد الأصبهاني (المتوفىٰ سنة: ٣٩٥ هـ)[١].

٢١ ـ **المتشابه**: لأبي الوليد ابن الفرضي عبد الله بن محمد بن يوسف القرطبي (المتوفىٰ سنة ٤٠٣ هـ).

وهو في أسماء رُواة الحديث، وكُناهم[٢].

٢٢ ـ **الكُنىٰ والألقاب**: للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النَّيسابوري (المتوفىٰ سنة ٤٠٥ هـ)[٣].

٢٣ ـ **الألقاب والكُنى**: لأبي بكر أحمد بن عبد الرحمٰن بن أحمد الشِّيرازي الفارسي (المتوفىٰ سنة ٤١١ هـ).

قال الكتاني: «وهو في مجلَّدٍ مفيدٍ، كثيرِ النفع، بل هو أجلُّ كتابٍ أُلّف في هٰذا الباب قبل ظهور تأليف ابن حجر». وقد اختصره أبو الفضل ابن القَيْسَراني (المتوفىٰ سنة ٥٠٧ هـ) بعنوان: «اختصار كتاب الألقاب»[٤].

٢٤ ـ **مَن وافقت كنيتُه اسمَ أبيه ممّا لا يُؤمَن وقوع الخطأ فيه**: للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بـ: «الخطيب البغدادي» (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ).

وقد اختصره علاء الدين مُغْلَطاي (المتوفىٰ سنة ٧٦٢ هـ) ويأتي.

---

(١) طُبع بتحقيق المستشرق ويدرنج في ألمانيا عام ١٣٤٦ هـ ـ ١٩٢٧ م.

(٢) ذكره الزركلي في «الأعلام»: (٤/ ١٢١).

(٣) ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء»: (٢٢/ ٣٤٨).

(٤) الرسالة المستطرفة: ص ١٢٠.

٢٥ ـ **الاستغنا في معرفة المشهورين من حَمَلَة العلم بالكُنى**: لابن عبد البَرّ، يوسف بن عبد الله بن عبد البرّ النَّمري القرطبي (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ)[١].

٢٦ ـ **الكُنى**: لابن مَنْدَه أبي القاسم عبد الرحمٰن بن محمد بن إسحاق الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٧٠ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢١).

٢٧ ـ **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكُنى والألقاب**: لابن ماكولا علي بن هبة الله البغدادي (المتوفى سنة ٤٧٥ هـ).

أكمل به «المؤتلفَ تكملة المختلف» للخطيب البغدادي (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ)[٢].

٢٨ ـ **الكُنى والألقاب**: لأبي علي الحسين بن محمد بن أحمد الجَيَّاني الغَسَّاني (المتوفى سنة ٤٩٨ هـ).

وهو مخطوطٌ.

٢٩ ـ **مَن كنيته أبو سعد**: لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السَّمْعاني التميمي الخُراساني (المتوفى سنة ٥٦٢ هـ)[٣].

---

(١) طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله مرحول السَّوالمة، في دار ابن تميمة بالرياض، عام ١٤٠٥ هـ.

(٢) طُبع بتحقيق الشيخ عبد الرحمٰن بن يحيىٰ المُعَلّمي في دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدَّكَن) بالهند عام ١٣٨٢ هـ، وطُبع المجلَّد السابع بتحقيق الشيخ نايف العباس، طبعه محمد أمين دمج في بيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

(٣) ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء»: (٢٠/ ٤٦٢) في ترجمته.

٣٠ ـ **من وافقت كُنيَتُهُ كنيةَ زوجته**: لابن عساكر أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الدِّمشقي (المتوفى سنة ٥٧١ هـ) صاحب «تاريخ دمشق»[١].

٣١ ـ **تلخيص الكُنى لأبي أحمد الحاكم**: لتقي الدين أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي المَقْدِسي الجَمَّاعيلي (المتوفى سنة ٦٠٠ هـ).

وهو مخطوط[٢].

٣٢ ـ **أسماء المُكَنّيين من رجال الصحيحين**: لمحمد بن هارون المغربي.

وهو مخطوطٌ.

٣٣ ـ **المُقْتَنَى في سَرْد الكنى**: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

اختصر به «الكنى» لأبي أحمد الحاكم (المتوفى سنة ٣٧٨ هـ)، والذي حَرَّرَ فيه، وأجاد وزاد على غيره، وأفاد، لكنه يَصْعُب الكشف منه؛ لأنه لم يرتِّبه على حروف المعجم. فاعتنى به الذهبيُّ في هذا الكتاب، وأفصح عن عمله، ومنهجه فيه في خطبته فقال: «وقد جمع الحُفَّاظُ كتباً كثيرة في الكنى، ومن أجلِّها، وأطولها كتاب النسائي، ثم جاء أبو أحمد الحاكم، فزاد، وأفاد، وعمل ذلك في أربعة عشر سفراً، لكنه يَصْعُب الكشف منه لعدم مراعاته

---

(١) ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٥٦٠) في ترجمته.

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٤٠٩).

ترتيب الكنى على المعجم، فرتَّبْتُهُ، واختصرتُه، وزدتُه، وسهَّلْتُه».

وقد زاد في آخره جزءاً في كنى النساء[1].

٣٤ ـ انتخاب كتاب مَن وافقت كُنْيَتُه اسمَ أبيه مِمّا لا يُؤْمَنُ وقوعُ الخطأ فيه: للخطيب البغدادي: انتخاب علاء الدين مُغْلَطاي بن قُلَيْج الحنفي (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ)[2].

٣٥ ـ جزء الكُنى: لقطب الدين الحلبي، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم القاهري (المتوفى سنة ٨٠٩ هـ).

وهو تخريج الشيخ حميد الدين حمّاد بن عبد الرحيم التركماني المارديني (المتوفى سنة ٨١٩ هـ).

٣٦ ـ رسالة في معرفة حَمَلة الكُنى والأسماء والألقاب: للحافظ أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ)[3].

٣٧ ـ المُنى في الكُنى: للسيوطي أيضاً[4].

---

(١) طُبع بتحقيق الأستاذ محمد صالح عبد العزيز المراد في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٠٨ هـ.

(٢) طُبع بتحقيق الأستاذ باسم الجوابرة، ونشرته جمعية إحياء التراث الإسلامي، مركز المخطوطات والتراث في الكويت عام ١٤٠٨ هـ، مع كتاب: «مَنْ وافق اسمُه اسم أبيه»، لأبي الفتح الأزدي (المتوفى سنة ٣٦٧ هـ).

(٣) طُبع بتحقيق الأستاذ صلاح الدين المنجّد في مجلّة جامعة القدّيس يوسف ببيروت، مج ١١١، س، عام ١٣٩٣ ـ ١٣٩٤ هـ.

(٤) طُبع بتحقيق الأستاذ محمد عزيز شمس في المدينة المنوَّرة عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م.

٣٨ ـ المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كُنى الرواة وألقابهم وأنسابهم: للشيخ محمد طاهر بن علي الفَتَّني الهندي (المتوفى سنة ٩٨٦ هـ).

اعتنى المؤلِّف في هذا الكتاب بضبط أسماء الرُّواة، وكُناهم، وألقابهم، وأنسابهم، بعبارةٍ مُوجَزةٍ جدًّا[١].

❐ ○ ○ ❐

(١) طُبع بدار نشر الكتب الإسلامية في كوجرا نواله في باكستان عام ١٣٩٣ م.



٤ ـ معرفةُ مَنْ ذُكِرَ بأسْمَاءِ مُخْتَلِفَةٍ أَوْ نُعُوتٍ مُتَعدِّدَةٍ

تعريفه:

هو راوٍ وُصِفَ بأسماءٍ، أو ألقابٍ، أو كُنىً مختلفةٍ من قِبَلِ شخصٍ واحدٍ، أو من جماعةٍ[١].

فوائده:

ومن فوائده: الأمنُ مِنْ جعل الواحد اثنينَ، والتحرُّزُ من توثيق الضعيف، وتضعيفِ الثقة، وفيه إظهارُ تدليس المدلِّسين، فإنَّ أكثر ذلك إنما نشأ من تدليسهم، يُغرِبون به على الناس، فيذكرون الرجلَ باسمٍ ليس هو مشهوراً به، أو يكنونه ليُبْهِموه على من لا يُعْرَف[٢].

مثاله:

١ ـ محمد بن السَّائب الكَلْبي (صاحبُ التفسير) هو أبو النَّضْر الذي

---

(١) انظر: «المحدِّث الفاصل»: ص: ٢٧٠.

(٢) علوم الحديث: ص: ٣٢٣.

روى عنه محمدُ بن إسحاق بن يَسَار (صاحب المغازي) حديثَ تَمِيْم الدَّاري، وعَدِيِّ بن بَدَّاء في قِصَّتهما التي نزل فيها قولُه تعالىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ . . . ﴾ في الوصية في السَّفر[1]. وهو: (حمَّادُ بن السَّائب) الذي روىٰ عنه أبو أسامة حديثَ: «ذَكاة كلِّ مِسْكٍ دباغُه»[2].

وقد وَهِمَ فيه حمزةُ بن محمد، ووَثَّقه؛ حيث لم يعرف: أنه الكَلْبِيُّ المتروكُ. وهو: (أبو سعيد) الذي يروي عنه عطيةُ العَوْفي التفسيرَ، يدلِّس به مُوهِماً: أنه أبو سعيد الخُدْري، وهو أبو هشام الذي روىٰ عنه القاسمُ بن الوليد الهَمْداني.

٢ ـ ما وَقَعَ مِن جماعةٍ مِن الرُّواةِ مِن تسمِيَةِ: (مُحمَّد بن سَعيد الشَّامي) المعروف بـ: (المصلوب) ـ وهو كَذَّابٌ زِنْديقٌ ـ، بأسماءٍ كثيرةٍ مُختلِفَةٍ تعميةً لأمرِهِ.

قال أبو طالب عبدُ الله بن أحمد بن سَوادَةَ: «قَلَبَ أهلُ الشَّام اسمَ محمَّدِ بن سعيدٍ الزِّنْديقِ علىٰ مئةِ اسم، وكـذا، وكـذا اسماً، قد جمعتُها في كتابٍ، وهو الَّذي أفسَدَ كثيراً من حديثِهم»[3].

ومِن أسمائه: مُحمَّد بن سعيد بن حَسَّان، ومحمَّد بن سعيد الأسَدي، ومحمَّد بن حَسَّان، ومحمَّد بن أبي قَيْسٍ، ومحمَّد بن أبي زكريَّا، ومحمَّدُ بن عبد الرَّحمٰن، وأبو عبد الرَّحمٰن الشَّاميُّ، وأبو قيس الدِّمشقيُّ، ومحمَّدُ الطَّبريُّ.

---

(١) أخرجه الترمذي في تفسير سورة المائدة برقم: (٣٠٥٩). وأصل الحديث من غير طريقي محمد بن السَّائب عند البخاري في آخر كتاب: الوصايا برقم: (٢٦٢١).

(٢) أخرجه الحاكم في «المستدرك» في كتاب الأطعمة، وأقرَّه الذهبي: (٤/ ١٢٤).

(٣) انظر «الموضِّح لأوهام الجمع والتفريق»: (٢/ ٣٤٩).

٣ ـ ومثاله أيضاً: قال ابن الصَّلاح: «سالمٌ الراوي عن أبي هُريرة، وأبي سعيد الخُدْرِيّ، وعائشة رضي اللهُ عنهم، هو سالمٌ أبو عبد الله المديني، وهو سالمٌ مولىٰ مالكِ بن أَوْسِ بن الحَدَثَان النَّصْرِي، وهو سالم مولىٰ شَدَّاد بن الهاد النَّصْري، وهو في بعض الرِّوايات مُسَمَّى بـ: (سالم مولىٰ النَّصْرِيِّين)، وفي بعضها: بـ: (سالم مولى المَهْرِي)، وهو في بعضها بـ: (سالم سَبَلان)، وفي بعضها: (أبو عبد الله مولىٰ شَدَّاد بن الهاد). وفي بعضها: (سالم أبو عبد الله الدَّوْسِي). وفي بعضها: (سالمٌ مولىٰ دَوْسٍ). ذَكَرَ ذلكَ كُلَّهُ عبدُ الغني بن سعيد.

قلتُ: والخطيب الحافظ يروي في كتبه عن أبي القاسم الأزهري، وعن عُبَيد الله بن أبي الفتح الفارسي، وعند عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصَّيْرَفي، والجميعُ شخصٌ واحدٌ من مشايخه.

وكذلكَ يروي عن الحسن بن محمد الخَلَّال، وعن الحسن بن أبي طالب، وعن أبي محمد الخلَّال، والجميعُ عبارةٌ عن واحدٍ.

ويروي أيضاً عن أبي القاسم التَّنُوْخِيّ، وعن عليِّ بن المُحَسِّن، وعن القاضي أبي القاسم عليِّ بن المُحَسِّن التَّنُوْخِي، وعن عليِّ بن أبي علي المُعَدَّل. والجميعُ شخصٌ واحدٌ. وله من ذلكَ الكثير، واللهُ أعلم»[1].

---

(١) انظر: «علوم الحديث»: ص: ٣٢٤ ـ ٣٢٥.

أشهر الكتب فيه

١ ـ **إيضاح الإشكال**: للحافظ أبي محمَّد عبد الغني بن سعيد الأزدي (المتوفى سنة ٤٠٩ هـ).

٢ ـ **موضِّح أوهام الجمع والتفريق**: للحافظ أبي بكر علي بن علي بن ثابت، المعروف بـ: «الخطيب البغدادي» (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

تناول فيه بالتفصيل كلَّ راوٍ من هـٰذا النَّوع، وما وَقَع فيه من الأوهام بسبب ذلك، وذَكَر فيه أربعة وسبعين فصلاً، غالبُها في التفريق[١]، وهو موضوعُ الكتاب، وبعضُها في الجمع[٢] وهو من موضوع فنٍّ «المتفق والمفترق»، يسوق في كل فصلٍ عبارةَ التاريخ، ثم يذكر رأيَه، ويَسْتَدِلُّ عليه بكلام بعضِ الأئمة، وبسياق الأسانيد؛ التي تشهد لقوله مع أحاديثها، ويتوسَّع في ذكر الأحاديث، والاختلاف فيها، ويستطرد لفوائد أخر[٣].

❐ ❍ ❍ ❐

---

(١) هو عَدُّ الواحد اثنين، فأكثر.

(٢) هو عَدُّ الاثنين، فأكثر واحداً.

(٣) طُبع في دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدَّكَنْ) عام ١٣٧٨ هـ ـ ١٩٥٩ م، ثم صوَّرته دارُ الفكر بدمشق. وطُبع بتحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي في دار المعرفة ببيروت.

٥ ـ معرفةُ الألقاب

تعريف «الألقاب» لغةً واصطلاحاً:

لغةً: (الألقاب): جمعُ «لَقَبٍ»، معناه: النَّبْزُ[(١)].

والمُرَادُ بـ: «اللَّقَبِ»: ما يُطلَق على الإنسانِ، ممَّا يُشْعِر بمَدْحٍ، أو ذَمٍّ.

واصطلاحاً: قال الحافظ العِرَاقِيُّ: «هي أَوْصَافٌ تَدُلُّ على رِفْعَةٍ، أَوْ ضَعَةٍ، تُطْلَق على الراوي للتعريف به، لا على سبيل الاسميةِ العلمية[(٢)].

مثالُ ما دَلَّ على رِفْعَةٍ أو مَدْحٍ:

١ ـ «الصِّدِّيق»: هو أبو بكر، رضي الله عنه.

٢ ـ «الفاروق»: هو عمر بن الخطَّاب، رضي الله عنه.

٣ ـ «ذو النُّوْرَيْن»: هو عثمان بن عَفَّان، رضي الله عنه. (لُقِّب بذلك لتزوُّجهِ بنتي النبيِّ ﷺ: رُقَيَّة، ثم أُمِّ كُلْثُوم، رضي اللهُ عَنهما).

---

(١) لسان العرب.

(٢) فتح المغيث: (٣/ ١٩٥).

٤ ـ «أبو تُرَاب»: هو عليُّ بن أبي طالب، رضي الله عنه.

٥ ـ «زَيْنُ العَابِدِيْن»: هو عليُّ بن الحسين، رضي الله عنهما.

٦ ـ «ذو اليَدَيْن»: هو عمير بن عبد عمرو السَّلَمي، وقيل: خرباق، الصحا بيُّ المعروف؛ الذي نبّه النبيَّ ﷺ علىٰ سَهْوٍ وقع في الصلاة.

ومثال ما دَلَّ علىٰ ضَعَةٍ أو ذَمٍّ:

١ ـ «أَنْف النَّاقَة»[١].

أهمية معرفة الألقاب:

هٰذا نوعٌ هامٌّ؛ فإنَّ في رُواة الحديث جماعةً لا يُعْرَفُوْنَ إلاَّ بألقابهم، ومن لا يَعْرِفها يُوْشِكُ أن يَظُنَّها أَسَامي، وأن يَجْعَلَ مَن ذُكِرَ باسمه في موضعٍ، وبلَقَبِه في موضعٍ آخر شَخْصَيْن، كما اتَّفق لكثيرٍ ممَّن أَلَّف[٢].

منهم: (ابن المَدِيني)، فرَّقوا بين (عبد الله بن أبي صَالح) وبين (عباد بن أبي صالح)، وإنَّما «عباد» لقبٌ لـ: «عبد الله» لا أخٌ له باتِّفاق الأئمَّة[٣].

فائدتها:

وفائدة معرفة الألقاب أمْرَان، وهما:

١ ـ عَدَمُ ظَنِّ الألقاب أَسَامِي ـ كما ذكرناه آنفاً ـ واعتبارِ الشخص الذي يُذْكَرُ تارةً باسمه، وتارةً بلقبه شَخْصَيْن، وهو شخصٌ واحدٌ.

---

(١) هو لقبُ جعفر بن قُرَيْع بن عَوْف، من تميم، من عَدْنان، جَدٌّ جاهليٌّ، وبهذا اللقب عُرِف بنوه، كانوا يكرهون هذا اللقبَ.

(٢) انظر: «علوم الحديث»: ص: ٣٣٨، و«منهج النقد في علوم الحديث»: ص: ١٧٠.

(٣) انظر: «تدريب الراوي»: (٢/ ٤٥٨).

٢ ـ معرفةُ السَّبَب الذي مِن أجله لُقِّبَ هـٰذا الراوي بذاك اللَّقَب، فيُعْرَف عندئذ المرادُ الحقيقيُّ عن اللقب الذي يُخالف في كثيرٍ من الأحيان معناه الظاهر.

أقسامها:

الألقاب لها قسمان، وهما:

١ ـ لا يَجُوْزُ التعريفُ به: وهو ما يَكْرَهُه المُلَقَّبُ به.

٢ ـ يَجُوزُ التعريفُ به: وهو ما لا يَكْرَهُه المُلَقَّبُ به.

والمحدِّثون إنْ ذكروا الأولَ فإنما يذكرون للفصل، والتمييز كي يُعْرَف، لا أنه يقع منهم تنقيصاً، أو ذمّاً.

ويُستأنَس لهذا النوع: بأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قد لَقَّبَ جماعةً من أصحابهِ ـ رضي اللهُ عَنهم ـ منهم: أبو بكر بـ: (الصِّدِّيق)، وعُمَر بـ: (الفاروق)، وعثمان بـ: (ذي النُّورين)، وعليٍّ بـ: (أبي تُرَابٍ)، وخالدَ بـ: (سيف الله)، وأبو عبيدة بـ: (أمين الأمة)، وحمزةُ بـ: (أسد الله)، وجعفر بـ: (ذي الجِنَاحَينِ)، وسَمَّى قبيلتي الأوس، والخزرج بـ: (الأنصار)...

وأشرف من اشتهر باللَّقب الجليل من الأنبياء: إبراهيم عليه الصَّلاة والسلام بـ: «الخليل»، وموسىٰ عليه الصَّلاة والسلام بـ: «الكليم»، وعيسى عليه الصَّلاة والسلام بـ: «المسيح».

هذا ومن الألقاب ما يُعرَف سبب التلقيب به، ومنها ما لا يُعرَف سبب التلقيب به.

ألقاب المحدِّثين:

أسُوق فيما يلي أمثلةً لطيفةً من ألقاب المحدِّثين:

رَجُلان جليلان لَزِمَهما لَقَبان قبيحان:

١ ـ معاويةُ بن عبد الكريم: ضلَّ في طريق مكَّة؛ فلُقِّبَ بـ: «الضَّالِّ».

٢ ـ وعبد الله بن محمد: كان ضعيفاً في جسمه، لا في حديثه: لذا لُقِّبَ بـ: «الضَّعيف»[1].

٣ ـ أبو النعمان محمد بن الفَضْل السَّدُوسي: كان عبداً صالحاً بعيداً من العَرَامة فلُقِّبَ بـ: «العارِم»، والعارِم: الشِّرِّير المُفْسِد.

٤ ـ غُنْدَرٌ معناه: المُشَغِّب، لُقِّب به أربعةٌ، ومنهم: محمَّدُ بن جعفر البَصْري الرَّاوي عن شُعْبَةَ، وسَبَبُ تلقيبهِ بهذا اللَّقَب: أنَّ ابن جُرَيْج قَدِمَ البَصْرَةَ، فحدَّثَهم بحديثٍ عن الحسن البَصْري، فأنكروهُ عليه، وشَغَّبوه، وأكثر محمدُ بن جعفر هذا من الشَّغب عليه، فقال له: اسْكُتْ يا غُنْدَر! ثم كان بعده غنادرةٌ كُلٌّ منهم يُلَقَّب بغُنْدَر، ومنهم:

ـ محمَّد بن جعفر الرَّازي، رَوَى عن أبي حاتم الرَّازي.

ـ ومحمَّد بن جعفر البغدادي الحافظ الجوَّال، شيخ الحافظ أبي نُعَيْم الأصبهاني، وغيره.

ـ ومحمَّد بن جعفر بن دُرَّان البغدادي، روى عن أبي خليفة الجُمَحي، ولغيرهم.

٥ ـ (غُنْجارٌ): لَقَبٌ لعيسى بن موسى التَّميمي أبي أحمد البخاري، وذلك لحُمْرَة وَجْنَتَيه. روى عن مالكٍ، والثَّوري، وغيرهما.

---

(١) انظر: «علوم الحديث»: ص: ٣٣٩.

(وغُنْجارٌ) آخر متأخِّرٌ، وهو: أبو عبد الله محمد بن أحمد البخاري الحافظ، صاحب «تاريخ بُخَارىٰ»، (المتوفَّى سنة ٤١٢ هـ).

٦ ـ (صاعقة): لُقِّب به محمَّدُ بن عبد الرحيم شيخُ البخاري لقُوَّة حفظِه، وحسن مُذاكرته.

٧ ـ (شَبَاب): هو خليفة بن خَيَّاط العُصْفُريُّ المؤرِّخ.

٨ ـ (زُنَيْج): محمَّد بن عمرو الأصبهاني الرَّازي، شيخُ مُسْلمٍ.

٩ ـ (رُسْتَهْ)[1]: عبد الرحمٰن بن عُمَر.

١٠ ـ (سُنَيْد): هو الحسين بن داود المِصِّيصِي المُفَسِّر.

١١ ـ (بُنْدَار): محمد بن بَشَّار، شيخ الجماعة؛ لأنه كان بُنْدَارَ الحديث؛ أي: مكثراً منه، ومعنى (البُنْدَار): المُكْثِرُ من الشيء، يشتريه، ثم يبيعه. قال السَّمْعاني. وفي القاموس: بندار الحديث حافظه، وهو بضَمٍّ الباء.

١٢ ـ (قَيْصَر): لَقَبُ أبي النَّضْر هاشم بن القاسم، شيخُ الإمام أحمد بن حنبل.

١٣ ـ (الأَخْفَش): لَقَبٌ لجماعةٍ، منهم: أحمد بن عمران البَصْري النَّحْوي، روىٰ عن زيد بن الحُبَاب، وله «غريب الموطأ».

وفي النَّحْوِيِّين أخافشُ ثلاثة مشهورون.

أكبرهم: (أبو الخطَّاب عبد الحميد بن عبد المجيد) وهو الذي ذكَره سِيْبَوَيْه في كتابه المشهور.

---

(١) معناه: النبات من القمح، وغيره في ابتدائه.

والثاني: (أبو الحسن سعيد بن مَسْعَدة) راوي كتاب سيبويه عنه.

والثالث: (أبو الحسن علي بن سليمان) تلميذ أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، وأبي العبَّاس محمد بن يزيد المُبَرِّد.

١٤ ـ (مُرَبَّع): لَقَبٌ لمحمَّد بن إبراهيم الحافظ البغدادي.

١٥ ـ (جَزَرَة)[1]: صالح بن محمد الحافظ البغدادي. لُقِّبَ بذلك؛ لأنه سمع ما رُويَ عن (عبد الله بن بُسْرٍ) أنه كان يرقي بخَرَزَةٍ (بالخاء المعجمة والرَّاء والزاي) فصَحَّفها وقال: «جزرة» بالجيم والزاي والراء، فذهبت عليه لقباً له، وكان ظريفاً، له نوادر تحكى.

١٦ ـ (كِيْلَجَة): لقبٌ لمحمد بن صالح البغدادي.

١٧ ـ (مَا غَمَّهُ)[2]: هو: لقبٌ لعَلاَّن بن عبد الصَّمَد، وهو علي بن الحسن بن عبد الصَّمَد البغدادي الحافظُ، ويُجمَع فيهِ بين اللَّقَبَين، فيقال له: «عَلاَّنُ مَا غَمَّهُ».

١٨ ـ (عُبَيْد العِجْلُ): لَقبُ أبي عبد الله الحسين بن محمد بن حاتم البغدادي الحافظ.

وهؤلاء البغداديون الحفَّاظ الخمسةُ كلُّهم من تلامذة يحيى بن مَعِين، وهو الذي لَقَّبَهم بذلك.

١٩ ـ (سَجَّادة): لقبُ الحسن بن حَمَّاد، مِن أصحاب وَكِيْع، والحسين ابن أحمد، شيخ ابن عَدِيٍّ.

---

(١) بفتح الزَّاي، وكسرها معاً.

(٢) بلفظ النفي لفعل الغَمّ.

٢٠ ـ مُشْكُدَانَة: لقبُ عبد الله بن عمر بن محمد بن أَبَان، ومعناه بالفارسية: حَبَّةُ المِسْكِ، أو: وِعَاءُ المسك.

٢١ ـ مُطَيَّن: لقبُ أبي جعفر الحَضْرَمِي، لقَّبه بذلك أبو نُعَيم الفَضْلُ بن دُكَيْن.

٢٢ ـ (عَبْدَان): لَقَبُ جماعةٍ، فمنهم: عبد الله بن عثمان المَرْوَزِي، شيخُ البخاري.

فهؤلاء ممَّن ذكره ابنُ الصَّلاح في مقدِّمته، واستقصاء ذلك يطول جدّاً. والله أعلم[١].

إنَّ بعضَ الألقابِ أصبحتْ لِمَنْ عُرِفَ، وشاعَ ذِكْرُه بها بمنزِلةِ الاسم العَلَم، لا تُذْكَرُ على سبيلِ الانتقاصِ، فلا نَتصوَّرُ مُحدِّثاً يأتي على ذِكْرِ (الأعْمَشِ) في إسنادٍ وهو يَقْصِدُ شَيْنَهُ بصفةِ العَمَشِ، إنَّما هو في استعماله بمنزلة قولهِ: (سُليمان بن مِهْران)، بل ربَّما اقْتَرَنَ عندَه ذِكْرُ (الأَعْمَشِ) بأجْمَلِ الصِّفاتِ اللاَّئقة به رحمه الله، فهو يَستحضِرُ (الأَعْمَشَ) الإمامَ الثِّقَةَ الحافظَ المُتْقِنَ القارئَ الصَّالحَ.

وأنْتَ ترىٰ في الأسماءِ ما لو رَجَعْتَ إلىٰ أصله، ومعناهُ، وأصلِ اشتقاقه؛ لوجدتَه يَرْجِعُ إلىٰ معنى غير محمودٍ، لكن حيثُ عُرِفَ به المُسَمَّى به، وصارَ عَلَماً عليه؛ فقد أُهْمِلَ اعتبارُ أَصْلِهِ، فلا فَرْقَ في اعتبارِ هٰذا المعنىٰ في الألقابِ أيضاً لنفسِ العِلَّةِ[٢].

قال عَبْدَةُ بنُ سُليمان المَرْوَزِيُّ: سمعتُ ابنَ المُبَارَك؛ وسُئل عن (فلان

(١) انظر «علوم الحديث»: ص: ٣٣٨ ـ ٣٤٤.

(٢) تحرير علوم الحديث: (١/ ٨٤).

القَصير) و(فلان الأعرَج) و(فلان الأصْفَر) و(حُميد الطَّويل)؟ قال: «إذا أرادَ صِفَتَه، ولم يُرِدْ عَيْبَه؛ فلا بَأْسَ»[1].

وقال أبو بَكْرٍ الأثْرَمُ: سمعتُ أحمدَ ـ يعني: ابنَ حنبل ـ سُئل عن الرجل يُعَرَّف بلَقَبه؟ قال: «إذا لم يُعْرَفْ إلاَّ به؛ جازَ»، ثُمَّ قال: «الأعْمَشُ إنَّما يَعْرِفُه النَّاسُ بهـٰذا»[2].

يأتي اللَّقب أحياناً بصيغة الكنيةِ، وهو لَقَبٌ، مثلُ: (أبي الزِّنادِ) لَقَبُ عبد الله بن ذَكْوان، وكنيته: (أبو عبد الرَّحمٰن). ومثلُ: (أبي الشَّيخ) لَقَبُ أبي محمَّد عبد الله بن محمَّد بن جعفر بن حيَّان الأصبهانيِّ.

ومجيءُ الرَّاوي في الأسانيدِ بلقبه كثيرٌ شائعٌ، ويأتي في الغالِب مُهْمَلاً مِن علامةٍ زائدةٍ، فتَرى قولَ المحدِّث:

(عن الأعْرَج) يعني: عبدَ الرَّحمٰن بن هُرْمُزٍ.

و: (عن الأَعْمَشِ) يعني: سليمانَ بن مِهْران.

و: (حدَّثنا بُنْدارٌ) يعني: محمَّدَ بن بَشَّارٍ.

والتَّيقُّظُ لذلك من مُهِمَّاتِ علمِ الرِّجالِ، والغَلَطُ فيه يَقَعُ كثيراً، فربَّما تبادَرَ إلىٰ ذِهْنك: أنَّه اسمٌ فتذهبُ تبحثُ عنه في الأسماءِ فلا تراهُ فيها، فتَحْسَبُ: أنَّه غير موجودٍ.

فلو جئتَ إلىٰ قولِ ابنِ أبي فُدَيْكٍ: حَدَّثني حَمَّادُ بنُ أبي حُمَيْدٍ الزُّرَقيُّ، عن عَوْنِ بنِ عبدِ الله، في حديثٍ خرَّجَه ابنُ ماجَهْ في «سُننه»[3]، فإنَّك لا يَتَبَادَرُ

(١) الجامع لأخلاق الراوي: (٢/ ١٦٥).

(٢) نزهة الألباب: (١/ ٤٥).

(٣) في كتاب: الزهد، باب: الحزن والبكاء، برقم: (٤١٩٧).

إلىٰ ذِهْنِك: أنَّ (حمَّاداً) لَقَبٌ، لمجيء مثله في الأسماءِ عادةً، وستذهب للبحث عنه فيها.

نعم؛ لو بدأت بـ: «تهذيب الكمال» للمِزِّيِّ أو بعض فروعه، وعُدْتَ إلىٰ مَن اسمُه: (حمَّاد) وجدتَ الإحالة علىٰ اسمه الحقيقيِّ، وذلك لِمَا لَقِيَ رِجالُ الأئمَّةِ السِّتَّةِ من العناية، لكن هَبْ أنَّكَ عُدْتَ إلىٰ «التاريخ الكبير» للبُخاري، أو «الجرح والتَّعديل» لابن أبي حاتم، فإنَّك سوف لن تَجِدَ له ذِكْراً فيمن اسمُه (حمَّاد)، وإن كان الرَّجُلُ ليس مِن شرطِ «تهذيب الكمال» فليسَ لك حيلةٌ للكشف عن حقيقته في الأسماء، وحينئذٍ فلا تَعْجَل بالنَّفي، فجائزٌ أن يكونَ لَقَباً.

ومِن أشَدِّ ما يقَعُ التَّغريرُ به مِن ألقابِ الرُّواةِ مجيءُ الرَّاوي بلَقَبِه منسوباً إلىٰ أبيهِ، كهٰذا المثال، وكقولِ المُحدِّثِ: «حَدَّثنا وَهْبَانُ بن بَقِيَّةَ»، أو «عارِمُ بن الفَضْلِ»، أو «عَبْدَانُ بنُ عثمان»، فهؤلاءِ مذكورون بالألقاب لا بالأسماء، فـ:

(وَهْبان): وَهْبٌ.

و(عارمٌ): محمَّد.

و(عَبْدان): عبد الله[1].

---

(١) انظر: «تحرير علوم الحديث»: (١/ ٨٢ ـ ٨٣).

كُتب الألقاب

١ ـ **مَن عُرِفَ بِلَقَبِه**: لابن المَديني أبي الحسن علي بن عبد الله بن جعفر السعدي البصري (المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ)[١].

٢ ـ **فتح الباب في الكُنى والألقاب**: لأبي عبد الله ابن مَنْدَه محمد بن إسحاق ابن محمد الأصبهاني (المتوفىٰ سنة ٣٩٥ هـ)[٢].

٣ ـ **مجمع الآداب في معجم الأسماء والألقاب**: لابن الفرضي أبي الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف القُرطبي (المتوفىٰ سنة ٤٠٣ هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٠).

وقد اختصره ابن الفُوَطِي (المتوفىٰ سنة: ٧٢٣ هـ) ويأتي.

٤ ـ **الكنىٰ والألقاب**: للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النَّيسابوري (المتوفىٰ سنة ٤٠٥ هـ) صاحب «المستدرك»[٣].

٥ ـ **الألقاب والكُنىٰ**: لأبي بكر أحمد بن عبد الرَّحمـٰن بن أحمد

---

(١) ذكره الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء»: (١١/ ٦٠).

(٢) طُبع بتحقيق المستشرق «ويدرنج» في ألمانيا، عام ١٣٤٦ هـ ـ ١٩٢٧ م.

(٣) ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء»: (٢٢/ ٣٤٨).

الشِّيرازي الفارسي (المتوفى سنة ٤١١ هـ).

اختصره أبو الفضل ابن طاهر القَيْسَراني (المتوفى سنة ٥٠٧ هـ) والضياء المَقْدِسي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ) ويأتيان.

٦ ـ **منتهى الكمال في معرفة ألقاب الرجال**: لأبي الفضل علي بن الحسين بن أحمد الفلكي الهَمْداني (المتوفى سنة ٤٢٧ هـ)(١).

٧ ـ **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف و المختلف من الأسماء والكُنى والألقاب**: لابن ماكولا الأمير أبي نصر علي بن هبة الله بن علي البغدادي (المتوفى سنة ٤٧٥ هـ)(٢).

٨ ـ **الكنى والألقاب**: لأبي علي، الحسين بن محمد بن أحمد الغَسَّاني الجَيَّاني (المتوفى سنة ٤٩٨ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٠٢).

وهو مخطوطٌ.

٩ ـ **مختصر كتاب الألقاب والكُنى لأبي بكر الشِّيرازي**: (المتوفى سنة ٤١١ هـ) أو: (معرفة الألقاب): لأبي الفضل، محمد بن طاهر بن علي القَيْسَراني المقدسي (المتوفى سنة ٥٠٧ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٠٢).

١٠ ـ **كشف النِّقاب عن الأسماء والألقاب**: لأبي الفرج، عبد الرحمٰن بن

---

(١) انظر «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان: (١/ ٦٢٩).

(٢) طُبع بتحقيق الشيخ عبد الرحمن المعلِّمي، في مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدَّكَنْ)، عام ١٤٨٢ هـ ـ ١٩٦٢ م، وطُبع المجلَّد السابع بتحقيق الشيخ نايف عباس، طبعه محمد أمين دمج، ببيروت، عام ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

علـي البغـدادي، المعـروف بـ: «ابـن الجـوزي» (المتـوفـىٰ سنة ٥٩٧ هـ)[1].

١١ ـ **تكملة الإكمال لابن ماكولا**: لابن نُقْطَة محب الدين أبي بكر البغدادي (المتوفىٰ سنة ٦٢٩ هـ)[2].

١٢ ـ **اختصار كتاب الألقاب للشِّيرازي**: للضياء المَقْدِسي أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمٰن السَّعْدي الصالحي الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٦٤٣ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢١).

وهو مخطوطٌ.

١٣ ـ **تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب لابن الفرضي**: تلخيص ابن الفُوطِي، كمال الدين أبو الفضل، عبد الرَّزَّاق بن أحمد (المتوفىٰ سنة ٧٢٣ هـ)[3].

١٤ ـ **نزهة الألباب في الألقاب**: للحافظ أبي الفضل شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المصري (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ).

هو مؤلَّفٌ بديعٌ، ومِن أحسن ما أُلِّف في الموضوع، جَمَع فيه

---

(١) انظر «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٦٣).

(٢) طُبع بتحقيق الأستاذ عبد القيوم عبد ربّ النبي في مركز إحياء التراث في جامعة أم القرىٰ بمكة المكرمة عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.

(٣) طُبع بتحقيق الأستاذ مصطفىٰ جواد في مطبعة النهضة المصرية بالقاهرة عام ١٣٧٧ هـ، ونشرت وزارة الثقافة السورية بدمشق الجزء الرابع منه عام ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م، أربعة أقسام منه، ونشر الأستاذ عبد القدوس عبد رب النبي الجزء الخامس منه في باكستان.

الحافظُ خُلاصةَ مَن سبقه، وزاد فيه. قال الكتَّاني: «جمع فيه مع التلخيص ما لغيره، وزيادة، وزاد عليه تلميذُه السَّخاوي زوائدَ كثيرةً، ضَمَّها إليه في تصنيفٍ مستقلٍّ»[1][2].

١٥ ـ **الألقاب (في رواة الحديث ومراتبهم وطبقاتهم)**: لابن حجر أيضاً. وهو مخطوطٌ.

١٦ ـ **عمدة الأصحاب في معرفة الألقاب**: للحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمـٰن السَّخَاوي المصري (المتوفى سنة ٩٠٢ هـ).

قال الكتَّاني بعد الكلام عن كتاب ابن حجر العسقلاني: «وزاد عليه تلميذُه السَّخاوي زوائد كثيرة، ضَمَّها إليه في تصنيفٍ مستقلٍّ»[3]. ذكره الشيخ عبد الحي الكتاني في «فهرس الفهارس»[4].

١٧ ـ **كشف النِّقاب عن الألقاب**: للحافظ جلال الدين، أبي الفضل، عبد الرحمـٰن بن أبي بكر السُّيوطي المصري (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢١).

١٨ ـ **رسالة في معرفة حمَلَة الكُنى والأسماء والألقاب**: للسُّيوطي أيضاً[5].

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص ١٢١.

(٢) طُبع بتحقيق الأستاذ عبد العزيز بن محمد بن صالح السديري في مكتبة الرشد بالرياض عام ١٤٠٩ هـ.

(٣) الرسالة المستطرفة: ص: ١٢١.

(٤) ٢/٩٩١.

(٥) طُبع بتحقيق الأستاذ صلاح الدين المُنَجِّد، في مجلة جامعة القدّيس يوسف ببيروت، =

١٩ - **المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة الرُواة وألقابِهم وأنسابهم:** للشيخ محمد طاهر بن علي الفَتَّني الهندي (المتوفى سنة ٩٨٦ هـ)[١].

٢٠ - **فتح الوهَّاب فيمن اشتهر من المحدِّثين بالألقاب:** للشيخ حمّاد بن محمد الأنصاري (المتوفى سنة ١٤١٧ هـ)[٢].

كذلك يمكن البحثُ عن الألقاب في الكتب التالية:

١ - **تهذيب الكمال:** للحافظ جمال الدين أبي الحجَّاج يوسف بن الزَّكي المِزِّي (المتوفى سنة ٧٤٢ هـ)، وفروعه في فصلٍ خاصٍّ في أواخرِها.

٢ - كُتب (المُشْتَبه) في أفرادٍ من تلك الألْقاب ليستْ كَثيرة.

٣ - في بعض معاجم اللُّغةِ، كـ: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي، وغيرِه ضِمْنَ الموادِّ اللُّغويَّةِ، والبحثُ عن اللَّقَبِ فيها كالبحثِ عن أيِّ مادَّةٍ لُغويَّةٍ بالتَّجريد من الحروف الزَّائدة في الكلمة.

❐ ○ ○ ❐

= مجلد (١١١)، عام ١٣٩٣ هـ.

(١) طُبع بتحقيق وتعليقات الشيخ زين العابدين الأعظمي في كشمير عام ١٤٢٦ هـ.

(٢) طُبع في مؤسسة الرسالة ببيروت، عام ١٤٠٦ هـ.

٦ ـ معرفةُ الأنساب

تعريفها:

لغةً: الأنساب: واحدها: «النَّسَب» وهو: القَرَابة.

و(الأنسابُ) تكون إلىٰ القَبيلةِ، أو الجَدِّ، أو البلدِ، أو الصَّنْعَةِ، أو غيرِ ذلك، وهي واقعةٌ في الرُّواةِ علىٰ الوجوهِ المختلفةِ.

أهميةُ معرفة الأنساب:

قال الله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَـٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ﴾[الحجرات: ١٣].

ومعرفة الأنساب أمرٌ مُهِمٌّ لِمَا يترتَّب عليه من صِلاَتٍ للأرحام، ومعرفةِ ما يَحِلُّ، ويَحْرُم من النساء عند الاقتران، وغير ذلك من حقوقٍ.

ولأهمية الأنساب فقد أوصىٰ النبيُّ ﷺ بمعرفتها، ونسب مَنْ سألهُ النسبَ، وصَوَّب في هذا، وخطَّأ، وقال ﷺ: «تعلَّموا مِنْ أَنْسَابِكم ما تَصِلُونَ به

أَرْحَامَكُمْ؛ فإنَّ صِلَةَ الرَّحِمِ مَحَبَّةٌ في الأَهْلِ؛ مَثْرَاةٌ في المَالِ، مَنْسَأَةٌ في الأَثَرِ»[1].

وقد بَرَع في معرفة النَّسب أبو بكر الصِّدِّيق رضي اللهُ عَنهُ، وشهد له الرسولُ ﷺ بذلك، ووصفوه بـ: «النَّسَّابة» مبالغةً في علمهِ به.

وأَمَر ﷺ حَسَّانَ بن ثابتٍ ـ رضي اللهُ عَنه ـ أن يأتي أبا بكر ليستعين به على تعلُّم النسب قائلاً له: «لا تَعْجَلْ، وائْتِ أبا بكر الصِّدِّيق؛ فإنهُ أَعْلَمُ قُرَيْشٍ بأنسابها؛ حتى يلخص لك نسبي»[2].

وأمر عُمَرَ ـ رضي اللهُ عَنه ـ بتعلُّمِه، بل إنَّ عمر قد رتَّبَ ديوانَ الجُند على أنساب «القبائل».

واعتنى العلماء بذكر نسب رسولِ اللهِ ﷺ وقريشٍ لوُجودِ الخلافة فيهم.

ولو جُهِلَتِ الأنسابُ؛ لأمكن أن يدَّعيها الناسُ، ومن ثمَّ تضيع الحقوقُ.

ولأهميتها فإن من علماء الحديث من قد أفرد في مصنَّفه باباً في تعلُّمِ النسب، كما فعل الإمامُ التِّرمذي.

بل إنَّ كُتب المسانيد نَمَطٌ جديدٌ من هذا عند بعض المؤلِّفين فيه.

وتعود عنايةُ العلماء والمحدِّثين بالأنساب إلى أهميتها في معرفة الرُّواة، وصلتها القوية بعلم الرجال؛ إذ هو علمٌ قائمٌ على التعريف بهم.

هذا وقد تناولت كتبُ «علوم الحديث» النَّسَبَ تحت نوعين، هُما: «معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم»[3] و: «النِّسَبُ التي على خِلاف الظاهر»[4].

---

(١) أخرجه الترمذي في كتاب: البر والصلة، باب: ما جاء في تعليم النسب، برقم: (١٩٧٩).

(٢) أورده الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (١/ ١٦٩)، والسمعاني في «الأنساب» (١/ ٢٢).

(٣) انظر تعريفها في صفحة (٤١٩).

(٤) انظر تعريفها في صفحة (٤٢٥).

وسيأتي تعريفُ كلٍّ منهما في الصفحات القادمة.

أمثلة الأنساب:

يجدر بي هنا أن أقدِّمَ بعضَ ا لأمثلة من الرُّواة المنسوبين إلى القبائل، وإلى غيرها.

١ ـ (الأشْجَعِيُّ): هو عُبَيْدُ الله بنُ عُبَيْدِ الرحمٰنِ، ونسبته إلىٰ القبيلة، يَرْوي عنه أبو النَّضْرِ هاشِمْ بن القاسم وطبقتُه.

٢ ـ (المَسْعُوْدِيُّ): هو عبدُ الرَّحمٰنِ بنُ عبدِ اللهِ، ونسبته إلىٰ الجَدِّ، يَرْوي عنه أبو نُعَيْم الفَضْلُ بن دُكَيْنٍ، وطَبَقَتُه.

٣ ـ (الفِرْيَابي): هو محمَّدُ بن يوسف، ونسبته إلىٰ البلد، مِن أصحاب سُفيان الثَّوْرِيِّ.

٤ ـ (المُجْمِر): هو نُعَيْمُ بن عبدِ الله، ونسبته إلىٰ صَنْعَةٍ، وهي تجميرُ المسجدِ، أي: تطييبه بالبَخُور، وهو من أصحاب أبي هُرَيْرة.

وما من راوٍ إلاَّ وله نِسْبَةٌ، وليس يَعني الباحثَ في الرِّجالِ معرفةُ ذلك إلاَّ بمقدارِ ما يُفيد في التعريفِ بشخصية الرَّاوي.

كذلك المقصودُ هاهنا: مَن يأتي مِن الرُّواةِ في الأسانيدِ بنَسَبِه فقطْ، أو بنَسَبِه مع علامةٍ لا تُساعِد في تمييزِه، أمَّا من يأتي اسْمُه مقروناً بنَسَبِه، وهو كثيرٌ في الرُّواةِ جِدّاً، فهٰذا ليس مَعْنِيّاً بهٰذه الدَّلالةِ لإمكان الوُقوف عليه بطريقٍ سَهْلَةٍ.

الطريقُ إلىٰ تمييزها:

أمَّا الطريقُ إلىٰ ما سَبَق؛ فيكون بالنَّظَرِ والبحث في:

١ ـ فَصْلٍ خاصٍّ في (الأنْساب) في أواخر «تهذيب الكمال» للمِزِّيِّ

وفروعِه، وذلك إذا كان الرَّاوي مِن شَرْطِ «التَّهذِيب».

٢ ـ كُتبٍ مخصوصةٍ مؤلَّفةٍ في (الأنساب) رُتِّبَتْ على حروفِ المُعْجَم، وليس فيها أفْضَلُ ولا أجْمَعُ مِن كتاب «الأنساب» للحافِظِ أبي سَعْدٍ السَّمْعَاني (المتوفى سنة ٥٦٢ هـ).

لكنَّك قد لا تَقِفُ على بُغْيَتِك فيه، فإنَّه يذْكُرُ النِّسْبَةَ، ويَذْكُرُ أمْثِلَةَ مِمَّن يندرج تحتَها من الرُّواةِ، أو غيرِهم، ولا يستقصي.

٣ ـ يقعُ في (الأنساب) الاشتباهُ كثيراً في الرَّسْم، والضَّبْطِ، فربَّما وَجَدْتَ بُغْيَتَكَ في كُتُبِ (المُشْتَبِه): تمييز الأسماء.

٤ ـ إنْ وَقَعَت النِّسْبَةُ إلى بلدٍ، فارْجِعْ إلى اسم ذلك البلدِ في «مُعْجَم البُلْدان» للعلاَّمةِ المؤرِّخ ياقُوْت الحَمَويِّ (المتوفَّى سنة ٦٢٦ هـ).

كُتُب أَنسَابِ المُحَدِّثين

من الكتب المؤلَّفة فيه:

١ ـ **الأنساب**: لأبي محمد قاسم بن أَصْبغ بن محمد القُرطبي (المتوفى سنة ٣٤٠ هـ)[1].

٢ ـ **أنساب الأشراف**: لأبي أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البَلاَذُرِيّ (المتوفى سنة ٢٧٩ هـ)[2].

٣ ـ **المتشابه**: لأبي الوليد بن الفرضي عبد الله بن محمد بن يوسف القُرطبي (المتوفى سنة ٤٠٣ هـ)[3].

٤ ـ **مشتبهُ النسبة**: لأبي محمد عبد الغني بن سعيد بن علي الأَزْدِي العامري (المتوفى سنة ٤٠٩ هـ)[4].

٥ ـ **الإكمال في رفع عارض الارتياب من المؤتلف والمختلف في**

---

(١) ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٤٦٣).

(٢) طُبع أجزاء منه بتحقيق مجموعة من العلماء ما بين عامي: ١٣٠١ هـ ـ ١٨٨٣ م، و١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م.

(٣) ذكره الزركلي في «الأعلام»: (٤/ ١٢١).

(٤) طُبع بتحقيق الأستاذ محمد الجعفري الزَّيني، في إله آباد بالهند، عام ١٣٢٧ هـ ـ ١٩٠٩ م.

الأسماء والكُنى والأنساب: للأمير ابن ماكولا سعد الملك أبي نصر، علي بن هِبَة الله بن علي البغدادي (المتوفىٰ سنة ٤٧٥ هـ)[١].

وقد أكمله المؤلّفُ في كتابه: «تهذيب مُسْتَمِرِّ الأوهام» وأكمله ابن نقطة البغدادي (المتوفىٰ سنة ٦٢٩ هـ) في: «إكمال الإكمال» ثم ذَيَّل عليه ابن العمادية (المتوفىٰ سنة ٦٧٣ هـ) في: «ذيل مشتبه الأسماء والنسب» وذيّل ابن الصابوني (المتوفىٰ سنة ٦٨٠ هـ) علىٰ كتاب ابن نقطة في كتابه: «تكملة إكمال الإكمال».

٦ ـ **تهذيب مستمرِّ الأوهام علىٰ ذوي المعرفة وأولي الأفهام**: لابن ماكولا أيضاً.

كَمَّل به كتابَه «الإكمال»[٢].

٧ ـ **أنساب العرب**: لأبي المُظفَّر، محمد بن أحمد بن محمد الأَبْيَوردي المُعَاوِي الأُمَوِي الخراساني (المتوفىٰ سنة ٥٠٧ هـ).

نسبه له السمعاني في: «الأنساب»[٣].

٨ ـ **الأنساب المُتَّفَقَة في الخطِّ المتماثلة في النَّقط والضَّبط**: لأبي الفضل، محمد بن طاهر بن علي المَقْدِسي، المعروف بـ: «ابن

---

(١) طُبع بتحقيق الشيخ عبد الرحمٰن المُعَلّمي، في دائرة المعارف العثمانية، بحيدرآباد (الدَّكَن) بالهند، عام ١٣٨٢ ـ ١٣٩٧ هـ، ولم يُكمِل. طُبع الجزء السابع بتحقيق الشيخ نايف العباس، طبعه أمين دمج في بيروت، عام ١٣٩٦ هـ ـ ١٩٧٦ م، ثم نَشَره أمينُ دمج في بيروت كاملاً.

(٢) طُبع بتحقيق الأستاذ سيّد كسروي حسن، في دار الكتب العلمية ببيروت، عام ١٤١٠ هـ.

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء: (٩/ ٢٨٤).

القَيْسَراني» (المتوفى سنة ٥٠٧ هـ)[١].

قال الكتَّاني: «وذَيْلُهُ في جزءٍ لطيفٍ لتلميذه أبي موسى المديني (المتوفى سنة ٥٨١ هـ)»[٢]. ويأتي.

٩ ـ **اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب الصحابة ورُواة الآثار**: لأبي محمد عبد الله بن علي بن عبد الله بن خلف الرُّشَاطي اللَّخْمي (المتوفى سنة ٥٤٢ هـ).

قال حاجي خليفة: «وهو من الكتب القديمة في الأنساب»[٣]. وقال الكتَّاني: «أخذه الناسُ عنه، وأحْسَنَ فيه، وجَمَعَ، وما قَصَّر»[٤]. واختصره الإشبيلي بعنوان: «مختصر الإشبيلي» ويأتي. كما اختصره البليسي، إسماعيل بن إبراهيم (المتوفى سنة ٨٠٢ هـ) وسمَّاه: القبس، ويأتي.

١٠ ـ **الأنساب**: لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن أبي المُظَفَّر منصور السَّمْعاني التَّمِيمي المَرْوَزي الشَّافعي (المتوفى سنة ٥٦٢ هـ).

قال الكتَّاني: «وهو كتابٌ عظيمٌ في هٰذا الفنِّ، لم يُصَنَّف فيه مثله، في نحو ثمان مجلَّداتٍ، لكنه قليلُ الوجود. واختصره عزُّ الدين ابن الأثير الجزري (المتوفى سنة ٦٣٠ هـ) وسَمَّاه: (اللباب) ثم لَخَّصه السيوطيُّ وزاد عليه أشياء، وسمَّاه: (لُبُّ اللباب في تحرير

---

(١) طُبع بتحقيق المستشرق دي يونغ، في ليدن، عام ١٢٨٣ هـ ـ ١٨٦٥ م، وأعادت نشره بالتصوير مكتبةُ المثنّى ببغداد، عام ١٣٨٢ هـ.

(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ١٢٦.

(٣) كشف الظنون: (١/ ١٣٤).

(٤) الرسالة المستطرفة: ص: ١٢٦.

الأنساب) ولخَّص أيضاً أنسابَ السمعاني القاضي قطب الدين الخَيْضري (المتوفىٰ سنة ٨٩٤ هـ) وسمَّاه: (الاكتساب في تلخيص كتب الأنساب)»[١][٢].

١١ ـ **مختصر الإشبيلي (من كتاب اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب الصحابة ورواة الآثار، للرُّشَاطي (المتوفىٰ سنة ٥٤٣ هـ):** لعبد الله بن عبد الرحمٰن الإشبيلي (المتوفى سنة ٥٨٠ هـ).

وهو مخطوطٌ[٣].

١٢ ـ **الشرح المُكمَل في نسب الحسب المُهْمَل:** لأبي موسىٰ، محمد ابن أبي بكر عمر بن أحمد المَدِيني الأصبهاني (المتوفىٰ سنة ٥٨١ هـ).

وهو مخطوطٌ[٤].

١٣ ـ **عُجالة المُبتدي وفضالة المُنْتَهي في النسب:** لأبي بكر محمد بن موسىٰ الحازمي الهمذاني (المتوفىٰ سنة ٥٨٤ هـ)[٥].

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٢٤.

(٢) نشره المستشرقُ «مرجليوث» في ليدن عام ١٣٣١ هـ، وطُبع بتحقيق الشيخ عبد الرحمٰن المُعَلّمي، وآخرين، في دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدَّكَن) بالهند عام ١٣٨٢ ـ ١٣٩٩ هـ/ ١٩٦٢ ـ ١٩٧٩ م، ولم يُكمِل. وأكمله الأستاذ أكرم البُوشي، ونشره محمد أمين دمج في بيروت عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.

(٣) انظر «الفهرس الشامل»: الحديث: (٣/ ١٣٩٨).

(٤) انظر المرجع السابق: (٢/ ٦٠١٧).

(٥) طُبع بتحقيق الشيخ عبد الله كنون، في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، عام ١٣٨٥ هـ.

١٤ ـ **الفَيْصَل في مشتبه النسبة**: للحازِمي أيضاً.

وهو مخطوطٌ[(١)].

١٥ ـ **البيان والتبيين في أنساب المحدِّثين**: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الزُّهري (المتوفى سنة ٦١٧ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٢٦٦٢).

١٦ ـ **التبيين في أنساب القُرَشِيِّين**: لابن قُدَامَة، موفَّق الدين، أبي محمد، عبد الله بن أحمد بن قُدَامة المَقْدسي (المتوفى سنة ٦٢٠ هـ)[(٢)].

١٧ ـ **الأنساب**: لياقوت الحموي الرُّومي (المتوفى سنة ٦٢٦ هـ)[(٣)].

١٨ ـ **مشتبه الأسماء والنسب، أو (إكمال الإكمال لابن ماكولا)**: لابن نُقْطَة، مُحِبّ الدين أبي بكر، محمد بن عبد الغني بن أبي بكر البغدادي (المتوفى سنة ٦٢٩ هـ).

ذيَّل به على كتاب «الإكمال» لابن ماكولا (المتوفى سنة ٤٧٥ هـ)[(٤)].

وقد ذيّل عليه ابن العمادية (المتوفى سنة ٦٧٣ هـ) في كتابه: «ذيل

---

(١) انظر «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١٢٢٤).

(٢) طُبع بتحقيق الأستاذ محمد نايف الدُّليمي في وزارة الثقافة ببغداد عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م.

(٣) ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء»: (٢٢/ ٣٦٢).

(٤) طُبع بعنوان: «تكملة الإكمال» بتحقيق الأستاذ عبد القيّوم عبد رب النبي ومحمد صالح عبد العزيز المُراد في مركز إحياء التراث في جامعة أم القرى بمكة المكرمة عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.

مشتبه الأسماء والنسب» كما ذَيّل على كتاب ابن نقطة: ابنُ الصَّابوني (المتوفى سنة ٦٨٠ هـ) في كتابه «تكملة إكمال الإكمال».

١٩ ـ **اللُّباب في تهذيب الأنساب**: لابن الأثير، عِزّ الدين أبي الحسن، علي بن محمد بن محمد الجَزَري الشَّيباني الموصلي (المتوفى سنة ٦٣٠ هـ).

اختصر به كتاب «الأنساب» للسَّمعاني (المتوفى سنة ٥٦٢ هـ).

قال الكتَّاني: «وزاد فيه أشياء أهملها، واستدرك على ما فاته، ونَبَّه على أغلاط. ثم لَخَّصه السيوطي، وسَمَّاه (لبُّ اللباب)»[1][2].

٢٠ ـ **انتساب المحدِّثين أو (نسبة المحدِّثين إلى الآباء والبلدان)**: لابن النَّجَّار مُحِبّ الدين أبي عبد الله محمد بن محمود بن الحسن البغدادي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ)[3].

٢١ ـ **ذيل مشتبه الأسماء والنسب (لابن نقطة) المُذَيَّل على كتاب ابن ماكولا البغدادي**: لابن العِمَاديَّة وجيه الدين أبي المُظَفَّر منصور بن سليم بن منصور الهَمْداني الإسكندراني الشافعي (المتوفى سنة ٦٧٣ هـ).

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١٢٥.

(٢) طُبع (اللُّباب) بتحقيق المتشرق «وستنفلد» في: «غوتنجن» عام ١٢٥١ هـ ـ ١٨٣٥ م، وقد أصدر منه حرف الألف فقط. وطُبع بتحقيق الأستاذ حسام الدين القدسي في مكتبة القدسي بالقاهرة عام ١٣٥٧ ـ ١٣٧٠ هـ. وطُبع بتحقيق الأستاذ مصطفى عبد الواحد في مطبعة دار التأليف بالقاهرة.

(٣) ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء»: (٢٣/ ١٣٣).

وهو مخطوطٌ[1].

٢٢ ـ **تكملة إكمال الإكمال**: لابن الصَّابوني، جمال الدين محمد بن علي المحمودي (المتوفى سنة ٦٨٠ هـ).

أكمل به كتابَ: «إكمال الإكمال» لابن نقطة البغدادي (المتوفى سنة ٦٢٩ هـ)[2].

٢٣ ـ **مشتبه النسبة**: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدمشقي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

هو من أجمع ما صُنِّف في المشتبه من أسماء الرواة، وأنسابهم، رَتَّبه مؤلِّفه على حروف المعجم، وأحسن التفريقَ بين الرُّواة، وأزالَ كلَّ لبسٍ قد يقع فيما تشابه بينهم. قال الكتَّاني: «وللذهبي مختصرٌ جداً جامعٌ في مشتبه الأسماء، والنسبة، لخَّصه من عبد الغني، وابن ماكولا، وابن نقطة، وأبي الوليد ابن الفرضي، ولكنه أجحف في الاختصار. واكتفى بضبط القلم، فصار بذلك كتابُه مُبايناً لموضوعه، لعدم الأمن من التصحيف فيه، وفاته من أصوله أشياء، واختصره الحافظ ابن حجر، فضبطه بالحروف على الطريقة المرضيّة، وزاد ما يتعجَّبُ من كثرته مع شِدَّة تحريره واختصاره»[3][4].

---

(١) انظر «ذيل تاريخ الأدب العربي» لـ: «برو كلمان»: (١/ ٦٠٢).

(٢) طُبع بتحقيق الأستاذ مصطفى جواد في المجمع العلمي العراقي ببعداد، عام ١٣٧٧ هـ ـ ١٩٥٧ م. ومعه كتاب: «المؤتلف والمختلف» للأبيوري.

(٣) الرسالة المستطرفة: ص ١١٨.

(٤) طُبع بتحقيق المستشرق «دي يونغ» في ليدن، عام ١٢٩٩ هـ ـ ١٨٨١. وطُبع بتحقيق=

وقد ذيّل عليه تقي الدين السَّلاَّمي (المتوفى سنة ٧٧٤هـ) في: «ذيل مشتبه النسبة»، وعَلّق عليه ابن ناصر الدين الدِّمشقي (المتوفى سنة ٨٤٢ هـ) في: «توضيح المشتبه»، كما أفرد أوهامَه في مجلد لطيف سَمَّاه: «الإعلام بما وقع في مشتبه الذهبي من الأوهام». كما حَرَّر «المشتبهَ» للذهبي الحافظُ ابن حجر (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ) في: «تبصير المُنْتَبِه في تحرير المشتبه».

٢٤ ـ **ذيل مشتبه النسبة**: لتقي الدين أبي المعالي محمد بن رافع السَّلاَّمي (المتوفى سنة ٧٧٤ هـ)[١].

٢٥ ـ **القبس**: للقاضي مجد الدين إسماعيل بن إبراهيم بن محمد البليسي الكناني المصري (المتوفى سنة ٨٠٢ هـ).

اختصر به كتابَ: «اقتباس الأنوار» للرُّشَاطي (المتوفى سنة ٥٤٢هـ)[٢].

٢٦ ـ **تحفة ذوي الأرب في مشكل الأسماء والنسب**: لابن خطيب الدَّهشة نور الدين أبي الثناء محمد بن أحمد (المتوفى سنة ٨٣٤ هـ)[٣].

٢٧ ـ **توضيح المشتبه في أسماء الرجال**: لابن ناصر الدين شمس الدين

= الأستاذ علي محمد البجاوي في مطبعة عيسى الحلبي بالقاهرة عام ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٢ م.

(١) طُبع بتحقيق الأستاذ صلاح الدين المنجّد في دار الكتاب الجديد ببيروت عام ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م.

(٢) ذكره الحافظ ابن حجر في: «المجمع المؤسس»: (١/ ٤٦٠).

(٣) طُبع بعناية المستشرق: «تروكت مان» في ليدن، عام ١٣٢٣ هـ ـ ١٩٠٥ م.

محمد بن أبي بكر عبد الله بن محمد الدمشقي (المتوفىٰ سنة ٨٤٢ هـ).

عَلَّق به علىٰ كتاب «المشتبه» للذهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ)[١].

سيأتي تعريفه في «المتشابه» انظر صفحة : ().

٢٨ - **الإعلام بما وقع في مشتبه الذهبي من الأوهام**: لابن ناصر الدين الدِّمشقي أيضاً[٢].

٢٩ - **الإعجاب ببيان الأنساب**: للحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد ابن علي بن حجر العسقلاني المصري (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ).

ذكره الشيخ عبد الحي الكتاني في «فهرس الفهارس» (١/ ٣٣٢).

٣٠ - **تبصير المنتبه بتوضيح المشتبه**: لابن حجر أيضاً.

اعتمد في تأليفه علىٰ كتاب «المشتبه» للذهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ) فأحسن ضبطه بالحروف، وكان الذهبي قد ضَبط الأسماء بالشكل، كما اجتنب ابنُ حجر الاختصار؛ الذي ورد في «المشتبه» حين تتعدَّد الأسماء المشتبهة ليميِّز كلَّ واحد عن الآخر، كما استدرك ما فاته من الأسماء، وأشار إلىٰ زياداته برمزٍ خاصٍّ[٣].

---

(١) طُبع بتحقيق الأستاذ محمد نعيم العِرَقْسُوسي في مؤسَّسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

(٢) طُبع بتحقيق الدكتور عبد رب النَّبي محمد في مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنوَّرة عام ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

(٣) طُبع بتحقيق الأستاذ علي محمد البَجَاوي في الدار المصرية للتأليف والترجمة بالقاهرة عام ١٣٨٤ - ١٣٨٧ هـ.

٣١ ـ **الاكتساب في تلخيص كتب الأنساب**: للقاضي قطب الدين محمد ابن محمد بن عبد الله بن خيضر المصري الشافعي (المتوفى سنة ٨٩٤ هـ).

قال الكتاني: «لخَّص به أنسابَ السمعاني، وضمَّ إليها ما عند ابن الأثير، والرُّشَاطي، وغيرهما من الزيادات، وسَمَّاه: (الاكتساب في تلخيص كتب الأنساب)»[١].

تُوجَد نسخةٌ منه في المكتبة المحمودية بالمدينة المنوَّرة[٢].

٣٢ ـ **لُبُّ اللباب في تحرير الأنساب**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمٰن ابن أبي بكر السُّيوطي المصري (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

قال الكتَّاني: «لَخَّص فيه (اللبابَ) لابن الأثير الجزري (المتوفى سنة ٦٣٠ هـ) وزاد عليه أشياء، وهو في مجلد لطيف»[٣][٤].

وقد كتب عباس بن محمد المدني عليه: «مختصر فتح رب الأرباب بما أُهمِل في لب اللباب من واجب الأنساب». ويأتي.

٣٣ ـ **الاكتساب بتلخيص كتاب الأنساب**: للشيخ بن محمد بن شيخ حسن الجُفْري العَلَوي الحسيني (المتوفى سنة ١٢٢٢ هـ).

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ٢٥.

(٢) انظر: «تاريخ الأدب العربي» القسم السادس، ١٠ ـ ١١، ص: ٣٩٢.

(٣) الرسالة المستطرفة: ص: ١٢٥.

(٤) طُبع بتحقيق المستشرق: «فاث»، في ليدن، عام ١٢٥٦ هـ ـ ١٨٤٠ م، وأعادت طبعه بالتصوير مكتبةُ المثنى في بغداد، عام ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ محمد أحمد عبد العزيز، وأشرف أحمد عبد العزيز في دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤١١ هـ.

وهو مخطوطٌ[1].

٣٤ ـ **فتح ربّ الأرباب بما أُهْمِلَ في لُبِّ اللُّباب للسُّيوطي**: لعباس بن محمد أمين بن أحمد رضوان المدني (المتوفى سنة ١٣٤٦ هـ).

ذَيَّل به على: «لُبّ اللُّباب» للسيوطي[2]، وقد اختصره عباس بن محمد أمين المدني (المتوفى سنة ١٣٤٦ هـ) في كتابه الآتي:

٣٥ ـ **مختصر فتح رب الأرباب بما أُهمِل في لُبِّ اللباب من واجب الأنساب**: لعبّاس بن محمد أمين بن أحمد رضوان المَدَني (المتوفى سنة ١٣٤٦ هـ)[3].

❐ ○ ○ ❐

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٢١٦).

(٢) ذكره الأستاذ محمود سعيد في: «تشنيف الأسماع»، ص: ٢٦٢.

(٣) طُبع في مطبعة المعاهد بمصر عام ١٣٤٥ هـ.



٧ ـ معرفة المنسوبين إلىٰ غير آبائهم

تعريف «المنسوبين» لغةً واصطلاحاً:

لغةً: «المنسوبون» جمعُ: منسوبٍ، وهو اسمُ مفعولٍ مِن (نَسَبَ)؛ أي: ذَكَر نسبَه، و«النَّسبُ» هو: القَرابةُ[١].

واصطلاحاً: هو راوٍ نُسِبَ إلىٰ أُمِّه، أو جَدَّتِه، أو جَدِّه، أو غيرهم[٢].

أهمية معرفة هذا النوع:

معرفةُ الأبِ الذي ينتسب إليه الراويُ ضروريةٌ لتمييزه عن غيره، إلاَّ أنَّ بعض الرُّواة قد يُنْسَبُ إلىٰ غير أبيه، فالحاجةُ لمعرفة هؤلاء حاقَّةٌ، وتسمية آبائهم هامَّةٌ جداً لدفع توهُّمِ التعدُّدِ عند نسبتهم إلىٰ آبائهم.

أقسام المنسوبين إلى غير آبائهم:

وهٰذا النوع بالنسبة لمن ينسب إليهم الرواة علىٰ أقسامٍ:

---

(١) القاموس المحيط.

(٢) انظر: «المحدِّث الفاصل»: ص: ٢٦٦، و«علوم الحديث»: ص: ٣٧٠.

القسم الأول: من نُسِبَ إلىٰ أمِّه من الصحابة:

أمثلة ذلك:

١ ـ (مُعَاذ) و(مُعَوِّذ) ابني عَفْراء، وهما اللَّذان أثبتا أبا جهل يوم بَدرٍ، أبوهم: الحارث بن رفاعة الأنصاري.

٢ ـ و(ابنُ أمِّ مَكْتُوم) الأعمىٰ المؤذِّن، وكان يَؤُمُّ الناسَ أحياناً عن رسول الله ﷺ في غَيْبَتِه، قيل: اسمه: عبد الله بن زائدة. وقيل: عمرو بن قَيْسٍ.

٣ ـ و(بلال ابن حَمامة) المؤذِّن: حمامة: أمُّه، وأبوه: رَبَاح.

٤ ـ و(سُهَيْل)، وأخواه: (سَهْلٌ)، و(صَفْوَان) بنو بيضاء: هي أُمُّهُمْ واسمها: دعد، واسم أبيهم: وَهْب.

٥ ـ و(شُرَحْبيل ابن حَسَنة): هي أُمُّه، وأبوه: عبد الله بن المطاع الكِنْدِي.

٦ ـ و(عبد الله ابن بُحَيْنَة): هي أُمُّه، وأبوه: مالكُ بن القَشِب الأَزْدِي الأَسَدي.

٧ ـ و(سَعْد ابنُ حَبْتَةَ الأنصاري): هي أُمُّه، وأبوهُ: بَحير بن معاوية جَدُّ أبي يوسف القاضي، هؤلاء صحابة رضي اللهُ عَنهم[1].

ومن التَّابعين فمن بعدهم:

أمثلة ذلك:

١ ـ (محمَّد ابن الحَنَفِيَّة): واسمُها: خَوْلَة، وأبوه: عَليُّ بن أبي طالبٍ.

---

(١) انظر: «علوم الحديث»: ص: ٣٧٠.

٢ ـ و(إسماعيل ابن عُلَيَّة الحافظ): هي أمُّه، وأبوه: إبراهيم، وكان يكره النسبةَ إلىٰ أمّه.

٣ ـ و(إبراهيم ابن هِرَاسة): هي أُمُّه، وأبوه: سلمة.

القسم الثاني: من نُسِبَ إلىٰ جَدَّتِه:

أمثلة ذلك:

١ ـ (بشير ابن الخَصَاصِيَة) أبوه: مَعْبَدٌ، و(الخصاصية) أمُّ جدِّه الثالث.

٢ ـ و(يَعْلىٰ ابن مُنْيَة) صحابيٌّ، و(مُنْيَة) جَدَّتُه.

٣ ـ و(ابنُ تيميَّة)، هي أمُّ أحد أجداده الأبعدين.

القسم الثالث: من نُسِبَ إلىٰ جَدِّه:

أمثلة ذلك:

١ ـ (أبو عُبَيْدَة ابن الجَرَّاح) أحد العشرة المبشَّرين بالجنَّة، وهو: عامرُ ابن عبد الله بن الجَرَّاح.

٢ ـ و(حَمَلُ ابن النَّابِغَة الهُذَلِيّ) صحابيٌّ: هو: حملُ بن مالك بن النابغة.

٣ ـ و(مُجَمِّعُ ابن جارية) صحابيٌّ: هو: مجمِّعُ بن يزيد بن جارية.

ومن غير الصحابة:

أمثلة ذلك:

١ ـ (ابن جُرَيْج) الإمام الحافظ المحدِّث، هو: عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج.

٢ ـ و(بنو الماجِشُون) بكسر الجيم، منهم: يوسف بن يعقوب بن أبي

سَلَمة الماجشون. قال أبو علي الغَسَّاني: هو لقبُ يعقوب بن أبي سَلَمة، وجرىٰ على بنيهِ، وبني أخيه عبد الله بن أبي سلمة. قلت: والمختار في معناه: أنه الأبيض الأحمر، والله أعلم.

٣ ـ و(ابن أبي ذِئْب): هو: محمد بن عبد الرحمن بن المُغِيرة بن أبي ذئب.

٤ ـ و(ابن أبي لَيْلَى) الفقيه: هو: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى.

٥ ـ و(ابن أبي مُلَيْكَةَ): هو: عبد الله بن عبيد الله بن أبي مُلَيْكَة.

٦ ـ و(بنو أبي شَيْبة): هم: أبو بكر وعثمان الحافظان وأخوهما القاسم، أبو شيبة هو جدُّهم، واسمُه: إبراهيم بن عثمان واسِطِيٌّ، وأبوهم: محمد بن أبي شيبة.

٧ ـ و(أبو سعيد بن يونس) صاحب «تاريخ مصر»، هو: عبد الرحمن بن أحمد بن يونس بن عبد الأعلىٰ الصَّدَفي، واللهُ أعلَمُ.

٨ ـ و(أحمد بن حنبل) الإمام المُبَجَّل، هو: أحمد بن محمد بن حنبل الشَّيْبَاني[1].

القسم الرابع: من نُسِبَ إلىٰ رجلٍ غير أبيه هو منه بسببٍ:

أمثلة ذلك:

١ ـ (المِقْدَادُ ابن الأسود) الصحابي: هو المقدادُ بن عمرو الكِنْدِي، كان في حِجر الأسود بن عبد يغوث الزهري زوجِ أمِّه، وتبنَّاه فنُسِب إليه.

---

(١) انظر: «علوم الحديث»: ص: ٣٧٢.

٢ ـ و(الحَسَنُ ابن دِيْنَار): هو ابن (واصلٍ)، و(دينار) زوجُ أمِّه، وكأنَّ هذا خفي على ابن أبي حاتم؛ حيث قال فيه: الحسن بن دينار بن واصل، فجعل واصلاً جدَّه، واللهُ أعلم[١]. .

أشهر الكتب فيه:

١ ـ **صَنَّف في القسم الأوَّل**: الحافظ علاء الدين مُغْلَطاي بن عبد الله الحنفي (المتوفى سنة ٧٦٢هـ)، تصنيفاً حسناً في ثلاث وسِتِّين ورقة، ذكره الحافظُ السُّيوطي في «تدريب الراوي»[٢].

٢ـ **تحفة الأبيه فيمن نسب إلى غير أبيه**: لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى سنة ٨١٧هـ)[٣].

وكذلك للاطِّلاع على الكُتب التي أُلِّفَتْ في الرواة المنسوبين إلى غير آبائهم؛ يمكن الرجوع إلى الكتب التي ذكرناها في «معرفة الأنساب»[٤].

❐ ○ ○ ❐

(١) انظر: علوم الحديث: ص: ٣٧٣.

(٢) ٢/ ٣٣٧.

(٣) ذكره محقِّق «الباعث الحثيث» (٢/ ٦٣٩) أنه مطبوعٌ، ولم أعثر عليه، انظر طبعة مكتبة المعارف بالرياض.

(٤) انظر صفحة: (٤٠٧).



٨ ـ معرفةُ المَنسُوبِينَ إلى خِلَافِ الظَّاهِرِ

تعريف «المنسوبين» لغةً واصطلاحاً:

لغةً: قد سبق تعريفُه اللُّغوي في «معرفة المنسوبين إلىٰ غير آبائهم».

واصطلاحاً: هو أن يُنْسَب الراوي إلىٰ غير قبيلته، أو غير بَلْدَته، أو غير صَنْعَتِه[1].

لأن الأصل في النسبة أن يُنْسَب الإنسانُ إلىٰ قبيلته، أو بلده، أو صَنْعته، أو ولائه، وغيرها كما ذكرنا آنفاً، ولكن وُجِدَ عددٌ من الرُّواة الذين نُسِبُوا علىٰ خلاف الظاهر لعارضٍ، أو سببٍ، فاهتمَّ المحدِّثون ببيان هٰذه العوارض، والأسباب دفعاً للوَهْم الذي قد ينشأ من هٰذه النسبة.

أمثلة المنسوبين إلى خلاف الظاهر:

١ ـ أبو مسعود عُقْبَة بن عمرو البَدْرِي، في قول الأكثرين: أنَّه لم يَشْهَدْ بدراً، بل نزل بها، فنُسِبَ إليها.

---

(١) انظر: «علوم الحديث»: ص: ٣٧٣، و«تدريب الراوي» (٢/ ٣٤٠ ـ ٣٤١).

ولكن يرىٰ البخاريُّ ـ ووافقه مسلمٌ ـ: أنه ممَّن شهد بدراً، فروى البخاريُّ في كتاب المغازي، في باب شهود الملائكة بدراً حديثَ عُرْوَة بن الزّبَيْر، عن بشير بن أبي مسعود؛ قال: «أَخَّرَ المُغِيْرَةُ العَصْرَ، فَدَخل عليه أبو مسعود عُقْبَة بن عمرو جَدُّ زيدِ بن حسنٍ، وكان شهد بدراً».

قال الحافظ ابن حجر: «الظَّاهر: أنه من كلام عُرْوَة بن الزُّبَيْر، وهو حُجَّةٌ في ذلك لكَوْنِه أدرك أبا مسعود؛ وإنْ كان روى عنه الحديثَ بواسطة»[1].

وكذا جَزَم به الإمامُ مسلمٌ في كتابه: «الكُنىٰ»[2].

٢ ـ وسليمان بن طَرْخَان التَّيْمِي، لم يكن من (تَيْمٍ)، وإنما نزل فيهم فنُسِبَ إليهم، وهو مولى ابن مُرَّة[3].

٣ ـ ويزيد الفقير: أُصِيبَ في فقار ظهره، فكان يألم منه؛ حتى ينحني له.

٤ ـ وخالد بن مِهْران أبو المنازل الحَذَّاء، لم يكن حَذَّاءً، وإنما يجلس عندهم، فنُسِبَ إليهم، فيما حكاه البخاريُّ في تاريخه[4] عن يزيد بن هارون: «أنه ما حذا نعلاً قطُّ».

٥ ـ أبو خالد الدَّالاني يزيد بن عبد الرحمن: هو أَسَدِيٌّ، مولىٰ لبني أسدٍ، نَزَل في بني (دالان) ـ بطنٌ من هَمْدَان ـ فنُسِبَ إليهم.

---

(١) فتح الباري: (٢/ ٣١٨).

(٢) ٢/ ٧٧٨.

(٣) انظر: «الأنساب»: (٣/ ١٢٤).

(٤) التاريخ الكبير: (٣/ ٩١٧٤).

٦ ـ إبراهيم بن يزيد الخُوزِي: ليس من (الخُوْز) إنما نزل شِعَبَ الخُوزِ بمكَّة.

٧ ـ عبد الملك بن أبي سليمان العَرْزَمي: نزل جبانة (عَرْزَم) بالكُوفة، وهي قبيلةٌ معدودةٌ في فَزَارَة، فقيل: عَرْزَمِيٌّ.

٨ ـ محمَّد بن سِنَان العَوَقي، أبو بكر البَصْرِي: باهليٌّ نزل في (العَوَقة)، وهم بطنٌ من (عبد القيس)، فنُسِبَ إليهم.

٩ ـ أحمد بن يوسف السُّلَمِي: عالمٌ جليلٌ روىٰ عنه مسلمٌ وغيرُه، وهو أزديٌّ عُرِفَ بالسُّلَمِي؛ لأن أُمَّهُ كانت سُلَمِيَّةً ثبت ذلك عنه، وأبو عمرو بن نُجَيْد السُّلَمِي كذلكَ، فإنه حافده. وأبو عبد الرحمٰن السُّلَمي: مصنِّف الكتب للصُّوفية كانت أُمُّه ابنة أبي عمرو المذكور فنُسب سُلَمِيّاً، وهو أزديٌّ أيضاً.

١٠ ـ ويقرب مِنْ ذلكَ ويلتحق به: مِقْسَمٌ مولىٰ ابن عبَّاس: هو مولىٰ عبد الله بن الحارث بن نَوْفَل، لزم ابنَ عبَّاس، فقيل له: مولىٰ ابن عبَّاسٍ؛ للزُومه إيَّاه[١].

قال السَّخاوي: «واعلمْ: أنَّ مما كَثُرَ الاشتباهُ فيه، وعَمَّ الضَّرَرُ به، من ينسب (حُسَينياً) لسكناه محلاًّ من القاهرة، أو بلدةً، أو غيرهما، فيُتَوَهَّم: أنها نسبةٌ للحسين بن عليٍّ، ويُوصَف بالشَّرَف، ولذا كان بعض مُتْقني العلماء من ينسب كذلك يقيِّد بقوله: للسكنى، أو (زُبيريّاً) لمحلّةٍ بنواحي الغربية، فيُتوهَّم: أنها للزُّبَيْرِ بن العوام حواريِّ رسول الله ﷺ، أو (جعفريّاً) لمحلّةٍ أيضاً فيُتَوَهَّم: أنها جعفر بن أبي طالبٍ، أو (قرشياً) لمحلّةٍ تُسَمَّى «القرشية» فيُتَوَهَّم: أنها

(١) انظر: «علوم الحديث»: ص: ٣٧٤.

لقريشٍ، أو (جَرَّاحِيّاً) لمحلّةٍ أخرىٰ، فيُتَوهَّم: أنها لأبي عُبَيْدَة بن الجَرَّاح، أو (عَبَّاسِيّاً) للعباسية من الشرقية، فيُظَنُّ: أنها من ذُرِيَّة العبَّاس عمِّ النبي ﷺ، في أشباه لذلك عَمَّ الضَّرَرُ بها»[1].

أشهر الكتب فيه:

١ ـ **الأنساب**: للإمام أبي سعد عبد الكريم السَّمعاني (المتوفى سنة ٥٦٢هـ)[2].

٢ ـ **اللُّباب في تهذيب الأنساب**: لعز الدين ابن الأثير الجَزَري (المتوفى سنة ٦٣٠هـ)[3].

٣ ـ **لُبُّ اللُّباب**: للحافظ جلال الدين أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١هـ)[4].

وكذلك للاطِّلاع على الكتب التي أُلِّفَتْ في الرُّواة المنسوبين إلى خلاف الظَّاهر؛ يُمكن الرجوعُ إلى الكُتب التي ذكرناها في تعريف «معرفة الأنساب»[5].

❐ ○ ○ ❐

(١) فتح المغيث: (٣/ ٢٧٣).

(٢) طُبع بتحقيق الشيخ عبد الرحمن يحيى المعلِّمي، في دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدَّكَنْ) الهند، عام ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٢م، في عشر مجلَّدات.

(٣) طُبع بتحقيق المستشرق وستنفلد، في غوتنجن، عام ١٢٥١هـ ـ ١٨٣٥م، وله طبعاتٌ أخرى.

(٤) طُبع بتحقيق المستشرق فات، في ليدن، عام ١٢٥٦هـ ـ ١٨٤٠م في ثلاث مجلَّدات، وله طبعاتٌ أخرى.

(٥) انظر صفحة: (٤٠٧).

٩ ـ معرفةُ المَوَالِي مِنَ الرُّواة وَالعُلَمَاءِ

تعريف «الموالي» لغةً واصطلاحاً:

لغةً: (المَوالي) جمعُ: مَوْلَى: و«المَوْلَى» من الأضداد، فيُطْلَق على المالك، والعَبْدِ، والمُعتِقِ، والمُعْتَقِ[١].

واصطلاحاً: (الموالي) جمعُ: مَوْلى، وهو: الشخصُ المُحالَفُ، أو المُعْتَقُ، أو الذي أَسْلَمَ على يد غيره[٢].

الأصل في نسبة الراوي إلى قبيلةٍ أن يكون منهم صليبةً، كقولهم: قُرَشِيٌّ؛ أي: من أولاد «قُرَيْش»، وإذا نسبوا إليها من ينتمي إليها بالولاء؛ أضافوا كلمةَ (مَوْلَى)، فقالوا: مولى قريشٍ، أو القُرَشِيُّ مَوْلاَهم.

أقسام الولاء:

والوِلاَءُ أقسامٌ، منها:

---

(١) القاموس المحيط.

(٢) انظر: «المعرفة في علوم الحديث» ص: ٢٤٣، و«علوم الحديث» ص: ٤٠٠، و«تدريب الراوي»: (٢/ ٣٨٢).

١ ـ ولاءُ العَتاقة.

٢ ـ وولاءُ الإسلام.

٣ ـ وولاءُ الموالاة (أي: الحلف).

إلاَّ أنَّ (المولىٰ) ربما نُسِبَ إلىٰ القبيلة دون التنبيه الذي ذكرناه، فيعتقد المرءُ: أنه منهم صليبةً، لذلك عُنِيَ العلماءُ بمعرفة الموالي حتى لا يختلط من يُنْسَبَ إلىٰ القبيلة بالولاء مع من ينسب إليها من صُلبِها، وليتميَّز عن سَمِيِّه المنسوب إليها صليبةً.

ومن الأمثلة علىٰ ذلك:

١ ـ ولاء العَتَاقَة:

هو مَنْ يقال فيه: «مَولىٰ فلانٌ» أو «لبني فلانٍ» والمرادُ بهِ مولىٰ العَتَاقَةِ، وهذا هو الأغلَبُ في ذلك.

٢ ـ ولاء الإسلام:

هو مَنْ أُطْلِقَ عليهِ لفظُ «المولىٰ» والمراد به ولاءُ الإسلام، ومنهم:

ـ الإمام أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل البخاري، الجُعْفِيُّ مولاهم، نُسِبَ إلى ولاء الجُعْفِيِّيْن؛ لأن جدَّه أسلم ـ وكان مجوسِيّاً ـ على يد اليَمَان بن أَخْنَس الجُعْفِيِّ.

ـ والحسن بن عيسى الماسَرْجِسِيُّ، مولىٰ عبد الله بن المبارك: وإنما ولاؤه من حيثُ كونهُ أسلم ـ وكان نصرانياً ـ على يديه.

٣ ـ ولاء الموالاة (أي: ولاء الحِلْف):

ومنهم مَنْ هو مولىٰ بولاء الحِلف، والموالاة، كـ:

ـ الإمام مالك بن أنسٍ، ونفره: هم أصْبَحِيُّون حِمْيَرِيُّونَ صَلِيْبَةً، وهم موالٍ لتَيْم قريشٍ بالحِلْف، وقيل: لأن جدَّهُ مالك بن أبي عامر كان عَسِيفاً ـ أي: أجيراً ـ على طلحة بن عُبيد الله، وطلحةُ يختلف بالتجارة، فقيل: «مولى التيميِّيْن»؛ لكونهِ مع طلحةَ بن عُبيد الله التَّيمي.

٤ ـ **المنسوبون إلى القبائل من مواليهم:**

وهذه أمثلة للمنسوبين إلى القبائل من مواليهم.

ـ أبو البَخْتَرِيّ الطَّائي سعيد بن فيروز التَّابعي: هو مولى طَيِّى.

ـ أبو العالية رُفَيع الرِّياحي التَّمِيْمي التابعي: كان مولى امرأةٍ من بني رِيَاح.

ـ عبد الرحمن بنُ هُرْمُز الأَعْرَجُ الهاشِمِيُّ أبو داود الرَّاوي عن أبي هُريرةَ، وابنِ بُحَيْنَةَ، وغيرهما: هو مولى بني هاشم.

ـ اللَّيْث بن سعد المِصْري الفَهْمي مولاهم.

ـ عبد الله بن المُبَارك المَرْوَزِي الحَنْظَلي مولاهم.

ـ عبد الله بن وَهْبِ المصري القُرَشِيّ، مولاهم.

ـ عبد الله بن صالح المِصري، كاتبُ اللَّيث الجُهَنِي مولاهم.

وربما نُسِبَ إلى القبيلة مولى مولاها كـ: (أبي الحُبَاب سعيد بن يَسَار الهاشمي) الراوي عن أبي هريرة، وابن عمر، رضي الله عنهم، كان مولى لمولى بني هاشم؛ لأنه مولى شُقران مولى رسول الله ﷺ. والله أعلم[1].

والبحثُ في الموالي يقدِّم إلينا صورةً مشرقةً عن أثر الإسلام في إنهاض الشعوب، ومحوِ الفروق بين الطبقات؛ إذ رفع من شأنِهم، مع أنَّ أعراف سائر

---

(١) انظر: «علوم الحديث» ص: ٤٠١ ـ ٤٠٢.

الأمم تَعْتَبِرُ أمثالهم طبقةً دنيا، لا يسمح لها أن تطمع بمساواة ساداتها، فضلاً عن أن تطمح إلىٰ المعالي، والسيادة.

لكنَّ ديننا الإسلاميَّ جعل معيارَ سيادة الفرد، وكرامته ما يتحلَّى به من الفضائل والخير، كما قرَّر القرآنُ: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَـٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾. والتقوىٰ تحقِّق خيرَ الدنيا، والآخرة، وإعمارَ، الحضارة وهداية القلوب[1].

ومن ثمَّ أبطل الإسلامُ التفاخُرَ بالآباء، والأجداد، و عدَّ ذلكَ من عُيوب الجاهلية، وقد قال ﷺ: «إِنَّ اللهَ قد أَذْهَبَ عنكم عُبِّيَّةَ الجاهليَّةِ، وفَخْرَها بالآباء، مُؤْمِنٌ تَقِيٌّ، وفاجِرٌ شَقِيٌّ، أنتم بنو آدَمَ، وآدَمُ مِنْ تُرابٍ، ليَدَعَنَّ رجالٌ فَخْرَهُمْ بِأَقوامٍ، إنما هُمْ فَحْمٌ مِنْ فَحْمِ جهَنَّمَ، أو ليكونَنَّ أَهْوَنَ على اللهِ مِنْ الجِعْلَانِ التي تَدْفَعُ بأَنْفِها النَّتْنَ»[2].

وأَوْرَدَ البَيْهَقِيُّ[3]: كان بين سعد بن أبي وَقَّاص، وسلمان الفارسي ـ رضي الله عنهما ـ شيءٌ، فقال سعدٌ؛ وهم في مجلسٍ: انْتَسِبْ يا فُلان! فانْتَسَبَ، ثم قال للآخر: انْتَسِبْ؛ حتىٰ بلَغَ سلمانَ، فقال: انْتَسِبْ يا سلمان! قال: ما أعرف لي أباً في الإسلامِ، ولكن سلمان ابن الإسلام. فَنُمِيَ إلى عُمر، فقال عُمر ـ رضي اللهُ عَنهُ ـ لسعدٍ: انْتَسِبْ يا سعد! فقال: أنشُدكَ الله يا أمير المؤمنين! قال: فكأنَّهُ عَرَف، فأبىٰ أن يدعهُ؛ حتى انتسبَ، ثم قال للآخر؛ حتى بَلَغَ سلمانَ، فقال: انْتَسِبْ يا سلمان! فقال: أنعم اللهُ عليَّ بالإسلام: فأنا سلمانُ ابن الإسلام، فقال عمر: قد علمت قريشٌ: أنَّ الخطَّاب كان أعزَّهم في

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث: ص: ١٧٦.

(٢) أخرجه أبو داود، في كتاب: الأدب، باب: التفاخر بالأحساب، برقم: (٥١١٦).

(٣) في «شعب الإيمان»: (٤/ ٢٨٦).

الجاهلية! وإنَّ عمر ابن الإسلام أخُ سلمان ابن الإسلام، أما واللهِ لولا لعاقبتُك عقوبةً يسمع بها أهلُ الأمصار! أو ما علمت، أو ما سمعت: أنَّ رجلاً انتمىٰ إلى تسعةِ آباء في الجاهلية فكانَ عاشرهم في النَّار، وانتمىٰ رجلٌ إلى رجلٍ في الإسلام وترك ما فوق ذلكَ وكان معهُ في الجنَّة؟

لعمـرك مـا الإنسـانُ إلا ابـن دِيْنِـه ... فلا تترك التَّقوى اتِّكالاً على النَّسبِ
فقـد رفـع الإسـلامُ سلمَـانَ فـارسٍ ... وحَـطَّ بـالشِّـرْكِ النَّسيـب أبـا لَهَـبِ
أبـي الإسـلامُ لا أبَ لـي سِـوَاه ... إذا مـا افتخـروا بقَيْـسٍ أَوْ تَمِيْـمِ

وهٰذه قصةٌ قصيرةٌ يرويها لنا الإمامُ الزهريُّ تُفصح عمَّا بلغه هؤلاء في ظِلِّ الإسلام:

قال الزُّهْرِيُّ: «قَدِمْتُ علىٰ عبد الملك بن مَرْوَان.

فقال: من أين قَدِمْتَ يا زُهريُّ؟!

قال: قلتُ: من مَكَّةَ.

قال: فمَنْ خلَّفْتَ بها يسود أهلَها؟

قلتُ: عطاء بن أبي رَبَاح.

قال: فَمِنَ العربِ، أم مِنَ المَوَالي؟

قلت: مِن الموالي.

قال: وبمَ سَادَهم؟

قلتُ: بالدِّيانة، والرِّواية!!

قال: إنَّ أهل الدِّيانة، والرِّواية ينبغي أن يسودوا!

قال: فمَن يسود أهلَ اليمن.

قال: قلتُ: طاووسُ بن كَيْسَان.

قال: فمِن العرب، أم من الموالي؟

قال: قلتُ: من الموالي.

قال: وبمَ سَادَهَم؟

قلتُ: بما سادهم به عطاءٌ.

قال: إنه لينبغي!

قال: فمَن يسود أهلَ مصر؟

قال: قلتُ: يزيد بن أبي حبيب.

قال: فمِن العرب، أم من الموالي؟

قال: قلتُ: مِن الموالي.

قال: مَن يسود أهلَ الشَّام؟

قال: قلتُ: مَكْحُوْلٌ.

قال: فمِن العرب، أم من الموالي؟

قال: قلتُ: مِن الموالي، عبدٌ نُوْبِيٌّ أعتقته امرأةٌ من هُذَيْل.

قال: فمَن يسود أهلَ الجزيرة؟

قلتُ: مَيْمُون بن مِهْران.

قال: فمِن العربِ، أم من الموالي؟

قال: قلتُ: مِن الموالي.

قال: فمَن يسود أهلَ خُرَاسان؟

قال: قلت: الضَّحَّاك بن مُزَاحِم.

قال: فمِن العربِ، أم من الموالي؟

قال: قلتُ: مِن الموالي.

قال: فمَن يسود أهلَ البَصْرَة؟

قال: قلتُ: الحسن بن أبي الحسن.

قال: فمِن العربِ، أم من الموالي؟

قال: قلتُ: من الموالي.

قال: وَيْلَكَ! فمَن يسودُ أهلَ الكوفة؟

قال: قلتُ: إبراهيم النَّخَعي.

قال: فمِن العرب، أم من الموالي؟

قال: قلتُ: مِن العرب.

قال: وَيْلَكَ يا زُهْرِيُّ فَرَّجْتَ عني! والله لتَسُوْدَنَّ الموالي على العرب؛ حتى يُخْطَب لها على المنابر؛ والعرب تحتها!!

قال: قلتُ: يا أمير المؤمنين! إنما هو أمرُ الله، ودِيْنُه، من حَفِظَهُ؛ سادَ، ومن ضَيَّعَه؛ سَقَط[1].

أشهر الكتب فيه:

صَنَّف في هذا العِلم: أبو عُمَر محمد بن يوسف بن يعقوب الكِنْدِيّ (المتوفى سنة ٣٥٥هـ) بالنسبة إلى المصريِّين فقط، ذكره السيوطيُّ في «تدريب الراوي»[2].

❒ ○ ○ ❒

(١) انظر: «معرفة علوم الحديث» ص: ١٩٨، و«علوم الحديث» ص: ٤٠٣ ـ ٤٠٤.

(٢) ٢/ ٣٨٢.



١٠ ـ معرفةُ أوطان الرُّواة وبُلدانهم

تعريف «الأوطان» لغةً واصطلاحاً:

لغةً: (الأوطان): جمعُ: «وَطَنٍ»: وهو المنزل الذي يُقيم فيه الإنسانُ، فالوَطَنُ: منزلُ الإقامة[١].

وقال الحافظ السَّخَاوي: «الأوطان: جمعُ: (وَطَنٍ)، وهو مَحَلُّ الإنسان: من بلدةٍ، أو ضَيْعَةٍ، أو سِكَّةٍ ـ وهي الزُّقَاق ـ أو نحوها»[٢].

واصطلاحاً: هو معرفة أَوْطان الرُّواة، وأقاليمهم، وبُلْدانهم؛ التي وُلدوا فيها، أو أقاموا فيها[٣].

وقد كانت العربُ إنَّما تَنْتَسِب إلىٰ قبائلها، فلمَّا جاء الإسلامُ، وغَلَب عليهم سكنىٰ القُرَى، والمَدَائن؛ حَدَثَ فيما بينهم الانتسابُ إلىٰ الأوطان، كما كانت العَجَمُ تَنْتَسِبُ.

---

(١) القاموس المحيط.

(٢) فتح المغيث: (٣/ ٣٦٠).

(٣) انظر: «علوم الحديث» ص: ٤٠٤، و«تدريب الراوي»: (٢/ ٣٣٤).

والمُقَرَّر في العُرف في هٰذا: أنَّ مَن كان مِن قريةٍ فله الانتسابُ إليها بعينها، وإلىٰ مدينتها إن شاءَ، أو إقليمها، ومَن كان مِن بلدةٍ ثم انتقل منها إلىٰ غيرها فله الانتسابُ إلىٰ أيِّهما شاءَ، والأحْسَنُ يَذْكُرهما فيقول مثلاً: «الشاميُّ ثم العِرَاقيُّ» و: «الكُوفيُّ ثم المَدَنِيُّ»[1].

وقال بعضُ العلماء: إنما يسوغ الانتسابُ إلىٰ البلد؛ إذا أقام فيه أربع سنين، فأكثر[2].

فوائد معرفة أوطان الرواة وبلدانهم:

١ ـ التمييزُ بين الاسمَيْن المُتَّفقَين في اللفظ إذا كانا من بلدَيْن مختلفَيْن[3].

٢ ـ ومنها: معرفةُ شيخ الرَّاوي، فربَّما اشتبه بغيره، فإذا عرفنا بلدَه؛ تعيَّن بَلَدِيُّه غالباً، وهٰذا مُهِمٌّ جليلٌ، فضلاً عن تعيينِ شخصِ الراوي أيضاً ـ كما سبق آنفاً ـ وتمييزه عمَّن يُشابِهُه في الاسم.

٣ ـ وقد يتعيَّن بهٰذا العلمِ المُهْمَلُ، ويُظْهَر الراوي المدلِّسُ، ويُعْلَم تلاقي الرُّواة، وقد يتبيَّن به ما وقع من ضَعْفٍ في حديث الراوي[4].

٤ ـ تُفيد معرفةُ مَواطِن الرُّواة في معرفة الحُكم علىٰ الحديث أيضاً، كأنْ يكون الراوي قد ضُعِّفَ حديثُه في بعض الأماكن دون بعضٍ.

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث: ص: ١٧٨.

(٢) تيسير مصطلح الحديث: ص: ٢٣٢.

(٣) الباعث الحثيث: ص: ٢٣٢.

(٤) منهج النقد في علوم الحديث: ص: ١٧٨.

ومن الأمثلة على ذلك:

١ ـ مَعْمَرُ بن راشد الأزدي (المتوفى سنة ١٥٣ هـ):

كان حديثُه بالبَصْرَة فيه اضطرابٌ كثيرٌ، وحديثُه باليَمَن جَيِّدٌ.

قال الإمام أحمدُ في رواية الأَثْرَم: «حديثُ عبد الرَّزَّاق عن مَعْمَرٍ أحَبُّ إليَّ من حديث هؤلاء البَصْرِيِّين، كان يتعاهَدُ كُتَبَه، وينظر ـ يعني: باليمن ـ وكان يحدِّثهم بخطأ بالبصرة».

وقال يعقوبُ بن شيبة: «سَماعُ أهل البصرة من معمرٍ حين قَدِمَ عليهم فيه اضطرابٌ؛ لأنَّ كتبه لم تكن معه»[١].

فمما أُخْتُلِفَ فيه على معمر بن راشد باليمن، والبصرة، حديثُ: «أنَّ النبي ﷺ كَوَىٰ أسعد بن زُرَارَة من الشَّوكة»[٢]. رواه باليمن عن الزهريِّ، عن أبي أُمَامَة بن سهل مُرْسَلاً. ورواه بالبصرة عن الزهري، عن أنسٍ، والصَّواب المُرْسَل[٣].

٢ ـ عبد الرحمـٰن بن عبد الله بن عُتْبَةَ الكُوفي المسعودي (المتوفى سنة ١٦٠ هـ):

اخْتَلَطَ بأَخَرَة، فَجُعِلَ ضابِطُ معرفة اختلاطه: أنَّ سَماعَ من سَمِعَ منه بالكوفة صحيحٌ، وسَماعَ من سَمِعَ منه ببغداد، فهو بعد الاختلاط، وفي هـٰذا قال الإمامُ أحمد: «إنما اختلط المسعودي ببغداد، ومن سمع منه بالبصرة، والكوفة؛ فسماعه جيِّدٌ»[٤].

٣ ـ الإمام عبد الرَّزَّاق الصَّنْعَاني (المتوفى سنة ٢١١ هـ):

---

(١) انظر: «شرح علل الترمذي»: (٢/ ٦٠٢).

(٢) أخرجه الترمذي في أبواب الطب، باب الرخصة في ذلك، برقم (٢٠٥٠).

(٣) شرح علل الترمذي: (٢/ ٦٠٢ ـ ٦٠٣).

(٤) المصدر السابق: (٢/ ٥٧٠ ـ ٥٧١).

سماعُه بمَكّة من سفيان كان مُضْطَرِباً، أمَّا أحاديثُه باليَمَن؛ فصحيحةٌ، هٰذا ما قاله الإمامُ أحمد فيه، وعندما ذُكِرَ له ـ للإمام أحمد ـ حديثُ عبد الرزاق عن الثَّوري، عن قَيْس، عن الحسن بن محمد، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: «أُهْدِيَ للنبيِّ ﷺ وَشِيقَةُ لَحْمٍ؛ وهو محرمٌ فلم يأكله»[1]. جعل أحمد ينكره إنكاراً شديداً؛ لأنه عَلِمَ: أنَّ هٰذا الحديث إنما هو من سماع الصَّنْعَاني بمكَّة؛ حيث كان سماعُه مضطرباً[2].

٤ ـ الوليد بن مسلم الدِّمَشْقِيِّ، صاحب الأوزاعي (المتوفى سنة ١٩٥ هـ).

كان إذا حَدَّث بغير دمشق؛ ففي حديثِه شيءٌ، لذلك عندما سُئل أبو عبد الله ـ وهو الإمام أَحمد ـ عن حديث الأوزاعيِّ عن عطاء، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «عليكم بالبَاءة»[3]، قال: «هٰذا من الوليد، يُخاف أن يكون ليس بمحفوظٍ عن الأوزاعي؛ لأنه حَدَّث به الوليدُ بحمص، ليس هو عند أهل دمشق»[4].

إذاً فمعرفة مواطن الرواة طريقٌ مُهِمٌّ، وأساسيٌّ في معرفة العِلَّة في الحديث الشريف أيضاً[5].

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنَّفه: (٤/ ٤٢٧).

(٢) شرح علل الترمذي: (٢/ ٦٠٦ ـ ٦٠٧).

(٣) مسائل الإمام أحمد: لأبي داود: ص: ٣١٦.

(٤) انظر: «شرح علل الترمذي»: (٢/ ٦٠٨ ـ ٦٠٩).

(٥) انظر: «لمحات موجزة في أصول علل الحديث» للدكتور عتر، ص: ٩١ ـ ٩٢.

أشهر الكتب فيه

١ ـ **الطبقات الكبرىٰ**: لمحمَّد بن سَعْد بن مَنيع البَصْري (المتوفىٰ سنة ٢٣٠ هـ).

٢ ـ **الأنساب**: لأبي سعد عبد الكريم بن محمَّد بن منصور التَّمِيمي السَّمْعاني (المتوفَّى سنة ٥٦٢ هـ).

٣ ـ **اللُّباب في تهذيب الأنساب**: لابن الأثير علي بن محمَّد بن عبد الكريم الجَزَري (المتوفَّىٰ سنة ٦٣٠ هـ).

وهو كما يَدُلُّ عليه عنوانُه: تهذيبُ «الأنساب» للسَّمْعاني المذكور آنفاً، رتَّبه ابنُ الأثير علىٰ الترتيب المعجمي مراعياً ذلك في الحرف الأوَّل، وفي الحرف الثاني من النسبة.

٤ ـ **لُبُّ اللُّباب**: للحافظ أبي الفضل جلال الدين بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١هـ).

٥ ـ **أسماء القبائل وأنسابها**: للعلاَّمة مُعِزِّ الدين محمَّد المَهْدي الحسيني القَزْوِيني (المتوفَّىٰ سنة ١٣٠٠ هـ).

❑ ○ ○ ❑



١١ ـ معرفةُ المُؤتلِف والمُختلِف

تعريف: «المؤتلف والمختلف» لغةً واصطلاحاً:

لغةً: (المُؤْتَلِفُ) اسمُ فاعلٍ من «الائتلاف» بمعنى: الاجتماع، والتلاقي، وهو ضِدّ النَّفرةِ. و(المختلف): اسمُ فاعلٍ من «الاختلاف» ضِدُّ الاتفاق[١].

واصطلاحاً: هو ما يَتَّفِق في الخَطِّ دون اللَّفظ[٢].

صُور المؤتلف والمختلف:

لـ: «المُؤتَلف والمُخْتَلف» صُوَرٌ متعدِّدةٌ، منها:

الصورة الأولى: المُؤْتَلِف في صورة حروفه، والمختلفُ في شكله:

مثاله:

ـ «سَلَامٌ» «وسَلَّامٌ»: الأول: بفتح المُهْمَلة، وتخفيف اللَّام، والثاني: بفتح المهملة، وتشديد اللَّام.

---

(١) انظر: «فتح المغيث»: (٢/ ٢١٣).

(٢) انظر: «تدريب الراوي»: (٢/ ٢٩٧).

ـ و«سَلْمٌ» و«سَلَمٌ»: الأوَّل: بفتح السِّين، وسكون اللاَّم، والثاني: بفتحهما.

والصورة الثانية: المؤتلف في صورة حروفه، والمختلف في إعجامها:

مثاله:

ـ «سِرَاجٌ» و«سَرَّاحٌ»: الأول: بكسر السِّين المُهْمَلة وبالجيم، والثاني: بسينٍ مهملةٍ وحاءٍ مهملةٍ.

ـ و«البَزَّار» و«البَزَّاز»: الأول آخره راءٌ، والثاني: آخره زاي.

والصورة الثالثة: المؤتلف في صورة الخطِّ، والمختلف في بعض الحروف:

مثاله:

ـ «زُنَيْرٌ» و«زُنَيْنٌ»: الأوَّلُ بضَمِّ الزَّاي، وفتح النُّون التي تليها، وسكون الياء المثنَّاة تحت، وآخره راءٌ. والثاني مثله سواء سِوىٰ: أنَّ آخره نونٌ. فالرَّاء والنُّون من الحروف المتقاربة في رسم الخط.

ـ و«زَكَّارٌ» و«رَجَّازٌ»: الأول بفتح الزَّاي، ثم كافٍ مشدَّدةٌ ثم راءٌ. والثاني: أوله راءٌ ثم جيمٌ مشدَّدةٌ، ثم زاي.

وممَّا تقدَّم يظهر لنا أنَّ فنَّ «المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف»، له علاقةٌ وثيقةٌ بـ: «التَّصحيف والتَّحريف»، الأمر الذي حَدا بالعلماء إلى أن يذكروا نفس الكتب لكِلاَ الفَنَّيْن عندما يتعرَّضون لمن أَلَّف فيهما. وكـذا قال الدارقطني في كتابه: «المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف» في باب: «هَبَّار» في ترجمة (نُعَيْم بن هَبَّار) قال: «ذكرناه في التصحيف». وعلىٰ هـٰذا؛ فيُمكِننا أن نعتبر كتب التَّصحيفات من كتب «المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف» أو العكس.

فائدة معرفة «المؤتلف والمختلف»:

فائدةُ هٰذا النَّوع: مَنْعُ وُقوعِ الوَهْم في اسم الرَّاوي، أو خلطِه بغيره، ومَن لم يعرفه كَثُر عِثارُه، ولم يعدم مخَجِّلاً[1].

(١) انظر: «علوم الحديث»: ص: ٣٤٤.

كتب «المؤتلف والمختلف»

إنَّ أول من صَنَّف في «المؤتلف والمختلف» هو: أبو جعفر محمد بن حبيب البغدادي (المتوفى سنة ٢٤٥ هـ) في كتابه: «المؤتلف والمختلف في أسماء القبائل» غير أنَّ السَّخاوي قال وهو يتحدَّث عن «المؤتلف والمختلف»: «ثم أفرده بالتأليف عبد الغني بن سعيد، ولـذا كان أوَّلَ من صَنَّف فيه، وله فيه كتابان، أحدهما في مشتبه الأسماء، والآخر في مشتبه الأنساب، ثم شيخُه الدَّارقطني؛ وهو حافلٌ. .»[1].

ولعلَّ المقصود من قوله: «أوَّلَ مَن صَنَّف فيه» المراد به هو أنه أول من صَنَّف في «المؤتلف والمختلف» فيما يتعلَّق بأسماء المحدِّثين. . ولو قرأنا قصة تأليف عبد الغني بن سعيد (المتوفى سنة ٤٠٩ هـ) «للمؤتلف والمختلف» يظهر لنا: أنَّ الفَضل فيه يعود لِلدَّارقطني، وأنَّ معظم مادته إنَّما هي مقتبسةٌ من الدارقطني.

أُعرِّف فيما يلي بأهمِّ ما أُلِّفَ في هذا النوع بَدْءاً بـ:

١ ـ **تصحيفات المحدِّثين**: لأبي أحمد، الحسن بن عبد الله العسكري (المتوفى سنة ٣٨٢ هـ).

---

(١) فتح المغيث: (٣/ ٢١٣).

ضَمَّنه فصلاً في المُؤتلِف والمُختلف، وهو أوَّلُ من أَلَّف فيه، لكن لم يُفرِده، قال الكتَّاني: «يشرح فيه الأسماءَ، والألفاظَ المُشكِلةَ التي تتشابَهُ في صورة الخطِّ، فيقع فيها التصحيفُ»[1][2].

٢ ـ **المؤتلف والمختلف**: لأبي الحسن علي بن عمر الدَّارَقُطني (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

قال السُّيوطي: «وأوَّل من صَنَّف فيه عبد الغني بن سعيد الأزدي (المتوفى سنة ٤٠٩) ثم شيخُه الدَّارقطني (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ) وتلاهما الناسُ»[3][4].

٣ ـ **المؤتلف والمختلف**: لابن الفرضي أبي الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي القُرطبي (المتوفى سنة ٤٠٣ هـ).

٤ ـ **المؤتلف والمختلف في أسماء الرجال**: لأبي محمد عبد الغني بن سعيد بن علي الأزدي المصري (المتوفى سنة ٤٠٩ هـ).

قال السُّيوطي: «وأوّل مَن صَنَّف فيه عبد الغني بن سعيد»[5]، وقال الكتَّاني: «وله فيه كتابان: أحدُهما في مشتبه الأسماء، والآخر في مشتبه الأنساب»[6].

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١١٩.
(٢) طُبع بتحقيق الأستاذ محمود مِيْرة في المطبعة العربية الحديثة بالقاهرة عام ١٤٠٢ هـ.
(٣) تدريب الراوي: (٢/ ٢٩٧).
(٤) طُبع بتحقيق الدكتور مُوَفَّق بن عبد الله بن عبد القادر في دار الغرب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٦ هـ.
(٥) تدريب الراوي: (٢/ ٢٩٧).
(٦) الرسالة المستطرفة: ص: ١١٦.

٥ ـ **المؤتلف والمختلف**: لأبي سَعْد أحمد بن محمد بن أحمد المَالِيني الأنصاري الهَرَوي (المتوفىٰ سنة ٤١٢ هـ).

ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١١٦).

٦ ـ **الزيادات في كتاب المختلف والمؤتلف لأبي محمد الأزدي**: لأبي العباس جعفر بن محمد بن المُعْتَزّ المُستَغْفِري النَّسَفي (المتوفىٰ سنة ٤٣٢ هـ).

قال الكتّاني: «ومِمَّن ذَيَّل علىٰ عبد الغني بن سعيد: أبو العَبّاس جعفر بن محمد المُسْتَغفِري»[1].

وهو مخطوطٌ.

٧ ـ **المؤتلف تكملة المختلف والمؤتلف في أسماء الرجال للدَّارقطني**: للحافظ أحمد بن علي بن ثابت، المعروف بـ: «الخطيب البغدادي» (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ).

قال الكَتَّاني: «ثم جاء الخطيبُ فجمع بين كتابَيْ الدارقطني، وعبد الغني، وزاد عليهما، وجعله كتاباً مستقلاً»[2].

وهو مخطوطٌ.

٨ ـ **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكُنىٰ والأنساب**: لابن ماكولا الأمير أبي نصر علي بن هبة الله بن علي البغدادي (المتوفىٰ سنة ٤٧٥ هـ).

أكمل به «تكملةَ» الخطيب البغدادي، قال الكتّاني: «زاد علىٰ هٰذه

---

(١) المرجع السابق: ص: ١١٨.

(٢) الرسالة المتسطرفة: ص: ١١٦.

التكملة، وضَمَّ إليها الأسماء التي وقعتْ له، وجعله أيضاً كتاباً مستقلاً، وهو في غاية الإفادة، وعليه اعتمادُ المحدِّثين»[1].

٩ ـ **المختلف والمؤتلف**: للحافظ أبي عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح ابن عبد الله الحُمَيْدِيّ الأزدي الأندلسي (المتوفى سنة ٤٨٨ هـ).

وهو مخطوطٌ.

١٠ ـ **تقييد المُهْمَل وتمييز المُشْكَل: أو «ما ائتلف خطُّه واختلف لفظُه من أسماء رجال الصحيحين»**: لأبي علي الحسين بن محمد بن أحمد الجَيَّاني الغَسَّاني الأندلسي (المتوفى سنة ٤٩٨ هـ).

قال الكتَّاني: «ضَبَطَ فيه كلَّ لفظٍ يقع فيه اللَّبْسُ مِن رجال الصحيحين، وما قصَّر فيه!»[2].

١١ ـ **المختلف والمؤتلف: أو «ما اختلف وائتلف في أنساب العرب»**: لأبي المُظَفَّر محمد بن أحمد بن محمد الأَبِيْوَرْدي الخُراساني (المتوفى سنة ٥٠٧ هـ)[3].

١٢ ـ **الإعلام بما في المؤتلف والمختلف للدَّارقطني من الأوهام**: لأبي محمد عبد الله بن علي بن عبد الله الرُّشَاطي اللَّخْمي المَرِيِّ الأندلسي (المتوفى سنة ٥٤٢ هـ).

ذكره الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١١٥).

١٣ ـ **إكمال الإكمال لابن ماكولا**: لابن نُقْطَة معين الدين أبي بكر محمد

---

(١) المرجع السابق: ص: ١١٦.

(٢) المرجع السابق: ص: ١١٦.

(٣) الرسالة المستطرفة: ص: ١١٦.

ابن عبد الغني بن أبي بكر البغدادي (المتوفىٰ سنة ٦٢٩ هـ).

ذَيَّل به علىٰ كتاب «الإكمال» لابن ماكولا. قال الكَتَّاني: «ذَيَّله بما فاته أو تجدَّد بعده. وهو ذَيْلٌ مُفيدٌ، في قَدْر ثُلُثَي الأصل. قال الذهبي: وهو مُنْبِىءٌ بإمامتِهِ، وحفظه، وجمعَ كتاباً آخر سَمَّاه: «التقييد لمعرفة رجال السنن والمسانيد» ثم ذَيَّل على ابن نقطة كلٌّ من ابن الصابوني (المتوفىٰ سنة ٦٨٠ هـ) ومنصور بن سليم الإسكندراني (المتوفىٰ سنة ٦٤٣ هـ) ومُغُلْطَاي (المتوفىٰ سنة ٧٦٢ هـ)»[1].

١٤ ـ **المؤتلف والمختلف**: لابن النَّجَّار محمد بن محمود بن الحسين البغدادي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ).

قال الذهبي: «ذَيَّل به علىٰ الأمير ابن ماكولا»[2].

١٥ ـ **المؤتلف والمختلف في أسماء الرجال**: لابن الصَّلاح عثمان بن عبد الرحمٰن الشَّهْرَزُوْري الكُرْدي (المتوفىٰ سنة ٦٤٣ هـ).

وهو مخطوطٌ.

١٦ ـ **ذيل مشتبه الأسماء والنسب لابن نُقْطَة المذيَّل علىٰ كتاب ابن ماكولا البغدادي**: لابن العِمادِيَّة وجيه الدين أبي المُظَفَّر، منصور بن سليم الهَمْداني الإسكندري (المتوفىٰ سنة ٥٧٣ هـ).

قال الكَتَّاني: «ذَيَّل به على ابن نقطة»[3].

---

(١) طُبع بتحقيق الأستاذ مصطفىٰ جواد، في المجمع العلمي العراقي ببغداد، عام ١٣٧٧ هـ.

(٢) سير أعلام النبلاء: (٢٣/ ١٣٣).

(٣) الرسالة المستطرفة: ص: ١١٨.

١٧ ـ **تكملة إكمال الإكمال**: لابن الصَّابوني جمال الدين محمد بن علي المحمودي (المتوفى سنة ٦٨٠ هـ).

قال الكتَّاني: «ذَيَّل به على ابن نقطة (المتوفى سنة: ٦٢٩ هـ)»[١].

١٨ ـ **المشتبه في الرجال: أسمائهم وأنسابهم**: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذَّهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

سيأتي تعريفه في «معرفة المتشابه»، انظر صفحة: (٤٧٥).

١٩ ـ **المختلف والمؤتلف**: لابن التُّرْكُماني علاء الدين علي بن عثمان المارديني (المتوفى سنة ٧٥٠ هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١١٦).

٢٠ ـ **الاتصال في مختلف النسبة: أو «ذيل على المؤتلف والمختلف لابن نُقْطَة»**: لعلاء الدين أبي عبد الله مُغُلْطَاي بن قُلَيْج بن عبد الله الحنفي (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ).

وهو مخطوطٌ.

٢١ ـ **المؤتلف والمختلف من أسماء الرواة في كتب الحديث**: لأبي الوفا نصر بن يونس الوفائي الهوريني الأحمدي الأشعري (المتوفى سنة ١٢٩١ هـ).

وهو مخطوطٌ.

❑ ○ ○ ❑

---

(١) المرجع السابق: ص: ١١٧.



١٢ ـ معرفةُ المُتَّفِق والمُفْتَرِق

تعريف «المُتَّفِق والمفترق» لغةً واصطلاحاً:

لغةً: (المُتَّفِقُ) اسمُ فاعلٍ من «الاتفاق»، معناه: المُتوافِق بعضُه مع بعضٍ، أو المُتقارِبُ، والمُلائِم.

و(المُفْتَرِقُ) اسمُ فاعلٍ من «الافتراق»، معناه: المنفردُ عن غيره، مأخوذٌ من التفرُّق، المُنْفَصِلُ عن غيره، والمُبايِنُ[١].

واصطلاحاً: وهو ما يَتَّفِقُ لفظاً، وخَطّاً، أي: أن يكون الاسمُ الواحدُ قد أُطْلِقَ علىٰ أكثر من راوٍ، فهم مُتَّفِقون في اسمهم مُفْتَرِقون في شخصهم.

فائدةُ معرفته:

وهٰذا فَنٌّ مُهِمٌّ جداً، لا غِنى عن معرفته للأمن من اللَّبْس، فربما يَظُنُّ الأشخاص شخصاً واحداً، وربما يكون أحدُ المتَّفقِين ثقةً، والآخرُ ضعيفاً، فيُضَعَّف ما هو صحيحٌ، أو يُصَحَّح ما هو ضعيفٌ.

---

(١) انظر: «لسان العرب» و«القاموس المحيط».

أقسام «المتفق والمفترق»:

وقد ذكر له ابنُ الصَّلاح أقساماً، نذكر منها ما يلي:

القسم الأول: من المفترقِ مَن اتَّفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم:

ومن أمثلته:

١ - **أنس بن مالِكٍ**: عشرة: روى منهم الحديثَ خمسةٌ:

الأوَّل: خادمُ النبيِّ ﷺ.

والثاني: كَعْبِيٌّ قُشَيْرِيٌّ روى حديثاً واحداً.

والثالث: والدُ الإمام مالكٍ.

والرابع: حِمْصِيٌّ.

والخامس: كُوْفِيٌّ.

٢ - **والخليل بن أحمد**: ستة: وفاتَ الخطيبَ البغداديَّ منهم الأربعةُ الأخيرةُ. فأوَّلهم: النحويُّ البصريُّ صاحب «العَروض»، حَدَّث عن عاصم الأَحْوَل، وغيرِه. قال أبو العبَّاس المُبَرِّد: فَتَّش المفتِّشون فما وُجِدَ بعد نبيِّنا ﷺ من اسمه (أحمد) قبل أبي الخليل بن أحمد.

والثاني: أبو بشر المُزَني، بصريٌّ أيضاً، حَدَّث عن المُستنِير بن أخضر عن معاوية بن قُرَّةَ. روىٰ عنه العبَّاسُ العَنْبَرِيُّ، وجماعةٌ.

والثالث: أَصْبَهانيٌّ روىٰ عن رَوْح بن عُبَادة، وغيرِه.

والرابع: أبو سعيد السِّجْزي القاضي الفقيه الحنفي المشهور بخراسان، حَدَّث عن ابن خُزَيْمَة، وابن صاعِدٍ، والبَغَوي، وغيرهم من الحُفَّاظ المُسنِدين.

والخامس: أبو سعيد البُسْتي القاضي المُهَلَّبي، فاضلٌ روىٰ عن الخليل السِّجْزِي المذكور، وحَدَّث عن أحمد بن المُظَفَّر البَكْري عن ابن أبي خُثَيْمة بتاريخه، وعن غيرهما، حَدَّث عنه البيهقيُّ الحافظ.

والسادس: أبو سعيد البُسْتِي أيضاً الشافعي، فاضلٌ متصرِّفٌ في علوم. دخل الأندلسَ وحَدَّث، وروىٰ عن أبي حامد الإسفرائيني، وغيره. حَدَّث عنه أبو العبَّاس العُذْري، وغيره. والله أعلم.

القسم الثاني: المفترق ممن اتَّفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم أو أكثر من ذلك.

ومن أمثلته:

أحمد بن جعفر بن حَمْدان: **أربعة**: كلُّهم في عصرٍ واحدٍ.

أحدهم: القَطِيعي البغداديُّ أبو بكر الراوي عن عبد الله بن أحمد بن حنبل.

والثَّاني: السَّقَطِي البَصْري أبو بكر، يروي أيضاً عن عبد الله بن أحمد، ولكنه عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدَّوْرَقي.

والثالث: دَيْنَوَرِيٌّ: روىٰ عن عبد الله بن محمد بن سِنَان عن محمد بن كثير صاحب سفيان الثَّوري.

والرّابع: طَرَسُوْسِيٌّ: روىٰ عن عبد الله بن جابرٍ الطَّرَسُوْسِيِّ تاريخَ محمد بن عيسى الطَّبَّاع.

محمد بن يعقوب بن يوسف النَّيسابوري: اثنان، كلاهما في عصرٍ واحدٍ، وكلاهما يروي عنه الحاكمُ أبو عبد الله، وغيره.

فأحدهما: هو المعروفُ بأبي العبَّاس الأَصَمِّ.

والثاني: هو أبو عبد الله بن الأَخْرَمِ الشَّيباني، ويُعرَفُ بالحافظ، دُون الأول.

القسم الثالث: ما اتَّفق في الكُنية والنسبة معاً.

مثاله:

١ ـ أبو عمران الجَوْنِي: اثنان:

أحدهما: التابعيُّ عبد الملك بن حَبِيب.

والثاني: موسىٰ بن سَهْلٍ، بصريٌّ سكن بغداد، روىٰ عن هشام بن عمار، وغيره، روىٰ عنه دَعْلَجُ بن أحمد، وغيره.

٢ ـ وأبو بكر بن عَيَّاش: ثلاثةٌ:

أولهم: القارئ المحدِّث.

والثاني: أبو بكر بن عَيَّاش الحِمْصِيُّ؛ الذي حَدَّث عنه جعفرُ بن عبد الواحد الهاشمي، وهو مجهولٌ، وجعفر غيرُ ثقةٍ.

والثالث: أبو بكر بن عَيَّاش السُّلَمِي الباجُدَّائي، صاحب «كتاب غريب الحديث»، واسمه: (حسين بن عياش). روىٰ عنه عليُّ بن جَميل الرَّقِّيُّ، وغيره.

القسم الرابع: ما اتَّفق في الاسم والكنية معاً.

ومثالُه:

صالح بن أبي صالح: أربعةٌ:

أحدهم: مولىٰ التَّوْأَمة بنت أمية بن خَلَفٍ.

والثاني: أبوه أبو صالح السَّمَّان ذَكْوان، الرَّاوي عن أبي هريرة، رضي الله عنه.

والثالث: صالح بن أبي صالح السَّدُوْسِيّ، روىٰ عن عليٍّ، وعائشةَ ـ رضي الله عنهما ـ، روىٰ عنه خَلَّادُ بن عَمْرو.

والرابع: صالحُ بن أبي صالح مولىٰ عمرو بن حُرَيْثٍ، روىٰ عن أبي هريرة، رضي الله عنه، وروىٰ عنه أبو بكر بن عَيَّاش.

القسم الخامس: المفترق ممن اتَّفقت أسماؤهم وأسماءُ آبائهم ونسبتهم.

مثاله:

محمد بن عبد الله الأنصاري: اثنان متقاربان في الطبقة.

أحدهما: هو الأنصاريُّ المشهورُ القاضي أبو عبد الله؛ الذي روىٰ عنه البخاريُّ، والناسُ.

والثاني: كنيته: أبو سلمة، ضعيفُ الحديث.

القسم السَّادس: ما وَقَع فيه الاشتراك في الاسم خاصَّةً، أو الكنية خاصَّةً، وأشكل مع ذلك؛ لكونه لم يُذكَر بغير ذلك.

مثاله:

يقول ابن الصَّلاح: «ما رُويناه عن ابن خَلّاد القاضي الحافظ قال[1]: إذا قال عارِمٌ: «حَدَّثنا حمَّادٌ» فهو: (حمَّادُ بن زيد)، وكذلك سليمانُ بن حَرْبٍ. وإذا قال التَّبُوْذَكيُّ: «ثنا حَمَّادٌ» فهو: (حَمَّادُ بن سَلَمة)، وكذلك الحَجَّاج بن مِنْهال. وإذا قال عَفَّانُ: «حَدَّثنا حَمَّادٌ»، أمكن أن يكون أحدَهما.

ثم وجدت عن محمد بن يحيىٰ الذُّهْلِيّ عن عَفَّانَ قال: إذا قلتُ لكم:

---

(١) في «المحدِّث الفاصل»: ص: ٢٨٤.

«حَدَّثنا حَمَّادٌ» ولم أنسبه؛ فهو: (ابنُ سلمة). وذَكَرَ محمد بن يحيىٰ فيمن سِوىٰ التَّبُوذَكيِّ ما ذكره ابن خَلّاد.

ومن ذلك ما رُويناه عن سَلَمَةَ بن سليمان: أنه حَدَّث يوماً، فقال: «أنبا عبد الله»، فقيل له: ابنُ مَن؟ فقال: يا سبحان الله! أما ترضون في كلِّ حديثٍ حتىٰ أقول: «حَدَّثنا عبدُ الله بن المبارك أبو عبد الرحمٰن الحَنْظَلِيُّ؛ الذي منزله في سُكَّة صُغْدٍ».

ثم قال سلمة:

«إذا قيل بمكَّة: «عبد الله» فهو: (ابن الزُّبَيْر).

وإذا قيل بالمدينة: «عبد الله» فهو: (ابنُ عمر).

وإذا قيل بالكُوفة: «عبد الله» فهو: (ابنُ مسعودٍ).

وإذا قيل بالبَصْرَة: «عبد الله» فهو: (ابن عبَّاس).

وإذا قيل بخُراسان: «عبد الله» فهو: (ابن المبارك)».

وقال الحافظ أبو يَعْلَىٰ الخليلي القَزْوِيني: إذا قال المصريُّ: «عن عبد الله» ولا ينسبه فهو: (ابن عمرو) يعني: (ابن العاص).

وإذا قال المَكِّيُّ: «عن عبد الله» ولا ينسبه فهو: (ابن عباس).

ومن ذلك أبو حمزة ـ بالحاء والزَّاي ـ عن ابن عبَّاسٍ إذا أُطْلِقَ. وذكر بعضُ الحُفّاظ: أنَّ شعبة روىٰ عن سبعة كلهم أبو حمزة ـ بالحاء ـ عن ابن عباس، وكلُّهم أبو حمزة بالحاء والزَّاي إلا واحداً فإنه بالجيم، وهو: (أبو جمرة نصر بن عمران الضُّبَعِيّ). ويُدرَك فيه الفرق بينهم بأنَّ شعبة إذا قال: «عن أبي جمرة عن ابن عبَّاسٍ» وأطلق فهو عن: (نصر بن عمران)، وإذا روىٰ عن غيره؛ فهو يذكر اسمه، أو نسبه.

القسم السابع: المشترك المتفق في النسبة خاصةً:

ومن أمثلته:

١ ـ «الآمُلِي»، و«الآمُلي». الأوّل يُنسَبُ إلىٰ «آمُل» طبرستان، والثاني ينسب إلىٰ «آمُل» جَيْحُون.

قال أبو سعيد السَّمْعَاني: «أكثَرُ أهل العلم من أهل طبرستان مِن آمُل». وأكثَرُ من ينسب إليها يُعرَف بالطَّبَري، وشُهِر بالنسبة إلىٰ آمُل: جَيْحُون: (عبدُ الله بن حَمَّاد الآمُلي) شيخُ البخاري»[١].

٢ ـ «السَّرَوِيُّ» و«السَّرْوِيُّ»: الأول منسوبٌ إلىٰ بلدة «سَارِية» من طَبَرستان، منهم: محمد بن صالح السَّرَوِي الطَّبَري، ومحمد بن حفص السَّرَوي، والثاني: منسوبٌ إلىٰ مدينةٍ بأردَبيل يقال لها: «سَرْو»، منها: (نصر السَّرْوي الأردبيلي)[٢].

٣ ـ ومن ذلك: الحَنَفِيُّ والحَنَفِيُّ. فالأول: نسبةً إلىٰ «بني حَنيفة»، والثاني: نسبةً إلىٰ «مذهب أبي حنيفة». وفي كلٍّ منهما كثرةٌ، وشهرةٌ. وكان محمدُ بن طاهر المَقْدِسِيّ وكثيرٌ من أهل الحديث وغيرُهم يَفْرُقُونَ بينهما، فيقولون في المذهب: «حنيفيٌّ» بالياء.

ثم إنَّ ما يُوجَد من «المتفق والمفترق» غير مقرونٍ ببيانٍ فالمراد به قد يُدرَك بالنظر في رواياته، فكثيراً ما يأتي مميَّزاً في بعضها، وقد يُدرَك بالنظر في حال الراوي، والمروي عنه[٣].

---

(١) الأنساب المتفقة: ص: ٤.

(٢) المؤتلف والمختلف: ص: ٧٧.

(٣) انظر: «علوم الحديث»: ص: ٣٥٨ ـ ٣٦٤.

وقد زَلَق بسبب الاتفاق بين الرواة في الاسم، أو غيره غيرُ واحدٍ من الأكابر، ولم يزل الاشتراكُ من أسباب الغلط في كلِّ علمٍ.

أهميةُ هـٰذا العلم وفائدته:

ولبيان أهمية (المُتفِق والمُفترِق) وفائدته إليك نصَّ مقدِّمةِ الحافظ الخطيب البغدادي لكتابه: «المتفق والمفترق»، يقول رحمه الله تعالىٰ:

«الحمد لله الذي هدانا لمعرفة دينه، ووفَّقنا لاتِّباع سُنَّة رسولِه، وعَلَّمنا ما لم نكن نعلمه، وفَضَّلنا علىٰ كثيرٍ مِمَّن خَلَقه، وصلَّى الله علىٰ سيِّدنا محمد خاتم النبيِّين، وعلىٰ أهل بيته، وصحابته أجمعين، وتابعيهم بإحسان إلىٰ يوم الدِّين.

أمَّا بعد: فإني ذاكرٌ في كتابي هـٰذا نوعاً من علم الحديث قد يقع الإشكالُ في مثله علىٰ من لم ترتفع في العلم رُتبتُه، ولم تَعْلُ في تدبيره طبقتُه، وهو بيانُ أسماءٍ، وأنسابٍ وَرَدَتْ في الحديث متفقةً متماثلةً، وإذا اعتبرت وجدت مفترقةً متباينةً، فلم يُؤمَن وقوعُ الإشكال فيها، أو في بعضها لاشتباهها، وتضاهيها. وقد وَهَمَ غيرُ واحدٍ من حَمَلة العلم المعروفين بحُسن الحفظ، والفهم في شيءٍ من هـٰذا النوع الذي ذكرناه، فحَدانا ذلك علىٰ أن شرحناه، ولخَّصناه، ونسأل الله العِصْمَةَ من الخطأ في جميع الأمور، والعفوَ عن زَلَلِنا برأفته، إنه رحيمٌ غفور!

أخبرنا أبو سعيد محمد بن موسىٰ بن الفضل بن شاذَان الصَّيْرفي بنَيْسابور؛ قال: سمعتُ أبا العبَّاس محمد بن يعقوب الأصَمّ يقول: سمعتُ العبَّاس بن محمد الدَّوْري يقول: سمعتُ يحيىٰ بن مَعِين يقول: قد روى مالكُ بن أنسٍ عن شيخٍ يقال له: (عبدُ الملك بن قُرَيْب)، وهو: الأصمعيُّ، ولكن في كتاب مالك: (عبد الملك بن قُرَيْر)، وهو خطأٌ، إنما هو الأصمعيُّ.

قال الشيخُ أبو بكر: قد غَلِطَ ابنُ معين في هـٰذا القول غلطاً ظاهراً، وأخطأ خطأً فاحشاً.

وحديثُ مالكٍ صحيحٌ، رواه عنه كافَّةُ أصحابه، وساقه في مُوَطَّئِهِ عن عبد الملك بن قُرَيْر عن محمد بن سيرين، ويُرى: أنَّ الوَهْم دخل فيه علىٰ يحيىٰ لاتفاق الاسمين، وتقارب الأبوين، أعني من عبد الملك بن قُرَيْر، وعبد الملك بن قريب. مع ما أخبرنا أبو سعيد الصَّيرفي؛ قال: سمعتُ الأصمعيَّ يقول: «سمع مني مالكُ بن أنس».

فلمَّا صَحَّ سماعُ يحيىٰ هـٰذا من الأصمعيِّ واسمُه عبد الملك بن قريب، وانتهت إليه روايةُ مالكٍ عن عبد الملك بن قرير؛ ظَنَّه الأصمعيَّ، فقضىٰ علىٰ مالكٍ بالخطأ، وألزمه الوَهْمَ.

ولو أمعن يحيى النظرَ؛ لَعلِمَ: أنَّ الأصمعيَّ لا يروي عن محمد بن سيرين، وعبد الملك بن قرير؛ الذي روىٰ عنه مالكٌ هو العبدي أخو عبد العزيز بن قرير من أهل البصرة. ولا أعلم مَنْ روىٰ عن عبد الملك غيرُ مالكٍ، وأمَّا عبد العزيز؛ فروىٰ عنه سفيان الثَّوري، وعَطَّاف بن خالد، وهو يروي عن الأحنف بن قَيْس، وعن محمد بن سيرين أيضاً.

فإذا كان يحيى بن مَعِين لم يَسْلَم من الوَهْم مع ثُبوت قَدَمِه في هـٰذا العلم لأدنى شبهةٍ دخلتْ عليه من قِبَلِ كلامٍ وقع إليه؛ فكيف يكون حالُ من هو دُونه؛ إذا وَرَدَ اسمان في كلِّ جهةٍ متفقان نسباً، وتسميةً، وطبقةً، وروايةً؟! إنَّ وقوع الإشكال يكون بذلك أكثر إلا علىٰ مَن أمعن النظرَ، وتدبَّرَ»[1]. انتهى.

أعتقد: أنَّ مقدمة الخطيب هـٰذه تشفي، وتكفي لبيان أهمية فائدة «المتفق والمفترق».

---

(١) المتفق والمفترق: (ق: ٢ ـ ١ ـ ب).

كتب «المُتَّفِق والمُفْتَرِق»

١ ـ **المُتَّفق الكبير**: لأبي بكر محمد بن عبد الله محمد الجَوْزَقي الخراساني (المتوفى سنة ٣٨٨ هـ).

قال الذهبي: «يكون في ثلاثمئة جزء، رواه عنه شيخُ الإسلام أبو عثمان الصَّابوني»[١]، وقال الكتَّاني: «وله آخر أبسط منه»[٢].

٢ ـ **غنية المُلتَمِس وإيضاح الملتبس**: للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بـ: «الخطيب البغدادي» (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ)[٣].

٣ ـ **المُتَّفِق والمُفْتَرِق**: للخطيب البغدادي أيضاً.

قال السُّيوطي: «وللخطيب فيه كتابٌ نفيسٌ على إعوازٍ فيه»[٤].

وقال الكتَّاني: «وهو كتابٌ نفيسٌ في مجلَّدٍ كبيرٍ، وشرع الحافظُ

---

(١) سير أعلام النبلاء: (١٦/ ٤٩٤).

(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ١١٥.

(٣) طُبع بتحقيق الأستاذ نظر محمد الفاريابي في مكتبة الكوثر بالرياض عام ١٤١٣ هـ.

(٤) تدريب الراوي: (٢/ ٣١٦).

ابن حجر في تلخيصه مع استدراك ما فاته، فكتب منه شيئاً يسيراً، ولم يُكمله»[1][2].

٤ ـ **الأنساب المُتَّفِقَة في الخطِّ المُتَماثِلة في النقاط والضبط**: لابن القَيْسَراني أبي الفضل، محمد بن طاهر المَقْدِسي (المتوفى سنة ٥٠٧ هـ).

٥ ـ **المُتَّفِق والمُفترِق**: لابن النَّجَّار أبي عبد الله محمد بن محمود بن الحسن البغدادي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ).

ذكره الحافظُ الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» (٣٢/ ١٣٣).

٦ ـ **ترتيب المُتّفق والمُفترِق للخطيب**: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

ذكره عبد الحي الكتَّاني في «فهرس الفهارس» (١/ ٣٦)، وذكره محمد بن جعفر الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١١٥).

❐ ○ ○ ❐

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ١١٥.

(٢) طُبع بتحقيق الأستاذ محمد صادق الحامدي، في دار القادري، عام ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧ م.



١٣ ـ معرفةُ المتشابه

تعريف «المتشابه» لغةً واصطلاحاً:

لغةً: (المُتَشَابِهُ): اسمُ فاعلٍ من «التشابه» بمعنى: التماثل، ويُراد بالمتشابه هنا: «الملتبس».

وتُطْلَق كلمةُ «المُتشابه» في الأسماء والأنساب على تلك التي يتشابه رسمُها وصورةُ خَطِّها، فيلتبس تعيينُها، أو يقع فيها ما يُعرَف بالتصحيف، وهو خطأٌ يَعْرِض في قراءة اللَّفظة إنْ لم تُضْبَط ضبطاً تامّاً، أو لم تُؤخَذ بالرواية والتَّلقِّي من أفواهِ الرِّجال.

واصطلاحاً: هو أنْ تَتَفِق أسماءُ الرُّواة أونسبهما في اللَّفظ والخَطِّ، ويفترقا في الشخص، ويختلف ويأتلف ذلك في أسماء أبويهما بأن يأتلفا خطّاً ويفترقا لفظاً.

أوعكسُه بأن يأتلف أسماؤهم خطّاً، ويختلفا لفظاً، وتتفق أسماء أبويهما لفظاً وخطّاً، أو نحو ذلك بأن يتفق الأسماء أو الكنيتان وما أشبه ذلك[١].

(١) علوم الحديث: ص: ٣٣١.

ومنشأُ التصحيفِ لا يكون إلا بتشابُهِ صُوَرِ الحروف في العربية، ذكر ذلك حمزةُ الأصبهاني في كتابه: «التنبيه علىٰ حُدُوث التصحيف» حيث يقولُ: «إنَّ سبب وُقوع التصحيفِ في كتابة العربِ هو: أنَّ الذي أَبْدَعَ صُوَرَ حروفها لم يَضَعْها علىٰ حكمةٍ، ولا احتاطَ لمن يجيء بعده؛ وذلكَ: أنه وَضَع لخمسةِ أحرفٍ صورةً واحدةً وهي: الباءُ والتَّاءُ والثَّاء والياءُ والنُّون، وكان وجهُ الحكمةِ فيه أن يضعَ لكلِّ حرفٍ صورةً مُباينةً للأخرىٰ حتىٰ يُؤمَن عليها التَّبديل».

فلذلك رَصَد المحدِّثون احتمالات الاشتباه، وأحصوا جوانبها، واستقصوا نواحيها، وأماطوا اللِّثام عن وجوهها؛ لئلا يتعثَّر باحثٌ، أو يزلَّ عالمٌ، أو يخطئ فقيهٌ، وحُصِرَتْ أنواعُ الاشتباه التي تقع في أسماء الرواة وأنسابهم في قِسمَين رئيسين:

الأول: الاشتباهُ الذي قد يُؤَدِّي إلىٰ الوقوع في التصحيف المذكور، وأطلق عليه المحدِّثون اسمَ: «المؤتلف والمختلف» ـ وقد سَبَقَ تعريفُه آنفاً ـ وجعلوهُ أحدَ أنواع علوم الحديث، لا يقوم عمودُ علم الحديث لأحدٍ بدون معرفته، قال الحاكم في كتابه: «معرفة علوم الحديث»[1]: «ذكر النوع السابع والأربعين من معرفة علوم الحديث: هٰذا النوع منه معرفة المتشابه في قبائل الرواة وبلدانهم وأساميهم وكُناهم وصناعاتهم... إلىٰ أن قال: «قلَّ ما يَقِفُ عليها إلاَّ المُتَبَحِّرُ في الصنعة، فإنها أجناسٌ متفقةٌ في الخطِّ، مختلفةٌ في المعاني، ومن لم يأخذ هٰذا العلمَ من أفواه الحُفَّاظ المُبَرِّزين لم يُؤمَن عليه التصحيف فيها، وأنا بمشيئة الله أستقصي في هٰذا النوع، وأدع ذكر الاستشهاد بالأسانيد تحرِّياً للاختصار». ثم أخذ الحاكمُ يعدِّد هٰذه الأجناس.

---

(١) ص: ٢٧.

وقال ابن الصَّلاح في «مقدمته»[1]: «النوع الثالث والخمسون: معرفة المؤتلف والمختلف من الأسماء والأنساب وما يلتحق بها، وهو ما يأتلف؛ أي: يتفق في الخطِّ صورتُه، وتختلفُ في اللفظ صيغتُه، هـٰذا فَنٌّ جليلٌ، من لم يعرفه من المحدِّثين كثُر عِثارُهُ، ولم يَعْدَم مُخَجِّلاً، وهو منتشرٌ لا ضابطَ في أكثره يُفزع إليه، وإنما يضبط بالحفظ تفصيلاً».

القسم الثاني: الاشتباهُ الحاصلُ من اتِّحاد أسامي الرُّواة، وآبائهم، وأنسابهم، كـ: (الخليل بن أحمد): ستة، و(راشد بن سعد): ثلاثة، وهـٰذا النوعُ أَطْلَق عليه المحدِّثون اسمَ: «المُتَّفق والمُفْتَرق» ـ وقد سَبَق تعريفه ـ وذكره ابنُ الصلاح في النوع الرابع والخمسين من «علوم الحديث»[2]، وقال: «وهـٰذا من قبيل ما يُسَمَّىٰ في أصول الفقه: المشترك».

وهناك قسمٌ ثالثٌ متولِّدٌ من القسمين السابقين: ويكون باتفاق أسامي الرُّواة وآبائهم وأنسابهم مع اختلاف اللَّفظ، مثل: (عبد الله بن بَحِير)، و(عبد الله بن بُحَيْر)، وقد جَعَله ابنُ الصَّلاح النوعَ الخامس والخمسين من علوم الحديث، وألَّف الخطيب البغدادي في ذلك كتابه الحافل: «تلخيص المتشابه في الرسم، وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم».

ووَجَد المُحَدِّثون الحاجةَ مُلِحَّةً لاستعياب المتشابه من أسماء الرواة، وأنسابهم، فأفردوه بالتأليف، وخصُّوه بالتصنيف، علىٰ أن أغلب ما وَرَد في مؤلَّفاتهم إنما هو من نوعِ المؤتلف والمختلف؛ إذ هو الأكثر وقوعاً، وقد حاولوا استقصاءَ أسماء الرواة، وأنسابهم، وبلدانهم، وتوسَّع بعضُهم، فذكر أسماء الشعراء والقبائل والفُرسان؛ في حين اقتصر بعضهم في التصنيف علىٰ

---

(١) ص: ٢٢١.

(٢) ص: ٣٤٤.

أسماء القبائل، أو أسماء الشعراء[1].

إذاً عرفنا ممَّا سَبَقَ أنَّ هـٰذا النوع (أي: «المتشابه») يتركَّب من «المُؤتَلِف والمُخْتَلِف» و«المُتَّفِق والمُفْتَرِق»، وهو: أن يتفق اسمُ شخصين أو كنيتهما التي عُرِفَا بها، ويُوجَد في نسبهما أو نسبتهما الاختلافُ، والائتلافُ، أو على العكس من هـٰذا، بأن يختلف ويأتلف أسماؤُهما، ويتفق نسبتهما، أو نسبهما اسماً، أو كنيةً.

ويلتحق بالمؤتلف، والمختلف ما يتقاربُ، ويشتبه؛ وإنْ كان مختلفاً في بعض حروفه في صورة الخَطِّ.

فائدةُ معرفته:

وفائدةُ هـٰذا النَّوع الأمنُ من التصحيف، وظَنُّ الاثنين واحداً[2].

أنواع المتشابه:

وقد قَسَّم الحافظُ السَّخاوي أنواعه إلى ستة[3]) وإليك هـٰذه الأنواعَ:

النَّوع الأوَّل: وهو ما حَصَل الاتِّفاقُ فيه في الاسم والاختلاف في الأب:

مثاله:

* موسى بن عَلِيّ ـ بالفتح للعين ـ قال النَّووي: وهم كثيرون[4].

قلتُ: قد عَدَّهم العراقيُّ فلم يبلغوا عشرةً يقول: فهؤلاء المذكورون في

---

(١) انظر: مقدمة المحقق لـ: «توضيح المشتبه»: (١/ ١٣/ ١٦).
(٢) فتح المغيث: للسخاوي: (٤/ ٢٨٥).
(٣) فتح المغيث: (٤/ ٢٨٥).
(٤) تدريب الراوي: (٢/ ٣٣٠).

تواريخ الإسلام من المشرق والمغرب إلى زمن ابن الصَّلاح لم يبلغوا عشرةً، فوصفُ النَّووي لهم بأنَّهم كثيرون فيه تجوُّزٌ[1].

وموسى بن عُلَيّ ـ بضَمّ العين ـ بن رَبَاح المصري، ومنهم من فَتَحها، ويقال إنَّ أهل مصر يفتحون، وأهل العراق يَضُمّون، وبالضَّمّ: لقبٌ، وبالفتح: اسمٌ[2].

يقول الحافظُ السيوطي: «ولمَّا وقع الاختلافُ في والد (موسى) فينبغي أن يمثّل بمثال غيره، وذلك:

* أيوب بن بشر، وأيوب بن بُشَيْر.

الأوَّل: أبوه مُكَبَّرٌ عِجْلِيٌّ شاميٌّ روى عنه: ثَعْلَبة بن مسلم الخثعمي.

والثاني: أبوه مُصَغَّرٌ عَدَوِيٌّ بصريٌّ روى عنه: أبو الحسن خالد البصري، وقتادة وغيرُهما[3].

النّوع الثاني: وهو ضِدّ الأوَّل، ما حَصَل الاختلافُ فيه في الاسم والاتفاق في الأب:

مثاله:

* عَبَّاس ـ بالموحَّدة والمُهْمَلَة ـ، وعَيَّاش: بالمُثَنَّاة التحتانية والمُعْجَمَة، كلٌّ منهما ابنُ الوليد، وبصريٌّ أيضاً، وفي عصرٍ واحدٍ بحيثُ تشاركا في بعض الشيوخ، وأخذ البخاريُّ عن كلٍّ منهما[4].

---

(1) التقييد والإيضاح: ص: ٤١٩.

(2) المقنع في علوم الحديث: (٢/ ٦٢٢).

(3) تدريب الراوي: (٢/ ٣٣١).

(4) فتح المغيث: للسخاوي: (٤/ ٢٨٦).

* و(سُرَيْجُ بن النُّعمان) و(وشُرَيْحُ بن النُّعمان)، وكلاهما مُصَغَّرٌ.

الأوَّل: بالمُهْمَلَة والجيم، جَدُّه: مَرْوَان اللُّؤْلُؤي البغدادي، روى عنه: البخاريُّ.

والثاني: بالمُعْجَمَة والحاء المُهْمَلَة: الكوفيُّ تابعيٌّ له في السنن الأربعة حديثٌ واحدٌ عن عليٍّ بن أبي طالب[1].

النوع الثالث: وهو ما حَصَل فيه الاتفاقُ في الاسم واسم الأب والاختلاف نطقاً في النسبة:

مثاله:

* محمد بن عبد الله، اثنان:

أحدُهما: مُخَرِّمِيٌّ، بضَمّ الميم وفتحِ الخاء المعجمة، وكسرِ الرَّاء المشدَّدة، نسبة إلى المُخَرَّم من بغداد، وأحد شيوخ البخاري الحُفّاظ.

والآخر: مَخْرَمِيٌّ، بفتح الميم وسكونِ الخاء المعجمة وفتحِ الرَّاء، قال ابن ماكولا: «لعله من ولد مَخْرَمَة بن نَوْفَل، وهو مَكِّيٌّ يروي عن: الشافعِّي، وعنه: عبد العزيز بن محمد بن الحسن بن زبالة، ليس بالمشهور»[2].

النَّوع الرابع: وهو ما حَصَل فيه الاتفاقُ في الكنية والاختلاف نُطْقاً في النسبة:

مثاله:

* (أبو عمر الشَّيْبَاني) و(أبو عمر السَّيْبَاني)، تابعيان، يفترقان في أنَّ الأوَّل، بالشِّين المعجمة، والثاني: بالسِّين المهملة، واسمُ الأوَّل: سعد بن

---

(١) انظر: «تدريب الراوي» (٢/ ٣٣١ ـ ٣٣٢)، و«تلخيص المتشابه» (١/ ٤٩٧ ـ ٤٩٨)، و«الإكمال»: (٤/ ٢٧١ ـ ٢٧٧).

(٢) انظر: «فتح المغيث» للسخاوي: (٤/ ٢٨٧)، و«تلخيص المتشابه»: (١/ ١٧٧)، و«الإكمال»: (٧/ ٣١١).

إياس، ويشاركه في ذلك: أبو عمر الشَّيباني اللُّغوي إسحاق بن مِرَار ـ بكسر الميم وتخفيف الرّاء[1] ـ كضِرَار، وقيل: كغزال، وقيل كعمار.

وأمَّا الثاني: فاسمه: زُرْعَة، وهو والد يحيى بن أبي عمرو الشَّيباني الشَّامي[2].

النَّوع الخامس: ما حَصَل فيه الاتفاقُ في النسبة والاختلاف في الاسم:

مثاله:

* (حَنَان الأسدي)، بفتح المُهْمَلة والنُّون المخفَّفة، و(حَيَّان الأسدي)، بفتح المُهْمَلة وتشديد المُثَنَّاة التحتانية، كلٌّ منهما (أسديٌّ).

فالأوَّل: نسبة لـ:(بني أسد بن شريك) بضَمّ المعجمة، بصريٌّ، يروي عن: أبي عثمان النَّهدي، وعنه: حَجَّاج الصَّوّاف، والآخر اثنان تابعيان.

أحدُهما: كوفيٌّ يُكنى: أبا الهياج، واسم أبيه حصين، حديثُه في مسلمٍ.

وثانيهما: شاميٌّ ويُعَرف بحَيَّان أبي النضر، له في «صحيح ابن حبان» عن: واثلة حديثٌ[3].

النَّوع السادس: ما حَصَل فيه الاتفاقُ في النسبة والاختلاف في الكنية:

مثاله:

---

(١) انظر: «تقريب التهذيب»: ص: ٢٢١.

(٢) علوم الحديث: ص: ٣٣٣، و«فتح المغيث»: للسخاوي: (٤/ ٢٨٧)، و«تدريب الراوي»: (٢/ ٣٣٣).

(٣) انظر: «تلخيص المشتبه»: (١/ ٨٥٣)، و«الإكمال»: (٢/ ٣١٧)، و«علوم الحديث»: ص: ٣٣٤، و«فتح المغيث» للسخاوي: (٤/ ٢٨٨)، و«ميزان الاعتدال»: (١/ ٥٧٢).

* (أبو الرِّجَال الأنصاري) بكسر الرَّاء وتخفيف، و(أبو الرَّحَّال الأنصاري)، بفتح الرَّاء وتشديد الحاء المهملة.

الأوَّل: اسمُه: محمد بن عبد الرحمن، مدنيٌّ يروي عن: أُمِّه عمرة بنت عبد الرحمن وغيرها، حديثُه في الصحيحين.

والآخر: اسمُه: محمد بن خالد، أو خالد بن محمد، وبه جَزَم الدارقطنيُّ، تابعيٌّ ضعيفٌ حديثه في الترمذي[1].

* (ابن عُفَيْر المصري) و(ابن غُفَيْر المصري)، كلاهما مُصَغَّرٌ.

الأوَّل بالمُهْمَلَة: سعيد بن كثير بن عفير أبو عثمان، روى عنه: البخاريُّ.

والثاني: بالمُعْجَمة: اسمه الحسين، أو الحسن بن عفير، متروكٌ[2].

ومن الأمثلة العامَّة على معرفة المتشابه:

١ - قال ابنُ أبي حاتم الرَّازي: سألتُ أبي عن حديثٍ رواه مِنْجَابُ بن الحارث عن حفص بن غِيَاث، عن محمد بن مَرْوَان النَّخَعي؛ قال: قلتُ لأبي: كيف رأيتَ صلاة النبي ﷺ؟ قال: رأيتُه يُصَلِّي الظُّهْرَ هكذا... فذكر الحديثَ. قال أبي: هذا خطأٌ، إنما هو حفصُ بن غياث، عن عمرو بن مروان النَّخَعي[3].

٢ - وقال ابنُ أبي حاتم أيضاً: سألتُ أبي، وأبا زُرْعَة عن حديثٍ رواه

---

(١) انظر: «فتح المغيث» للسخاوي: (٤/ ٢٨٨)، و«تدريب الراوي»: (٢/ ٣٣٤)، و«الإكمال»: (٤/ ٣٠ - ٣٢).

(٢) تلخيص المشتبه: (١/ ٥٨٦ - ٥٨٧)، و«تدريب الراوي»: (٢/ ٣٣٤)، و«فتح المغيث» للسخاوي: (٤/ ٢٨٨ - ٢٨٩).

(٣) شرح علل الترمذي: (٢/ ٤٩٢).

أبو نُعَيْم الفضل بن دُكَيْن عن سفيان، عن منصور، عن الشَّعبي، عن المِقْدَاد أبي كريمة الشَّامي، عن النبي ﷺ في قصة الضِّيافة، قال أبي: هٰذا خطأٌ، إنما هو المِقْدَامُ بن مَعدِيْ كَرِب. كان خَرَج الشعبيُّ إلىٰ عبد العزيز بن مَرْوان ـ أخي عبد الملك ـ فلقي المقدامَ بحمص، ولا أعلم أحداً من أصحاب النبي ﷺ هناك غيره؛ وقد كان عِدَّةٌ من أصحاب النبي ﷺ أحياءً[1]... وقال أبو زُرْعَة: الصحيح: المقدام بن معدي كرب، وكنيته: أبو كريمة[2].

٣ ـ ومثال ذلك أيضاً: ما ذَكَره عبدُ الله بن أحمد؛ قال: حَدَّثني أبي؛ قال: حدَّثنا هُشَيْمٌ؛ قال: زَعَم لي بعضُهم؛ قال: كتب الحَجَّاجُ أن يُؤخَذ إبراهيمُ ابن يزيد إلىٰ عامله، فلمَّا أتاه الكتابُ؛ قال: فكتَبَ إليه: إنَّ قِبَلَنا إبراهيم بن يزيد التيمي، وإبراهيم بن يزيد النَّخَعي، فأيهما نأخذ؟ قال: فكتب أن يأخذهما جميعاً[3].

فهنا ذِكْرُ اثنين من الرواة اجتمعا في الاسم، والعصرِ، والرُّتْبَةِ، ومَن لا يُمَيِّز بينهما قد يخلط في حديثهما، وقد يقول قائلٌ: ما داما ثقتين؛ فما الضَّرَرُ من هٰذا الخلط؟

والجواب علىٰ ذلك: إنَّ لكلٍّ من الرجلين إسنادَه ولكلٍّ منهما رجالَه، والخلطُ بينهما لا يقتصر عليهما، بل يتعدَّاهما إلىٰ بقية رجال الإسناد[4].

---

(١) علل الحديث: (١/ ١٤٥).
(٢) المصدر السابق: (٢/ ٢٤٢).
(٣) علل الحديث ومعرفة الرجال: (١/ ٦ ـ ٤٣).
(٤) العلل في الحديث: لهمام سعيد: ص: ١٣٩.

أشهر الكتب في «المتشابه»

١ ـ **المتشابه في أسماء رُواة الحديث وكُنَاهم**: لابن الفرضي أبي الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف القُرطبي (المتوفىٰ سنة ٤٠٣ هـ).

ذكره الزِّرْكَلي في «الأعلام» (٤/ ١٢١).

٢ ـ **مشتبه النسبة**: لأبي محمَّد عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري (المتوفىٰ سنة ٤٠٩ هـ)[١].

٣ ـ **إيضاح الإشكال في الرواة**: للأزدي أيضاً.

وهو مخطوطٌ في المكتبة السعيدية بالهند[٢].

٤ ـ **المتشابه**: لأبي الوليد الفرضي (المتوفىٰ سنة ٤٠٣ هـ).

ذكره الزِّركلي في «الأعلام»: (٤/ ١٢١).

٥ ـ **المعجم في مشتبه أسامي المحدّثين**: لأبي الفضل عبيد الله بن عبد الله بن أحمد الهَرَوي (المتوفىٰ سنة ٤٠٥ هـ)[٣].

٦ ـ **تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر**

---

(١) طُبع بتحقيق الأستاذ محمد الجعفري الزيني في مطبعة نور حمدي بالهند عام ١٣٢٧ هـ ـ ١٩٠٩ م.

(٢) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٢٦٩).

(٣) طُبع بتحقيق الأستاذ نظر محمد الفاريابي في مكتبة الرُّشد بالرياض عام ١٤١١ هـ.

التصحيف والوهم: لأبي بكر أحمد بن ثابت المعروف بـ: «الخطيب البغدادي» (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

قال السُّيوطي: «وهو من أحسن كتبه»[(١)][(٢)].

وذَيَّل عليه مؤلِّفُه في كتابه: «تالي التلخيص».

٧ ـ **تالي التلخيص**: للخطيب البغدادي أيضاً.

قال الكتَّاني: «ثم ذَيَّل عليه بما يتَّفق من أسماء الرواة، وأنسابهم، غير أنَّ في بعضه زيادة حرف، وسَمَّاه: «تالي التلخيص» في أجزاء، وهو كتابٌ جليلُ القدر، كثيرُ الفائدة، بل قال ابن الصلاح: إنَّه مِن أحسن كتبه، وقد اختصره علاء الدين بن التركماني، واختصره أيضاً: السيوطي»[(٣)][(٤)].

٨ ـ **المشتبه**: لابن ماكولا الأمير سعد الملك أبي نصر علي بن هِبَة الله بن علي البغدادي (المتوفى سنة ٤٧٥ هـ).

وهو مخطوطٌ[(٥)].

٩ ـ **الفيصل في مشتبه النسبة**: لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي الهَمذاني (المتوفى سنة ٥٨٤ هـ).

---

(١) تدريب الراوي: (٢/ ٣٤٩).

(٢) طُبع بتحقيق السيدة سكينة الشِّهابي في دارطلاس بدمشق عام ١٤١٥ هـ.

(٣) الرسالة المستطرفة: ص: ١١٩.

(٤) طُبع بتحقيق الأستاذ مشهور حسن وأحمد الشقيرات في دار الصُّمَيعي بالرياض عام ١٤١٧ هـ.

(٥) انظر: «الفهرس الشامل»: الحديث: (٣/ ١٤٧٣).

وهو مخطوط[1].

١٠ ـ **مشتبه الأسماء والنسب أو (إكمال الإكمال لابن ماكولا)**: لابن نُقْطَة محب الدين أبي بكر، محمد بن عبد الغني بن أبي بكر البغدادي (المتوفىٰ سنة ٦٢٩ هـ)[2].

١١ ـ **ذيل مشتبه الأسماء والنسب لابن نُقْطَة المُذَيَّل علىٰ كتاب ابن ماكولا**: لابن العماديّة وجيه الدين أبي المُظَفَّر منصور بن سليم الإسكندراني (المتوفىٰ سنة ٦٧٣ هـ)[3].

١٢ ـ **تكملة إكمال الإكمال**: لابن الصَّابوني جمال الدين محمد بن علي (المتوفىٰ سنة ٦٨٠ هـ)[4].

١٣ ـ **المشتبه في الرجال: أسمائهم، وأنسابهم**: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ).

رَتَّب الذهبيُّ هـٰذا الكتابَ علىٰ حروفِ المعجم، فجَعَل لكلِّ حرف باباً، فبابٌ للهمزة، وآخر للباء، وثالثٌ للتاء... وهـٰكذا. واعتمد فيه علىٰ الأمَّات المصنَّفة في هـٰذا الفنِّ.

لـٰكن الذهبي اعتمد في ضبط الشكل علىٰ ضبط القلم، إلاَّ فيما

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١٢٢٤).

(٢) طُبع بتحقيق الدكتور عبد القيوم عبد ربِّ النبي، ومحمد صالح عبد العزيز المراد، في مركز إحياء التراث، في جامعة أمّ القرىٰ بمكّة المكرّمة، عام١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.

(٣) انظر: «ذيل تاريخ الأدب العربي»: لـ: «بروكلمان»: (١/ ٦٠٢).

(٤) طُبع بتحقيق الأستاذ مصطفىٰ جواد في المجمع العلمي العراقي ببغداد عام ١٣٧٧ هـ ـ ١٩٥٧ م، ومعه كتاب: «المؤتلف والمختلف» للأبيوري.

يَصْعُب ويُشْكِل، فيُقَيِّده بالحروف، وهو نادرٌ، وقد نَبَّه إلىٰ ذلك، فقال في مقدِّمته: «فاعلمْ ـ أرشدك الله ـ: أنَّ العمدة في مختصري هٰذا علىٰ ضبط القلم، إلاَّ فيما يَصْعُب، ويُشْكِل، فيُقَيَّد، ويُشَكَّل، وبالله أتأيَّدُ، وعليه أتوكَّلُ. فأتقِنْ ـ يا أخي ـ نسختَك، واعتمد علىٰ الشكل، والنقط، ولا بُدَّ؛ وإلاَّ؛ لم تصنع شيئاً».

فصارَ الكتابُ ـ بذلك ـ مبايناً لموضوعه؛ لعَدَم الأمن من التصحيف فيه، كما أنه أجحف في الاختصار، وفاته من أصوله أشياء.

والكتاب ـ مع هٰذا ـ قَيِّمٌ نافعٌ، انتفع به العلماء، واحتلَّ مكاناً مرموقاً عند المعنيِّين بعلم الرجال، فطالعه الحافظ ابن ناصر الدين الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٨٤٢ هـ)، وكَتَب علىٰ هامشه تعليقاتٍ هامةً، عقب فيها علىٰ كثير مما أورده المؤلِّفُ، بل زاد عليه. ثم أَلَّف كتابَه الفَذَّ: «التوضيح لكتاب المشتبه في الرجال» في ثلاثة أسفار، وضَبَطه بالحروف، وأوضح ما أهمله الذهبيُّ، وشرح بعضَ مختصراته، واستدرك عليه استدراكاتٍ قيمةً تَدُلُّ علىٰ رُسوخ قدمه في هٰذا الفنِّ. كما نَبَّه علىٰ أوهام الذهبي في كتابٍ سَمَّاه: «الإعلام بما وقع في مشتبه الذهبي من الأوهام»[1]، سيأتي تعريفُ هذين الكتابين.

كذلك اعتنىٰ به الحافظُ ابن حجر (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ)، فأَلَّف الحافظُ كتابه: «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» وهو أَحْسَن، وأوفىٰ كتب هٰذا الفنِّ، وسيأتي تعريفه.

---

(١) ذيول تذكرة الحفاظ: ص: ٣٢٠، و٣٢١، وانظر: «الرسالة المستطرفة»: ص: ١١٩.

وممَّن استدرك على «مشتبه الذهبي» تلميذُه: الحافظ ابن رافع السَّلاَّمي (المتوفى سنة ٧٧٤ هـ)، ذكره ابن حجر فقال: «وقد ذيَّل عليه الحافظ تقي الدين ابن رافع ـ تلميذه ـ في هـٰذا المختصر جزءاً قَدْر عشرة أوراق، غالبه لا يرد عليه؛ لأنه إما أن يكون قد ذكره، أو يكون لا يشتبه إلاَّ على بُعْدٍ»[١].

١٤ ـ **مختصر تلخيص المتشابه في الرسم للخطيب**: لابن التركماني القاضي علاء الدين علي بن عثمان بن مصطفى المارديني الحنفي (المتوفى سنة ٧٥٠ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١١٩).

١٥ ـ **تحفة ذوي الأرب في مشكل الأسماء والنسب**: لابن خطيب الدَّهشة نور الدين أبي الثَّناء محمد بن أحمد (المتوفى سنة ٨٣٤ هـ)[٢].

١٦ ـ **توضيح المشتبه في أسماء الرجال**: لشمس الدين محمد بن أبي بكر عبد الله بن محمد، المعروف بـ: «ابن ناصر الدين الدِّمشقي» (المتوفى سنة: ٨٤٢ هـ).

وهو من أحسن الكتب في هـٰذا الموضوع، والذي حَفَزَه على تأليفِ هـٰذا الكتاب ما وَجَدهُ في «مشتبه» الذهبي من التقصير الذي ذكرناه أثناء تعريفه.

ضَبَطَ ابنُ ناصر الدين في هـٰذا الكتاب الاسمَ المشتبهَ بالحروف ضبطاً دقيقاً يُزيل الاشتباهَ، ويدفعُ الإشكالَ، وتَوَسَّع في ترجَمة

---

(١) تبصير المنتبه: (١/١).

(٢) طُبع بتحقيق المستشرق: «تروكت مان»، في ليدن، عام ١٣٣٣ هـ.

العَلَم؛ الذي أوردهُ الذهبيُّ، ويبيِّن بياناً شافياً ما وَهِمَ فيه الذهبيُّ، فهو لم يكتفِ بمُجرَّد ذكرِ الوهم مُشيراً إلىٰ الصواب، وإنما بيَّن مأخذَه، ومصدَره، فيذكر عمَّن نقلَ الذهبيُّ ومن تابَعَ في هٰذا الوهم.

واستدركَ ابن ناصر الدين علىٰ الذهبيِّ أسماءً مشتبهةً، لم يتعرَّض لضبطِها، كما استدركَ أعلاماً كثيرة أغفلَ الذهبيُّ ذِكْرَها في رسم الاسمِ المُشتبه، ووردت في الأصولِ التي نَقَل عنها، وبذلك أغنىٰ كتابَه بكثيرٍ من أعلام المؤتلف والمختلف، وبأكبر عددٍ من ألفاظ المشتبه.

وترجَم الأنسابَ التي ذكرها الذهبيُّ مُطْلَقةً من غيرِ أن يذكر إلىٰ أيِّ شيءٍ نُسبت من جَدٍّ، أو بَلدةٍ، أو حِرفةٍ، وإذا أورد الذهبيُّ نسبةً يتعدَّد فيها المنسوبُ؛ ميَّز ابنُ ناصر الدين بينها، وفصَّل فيها.

وتوسَّع في ترجمَة الأمكنةِ، وتحديدِ مواضعِها، واعتنىٰ بذكر المواضع المختلفة؛ التي تشترِكُ باسمٍ واحدٍ[1].

١٧ ـ **الإعلام بما وقع في مشتبه الذهبي من الأوهام**: لابن ناصر الدين الدِّمشقي أيضاً.

وهو مختصرٌ لكتابه: «توضيح المشتبه في أسماء الرجال» الذي سَبَق تعريفه آنفاً.

والفرقُ بين الأصل، والمختصر: لقد جاء كتابُ «التوضيح» في (١١٧٩) صفحة، وكتاب بهٰذه الضخامة، والأهمية ينبغي

---

(١) طُبع هٰذا الكتابُ بتحقيق الشيخ محمد نعيم العِرْقسُوسي في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

اختصارُه؛ ليسهل تناوله، وتعمَّ فائدته. ويظهر: أنَّ ابن ناصر الدين لم يَقُمْ باختصاره انطلاقاً من هٰذا الدافع، وإنما تنفيذاً لأمرٍ جاءه ممن لا يستطيع ردَّ طلبه، وهو ما ذكره في مقدمة كتابه حين قال: «. . . وعلَّقتها في هٰذا التجريد ملخصةً حسبما أمر بإفرادها في تأليف مَن امتثلت لأمره الشريف، تغمَّده الله تعالىٰ برحمته، وأسكنه وإيانا بحبوحة جنته».

وأمَّا عن عمله في «الإعلام» فقد لخَّصه في مقدمة هٰذا الكتاب تلخيصاً وافياً؛ حيث قال: «. . . وقد يَسَّر الله ـ وله الحمد ـ توضيحه مقيَّداً بالحروف، مع الزيادة لما قصر فيه بالمعروف، وتبيين الصواب في الأوهام الواقعة في الكتاب، ثم انتزعت منه الأوهام ملخصة، وعلَّقتها في هٰذا التجريد ملخصة. . .»[1].

١٨ ـ **تبصير المنتبه بتوضيح المشتبه**: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ).

حَرَّر به الحافظُ «مُشتبهَ» الذهبيِّ، ذكر في خُطْبَته: أَنَّ الذي دعاه إلىٰ ذلك ما وَجَدهُ في كتابِ الذهبيِّ من إعوازٍ من ثلاثةِ أوجه: «أحدُها ـ وهو أهمُّها ـ: إحالتُه علىٰ ضبطِ القلم. ثانيها: إجحافُه في الاختصار، ثالثها: ما فاتَه من التراجم المستقلة التي لم يتضمَّنها كتابه مع كونها في أصل ابن ماكولا، وابن نقطة، وأورد فيه كثيراً من أسماء الشعر، والفُرسان في الجاهلية وما أشبه ذلك مِمَّن ليست لهم رواية، وعَلَّل صنيعه بقوله: «فإنَّ غالِبَ من ذكرتُ يأتي ذكرُه في كتب المَغَازي، والسِّيَر، والمبتدأ، والأنساب،

---

(١) طُبع بتحقيق الأستاذ عبد ربِّ النبي محمد في مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م.

والتواريخ، والأخبار، ولا يستغني طالبُ الحديث عن ضبط ما يرد في ذلك من الأسماء ولو لم يكن له رواية»[1].

١٩ ـ **تحفة النَّابه بتلخيص المتشابه**: للحافظ جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

لخَّص فيه كتاب الخطيب البغدادي (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٣٧٥).

كتب أخرى لمعرفة «المتشابه» و«المتشابه المقلوب»:

هٰذا؛ وما عرفتَه هو مما أُلِّف في فَنِّ المشتبه.

ثم إنَّ هناك كتباً ليست من كتب هٰذا الفَنِّ، إلَّا أنها تَمُتُّ بصلةٍ وثيقةٍ، ووشائج قربىٰ، ولذا كان المصنِّفون في المتشابه يعتمدون عليها، ويضبطون عنها، ويأخذون منها، وهي في ثلاث أصناف تالية:

(أ): كتب الأنساب:

١ ـ **الأنساب**: للحافظ أبي سعيد، عبد الكريم بن محمد بن منصور التَّميمي السَّمْعَاني (المتوفى سنة ٥٦٢ هـ)[2].

٢ ـ **اللُّباب**: لابن الأثير الجزري (المتوفى سنة ٦٣٠ هـ).

اختصره من «الأنساب» للسَّمعاني، فأسقط منه أكثرَ أسماء الأشخاص ـ وليته لم يفعل ـ واختصر أكثر التراجم، وزاد زياداتٍ

---

(١) طُبع بتحقيق الأستاذ محمد علي النجار وعلي محمد البجاوي في مصر عام ١٩٦٧ م.

(٢) طُبع عِدَّة طبعاتٍ، إحداها التي نشرها السيد محمد أمين دمج في ١٢ جزءاً، حقَّق الأجزاءَ الستةَ الأولىٰ منه الشيخُ عبد الرحمٰن المُعَلِّمي اليَمَاني رحمه الله تعالىٰ.

ليست بالكثيرة، والكتابُ مشهورٌ متداولٌ[1].

٣ ـ الأنساب: المُسمَّىٰ «اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب الصحابة ورواة الآثار»: للحافظ أبي محمد عبد الله بن علي بن عبد الله اللَّخْمِي الرُّشَاطي (المتوفىٰ سنة ٥٤٢ هـ).

وهو من المصادر التي اعتمدها أيضاً الحافظ ابنُ حَجَر في كتابه «تبصير المنتبه» كما ذكر في خطبة الكتاب. وقد اختصره مجدُ الدين إسماعيلُ بنُ إبراهيم البُلْبَيْسِي (المتوفىٰ سنة ٨٠٢ هـ)[2].

(ب) ـ كُتُب البُلْدان:

وهي التي تُعنىٰ بضَبْط أسماءِ البُلْدان لِتَسْلَمَ من التصحيف، فمنها:

١ ـ **مُعْجَم ما اسْتُعْجِمَ من أسماء البلاد والمواضع**: لأبي عُبيد عبد الله بن عبد العزيز البَكْري (المتوفىٰ سنة ٤٨٧ هـ).

قال في خُطبته: «وما أكثر المُؤتلف والمختلف في أسماءِ هٰذه المواضع، مثل ناعجة، وباعجة، ونَبْتَل، وثَيْتل، ونخلة، ونحلة...» ثم أورد أمثلةً عن عِدَّة من العلماء قد اختلفوا في اسم موضع، ولم يَدْرُوا وجهَ الصَّواب فيه، وبما أنَّ صحة هٰذا لا تُدرَك بالفِطنة، والذَّكاء، لذا رسمَ منهجه في كتابه، وهو: أن يَذكُر كُلَّ موضعٍ مُبيَّنَ البناء، مُعجمَ الحروف؛ حتىٰ لا يُدرَك فيه لَبْسٌ، ولا

---

(١) وأول من طبعه: «وستنفلد» (westenfeld) في غوتنجن (Gottinge)، عام ١٨٣٥ م، ثم طَبَعه الأستاذ حسام الدين القدسي في مصر عام ١٩٣٧ م.

(٢) ويُوجَد منه نسخة في دار الكتب المصرية برقم (٧١٦٥ تاريخ)، ثم جَمَع بين هٰذا المختصر وبين «اللُّباب» لابن الجزري، وجعلَ منهما كتاباً واحداً، يُوجَد منه نسختان مذكورتان في «فهرس المخطوطات المصورة» (تاريخ، برقم: ٤٥٠).

تحريفٌ، وجعله مُرتَّباً على حروف الهجاء عند المغاربة[1].

٢ ـ **المُشْتَرِكُ وَضْعاً والمُفْتَرِقُ صُقْعاً:** لياقوت بن عبد الله الرُّومي الحَموي (المتوفى سنة ٦٢٦ هـ).

انتخله من كتابه الكبير «معجم البلدان» ذكر فيه ما اتَّفقَ من أسماء البِقاع لفظاً، وخطّاً، ووافق شكلاً، ونَقْطاً، وافترق مكاناً، ومحلاً، واختلف صُقْعاً ومحلاً[2].

٣ ـ **ما ائتلف واختلف من أسماء البقاع:** لأبي بكر محمد بن موسى بن عثمان بن حازم زين الدين الحازِمي (المتوفى سنة ٥٨٤ هـ).

قال ياقوت الحموي: «ثم وقفني صديقُنا الحافظُ الإمامُ أبو عبد الله محمدُ بنُ محمود بن النجار ـ جزاه الله خيراً ـ على مختصرٍ اختصره الحافظ أبو موسى محمدُ بنُ عمر الأصفهاني من كتابٍ أَلَّفه أبو الفتح نصرُ بنُ عبدِ الرحمـٰن الإسكندري النحوي فيما ائتلف، واختلفَ من أسماء البِقاع، فوجدتُه تأليفَ رجلٍ ضابطٍ، قد أنفذَ في تحصيله عُمُراً، وأحسنَ فيه عَيْناً، وأَثَراً، ووجدتُ الحازميَّ ـ رحمه الله ـ قد اختلَسَه، وادَّعاه، واستجهلَ الرُّواة، فرَواه، ولقد كنتُ عند وقوفي على كتابِه أرفَعُ قدرَهُ من علمِه، وأرى أن مرماهُ يقصرُ عن سهمِه، إلى أن كشف الله عن خيبته، وتمحَّض المحضُ من زُبْدته، فأمَّا أنا؛ فكُلُّ ما نقلتُه من كتاب نصرٍ؛ فقد نسبتُه إليه، وأحلتُه عليه، ولم أُضِع نَصَبَه، ولا أخملتُ

---

(١) طُبع في مصر عام ١٩٤٥ م بتحقيق الأستاذ مصطفى السَّقَّا؛ الذي قام بإعادة ترتيبِ موادِّه حسب حروف الهجاءِ في المشرق.

(٢) طُبع باعتناء المستشرق؛ «وستنفلد»، عام ١٨٤٦ م.

ذكرَه، وتَعَبَه، والله يُثيبه، ويرحمُه»[1].

(ج) ـ كتب الكُنَىٰ:

منها:

١ ـ **الكنىٰ والأسماء**: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجَّاج القُشَيري (المتوفىٰ سنة ٢٦١ هـ)[2].

٢ ـ **الكُنىٰ والأسماء**: للشيخ أبي بشر محمد بن أحمد بن حَمَّاد الدَّوْلَابي (المتوفىٰ سنة ٣١٠ هـ)[3].

(د) ـ كتب الألقاب:

منها:

١ ـ **ألقاب الرُّواة**: لأبي بكر أحمد بن عبد الرحمٰن الشِّيرازي (المتوفىٰ سنة ٤١١ هـ).

اختصره أبو الفضل المقدسي ابن القَيْسَراني[4].

٢ ـ **نُزْهة الألباب في الألقاب**: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العَسْقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ).

أورد فيه ألقابَ رواة الحديث، ومراتبهم، وطبقاتهم، وبيان

---

(١) انظر: مقدمة «معجم البلدان»: (١/ ١١).

(٢) طُبع في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٩٨٤ م، بتحقيق الأستاذ عبد الرحيم محمد أحمد القَشْقَري.

(٣) طُبع في الهند عام ١٣٢٢ هـ في مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد (الدَّكَن)، ثم صدرت هـٰذه الطبعة عن دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٠٣ هـ.

(٤) ومن المختصر نسخةٌ في دار الكتب الظاهرية بدمشق، في (٣٩) ورقة، حديث (٥٣٤).

المؤتلف منها، والمختلف، رَتَّبه على ترتيب حروف المعجم[1].

* * *

ويُضاف إلى ما تقدَّم عنايةُ بعض العلماء بضبطِ الأعلام في مُؤلَّفاتهم عنايةً بالغةً، منهم:

١ - المؤرِّخُ علي بن محمد، المعروف بـ: «ابن الأثير» (المتوفى سنة ٦٣٠ هـ) حيث يقولُ في خطبة «تاريخه»: «وذكرتُ في آخر كلِّ سنةٍ مَن تُوفِّي فيها من مشهورِ العُلماء، والأعيان الفُضَلاء، وضبطتُ الأسماءَ المشتبهة المؤتلفَة في الخطِّ المُختلفة في اللفظ الواردة فيه بالحروفِ ضبطاً يُزيل الإشكالَ، ويُغني عن الأنقاط والأشْكال» على أنه أهمل الضَّبْطَ أحياناً، خاصّةً في القسم الثاني من «تاريخه» والذي يبدأ بسنة ٦٢٢ هـ، وينتهي بسنة ٦٢٨ هـ.

٢ - والحافظُ زكي الدين عبدُ العظيم المُنْذِري (المتوفى سنة ٦٥٦ هـ) في كتابه: «التكملة لوفيات النقلة»[2].

٣ - وشمسُ الدين ابنُ خَلِّكان تلميذُ المُنْذري (المتوفى سنة ٦٨١ هـ)، سارَ على نهج شيخهِ، فضَبَطَ بالحروفِ كثيراً من الأعلام، وذلك في كتابه: «وفيات الأعيان».

---

(١) طُبع بتحقيق الأستاذ عبد العزيز بن محمد بن صالح السديري، في مكتبة الرشد بالرياض، عام ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

(٢) طُبع بتحقيق الدكتور بشّار عوّاد معروف، في النَّجف الأشرف، عام ١٩٦٨ م، عدا الجزء الأخير منه، والفهارس، وأُعيد طبعُه كاملاً مع الفهارس في مؤسَّسة الرسالة عام ١٩٨١ م، بعد أن أعاد الدكتور بشار النَّظر فيه، ومن جُملة فهارسهِ القيمة التي صَنَعها الدكتور للكتابِ فهرسٌ فيما قيَّده المُنْذري من الأسماء، والأنساب، والكنى، والألقاب.

٤ ـ ووليُّ الدين محمد بنُ عبد الله الخطيب التِّبريزي (المتوفىٰ سنة ٧٣٢ هـ) صاحبُ «مشكاة المصابيح»، ألَّف بعده كتاب «الإكمال في أسماء الرجال»، ذكر فيه أسماءَ الصحابة رجالاً، ونساءً، ومَن بعدهم من التابعين وغيرهم ممن له ذكرٌ، أو روايةٌ في كتاب: «المشكاة» وضَبَط فيه بالحروف كلَّ اسمٍ يحتاج إلىٰ ضبطٍ، وهو كتابٌ نفيسٌ[١].

٥ ـ وصلاح الدين، خليل بن أَيْبَك الصَّفَدي (المتوفىٰ سنة ٧٦٤ هـ) في كتابه: «الوافي بالوفيات».

٦ ـ وتاج الدين السُّبْكِي (المتوفىٰ سنة ٧٧١ هـ) في كتابه: «طبقات الشافعية».

٧ ـ ومحمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفىٰ سنة ٨١٧ هـ) في: «القاموس المحيط»، ضَبطَ فيه ألفاظَه، ومنها أسماءُ الأعلام، والبُلدان، فقيَّدها بصريحِ الكلامِ، غيرَ مُقْتَنعٍ بتَوْشيح القِلَام، كما ذكر في خطبة كتابه[٢].

وبذلك يتبيَّن لنا العنايةُ البالغةُ والاهتمامُ الشديد الذي أولاه العلماءُ لضَبْط الأسماءِ والأنسابِ والبُلْدان، حَذَراً من وقوع التصحيف؛ الذي يأتي علىٰ العلوم، فيُفسِدها، وعلىٰ الأعلام، فيَلْبِسُها.

❐ ○ ○ ❐

(١) طُبع ملحقاً بـ: «مشكاة المصابيح» في الهند، وطبعه كذلك المكتب الإسلامي بدمشق عام ١٩٦١ م، ثم أكمله وزاد عليه الشيخُ عبد الحق بن سيف الدين الدِّهْلَوي (المتوفىٰ سنة ١٠٥٢ هـ) وهو مطبوعٌ باسم: «إكمال أسماء رجال مشكاة المصابيح» في دار سعد الدين بدمشق عام ٢٠٠٧ م.

(٢) انظر: مقدمة المحقق لـ: «توضيح المشتبه»: (١/ ٤٤ ـ ٤٩).

١٤ ـ المتشابه المقلوب

تعريف «المتشابه المقلوب» لغةً واصطلاحاً:

أولاً: لغةً: «المُتشابه»، وقد سبق تعريفُه اللُّغويّ والاصطلاحيّ في «المتشابه».

و«المقلوبُ» اسمُ مفعولٍ من: (قَلَب يَقْلِبُ)، ومعناه: ما جعل أعلاه أسفلَه، أو يمينه شمالَه، أو باطنه ظاهرَه.

وثانياً: واصطلاحاً: هو الرُّواة المتشابهون في الاسم والنّسب المتمايزون بالتقديم والتأخير، بأن يكون اسمُ أحدِ الراويَيْن كاسم أبي الآخر خطّاً ولفظاً واسم الآخر كاسم أبي الأوّل، ومعنى ذلك أنَّ هـٰذا النوع ممّا يقع فيه الاشتباه في الذِّهن لا في الخطِّ[1].

لماذا أُفرد هـٰذا النوعُ عن النوع المركَّب قبله؟

وأُفرد هـٰذا النوعُ عن المركَّب النوع قبله، وإنْ كان أيضاً مركّباً من متفقٍ

(١) علوم الحديث: ص: ٣٣٤، و«تدريب الراوي»: (٢/ ٣٣٤).

ومختلفٍ؛ لأنَّ ما فيه من الاختلاف ليس من نوع المؤتلف[1].

أهمية معرفة هٰذا النوع:

ومن أهمية معرفة هٰذا النوع: الأمنُ من وقوع القلب في الرواة، وقد انقلب على بعض المحدِّثين بل نسب شيءٌ من ذلك لإمام الصنعة البخاري في ترجَمة (مسلم بن الوليد المدني)، فجعله الوليدَ بن مسلم[2] كالوليد بن مسلم الدمشقي المشهور، وخطَّأه في ذلك ابنُ أبي حاتم في كتابٍ له في خطأ البخاري في تاريخه حكايةً عن أبيه[3].

أمثلة هٰذا النَّوع:

* (يزيد بن الأسود)، و(الأسود بن يزيد).

فالأوَّل: الصحابيُّ الخُزَاعِيُّ، له في السُّنَن حديثٌ واحدٌ، قال ابن حِبّان: عِدادُه في أهل مَكَّة، وقال المِزِّيُّ: في الكُوفيين.

و(يزيد بن الأسود الجرشي) التابعي المُخَضْرم المشتهر بالصَّلاح، يكنى: أبا الأسود، سكن الشَّامَ، وهو الَّذي استسقى به معاوية فسقوا للوقت حتى كادوا لا يبلغون منازلهم.

والثاني: (الأسود بن يزيد النَّخعي) التَّابعيّ الفاضل، حديثُه في الكتب الستة.

ومن أمثلته كذلك:

* (الوليد بن مسلم)، و(مسلم بن الوليد).

---

(١) فتح المغيث: للسخاوي: (٤/ ٢٩٠).

(٢) انظر: «التاريخ الكبير»: (٨/ ١٥٣).

(٣) راجع: بيان خطأ البخاري: ص: ١٣٠.

فمن الأوّل: الوليدُ بن مسلم البصري التابعيُّ الراوي عن: جُنْدُب بن عبد الله البَجَلِيّ، والوليدُ بن مسلم الدِّمشقي المشهور صاحبُ الأوزاعيِّ، روى عنه: أحمدُ بن حنبل، والنّاسُ.

والثاني: مسلمُ بن الوليد بن رَبَاح المدني، روى عن: أبيه، وعنه: الدَّرَاوَرْدِيُّ، هو الَّذي انقلب اسمه على الإمام البخاري كما تقدَّم[١].

أشهر الكتب في هٰذا النوع:

١ ـ **رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب**: للحافظ الخطيب البغدادي (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

قال الحافظُ ابن كثير: «وقد اعتنى شيخُنا المِزِّيُّ في تهذيبه[٢]، ببيان ذلك، ومَيَّز بين المتقدِّم والمتأخِّر من هؤلاء بياناً حسناً، وقد زدتُ عليه أشياءَ حسنةً في كتابي التكميل ولله الحمد[٣]».



(١) علوم الحديث: ص: ٣٣٤، تدريب الراوي: (٢/ ٣٣٥).

(٢) راجع تهذيب الكمال: (٣١/ ٨٦).

(٣) اختصار علوم الحديث: (٢/ ٦٣٧).

كلمة الختام

الحمد لله في البَدْء والخِتَامِ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على خير الأنام: محمد بن عبد الله عليه صلوات الله وأزكى السَّلام.

وبعد. . . فبعَوْن الله وفضلِه، وجزيلِ توفيقه، وعظيمِ إحسانه، فرغتُ من مراجعة هٰذا الكتابِ في أحبِّ البقاع إلىٰ الله وأشرفها وأطهرها، في بيت الله الحرام، أمام الكعبة المشرَّفة ـ زادها الله تكريماً وتشريفاً ـ، وذلك في غُرَّة جمادي الثَّاني لعام ألفٍ وأربعمئة وثمانٍ وعشرين من الهجرة النبوية المباركة.

ولا يَسَعني في هٰذا المقامِ إلاَّ أن أرفع أكُفَّ الضراعة واليقين لمولاي تبارك وتعالىٰ أن يرزقني حُسْنَ شُكرِه على عظيم نِعَمِه وجسيم آلائه. فاللَّهُمّ لك الحمدُ، حمداً يليق بجلالتك وعظمتِك. . . كما أسأله تبارك وتعالىٰ أن يكتب لعملي هٰذا من الرِّضا والقَبول في الفانية والباقية ما يثقِّل به ميزانَ حسناتي يومَ القِيامةِ، ويرفع درجاتي في الآخرة. . . إنَّه على ذلك قدير، وبالإجابة جدير.

كتبه

المُعْتَزُّ بالله تعالىٰ

سيِّد عبدُ الماجِد الغَوْري




الفهارس العامّة



فهرس المصادر والمراجع

١ ـ **الاجتهاد في علم الحديث وأثره في الفقه الإسلامي**: للدكتور علي نايف بقاعي، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤١٩هـ.

٢ ـ **أجوبة أبي زرعة على أسئلة البرذعي**: تحقيق: الدكتور سعدي الهاشمي، ن: المجلس العلمي، الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٤٠٢ هـ.

٣ ـ **الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة**: للإمام محمد عبد الحي اللكنوي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٣، عام ١٤١٤هـ.

٤ ـ **أحوال الرجال**: لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، تحقيق: الأستاذ صبحي البدري السامرائي، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٥هـ.

٥ ـ **أربع رسائل في علوم الحديث**: جمعها، واعتنى بها: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٦، عام ١٤١٩هـ.

٦ ـ **أساس البلاغة**: لجار الله محمود بن عمر الزمخشري، ط: دار المعرفة ـ بيروت.

٧ ـ **أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال**: للدكتور نور الدين عتر، ن: دار اليمامة ـ دمشق، ط: ١ عام ١٤٢٢هـ.

٨ ـ **الإعلان بالتوبيخ لمن ذمَّ التاريخ**: للحافظ عبد الرحمن شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ن: دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط: ١، عام ١٩٦٣ م.

٩ ـ **الاغتباط بمن رُمي بالاختلاط**: لبرهان الدين بن إسحاق إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي، ن: مكتبة المعارف.

١٠ ـ **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**: للقاضي عياض بن موسىٰ اليحصبي،

تحقيق: السيد أحمد صقر، ن: دار التراث ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٨٩ هـ.

١١ ـ **الأنساب**: لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد السمعاني، ن: دائرة المعارف ـ حيدر آباد (الدّكن).

١٢ ـ **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**: للحافظ إسماعيل بن عمر ابن كثير، (شرح الشيخ أحمد شاكر) تحقيق: الدكتور بديع السيد اللحام، ن: دار السلام، الرياض، ط: ٢، عام ١٤٢١هـ.

١٣ ـ **بحوث في تاريخ السنة المشرفة**: للدكتور أكرم ضياء العمري، ن: مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، ط: ٥، عام ١٤١٥هـ.

١٤ ـ **البرهان في أصول الفقه**: لعبد الملك بن عبد الله الجويني، تحقيق الدكتور عبد العظيم الديب، ن: مطابع الدوحة الحديثة ـ قطر، ط: ١، عام ١٤١٢ هـ.

١٥ ـ **تاج العروس من جواهر القاموس**: لأبي الفيض محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، ن: دار مكتبة الحياة ـ بيروت.

١٦ ـ **تاريخ أبي زرعة**: تحقيق: الأستاذ شاكر الله القوجاني، ن: مجمع اللغة العربية، دمشق.

١٧ ـ **تاريخ الأدب العربي**: لكارل بروكلمان ـ ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار، ن: مؤسسة دار الكتاب الإسلامي ـ قم (إيران).

١٨ ـ **تاريخ أسماء الثقات**: لأبي حفص عمرو بن شاهين، تحقيق: السيد صبحي السامرائي، ن: الدار السلفية ـ الكويت، ط: ١ عام ١٤٠٤هـ.

١٩ ـ **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**: للحافظ شمس الدين الذهبي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، ن: عيسى الحلبي ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٩٧٧ م.

٢٠ ـ **تاريخ أصبهان**: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، ن: ليدن، عام ١٩٣١ م.

٢١ ـ **تاريخ بغداد**: لأحمد بن علي بن ثابت البغدادي، ن: القاهرة، عام ١٣٤٩هـ.

٢٢ ـ **تاريخ التراث العربي**: لفؤاد سزكين ـ ن: الهيئة المصرية العامة للتأليف والترجمة ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٩٧١ م.

٢٣ ـ **تاريخ جرجان**: لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي، تصحيح: الشيخ عبد الرحمن المعلمي، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدَّكن)، ط: ١، عام ١٣٦٩هـ.

٢٤ ـ **تاريخ خليفة بن خياط**: تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري، ن: الآداب، النجف، دمشق، ط: ١، عام ١٣٩٧ هـ.

٢٥ ـ **التاريخ الصغير**: لمحمد بن إسماعيل البخاري، ن: دار الوعي ـ حلب.

٢٦ ـ **التاريخ الكبير**: لمحمد بن إسماعيل البخاري، ن: دار المعارف العثمانية ـ حيدر آباد، (الدكن)، ط: ١، عام ١٣٦٢ هـ.

٢٧ ـ **التاريخ**: ليحيى بن معين (برواية الدقاق يزيد بن الهيثم)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد نور سيف، ن: مركز البحث العلمي ـ (جامعة أم القرى) مكة المكرمة.

٢٨ ـ **تحرير علوم الحديث**: للشيخ عبد الله بن يوسف الجديع، ن: مؤسسة الريان ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٤هـ.

٢٩ ـ **تحفة المستفيد في الجرح والتعديل ودراسة الأسانيد**: للدكتور طاهر منصور عبد الرزاق، ن: دار اليقين ـ القاهرة، ط: ١، عام ٢٠٠٢ م.

٣٠ ـ **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، ن: المكتبة العلمية ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٣٧٩هـ.

٣١ ـ **تذكرة الحفاظ**: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين الذهبي، ن: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٣٢ ـ **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: عبد الله هاشم اليماني ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٩٣٣.

٣٣ ـ **التعديل والتجريح ممن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**: لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، تحقيق: أبو لبابة حسين، طبعة الرياض، ط: ١، عام ١٤٠٦ هـ.

٣٤ ـ **تعريف أهل التدليس بمراتب الموصوفين بالتدليس**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري، والأستاذ محمد أحمد عبد العزيز، ن: دار الكتب العلمية ـ ببيروت، ط: ١ عام ١٤٠٧ هـ.

٣٥ ـ **تقدمة الجرح والتعديل**: لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن).

٣٦ ـ **تقريب التهذيب**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: الشيخ محمد عوامة، ن: دار الرشيد ـ حلب، ط: ٤، عام ١٤١٨هـ.

٣٧ ـ **التقرير والتحبير شرح التحرير في علم الأصول**: لابن أمير الحاج، ن: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط: ٢، عام ١٤٠٣ هـ.

٣٨ ـ **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**: للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: عبد الرحمن عثمان، ن: المكتبة العلمية ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٣٨٩هـ

٣٩ ـ **تكملة الإكمال**: لمحمد بن عبد الغني البغدادي الحنبلي ابن نقطة، تحقيق: صالح المراد، والدكتور عبد القيوم، ن: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط: ١، عام ١٤٠٨هـ.

٤٠ ـ **التكملة لوفيات النقلة**: للحافظ زكي الدين عبد العظيم عبد القوي المنذري، تحقيق:

الدكتور بشار عواد معروف، ن: مكتبة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة.
٤١ ـ **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**: للشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلّمي اليماني، تحقيق: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الباكستانية، ط: ١، عام ١٤٠١هـ.
٤٢ ـ **تهذيب التهذيب**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن).
٤٣ ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: للحافظ أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٢هـ.
٤٤ ـ **توجيه النظر إلى أصول الأثر**: للشيخ طاهر بن صالح أحمد الجزائري، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ١، عام ١٤١٦هـ.
٤٥ ـ **توضيح الأفكار بمعاني تنقيح الأنظار**: لمحمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني، تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون، ن: مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٦٦هـ.
٤٦ ـ **تيسير مصطلح الحديث**: للدكتور محمود الطحان، ن: مكتبة المعارف ـ الرياض، ط: ٨، عام ١٤٠٧ هـ.
٤٧ ـ **الثقات**: لمحمد بن حبان أحمد البستي، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الهند)، ط: ١، عام ١٩٧٣ م.
٤٨ ـ **جامع الترمذي**: للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٢٠هـ.
٤٩ ـ **الجرح والتعديل**: لابن أبي حاتم الرازي، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن)، ط: ١، عام ١٣٧٢ هـ.
٥٠ ـ **الجرح والتعديل بين المتشددين والمتساهلين**: للدكتور محمد طاهر الجوابي، ن: الدار العربية ـ تونس.
٥١ ـ **جواب الحافظ أبي محمد عبد العظيم المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل**: تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ١، عام ١٤١١هـ.
٥٢ ـ **الجمع بين رجال الصحيحين**: لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي ابن القيسراني، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن)، ط: ١، عام ١٣٢٣هـ.
٥٣ ـ **جمهرة الأمثال**: لأبي بكر هلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٩٦٤ م.
٥٤ ـ **حاشية الشيخ البناني على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع**: لابن السبكي، ن:

المطبعة الأزهرية ـ مصر، ط:١، عام ١٣٣١ هـ.

٥٥ ـ **حاشية الشيخ حسن العطّار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوانب**: لابن السبكي، ن: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٥٦ ـ **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: لصفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي، بعناية الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، (وهي نسخة مصوَّرة عن طبعة بولاق، ١٣٠١هـ).

٥٧ ـ **خمس رسائل في علوم الحديث**: جمعها، واعتنى بها: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٣هـ.

٥٨ ـ **دراسات في الجرح والتعديل**: تأليف الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي، ن: عالم الكتب ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤١٥هـ.

٥٩ ـ **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٦، عام ١٤١٩هـ.

٦٠ ـ **رجال صحيح البخاري (الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد)**: لأحمد بن محمد الكلاباذي، تحقيق: عبد الله الليثي، طبعة بيروت، عام ١٤٠٧هـ.

٦١ ـ **الرسالة المستطرفة**: للعلامة محمد بن جعفر الكتاني، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ٦، عام ١٤٢١هـ.

٦٢ ـ **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**: للإمام محمد عبد الحي أبي الحسنات اللكنوي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ بيروت، ط: ٦، عام ١٤٢١هـ.

٦٣ ـ **سنن أبي داود**: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٢٠هـ.

٦٤ ـ **سنن ابن ماجه**: للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد الربعي ابن ماجه القزويني، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٢٠هـ.

٦٥ ـ **سنن الدارقطني**: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي، طبعة هاشم عبد الله اليماني ـ القاهرة، ط:١، عام ١٣٨٦هـ.

٦٦ ـ **سنن الدارمي**: للإمام أبي محمد عبد الله الدارمي، تحقيق: الدكتور مصطفى ديب البغا، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ٢، عام ١٤١٧هـ.

٦٧ ـ **سنن النَّسائي**: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان النَّسائي، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٢٠هـ.

٦٨ ـ **سير أعلام النبلاء**: للحافظ شمس الدين الذهبي، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ١٤٠١هـ.

٦٩ ـ **شرح ألفية العراقي (فتح المغيث بشرح ألفية الحديث)**: للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن حسين العراقي، طبعة القاهرة، ط: ١، عام ١٣٥٥هـ.

٧٠ ـ **شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر**: للمحدِّث علي بن سلطان محمد الهروي القاريء، تحقيق: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، ن: دار الأرقم بن أبي الأرقم ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤١٥هـ.

٧١ ـ **شرح علل الترمذي**: للحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، ن: دار العطاء ـ الرياض، ط: ٤، عام ١٤٢١هـ.

٧٢ ـ **شرح النخبة**: للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، ن: المؤلِّف، ط: ٣، عام ١٤٢١هـ.

٧٣ ـ **صحيح ابن حبان**: للإمام محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ٢، عام ١٤١٤هـ.

٧٤ ـ **صحيح البخاري**: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ٢، عام ١٤٢١هـ.

٧٥ ـ **صحيح مسلم**: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القُشيري، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤١٩هـ.

٧٦ ـ **الضعفاء**: لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي، تحقيق: الأستاذ عبد المعطي أمين قلعجي، ن: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٤هـ.

٧٧ ـ **الضعفاء والمتروكين**: لأحمد بن شعيب النَّسائي، ن: المكتبة الأثرية ـ باكستان.

٧٨ ـ **الطبقات الكبرى**: لمحمد بن سعد كاتب الواقدي، ن: دار صادر ـ بيروت، ط:١، عام ١٩٥٧م.

٧٩ ـ **ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني في مصطلح الحديث**: للشيخ عبد الحي اللكنوي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط ٣، ١٤١٦ هـ.

٨٠ ـ **العقائد الإسلامية من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية**: للشيخ عبد الحميد بن باديس، تحقيق: محمد الصالح رمضان، ن: دار الفتح ـ الشارقة، ط:١، عام ١٤١٥ هـ.

٨١ ـ **العلل في الحديث**: للدكتور همام عبد الرحيم سعيد، ن: دار العدوي ـ عمان (الأردن)، ط:١، عام ١٤٠٠ هـ.

٨٢ ـ **العلل ومعرفة الرجال**: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل، طبعة أنقرة، عام ١٩٦٣ م.

٨٣ ـ **علم الجرح والتعديل قواعده وأئمته**: للدكتور عبد الهادي بن عبد القادر بن عبد المهدي، طبعة القاهرة، عام ١٤١٩ هـ.

٨٤ ـ **علم طبقات المحدِّثين: أهميته، وفوائده**: للأستاذ أسعد سالم تيم، ن: مكتبة الرشد ـ الرياض.

٨٥ ـ **علم مصطلح الحديث: نشأته، وتطوُّره، وتكامله**: لسيد عبد الماجد الغَوْري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٨ هـ.

٨٦ ـ **علوم الحديث**: للإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، ن: دار الفكر ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢١هـ.

٨٧ ـ **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: المكتبة السلفية ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٧٩ هـ.

٨٨ ـ **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**: للحافظ عبد الرحمن السخاوي، ن: المكتبة السلفية ـ المدينة المنورة.

٨٩ ـ **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال**: لأبي عبيد البكري، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، والدكتور عبد المجيد عابدين ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٣هـ.

٩٠ ـ **الفهرس الشامل: للتراث العربي الإسلامي المخطوط: الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله**: إعداد المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت ـ عَمّان، ط: ١، عام ١٤١١ هـ.

٩١ ـ **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**: للعلامة عبد الحي الكتاني، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، ن: دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط: ١ عام ١٤٠٦ هـ.

٩٢ ـ **قاعدة في الجرح والتعديل**: لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن تقي الدين علي السبكي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٦، عام ١٤١٩ هـ.

٩٣ ـ **القاموس المحيط**: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ٧، عام ١٤٢٤ هـ.

٩٤ ـ **قواعد الأحكام في مصالح الأنام**: لعز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ن: دار الجيل ـ بيروت، ط: ٢، عام ١٤٠٠ هـ.

٩٥ ـ **قواعد في علوم الحديث**: للشيخ ظفر أحمد العثماني التهانوي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٢، عام ١٣٩٢ هـ.

٩٦ ـ **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**: للحافظ محمد بن أحمد بن عثمان شمس

الدين الذهبي، تحقيق: الشيخ محمد عوامة، ن: دار القبلة، مؤسسة علوم القرآن، ط: ١، عام ١٤١٣هـ.

٩٧ ـ **الكامل في معرفة ضعفاء المحدِّثين وعلل الأحاديث**: لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، ن: دار الفكر ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٠٤هـ.

٩٨ ـ **كتاب التمييز**: للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، مطبوعات جامعة الرياض ـ الرياض، ط: ١، عام ١٣٩٥هـ.

٩٩ ـ **كتاب المستفاد من مبهمات المتن والإسناد**: لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن عبد الحميد البر، ن: دار الوفاء ـ المنصورة، ط: ١، عام ١٤١٤ هـ.

١٠٠ ـ **كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام**: لعبد العزيز بن أحمد البخاري، ن: دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط: ١، عام ١٣٩٤ هـ.

١٠١ ـ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي، حاجي خليفة، ن: وزارة المعارف التركية ـ إستنبول، ط: ١، عام ١٩٤١ م.

١٠٢ ـ **الكفاية في علم الرواية**: للحافظ الخطيب البغدادي، ن: دار الكتب الحديثة ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٩٧٢ هـ.

١٠٣ ـ **لسان العرب**: لابن منظور أبي الفضل جمال الدين الإفريقي، ن: دار صادر ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٧٤هـ.

١٠٤ ـ **لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث**: للشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٤، عام ١٤١٧ هـ

١٠٥ ـ **لمحات موجزة في أصول علل الحديث**: للدكتور نور الدين عتر، توزيع: دار القلم ـ دمشق، ط: ٢، عام ١٤٢٥هـ.

١٠٦ ـ **اللمع في أصول الفقه**: لإبراهيم بن علي الشيرازي، ن: مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة، ط: ٣، عام ١٣٧٧ هـ.

١٠٧ ـ **مباحث في علم الجرح والتعديل**: للدكتور قاسم علي سعد، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٨هـ.

١٠٨ ـ **المتكلمون في الرجال**: للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٦، عام ١٤١٩هـ.

١٠٩ ـ **المجروحين من المحدِّثين والضعفاء والمتروكين**: لأبي حاتم محمد بن حبان التميمي البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ن: دار الوعي ـ حلب، ط: ١١، عام ١٣٩٦هـ.

١١٠ ـ **مجمع الأمثال**: لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني، تحقيق: الأستاذ محي الدين عبد

الحميد، ن: منشورات دار النصر ـ بيروت.
١١١ ـ **المحلَّى شرح المجلَّى**: لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، والجزيري، ن: دار الطباعة المنيرية ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٥٠هـ.
١١٢ ـ **المختصر في علم رجال الأثر**: للشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، ن: جامعة الأزهر ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٩٧هـ.
١١٣ ـ **المدخل إلىٰ دراسة علم الجرح والتعديل**: لسيد عبد الماجد الغَوْري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٨ هـ.
١١٤ ـ **المدخل إلىٰ دراسة علوم الحديث**: لسيد عبد الماجد الغَوْري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٨ هـ.
١١٥ ـ **المدخل في أصول الحديث**: لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (مجموعة رسائل الكمالية) ن: مكتبة المعارف ـ الطائف.
١١٦ ـ **مرآة الأصول شرح مرقاة الوصول**: للمُلاَّ خسرو، ن: الشركة الصحافية العثمانية، ط: ١، عام ١٣٢١ هـ.
١١٧ ـ **المستدرك على الصحيحين**: لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن)، ط: ١، عام ١٣٤١هـ.
١١٨ ـ **المسند**: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل، طبعة بولاق الأميرية ـ القاهرة، ط: ٢، عام ١٣١٣هـ.
١١٩ ـ **المصادر الحديثية: دراسة وتعريف**: لسيد عبد الماجد الغوري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٨ هـ.
١٢٠ ـ **مصنَّف ابن أبي شيبة**: للإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ن: مكتبة الرشد ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٠٩هـ.
١٢١ ـ **مصنَّف عبد الرزاق**: تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، ن: المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط: ٢، عام ١٤٠٣ هـ.
١٢٢ ـ **معجم ألفاظ الجرح والتعديل**: لسيد عبد الماجد الغوري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٨ هـ.
١٢٣ ـ **معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل المشهورة والنادرة**: لسيد عبد الماجد الغَوْري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٨ هـ.
١٢٤ ـ **معجم المصطلحات الحديثية**: لسيد عبد الماجد الغَوْري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٨ هـ.
١٢٥ ـ **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم**: لأبي

الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح (بترتيب الهيثمي والسبكي)، تحقيق: عبد العليم عبد الحافظ البستوي، ن: مكتبة الدار ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٤٠٥هـ.

١٢٦ ـ **معرفة الصحابة عند المحدِّثين**: للدكتور أحمد عبد الله البابلي، ن: مكتبة الرشد بالرياض، ط: ١، عام ١٤٢٥ هـ.

١٢٧ ـ **معرفة الصحابة والتابعين عند المحدِّثين**: لسيد عبد الماجد الغوري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٨ هـ.

١٢٨ ـ **معرفة علوم الحديث**: لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: الأستاذ معظم حسين، ن: المكتب التجاري للطباعة والنشر ـ بيروت، ط: ١، عام ١٣٧٣هـ.

١٢٩ ـ **المعرفة والتاريخ**: لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: الدكتور أكرم ضياء العمري، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ٣، عام ١٣٩٠هـ.

١٣٠ ـ **المغني في الضعفاء**: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، ن: دار المعارف ـ حلب، ط: ١، عام ١٣٩١هـ.

١٣١ ـ **المغني في أصول الفقه**: لعمر بن محمد الخبَازي، تحقيق: الدكتور محمد مظهر بقا، ن: جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط: ١، عام ١٤٠٣هـ.

١٣٢ ـ **منهج النقد في علوم الحديث**: تأليف الدكتور نور الدين عتر، ن: دار الفكر ـ دمشق، ط: ٣، عام ١٤١٨هـ.

١٣٣ ـ **موسوعة علوم الحدث وفنونه**: لسيد عبد الماجد الغَوْري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٨ هـ.

١٣٤ ـ **الموقظة في علم مصطلح الحديث**: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٤، عام ١٤٢٠هـ.

١٣٥ ـ **الموطأ**: للإمام مالك بن أنس، ترقيم: الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، ن: مكتبة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة، ط١: عام ١٣٧٠ هـ.

١٣٦ ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، ن: عيسى الحلبي ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٩٦٣ م.

١٣٧ ـ **الميسَّر في علم الجرح والتعديل**: لسيد عبد الماجد الغوري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٨ هـ.

١٣٨ ـ **نزهة النظر شرح نخبة الفكر**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: مكتبة التراث الإسلامي ـ القاهرة.

١٣٩ ـ **النكت على كتاب ابن الصَّلاح**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: الدكتور ربيع بن

هادي، ن: الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٤٠٤هـ.

١٤٠ ـ **النكت على مقدمة ابن الصلاح**: لمحمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: الدكتور زين العابدين بن محمد، ن: مكتبة أضواء السلف ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤١٩ هـ.

١٤١ ـ **نهاية السول شرح على منهاج الوصول إلى علم الأصول**: لجمال الدين الإسنوي، ن: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط: ٢، عام ١٤٠٣ هـ.

١٤٢ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر**: لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، ن: دار الفكر ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤١٨هـ.

١٤٣ ـ **هدي الساري مقدمة فتح الباري**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: المكتبة السلفية ـ القاهرة.

❐ ○ ○ ❐



فهرس الموضوعات المُفَصَّل

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الفصل الثاني

العلوم المعرّفة بحال الراوي

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الفصل الثالث

العلوم المبيّنة لشخص الراوي

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الفصل الرابع

عُلوم أسماءَ الرُّواة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

* * *



فهرس الموضوعات المُجْمَل

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

❐ ❍ ❍ ❐

كتبٌ للمؤلّف

١ - موسوعة علوم الحديث وفنونه (ثلاث مجلَّدات).

٢ - معجم المصطلحات الحديثية.

٣ - معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل المشهورة والنَّادرة.

٤ - معجم ألفاظ الجرح والتعديل.

٥ - المدخل إلى دراسة علم الجرح والتعديل.

٦ - المدخل إلى دراسة علوم الحديث.

٧ - علم الرجال: تعريفه وكُتبه.

٨ - المُيَسَّر في علم الرجال.

٩ - المُيَسَّر في علم الجرح والتعديل.

١٠ - المُيَسَّر في علوم الحديث والاصطلاح.

١١ - علم مصطلح الحديث: نشأته وتطوُّره وتكامله.

١٢ - المصادر الحديثية: دراسة وتعريف.

١٣ - الوجيزُ في تعريف كُتب الحديث.

١٤ - معرفة الصحابة والتابعين عند المحدِّثين.

١٥ - الشروحات الحديثية: دراسة وتعريف.

١٦ - التدليس والمدلِّسون: دراسة عامة.

١٧ ـ الوَضْعُ في الحديث: تعريفه ـ أسبابه ـ طريقةُ التخلُّص منه ـ الكتب المؤلَّفة فيه.

١٨ ـ أعلام المحدِّثين في الهند في القرن الرابع عشر الهجري وآثارهم في الحديث وعلومه.

١٩ ـ السنة النبوية: حجيتها وتدوينها: دراسة عامة.

٢٠ ـ نماذج للدعوة الإسلامية في العصر النبويّ.

٢١ ـ أبو الحسن النَّدْوي: الإمام، المفكِّر، الدَّاعية، المربِّي، الأديب.

٢٢ ـ العلاَّمة أبو الحسن النَّدْوي: رائد الأدب الإسلامي.

٢٣ ـ محمد إقبال: الشاعر المفكِّر الفيلسوف.

٢٤ ـ القاديانية: مؤامرةٌ خطيرةٌ، وثورةٌ شنيعةٌ على النُّبُوَّة المحمدية.

❏ ❍ ❍ ❏